





بازدید شده  
۱۳۸۱

کتابخانه مرکزی و اسناد مجلس شورای اسلامی  
۸۹۴۹

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب قیامت

مؤلف میرداماد

مترجم

موضوع

شماره قفسه ۳۴۸۸

شماره ثبت کتاب

۵۰۹۱۰

۱۹۲۸

بازرسی شد  
۲۶ - ۲۷

نسخه فهرست شده  
۱۹۲۸

بازدید شده  
۱۳۸۱

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸

۲۵۴۱

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----



مبارک  
میردادار

فصلت پیر محمد باقر داماد

چندین



[illegible]

مجلس  
العلماء

— ۳۰ —



المقدمة من حيث هو كما قد اسلفنا بسط القول فيه فليست  
**الفصل السادس** في اتصال الزمان والحركة وتكوين سائر الوجودات  
في الزمان على نظم الطبيعي من سبلين ثم اثبات تناقض المتصل  
المستند في المقدارية وابطال الالهيانية العددية في الحوادث  
**ومض** اعلن ان في اثبات اتصال الزمان سلكنا الاول بيان ان الصور  
الحسية متصلة بذاتها امتدادا بنفسها ثم جعل ذلك مبدءا  
لاثبات ان الزمان في حد نفسه مقداره غير قاطع سقط  
ثم التدرج من ذلك الى بيان اتصال الصور الحسية المتصلة  
بنفس ذاتها **اما السلك الاول** فنقول ان الحس هو قوة تدرك  
يعولضه من المستطوع والاضواء والالوان والاشكال  
سائر الحسيات فاذا اتينا الحس تلك العوارض واذها الى الجسم  
العقل حكم العقل ان هناك موجودا مستعبرا بالذات موضوعا  
لها هو الشاغل للخيال بالذات والتمادي المنبسط الذاهب بانها  
وتناديها في الجهات فهو المعبر عنه بالجسم الفاعل ومنه يكون

متمم

من ذات الشاغل للخيال الى جهة ما غير ما في سائر الجهات ولا  
له يكن يلاء المكان وينبسط في الجهات بالذات وحيث ليس  
بالذات فليس ما بالعرض ايضا اذ ما بالعرض فرج ما بالذات بالضرورة  
القطرية فيلزم ان لا يكون هناك متماذ ينسبط في الجهات اصلا  
بالذات ولا بالعرض وذلك منفرج البطلان فاذا يتبع ان يكون  
الفار والمختار بالذات غير متماذ بالذات في الجهات ولا متصحا  
في الوهم بنية فقد بطل ان يكون للجسم الحيواني جزء لا يتجزأ  
اصلا فاذا قد بان ان بين سطح الجسم الفار وجودا متصحا  
بذاته متماذ اجزاه يتمادي وجوده في الجهات وينسبط  
في الامتدادات من سبل العلم الذي فرز الطبيعة لا من مسالك  
البيانات الطبيعية **ومض** ان انسانا من المتكلمين لما لا يعنهم في غير النظام يتوهم ان كل  
جسم فار او غير فار ذات مفصل الذات بالفعل الجسمين  
كل منهما كذلك بالفعل وهكذا الى الالهيانية بالعدد فلكل  
من الاجسام اجزاء متداخلة غير متناهية بالعدد وحيثما  
اجسام مفصلة الذات منقمة الحويات بالفعل فشر بها



في الرياسة وقد شكوا الصناعة الزهوية بالجن الذي لا يخفى  
 تكون الانقسامات الممكنة حاصله بإسرها بالفعل فلا يتغير انفسا  
 منظر في الوهم ويلزم كون الجسم المحدود بين السطح غير متناهي  
 المقدار لكون اجزائه المقدارية غير متناهية العدد بالفعل  
 ان هذا الالتزام غير مستقيم لان نظام اصداء البصر قد وضع في  
 هذا الالتزام غير مستقيم لانقسامات على الترتيب في درجة واحدة  
 وان الحاصل في كل مرتبة منقسم الفعل الى النهاية فكل جزء من  
 الاجزاء المرتبة العز المتناهية على وصف لانقسام بالفعل من  
 اين هناك جزء غير منقسم والجزاء المقدارية متناهي للصور  
 عن الكل فالله نهاية فيها الى التسلل في العلولان وفي جهة  
 التنازل وذلك ليس بمجمل اذا الامتداد هناك في خلاف  
 جهة الترتيب لانها في جهة التنازل والترتب في جهة الضا  
 من الاجزاء المقدارية وان كانت غير متناهية بالعدد لا  
 انها متناهية بالمقدار على سبيل التناقض والحاصل منها  
 جميعا هو ذلك المقدار المتناهي المحدود بعينه ولا محدود  
 ذلك وليس يلزم انحصار ما لا يتناهي بين حدين حامين لان

السطوح

السطح والحد وكلها واقعة في المبدأ في المقسم الذي  
 هو مورد القسمة لا في شيء من مراتب الانقسامات ولا في الطرف  
 المقابل للمبدأ وبالحيلة السطح والحدود انما يكون حاصرا  
 للمقادير لان مراتب الاعداد المقدار المساحي الواحد المتناهي  
 المحصور المحدود ويصح ان يتحصل من اجزاء مقدارية متناهية  
 متناقصة لا قدر غير متناهية بالعدد لا بالمقدار فان سطر  
 المقدار الواحد المحدود والمتناهي في المساحة حاصر لمقدار  
 المساحة المحدوده وعارضته لاول مراتب الاقدار المتناهي  
 المتناهي العز المتناهية في العدد لا في المقدار فاذ الذي  
 يوجب انحصار ما لا يتناهي من مراتب الاعداد بين حدين  
 حامين عددين او انحصار ما لا يتناهي من القدر المساحي بين  
 حدين حامين مقدارين انما التعويل في سبيل البطلان هذا  
 الوجه على مجرد انه يستلزم حصول الكثير بلا واحد وهو امر  
 مستحيل البطلان فيلعل **ومضناه**  
 ان علمتهم الشئ يستلزم صاحب الملل والخل ذهب وجهه في  
 كتاب له سماه المناهج والبيانات الى ان الجسم الفارغ غير  
 متألف من الاجزاء بالفعل لكنه ليس يقبل الانقسامات متناهية



ويصرح بطلان البرهان الملق عليك فاذن قد استبان ان  
الجسم القارر بجوهرته يقبل القسمة الوهمية الغير المتناهية  
لست اقول الى لا نهاية بل اقول الى نهاية وما يمكن ان يخرج الى  
الفعل من انفساها في طاعة قوة قولها متناهية العدد بالفعل  
لا محالة ولكنها غير متعينة مرتبة التناهي بالوقوف عندنا  
اخرى لا شغرها واذا كان الامر على هذا السبيل فكذلك فيما  
ينطبق على المسافة المتصلة من الحركة والزمان فاذن انصالة  
الهوية وقولها القسمة على اللانهاية اللا تقطيع شاككة  
جملة المتصلات من المقادير القارة والمقدار الغير القارة  
والحركان القطعية المتصلة فقد استتب انصالة الزمان في هذا  
المسلك **ومض** ولما المسلك الثاني فقول  
ان من المعلوم والمشاهد وجود بعض الاشياء قبل بعض وكذلك  
عدم بعض الاشياء قبل وجوده قبلية مكملة انفاكية  
يكون القبل والبعد بحسبها على حد من متمايزين غير مجتمعين  
يميز بهما في الوهم امتداد غير قار وهذا الحق من قبلية  
الموجودات او من العدم والوجود يجب حال الاشياء في  
الاعيان لا يتصل الا بان يكون في الوجود هوية متصلة غير

حقيقها

حقيقها التزم والتحدد تكون هويات **المقدارية**  
الوهمية في حد نفسها بحسب صاتها الغير المجمعة في حد  
واحد عين القبل والبعد والقبلية والبعديّة بالذات  
الوجودات والعدمات بحسب لقاندها توصف بالقبلية  
والبعديّة او المضيّة وعجابه اخرى ملاحظة حال الاشياء  
التي قبلنا من الحيات تعطي الحكم اليقيني بالضرورة ان  
هناك يجب في الاشياء قبلات وبعديات ومجاورات  
على الشدة فان قبل يكون اشد قبلية قبل ومعية اطول  
ثم اذ من مزية وليس يتضح ذلك عند العقل الا اذا ما ثبت  
ان في الاعيان كميّة متصلة موجودة لا على قرار الذات  
لا جزاها القبلية والبعديّة بالذات ولما عداها من سائر  
المتغيرات بحسب الاختصاص بها بالمقارنة الانطوائية في **الوقت**  
اذا الامور المتقابلة في الوجود اذ لوحظت وجوداتها  
بما هي فهي بحسب نفسها لا يقضي ولا تاتي القبلية والبعديّة  
والمضيّة واللامضيّة والتقدير واللاتقدير فتلك الكميّة  
للمتصلة هي التي تنسبها الزمان والمدة فليعرف **ومض**  
وان في هذا المسلك نبينا ما مستقيما من سائر الخواص

**ومض**



المتغير المتغير بصفة او قاتما المتساقفة المتلاحقة والمقال  
 المختار الذي هو فاعل الذات ومدح الحقائق وواهب الصور  
 جاعل الوجود احكام في وجوده من حيث كنهه متعال الحد عن مضمونها  
 مستوى النسبة الى مجموع لا يمنع التغير في ذاته وصفاته واجبا للفعليته  
 سرمدى الوجوب من جميع جهاته ومن المتخيل ان يرجح الحكم المختار  
 احدا لا من المساويين من كل جهة بمحض ابدته لا بمرجح ما يشي  
 منه التخصيص شخص ما يتحقق منه الترجيح والاعتبار ان ترجح  
 تعلق الارادة او تعلقها بها الغير المتناهية في الحماة الاجمالا  
 بمرجح ويخصص احدا لا من المساويين لا يخصه فيكون الترجيح  
 بلا مرجح مستان ما للترجح لا بمرجح في تعلقا لارادة وذلك امر  
 فطري البطلان واجماع الاستحالة واذن ليس يتب تعاقب  
 الحدود المترتبة الاحكام تكون في الوجود اسباب تعاقبة تسمى  
 المادة المتغيرة لتعاقبة وتعددها القبول الفرض على التدرج  
 بالاستعدادات المترتبة فيكون كل سابق قلة لاستعدادات اللاحقة  
 لقبول اللاحق ويجب لاحد ان يكون السابق واجبا لانهما  
 الى اللاحق فلا غناء ولا اغناء في ذلك الميقات المتعاقبات  
 بالوجود والامر ان يجب لوجود شئ منها ان يكون مرتبط

القول

التعلق بوجود شئ آخر منها البتة فلم يجز ان يكون السابق واجبا  
 اللاحقا البتة الى اللاحق فاذن انما يتلخص بتجذبات المعادلات  
 المتعاقبة بوجود شئ لم تجز للحدوث بذاته على التدرج ان  
 هو لا الحركة فذا تبين انه ليس ينظر الى الحدوث الزماني لا  
 بالحركة المتصلة المستمرة التجدد المخفضة الاتصال الى الحدوث  
 الحادث ولا حدوث في افع التغير لولا الحركة فذا تبين وجوب  
 الحركة على حد الشئ في الزمان ووجوب كونها متصلة لهوية  
 ليس بامر هذا الحدوث والزمان ان هو لا مقدار حركة معدلة  
 التنازل واتصالها وبه متقدرا على الحركات واتصالها فان  
 قد ثبت اتصال الزمان بهذا السبل ومن ذلك يثبت اتصال الصور  
 للحواس من جهة وجوب انطاق الزمان والحركة على المساقفة  
**ومضاهية** ثم ان هناك مسلكا آخر ثالثا  
 وراء المسلكين يشرح باثبات اتصال الصور للحواس واثبات  
 الزمان وبالمجالة اتصال المفاهيم جميعا في درجة واحدة  
 سواء عليها اكانت قارة او غير قارة اليس ذلك كانت  
 القرينة شديدة الاستواء الكبد الاستبصار يكون  
 المتبين لها انه يمنع تحصل الاستدراك من الاستدراك



من اللامقار <sup>بالتصانيف</sup> المتفاضلة العديدة المتقدرة المتعددة  
 الانقسام في حدانيتها بوجه من الوجوه اضلا وكذلك لا كانت  
 المتفاضلة الغير المتقدرة ولا القابلة للقسمة كما تذهب اليه اقسام  
 فحين من المتكاملين لما لا يعينهم والعقل الصريح يحكم بما لها  
 بامرهما متناهية كانت وغير متناهية لحاظا اجمالية ان كوكبا  
 يتحصل من مضامتها امتدادا جرماني ومقدار زمانى كان لا  
 متدادا متحصلا من ذلك امتدادا والمقدار من اللامقدار وذلك  
 خلف محال وهذا المسالك يقال في البرهان وثبوته البراهين  
 ما يكون سبيله من لحاظ جوهر الذات الموضع ونحو قد سلكتها  
 في ابواب اربوينا غير مرة في كتاب تقويم الايمان وهو كتاب النقا  
 والصحى شامة في اثبات ان لعالم الامكان فاعلا فيوما واما  
 بالذات لان حقيقة طابع الامكان سلب ضرورة طرفة الذات  
 ومعاداة لنسبة الذات وبطلانها في مرتبة فقهها من حيث  
 هي ونفس الذات بحسبها تحت مفهومها بالقوة وقد تقرر  
 من طريق البرهان ان الشئ ما لم يحجب له يوجد فلو وجدت  
 الممكنات الحايضة الذات لان تلقاء فاعل واجب بالذات  
 لزم يلحظها جميعا متناهية كانت او غير متناهية لحاظا

اجاليا

اجاليا ان يكون قد حصلت الضرورة من الله <sup>بالتصانيف</sup> وبنيته  
 للجمعية من البطلان ونشأت الفعلية من اللا فعلية والعقل  
 الصريح لا يستحيل تسوية ان يكون البطلان منبع الحقيقة ومصدرها  
 واللا فعلية منشأ الفعلية ومناطها والضرورة ينبوع الضرورة  
 وملاهما مرة في اثبات ان الشخص معنى امتناع الحمل على اثنين لا  
 يمكن ان يتحصل من مضامته الكليات وتضام الطبايع المرصلة  
 ما لم يكن هناك استناد الى الشخص في مرتبة ذات بنفس ذاتة و  
 الا لزم ان يكون نكر الكليات مناظ فاذن قد استبان انه ليس  
 يتحصل حجم جرماني وامتداد زمانى من مضامته اجزاء غير متجانسة  
 ومشتاعة انا غير منقسمة فقد بان ان الصور الجسمانية  
 جوهرية متجانسة متضلة فان الامتداد بنفس ذاته والزمان مقدرا  
 متضلة عند غير قازا الاتصال بنفس حقيقة والحركة هيئة  
 غير قارة متضلة باصا الزمان الذي هو مقدارها في  
 اتصال المسافة في مضطمة عليها **ومضمة**  
 المقدار ليس صحيحا غير ضا لا يكون متقدرا في جوهره فالاصح  
 بالذات صحيح كون الشئ معروض المقدار فالمقادير القارة عا  
 بحكم الصورة الجسمانية المتضلة بذاتها والحركة متضلة



من جهة الساعات التي يقابلها الساعات صالحة لأن تتكلم أيضا  
 الزمان ومقدار بكميته فاذن جملة المقادير منسوبة إلى العقل  
 أيضا الجوهر المتصل بالذات بالذات باحثة **ومنه**  
 المقدار ليس صحيحا فيكون لا يكون متصلا في جوهره فالأصل  
 بالذات صحيح كون الشيء مع وجود المقدار فالمقادير القار وعا  
 جوهر الصورة الحسية المتصلة بذاتها ولما كانت متصلة  
 ليس من المقترن في مقدار في هذا العلم أنه لا يتصور أن يكون  
 البحث عن نفس ذات موضوع العلم واجزا ذات اجزاء وسلبا من  
 مقاصد العلم التي يطلب فيه برهانها بل إنما يكون من مصاد  
 علم آخر على منهية وايضا انما البحث عن موضوعات العلوم  
 الجزئية واجزا موضوعاتها جميعا على ذمة العلم الأعلى الذي  
 هو سيد العلوم ومصدقها بأسرها وايضا البحث عن اجزاء  
 لا يتجزئ وعن المادة والصورة بحث عن حقيقة الجسم كجسم  
 ذاته ويتجهر حقيقة ومن حيث يحوز وجوده الذي يحصة  
 عليهم بما هو موضوع العلم الطبيعي وايضا انما الاجزاء التي  
 لا يتجزئ في قوة البحث عن الجوهر الخفي المتغير المتصل  
 بذاته وأثبت هليته البسيطة والبحث عن العملية البسيطة

لا شيء كان من مطالب العلم الذي لا يجرى في اجزاء وسلبا  
 من مطالب العلم الا انما البحث عن الجوهر في الاولى والصورة  
 المبينة وظائف ذلك العلم ومسالمة على ما نحن اوردناه في هذا  
 الكتاب وفي كتابها اضافات والشروط وهو الحقيقة للكسبة  
 وشيخ الحكماء الاسلام وشيخنا منهم في تعليم الحكماء وفي  
 ربانها ابو نصر الفارابي وابو علي بن سينا قد نصا على ذلك  
 في زجرهما ومقالهما قال الشريف الرئيس في كتابه التعليقات  
**تعلق** العلم الصبي له موضوع يتقبل على جميع الطبيعات ومنه  
 الى ما عتد نسبة العلوم الكلية الى العلوم الجزئية وذلك الموضع  
 هو الجسم بالهو متحرك وساكن والمجهر فيه عند هو لا غرض  
 الا حقيقة له من حيث هو كذلك لا من حيث هو جسم مخصوص  
 قال ولما نظرنا في هذا الجسم مؤلف من اجزاء لا يتجزئ اولا  
 هو ممتا او غير ممتا او هل يجب ان يكون لكل جسم جزئ  
 شكل وقوله اولا فانه يتعلق بعلم ما بعد الطبيعة فانه من  
 احوال الجسم من حيث هو موجود لا من حيث هو واقع في التغير هو  
 البحث عن يحوز وجوده الذي يحضه وهو اني وجوده



فانه هل هو جرم <sup>يحرك</sup> <sup>بغير</sup> ذاته وان كان جرم افضل هو متناه  
 لا من حيث الازالة وتأثيراته هل هي متناهية او غير متناهية  
 موافقا لمعلم ما بعد الطبيعة واقا السفل في ان الجسم من حيث  
 هو جرم هل هو متناه او ليس متناه فانه يتعلق بالطبيعي وكذلك  
 من حيث فعاله وتأثيراته وهل هي متناهية او غير متناهية  
 من العلم الطبيعي قال فيه ايضا **اعلم ان الكمال في الجسم**  
 هو مؤلف من اجزاء لا يتجزى هو الكمال في وجوده وكذلك  
 الكمال في انه مؤلف من حيولى وصورة وليس مخلوق ذلك  
 بالطبيعي فاما ما يتعلق به فهو الكمال فيما يستدل به على  
 وجوده من جهة حركته وقواه وفعاله والكلام في التناهي  
 واللاتناهي من جهة احد عام حجة المقدار والجسم من حيث هو  
 جسم **والثاني** من جهة احوال الجسم من حيث هو متحرك وساكن و  
 هذا هو المعلق بالطبيعيان انتهى كلامه بعبارة وكذلك  
 الشرائك المعلم من قبل قال في ذلك في تعليقه وعبر عنه بذلك  
 العبارة بعينها فافاد في خاتمة المخططين البرقة في شرح  
 الاشارات حيث زعم ان في الجرم الذي لا يتجزى وتأثيراته

تسلي

من اهل الفلسفة الاولى من المستغربين في سبيل الاستغناء  
 فانه قد يحجج في شرح الاشارات بحجة مقلد الشريك في الازالة  
 فلم يتسرع ما ذكر في هذا المقام حتى يتقدم في شرح هذا المقام  
 الذي عليه اجماع الحكماء السابقين واتفاق العقلاء المتأخرين  
 وكان نور الله ضريحة انما وقع من الفرق بين في الجرم الذي  
 لا يتجزى واثبات المادة والصورة لما قدر في الشريك او رد  
 ذلك في طبيعى الشفاء والنجاة وذلك المية ما يليق بهذا  
 حجة له على ذلك فانه لم يورد في الطبيعى على انه من مقامها  
 وايضا انه دام هناك بيان في الجرم من قبل الحركة وهذا  
 النحو من البيان مأخوذ من الطبيعات وقد استبان في طائفة من  
 اختلاف الجواهر ان يجعل المسئلة استدانة السماء بالنسبة  
 الى علم الهيئة والاباء السماء والعالم من الطبيعى ثم نحن قد  
 في حيزه ومقامه ان نل ذلك يجب ان جاعدا الى اختلاف الهيئة  
 التقيدية في الموضع فتخلو المسئلة بالنسبة الى العلين باختلاف  
 الموضع بحسب اختلاف الهيئة التقيدية وفي هذا الكتاب يتبين  
 في الجرم الى المقسم بانات برهانية يقينية الهيئة فليتبصر



**وصي** **ص** فاذا قد بان لك ان  
الصورة الجسمية جوهرياً متصل بذاته فاعلم ان هذا الجوهر  
المتبدل بالذات له جوهرياً ذاته ان تبدل بعبارة في الجهات الثلاث  
وليس له من حيث نفس ماهية يامحى عن ان تتغير لتبدل ابعاد  
بالذات في اثنائها وبشيء من خصوصيات الاعداد المسماة للغة  
في التناهي فالذي من صفات ذاته من حيث هو ان يكون ابعاد  
متبادلة في الجهات ولما كونه في امتداد لا يحد بحد كذا وكذا  
مرة او مرات غير متناهية فامر خارج عن قوله حقيقة اما جوهري  
تناهي بعبارة فيلزمه في الوجود قيام البرهان على امتناع الاعداد  
وانما الاعداد المسماة بحد خصوصيات استعدادية للمادة فاذا  
طبيعة مطلق لاعداد الابعاد في الجهات الثلاث مرتبة ذات الجسمية  
الطبيعية الجوهرية وتعييناً خصوصيات الاعداد المسماة مرتبة  
كمية الجسمية التعليمية العارضة فالمتبدل بالذات ليس للجسم في  
الجوهري والجسم العلوي العارض مرتبة تتغير ابعادها بحد المساحة  
فاذا شخصت للجسم التعليمي القادر ان يتبدل بتبدل المرتبة  
المساحة فاما في صورة تبدل الاشكال مع الحفاظ القسط المساوي

نظم

فخصيت مرتبة الجسمية التعليمية مخفظة ابعادها كما شخصيتها  
مرتبة الصورة الجسمية الجوهرية وانما للتبدل خصوصيات متبادلة  
الجوانب ونهاية الاعداد بالزيادة والنقصان في الطول والعرض  
مثلاً لا خصوصية الجوهرية الممتدة المتعينة بالاعداد المساوي  
تبدل خصوصيات الحاد الاعداد في الجوانب اثنائي مرتبة الجسمية  
الكمية التعليمية لا مرتبة حقيقة للجسمية الممتدة الجوهرية  
**وصي** فاذا لم ينح في طبيعة مطلق الامتداد كما  
يتعين مقدار جزء وكل فالأجزاء المقدارية وهي الأجزاء  
التي يتخلل اليها الممتد المقداري اثنائي من حيث الجوهرية  
الشخصية وفي درجة المسببة التعليمية كما الأجزاء الجوهرية  
وهي الاجناس والفصول من حيث الجوهرية المرصلة بما هي  
والأجزاء المعنوية المتباعدة بالوجود في حال انقراض المهنة  
في الحد والجوهرين العيني والمذهبي فاذا انقسمت مطلقاً  
بضروبها الاربعة الفضائية الاثنا عشرية بالفعل في الأبعاد  
والوهمية الجزئية والفرضية العقلية الكلية التي  
باحتلاف عرضيتين قاربتين في ذات الموضوع كماله بالغة



انما مورد هاتين تليق بالمتن الجوهري ولكن في درجة حقيقة  
 العقلية ومنح الافتراضية منها استبعاد المادة القابلة  
 الباقية فهو من عوارض المادة على الحقيقة والجمعية الجزئية  
 معهما انظر المقدارية المعينة فهو من عوارض المقدار العقلية  
 والافتراضية العقلية الكلية وان كانت هي المقدار العقلي  
 الا ان مناط الصالح وضع الحق ومطلوب الاستدلال الذي هو شان  
 نفس الجوهري المتصل في حد ذاته والاحكام بالمراد في قولهم  
 الانفسله من حيث طابع الحقيقة على اكله واحدة فارتفع  
 ان كان يحتم ما بخصوصه كالفلك مثلا بحيث يلزمه في الوجود  
 ابعاد معينها فتباني الافتراق لا شك في فليس ذلك من جهة  
 نسخ الجمعية بل من تلقاء طبيعة اخرى حافظة لكما لا تلتزم الثانية  
 وكذلك المقدار الغير المستقر اعني الزمان ايضا ليس بغير  
 في الخارج بل يتناقص فيه الصفة الوهمية الجزئية والفرعية  
 الكلية فقط لا انه مقدار بل من جهة خصوصية حقيقة  
 ومن جهة وجودها ايضا الحركة التي يحكم على الدوام في  
 الاستمرار من قبل الفلز التي تغلق بتدريج حادها

وهو

**وهو** فحسب ذلك كان الاتصال يقع في  
 الاطلاقات الصناعات على معيارين باشتراك اللفظ اضافي لا يغفل  
 الا بين شيئين متصلين متصلين ويطلق على كون المقدار متحد  
 النهاية بمقدار آخر وحقيقي بوصف الشيء بحسب نفسه لا يفتقر  
 للغير وهو ايضا معيار احد هاتين صلة الشيء او كونه  
 بنفسه لا يصدق حمل المتصل المستند في الاعداد عليه فيكون بحسبه  
 جوهرا لذات متصلا وايضا الاعتبارين المتصل بهذا الاعتبار  
 هو صورة الجسم الطبيعي وفضله والاخر كون الشيء في  
 بحيث يضع تحيل الى اجزاء وهيئة متشابهة في حدود مشتركة  
 والمتصل بهذا المتصل المعنى فصل لكم ولازم للمتصل الجوهري الذي  
 هو صورة الجسم في الوجود وليس هناك امتداد بالذات جوهري  
 وعرضي بل انما الامتداد بالذات هو الجوهر المتصل وهو الصورة  
 الجمعية الطبيعية وليس يتصور له بحسب تلك المرتبة ان تغلق  
 بالساحة فاذا اتفق تمايزه في ابعاده وضع ان يكون موجعا بين  
 المقدار وكان يضع فيه الانقسام لكنه بكون الاعتبارين  
 خارج عن حقيقة الجسم وعرض عن اعراضه ونهاية امتدادها



بحال في المتدني في الاعداد الثلثة فانه باعتبار طبيعة الامتداد  
في الاعداد الثلثة مقوم حقيقة الجسم واعتباري عين الامتداد  
من عوارض ذاته ولذا لا يفرق بينه الاعتباران وانما يقبل  
الانقسام بالفعل في جهة واحدة باعتبار العين لا باعتبار  
طبيعة الامتداد في بعد واحد من غير تعيين وهو كذا لا  
عرض في الجسم وبهاية سطحه **و**  
عسى ان يكون عندك ان من ضرر تات العقل الصريح والفرجة  
الصحيحة انه كما يستحيل ان يكون الوجود بالفعل متالف للذات  
من العدم والفرقة فكذا يستحيل ان يكون هو متجلي للوثة التكو  
الوعدو ما مرقه فاذن الاجزاء المقدرية للهوية الموجود لها  
تكون الوجود في الاعيان تبة اكيف يتحقق ان يكون بعض العيان  
الموجودة بالفعل معدوما محضا وكيف يتحقق ان يكون هو لست مت  
وربما تقع موضوعات لموجبات عقود خارجية صادرة كما اذا  
يتحقق بعض متصل ما في الخارج وتترد بعضه مثلا فيصدق  
هذا البعض حاز وذاك بارد بالفعلي كبح الخارج وصد والربط  
الايجائي يسدعي وجود الموضوع بالضرورة وليس يسوغ ايضا

ان يكون

ان يكون في مقارن الوجود ومفارقة الوجود **الكل**  
بالفعل اكيف يعقل الانفصال الواحد في وهناك وجودات  
مقارن مبنية وانست قد دريت غير مرقه ان الوجود  
شرح الذات المفترقة وحكمة الهوية الواقعة ولا يختصر  
ولا يتكسر الا بالاضافة الى موضوعات متكررة فاذا تقادرت  
هناك وجودات متبانية كان لا محالة انما ذلك يجب ذوات  
مقارن مبنية كل منها هوية واحدة متصلة ولا  
يسع السليم والذهن الغير المؤمن ان يتصور هوية واحدة  
متصلة بالذات بوجودات متكررة متبانية فاذن فليست  
ان الاجزاء المقدرية للهوية الشخصية المتصلة بالذات مت  
لا محالة بعين وجود الكل المتصل امر حيث انها موجودة  
من وسها الثقلان كان لها في الاعيان وجود واحد هو وجود  
تلك الهوية المتصلة الواحدة كما هو سنة الطابع المتصلة  
للحقول من حيث انها باعاض ذلك المتصل الذي هو موجود واحد  
وليسه فاذن انما الاجزاء المقدرية وجودها في الاعيان بين  
صرفة الفوق ومحضة الفعل ثم اذ طرأ الانفصال شوهدت



ذوات متباينة مقارنة فيكون الوجود اذن قد تعدد بالضرورة  
 وبالحيلة الوجود نفس الموجودية المصدرية وليس يجوز له  
 وتكثر الا بالاضافة الى الموضوعات فكثير في جهة التحدث لذات  
 توحيد الوجود بزمانها بعدت تكثر فاذن ثبنا الاتصال والافتقار  
 مضى الى توحيد الوجود وتكثر بفضل التقليل كثير الواحد وفي  
 المفصلين توحيد الكثير لا يتصور مع طرزا الاتصال بقاء الصورة  
 الواحدة الاتصالية فالصفة اذن هي بالحقيقة لا تحل في  
 الواحد الى وجودات متكررة ومن هنا كثر من ان الواحد بالاتصال  
 لا يختلف بالحقيقة ولا يتقبل الا بشابه بالطبيعة فاذن لمصلحة  
 الواحد اذله في المصادرية متحدة بالماهية متشابهة بالطبيعة  
 شبة وهي تحصل الابدحصول الكل فلذلك يقال انها ليست اجز  
 الحقيقة بل على المسامحة والتشبيه وهي مشاركة في الاسم والحد  
 متوافقة للكل في الماهية والطابع المرسله المحولة ايضا يقال لها  
 انها اجزاء لجزء الماهية على المسامحة والتوسع لاحل الحقيقة ولكن  
 من سبيل آخر فهذا اصل غلظ الجدي من الاصول الى هاتية الف  
 هي المبارى لايات الحيوان الاولى فاحفظن به ولاكن من الغافلين

بهم

**ومضى** المتل عليك ان مضامة الكليات  
 لم تفر امتناع الحمل على كثيرين والكليات المضامة متناهية  
 وغير متناهية ككل واحد في حكم عدم افادة الشخصية وموت  
 الشيء وتعيينه ووحدة وتخصه وخصوصية وجوده المنفرد  
 له كبا واحد لت قول مفهوما الشخص هو عينه مفهوم الوجود  
 بالحمل الاولى لذاتي بل اقول ينوع الشخص هو ينوع الوجود  
 وشخص الشيء من جهة وجوده الذي يخصه بمفاز عن وجود  
 سائر الاشياء ومباينا لها في الحمل بما له من الخواص والاوزان  
 الاعراض الالحمية التي هي ما رات الوحدة الشخصية من تلقاء  
 اقتضاها وجود الماهية او بحسب استعداد المادة وانما صيد الشخصية  
 بحسب استناد الى الوجود الحق المنتهض بنفس ذاته وارتباطه به  
 متنازعا من الوجودات فاذن شخصية الاشياء بمدى الشخص  
 بالذات كما وجودها ووجودها به وتخص الشيء بالذات كما  
 وجودها ووجودها هو وجوده الذي يخصه فايضا عن  
 فان كل من لا نوار للمفارقة كان جوهر حقيقة بحسب  
 الذاتي صالحا لقبول الوجود والتخص من قبض جاعله ففاعله



الفيضانية بفعل ماهية وتخصبه وان كان مما كونه المادة  
 للقول يجب ما يشاء فلما دته من الاستعداد وان كانت عن كنه  
 فالانسان الكبير وهو النظام الجملي اعلم الامكان حيث انه يتجسده  
 التي هو عليها اكمال النظامان الممكنة ومن الممتنع بالذات نظام  
 آخر فوقع في مرتبة يجب الكمال فعناية البارئ الجواد عن اسمه  
 وهي الطبيعة الكلية للذات المانعة لنظام الكل اذ هو سبحانه  
 ذو الفضل العظيم التام مجده وعن وقضله ورحمته وفوق  
 التمام قد وجبت ان يختاره ويريد ويعمله ويفضه بذاته  
 الفعلية الفعاضة وحكمته التامة البالغة فاذن النظام  
 الجملي الواقع بنفسه لا يتوسط شيئا ولا يمدخلية امر ما خارج  
 عنه وروى ذلك الله سبحانه اذ اخرج عنه صلا من ربط بالمبدع  
 الحق وهو سبحانه يفرق ذاته مبدعه وضايقه ومفوضه وفاعله  
 فالنظام الواحد الجملي مرتبط بوحدة وهويته بالوحد <sup>الشخص</sup>  
 بذاته ومعين الصدور عنه فهو لا يحالة موجود شخص بالذات  
 وبحور وجوده فايضا عنه سبحانه هو حقيقة نفسه ومصدره  
 شخصيته واما كل جزء من اجزاء نظام الكل من المقارقات

الفرق

والجوانبات فاما يتشخص بالصدور عن جاعله جزءا من النظام الجملي الواحد  
 بالشخص اذ ليس تصور جزء الشيء الشخص المتبصر عن سائر اجزائه في  
 الوجود بما هو جزء والمخلص الحقيقي لا يتجسدا والعناية بقضه  
 النظام على المقصد الاول والآخر من حيث هي اجزاء فاذ لا اشياء  
 اذا انبسطت وتفاضلت في مقام العقل وبانت عن المبدأ الاول  
 صح تعليق البعض البعض فقال في يادى القبط هذان ذكرا لاجل  
 ذلك ابتداء بلا واسطة وانتهى لاستدراك التسلسل الطولية  
 اليد سبحانه لخير البرورة البرهانية واما اذا لوحظ جملتها  
 بحسب النظام المتقارن الواحد الجملي فليس هناك الا موجود واحد  
 بالنظام متكثرا بالتأليف مستند بجميع اجزائه في التسلسل العنصرية  
 للمبالغة الفياض سبحانه مرة واحدة وشخص به سبحانه مرة واحدة  
 فيكون هو الفاعل والغاية على الاطلاق وهو الوجه المثل للشخص  
 الفاعل بالذات وكل موجود سواء فهو مطابق لمرئى الوجود  
 منه وكل شخص غيره فهو مطابق لمرئى الشخص منه ولا وجود  
 ولا شخص ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا اصل  
 كبرياضاطته اذ لا اصول البرهانية **في** **شخص**



واذا سئل ان الافصال والافصال توجد الوجود وكثرة واثباتا  
 فقد الوجود كثر لانها من الموجودة وتوجد توجد الشيء بالشيء  
 فقد ثبت ان الوحدة الاتصالية مساوية لمحصول الاحالة للوحدة  
 العددية الشخصية فاذا في قسمه المطلقا فاقول بالوحدة  
 الشخصية الى الكثرة الشخصية والاجزاء المقدارية متأخرة عن  
 الكل في الوجود والقوة الاتصالية بمنفعة البقاء بتخصيصها مع  
 طرف الافصال سواء على ذلك كان في الاعيان شئ مما هو  
 جسم واحد مفضل على سبيل العرض والتقديره بالفعل والنجرة  
 منها جسم واحد بالطبع وجزءا بالتوسع والوحدة الشخصية او  
 مقدارية فالنار والماء مثلا وجزء من شجرة واحدة لا من شجرة  
 واحدة وصورة متصلة واحدة مقدارية فليختر من اجتماعها  
 بالعرض مكان ما بالذات فهذا ايضا اصل من الاصول في باب  
 الحيوان **ومما** ضل عن الوحدة  
 الشخصية بل الوحدة العددية مطلقا يختص من انواع الوحدة  
 بانها يجب طبعها التي بحيث يمكن لها ان تزول عن موضوعها  
 فتعقب عليه بعينه الكثرة الشخصية المتفالبة بل زوالها مساوية

زوال

زوال موضوعها ثابتة وبالجملة يتمتع نوارد الوحدة الشخصية  
 والكثرة الشخصية التي مقابلتها على موضوع واحد بعينه  
 فاذا بطلت وحدة شخصية او كثره شخصية بطلت لهما جميعا  
 ذات موضوعها واذا حدثت حدث معها جميع ذات الموضوع  
 انما الاحتمال النوارد على امره بعينه من كلة ساير اقسام الوجود  
 والكثرة اليسيرة من ان الوحدة الشخصية هي عين نحو الوجود  
 او مساوية ومن المفاهيم الباطل ان يبطل نحو وجود الشئ  
 وتسمى ذات باقية وليس يعقل توارد وجودات مختلفة على ذات  
 ما واحدة بعينها اصلا لا نجرة ولا نجرة وايضا ليس تما الوحدة  
 الشخصية مفهومها عدم الانقسام الى الجزئيات كما الوحدة  
 الاتصالية انما مفهومها عدم الانقسام بالفعل الى الاجزاء المقدارية  
 فالواحد زوالها عن ذات الموضوع مع استمرار بقاها الذات تعقب  
 الكثرة الشخصية المتفالبة لها عليها الصمت صيرورة الجزئيات كلها  
 والشخصي طبيعة مرسله وهو خلف كمال خارج عن دائرة القوة  
 فهذا الاصل الذي يتفرع عليها اثبات الحيوان وهو اصل  
 ثابت لا يستكر حكمة احد من اليعقل وجزء الحقيقة



**ومسألة** من في فليهم الفطرة العقلية  
لا يفرق هناك في الاستحالة بين التعاقب العقلي في الفطرة الثانية  
والتبادل الابداعي من بدء الفطرة الاولى فالبيانان الملتزمان  
عليك من السيلين ناهضان بالبيان في التصورين بل انك في الشرح  
في جوهر نفسه بحيث لا ياتي ان يكون له في ابتداء الفطرة الاولى هذا  
الوجود او ذاك الوجودان وحقيقة لطرفية او طبيعة الكلية  
وهوية الشخصية وما هيته الطبيعة المرئية اشهد على نفسه  
بالثبات والفساد من امكن التوارد عليه على التعاقب من بعد  
في الفطرة الثانية فاما ان يدبر ان يمكن للمفهوم ما صلح ان يكون  
في اول الفطرة الاولى اما على طبع امكن تكثر الاختصاص واما  
على طبع امتناع الحمل على كثيرين كان يتصور هناك حالة فالتة  
للمفهوم في الطبع المشترك بين الامرين وكان اما له محاليات  
ذلك الطبع المشترك دون شئ من المفوضين فهل يتصور  
بتتويع ذلك من في عرض ملح الفطرة الانسانية ثم انه حينئذ  
لا يزل ان يكون كل من الامرين مخصوصه له لا يفرق الذات بل من  
تلقاه مقتضون لك من خارج فيكون الجزئي جزئيا لا بالذات بل

علم

بعبارة والتخفي تخفيا لا بالذات بل بعبارة والكل كليا لا بالذات  
بل بعبارة والطبيعة المرئية من سلة لا بالذات بل بعبارة فهذا الظل  
يستبين به سبل ثبات الجبولى على تقدير القول بالاجسام الصفا  
الصليه الديمقراطية وبمحل التثبيك بالفرق بين الانفصال  
الطاري في الفطرة الثانية والانفصال الخلفي في الفطرة الاولى  
بالامتناع والامكان على ذلك التقدير فليفتحه **ومسألة**  
ولعلك تقول ان هناك شك قد غضل الامر فيه بالتشققين  
ولعلنا لم نحصر عند على المتخذين وهوان بغاير المقول الواسع  
موجودة في الخارج على اقسامتان بعين وجود ذلك  
لا معدومتها احيانا راسا ولا متعارفة بالوجود متميزة  
هي عن الكل ولا بعضها عن شئ من الوجود الخارجى فيه و  
اذن يلزم صحة حمل الاختراعات المقدارية بعضها على بعض وعلى  
الكل فيصدق قولنا هذا الذراع هو نصفه وهذا النصف  
منه هو ذلك النصف الآخر اذا تما ملاك ذلك الاتحاد  
الحاشيتان في الوجود وتعايرهما في الوجود وهو امران  
للخلف متبينان انما فيقال لك صل عقدة الانفصال السبيل



ان الاشياء المتغير في ملاكها بما تغيرها تبايرها شيئا  
 في الذهن واتحادها في طرف الحمل على ان يكون شراكم في ذلك  
 التوحيده من الوجود على الاستقلال واثنين في الذاتيه  
 بحسب مرتبة من مراتب الامر على قوة اعتبار القياس الى التوحيده  
 في طرف الحمل اعني الخارج في العقود الخارجية ولما ظاهرا  
 من لحاظ الذات والذاتية ومطابق نفس الامر في العقود الحقيقية  
 على معنى ان ما تحقق في لحاظ الذهن بوصفها لاشياء هو المحقق  
 في طرف الحمل على سبيل التغاير وشان الاتحاد فلا يرجع الامر  
 الى الوحدة الصرفة والاشياء الصرفة فيسلم ان كل حقيقة  
 فاذن ليس يتحقق الحمل الا اذا ما كان الاثنان في لحاظ الذهن  
 قد تغايرتا واتحدتا بحسب الوجود في طرف الحمل على ان يكون ذلك  
 التوحيده الوجود بعينه لكل من ذينك الاثنان برأيه وعلى  
 استقلالهما بالذات وعلى الحقيقة بالنسبة اليهما جميعا وذلك  
 في الحمل بالذات وبالنسبة الى احدهما فقط بالذات وبالنسبة الى  
 الآخر على المجاز العقلي وذلك في الحمل الخارج عن الذات فيقول  
 ان يحكم بان الموجود في وعاء الحمل اثنان في نفس الامر على الاستقلال

وان كان

وان كان نحو وجودهما في وعاء الحمل واحدا فليس يتوجب ذلك  
 تحققهما في وعاء الحمل واحدا فليس يتوجب ذلك تحققهما في وعاء  
 الحمل على ثبات الاشياء وعلى سبيل من الوجود لان مناط القدر  
 والاشياء وقصارا لايمان ولا تقارن في طرف ما هو  
 نحو الوجود وتعد تحت المصطلح في ذلك الطرف واذ  
 تأسس ذلك فيقول قد استبان ان ما يكون موجودا بعينه  
 المتصل بالواحد بانه بعض من ذلك الموجود البسيط الواحد وحدة  
 صرفة وبغير الوجود الواحد الحد في الذات والذاتية يتبع من  
 يكون متبايناه في الحسب مما زعمه في الوجود بعينه والذات  
 الى ذلك المتصل برأيه انسابا بالذات فهو غير متباين بغير الحمل  
 فانه لا يكون محمولا عليه لانه لا احكام بالذات ولا جملتها  
 اذ ليس الموجود برأيه هناك اثنان في نفس الامر ونحو وجودها  
 في وعاء الحمل واحدا حتى يخرج الحكم بان الموجود في حد ذاته  
 على الاستقلال التقوا وان اتحدت بحسب نحو الوجود لما بالذات او  
 بالعرض في الصحيح بان الموجود في حد ذاته واحد ثم الذهن  
 يحلله لا تعارض غير ممكنة التماثل عند الوجود ولا محجة

الانفراد منه بحسبه فلهذا جعلنا من الحكماء الراغبين في العلم فلا  
 يتحقق فانما القلة من فائهم يعمون في المفاوز ويتيهون  
 في الملتأية وغلطهم طريقة يسلك مسلك صفاء العقول فيثبت  
 في معرفتك بغير تحقيق فيقول على سياق معاذة الحق  
 مقامات ان المقادير قد خسر الحظ بالانفراد في الوجود مع عدم  
 التمايز في الوضع ومنهم من يجعل عن السبيل فيرجع في كل  
 في الجزع للقداري ويقول نصف الدواعي مثلا اذ الحزن من حيث  
 الطبيعة المفارقة لا يشترط شي كان محولا على كل ولا يستعز  
 الطبيعة المفارقة لا يشترط من الاجزاء المحلولة التي تقوم منها الحقيقة  
 بحسب خروجها المادية وهي غير طبيعة الحقيقة المرسله  
 والاجزاء المفارقة بحسب الكمية لا الاتصال والتمثيل اليها الشخص  
 المتصل وهي من غير شخصية الطبيعة الاستداية وتلك متحدة  
 مع الحقيقة المرسله المقومة منها وهذا مباينة للهوية الشخصية  
 المحالة اليها بانية فليتبصر **وميسر**  
 ان هيولى عالم الكون والفساد واحدة بالشخص ذاتها واحدة  
 شخصية مبهمه ولها اشخاص بالعرض على اشخاص الصور

عليها

عليها والحقيقة لا يهاجم وحدتها الشخصية الذاتية وان تقوم  
 ذاتها الواحدة بالشخص من الصور الجوهرية الممتدة بالذات طبيعة  
 الصورة التي فطامتها من السلحة ما بين مركز العالم ومقر  
 سطحى فلك النجوم سلة بالقياس الى خصوصيات من تباين الاتصال  
 والافصالات بعد الحفاظ ذلك القسط المساحى بعينه في نظارة  
 الاتصال والافصال جميعا وكذلك هيولى كل جسم نحوها  
 فان تقوم خصوصية ذاتها القسط المساحى المعين من  
 الصورة الجوهرية الممتدة بذاتها لذلك الجسم بخصوصه لا يشترط  
 شي من خصوصيات الافصالات وكل من تلك المخصوصيات  
 المصلة والمفصلة بشرط الحفاظ نصا بالقسط المساحى محالة  
 لوحدة ذات تلك الهيولى الشخصية ورافعة لانتمائها هذا  
 ما سمعهم يقولون الصورة الجسمية الممتدة بذاتها بحسب  
 طبيعتها لا يشترط شي مقومة لجوهر الهيولى الشخصية وتكون  
 لعدة متخفا وذاتها الشخصية للهوية المستبقة بتوارى الصور  
 الشخصية عليها ومقدمة عليها فاعلم بالذات وبحسب خصوصية  
 هويتها الشخصية المقدرة الموحدة حالة فيها ومقومة



بها فاذن وحدة الحيوى الشخصية بالنسبة الى الصور البسيطة  
انما هو القياس الى الانضالات والاضالات لا القياس الى  
مراتب الاقدار المساحية فهو لا يحتمل قدر من المساحة والاعراض  
ذو اعين مثله يمنع ان يصل من جسمية متطاهر الامتداد  
حجب ثلثه اذرع او ذراع ونصف مثله فاذن الامر في التخلل  
والشكاف الحقيقية ليس على ما يحسب المباحر باذهانهم المنهوية  
بل على سبيل آخر كما حققناه في حينه ومقامه فتران الهوى الشخصية  
في حد وحدتها المهمة لهما ما يحجب الصور الطبيعية المتوعدة ايضا  
ولكن بالقياس الى خصوصياتها التي وجودها فوق واقع العين  
والقيدل وليس ينفي فيه حكم الكون والفساد والربان والحركة  
**ومض** <sup>١٠</sup> **ة** هل وقع على سمك  
ان الحكم معنيين احدهما حالة بسيطة شخصية هي كون  
الحرك متوسطا بين المبدئ والمنتهى كوا شخصيات مستمرة  
الذات الشخصية ما دامت الحركة باقية غير مستقر السند للحركة  
فيه الحركة فلا محالة ان يفرض في زمان الحركة يكون فيه  
الحرك موافاة حد من الحدود لا يكون له تلك الموافاة قبل

ذكر

ذلك الان ولا بعد فلا يكون له ذلك الحد في الزمان كما يكون في  
كل من حدى الطرفين المبدأ والمنتهى وهذه الحالة البسيطة  
بحسب نفس ذاتها السائلة الغير القارة بحسب منها اللازم لها  
للاحد واللسافة بالموافاة يقال لها الحركة الوسطية وليت  
هي بحسبها من الموجودات الدفعية الوجود ولا من الموجودات  
التي بحسبها للموصول بل هي من الموجودات الزمانية التي يستلزم  
وجودها ان ما تكون هي موجودة في سبيل الانطلاق  
على امتدادها بل على ان يكون تمام هويتها موجودة في كل جزء  
من اجزائه وفي كل حد من حدوده على خلاف الامر بالموجودات  
التي بحسبها ولا يصح ان يفهم ان مفروض يقال ان اول الوقت  
واسداه الموصول على خلاف الامر بالموجودات الدفعية والحركة  
بهذا المعنى لا يتصور ان يكون لها على سافة ما متصلة ولا على  
زمان ما ولا على امر فاعند الهوى لهما انما تكون مطلقة  
الذات انطباعا مستمرا لا ابداء على حد غير منقسم من حدودها  
وعلى ان غير منقسم من انات الزمان والثاني هيئة متصلة  
على القطع المنطبق على المسافة المتصلة ما بين طرفيها المبدأ

والمتنعي يقال لها الحركة القطيعة وهي من سيجدة الوجود غير قارة  
الاجزاء اتماء وتماما هو تباينها وظرف حصولها الزمان وحدودها  
للموهومة الغير المنقصة اكون مفروضة في الوسط بحيث يحدود  
مفروضة في المسافة وانما موهومة في الزمان فالحركة المعنى لا  
خارجة عن الحركة بهذا المعنى غير قائمة بها بل راسخة اياها  
وقائمة بموضعها واما ان يستعملها المتكلم في ذاتها البلية  
الشخصية التباين بعد استقرار رتبها بالحدود المرجومة في الزمان  
**وصيغ** كل في الحركة الزمان مختلفان بالمفهوم  
متباينان بالذات فذلك بانهما في الزمان شيان مختلفان  
احدهما الان السبيل وهو مكان الحركة التوسيطية وما ينطبق  
على عليه غير مفارقة اياه مادامت موجودة والآخر الزمان  
المستقل المتمد وهو مقدار الحركة القطيعة وما يتوحد في فيه  
وتنطبق عليه وكما الحركة التوسيطية السبيل وراه حدود الحركة  
معنى القطع فذلك لان السبيل غير الان الذي هو طرف الزمان  
والفضل المشترك بين قسمة الماضي والمستقبل وغير قايده  
بل راسم اياه وقايده جبر الفلك الاقصى الذي هو موضوع

الحركة

الحركة القطيعة المستديرة التي هي محل الزمان والحركة التوسيطية  
الدورية التي هي محل زمانه الان السبيل والان السبيل و  
مكالم الحركات التوسيطية الدورية والاستقامية جميعها  
كلها الزمان تعقد جميع الحركات القطيعة المستديرة وغير  
المستديرة والان السبيل والحركة التوسيطية الزمان  
للزمان والحركة المعنى القطع في اراء النقطة الفاعلة للحظ  
كما اذا فرض من ودرايس محوط على سطح والذات الموهومة  
التي هي اطار الان منة والاكون في حدود المسافة  
التي هي الحدود الموهومة للحركة المعنى القطع في اراء التقا  
التي اطار الخطوط بالفعل والنقاط المفروضة في الخط  
بالنوعم الا ان الان الطر في ليل لا الان الوحي في الزمان  
ولا يكون الا اوصال والنقطة منها موهومة واصلة  
ومنها موجودة فاصلة كما حدود الحركات القطيعة وطر  
**ومضمون** لاثنين باحتمال في الافق البين  
ان طبيعة حركة الفلك الاقصى التي هي محل الزمان هي  
لا طبيعة اية حركة كانت جزءا على الزمان وتقدم عليه  
تقدم بالذات وتختص اية حركة كانت سواء عليها كانت



التي هي محل الزمان ام غيرهما شرط بالزمان ولا دور كما  
 قد قيل لك من قبل في الجو والصورة ان الصورة بما هي  
 صورة ما او بما هي طبيعة الصورة فاجزى لعل الجو <sup>الشخصية</sup>  
 في الجو على الشخصية علة لتخط الصورة يوجه ما علة قاطبة  
 للصورة الشخصية من حيث هي صورة شخصية فالزمان ليس  
 حيلة الشخصيات بمعنى اطلاق الشخصية لشي من الاشياء <sup>المتحركة</sup>  
 مطبوع ذاتها الموجودة لا توجد منطقة عن الحركة والطول وما  
 ليسا ينفكان عن الزمان بل عن عينه ما ذلته العينة انما يعينها  
 بخصومه يجب نعمان بعينه فاما سائر الاشياء <sup>الشخصية</sup> الزمان  
 فان الزمان بالاضافة اليها طرقت الشخص والوجود لا من حيلة العلة  
 المفقضة الا بالعرض ويجب اعتبارها بالعرض لا من هوونة  
 باوقافها وهذا ما راعه الشرايط في شالك عشر ثمانية  
 طبيقات الشفاء بقوله والزمان ليس بعلة لشي من الاشياء لكنه  
 اذا كان الشئ مع استمرار الزمان يوجد او بعدم ولم تزل علة تلك  
 شبا لتاسر ذلك الى الزمان اذا لم يجد وهناك مقدار غير الزمان  
 اقل شغره وله **وصف**  
 ان لا يترك من غير ما يفت المتككون في عقد التثنية

ان يكون

ان يكون في الوسط يصدق على كل من لا يكون الوسطية المفقضة  
 الحدود العينة المكنة الانراض في المسافة المتصلة الشخصية  
 الحاصل في الوسط امر كليا لا واحدا بالشخص مع كون المسافة  
 موزنة واحدة شخصية ومن هذا السبيل نفهم في عقد التثنية  
 في حال الجزئيات بعضها على بعض كذا الناطق بالقياس الى هذا الان  
 وهذا السبيل وهذا الكاتب وهذا الايض مثل ذا واحدة بهمة  
 بالقياس الى تلك الجزئيات التي يجعل هو عليها فيكون كون الجزئ  
 كليا والشخصي طبيعة مرسلة فاعلم ان معار كون المفهوم كليا  
 وطبيعة مرسلة هو كونه في حد نفسه ذا واحدة ذا واحدة بهمة  
 بالنسبة الى اكثر من موزنة واحدة فلا يتأتى بوحدها البهمة  
 ان يكون له خصائص متطرفة كل واحدة منها اقوى واكثر  
 من تحصل طبيعة الواحدة البهمة في حد واحد جوهر ذاتها  
 البهمة فهذا ما يعني يكون المفهوم طبيعة كلية مرسلة الشخصية  
 بالنسبة الى تلك لا يكون الوسطية ليس على هذا السبيل **وصف**  
**المستبين** ان مناط الحصول الشخصي هو من ذات الحركة  
 التوسيطية والكل من لا يكون الوسطية هو وحدة الموضع

والزمان وما فيه الحركة وتبين المبدأ والنهاى كل ذلك بالتخصيص  
لا غير فاذن توسط هذا المحرك الشخصي في هذا الزمان الشخصي هذا  
للساعة المتصلة الشخصية بين طرفيها الشخصيين اللذين هما المبدأ  
والنهاى لم يكن يزداد بعد ذلك بشئ من الاكوان والمقدور للعينه  
للفرضه الوسيطه متصله ونخصا يجب تلك الحركة لاصلها  
بل للزمن المتصلة الشخصية عوارضه نسبة تدريجيه دائره  
على عقل واحدتها الشخصية يجب موافاها احد مدغمه في  
الساعة المتصلة الشخصية فاذن ليس تعدد وتكثر الفصل الشخصي  
للكون في الوسيط الامعة المسافة وبنيات اتصالها وحصول  
مبدأه ونهاى منعيان بالفعل وانه ذينك الاولين وعلى  
هذا الاسلوب يتبين لك السبيل في حل الجوفى على الجزئيات  
المحددة جميعا في نحو الجود فمن المخرج ايضا انه ليس هناك حصول  
تخصيات شخصية منسوبه للطابع من ظهور واحد بنظر طبيعة  
متكثرة يجب تلك التخصيات المتكثرة المنسوبة للطبيعة الاولى  
بل الامر هناك على العكس فان هناك تخصيات شخصية واحدا يجب  
نفسه متكثرة يجب لطابع المتعددة المنسوب هو لها فاذن

الامر

الامر في الجوفى المحلول على الجزئيات المتخالفه المفهومه لا يتحصل على  
خلاف ما كانا الوحدة المهمة التي هي معيار كون المفهوم طبيعة  
كلية مرصلة معولة على كثيرين من وجوه عديدة الاولات  
الطبيعة هناك واحدة يجب نفس الذات متكثرة يجب التخصيات  
للمتعددة المنسوبة اليها وهناك التخصيل واحد يجب نفس الذات  
متكثرة يجب لطابع المتعددة المنسوب هو لها التخصيات  
الكثيره هناك تحت الطبيعة الواحدة المعولة عليها  
التخصيل وهناك الموضوعات والمفهوم المحلول عليها جميعا في درجة  
واحدة من التخصيل والتعيين فلا محالة يزداد التخصيل هناك  
ولا كذا ان الامر هناك **الثالث** ان هناك التخصيل في  
كل واحد من كثيرين هناك خارج عن قومه هو ملاك التخصيل  
في ما لا اتحاد ولا امر هناك على خلاف ذلك **الرابع** ان الموجود  
والمحمول يتفقان في الجمع والاختلاف من حيث التخصيل والاختلاف  
وهناك اميل الامر على هذا السبيل ثم من المستعربين شريكنا  
في الاياسة وقد حصل هذا الاصل فانك مسلكه في طبيعيات  
الثقة وانطلق به عقدة الشك في الحركة الوسيطه



انتهى له ذلك في الجبل فاستدركه الجبل في مطلقا في قاطع من  
 الشقاء فليست **وص** **ض**  
 الشاذن قد عرفت ان الفرق يجب الاتصال الغير القاطع بين الحركة  
 التوسيطية والحركة بمعنى القطع وكذلك بين الان السبيل والزمنا  
 المنذر الاتصال الغير المستقر على سبيل النضر والتحد في الحركة  
 التوسيطية والان السبيل انما هو في الامر البسيط الموجود في  
 اعني البنية الغير المستقرة للامد والمفترضة المرافاة وفي الحركة  
 بمعنى القطع والزمنا المتمد هو في نفس الهوية المطلقة المنذرة  
 للوجود وان الحركة بمعنى القطع والزمنا المتمد انما بر زمان  
 من نفس ذات الامر البسيط الموجود على سبيل استقرار الذات بعد  
 استقرار النسبة بالانما هو يتاها احتضار ان من مجرد ذلك **ص**  
 الامر البسيط الراسم لها اعني الحركة التوسيطية والان السبيل لا  
 غير فاذا احلكت الالاميين موجودان في الاعيان على ذلك **ص**  
 فقد لا يمكن لاحالة ان يحكم ان التوقيتان المتصلين المرتبين بل  
 المتصلين من وجودهما على ذلك الوضعية موجودتان ايضا في  
 الاعيان بنية ان كانت بسلامة فربما من غير الحاج وأقعة

الوجود

الاعوجاج من حزن الحقيقة وروح الحكمة **وص**  
 سبل ثان برهاني ايضا البئر قد تحقق عند بصيرتك غير من **ص**  
 ان ارتفاع الامر الواقع عن من الدهر بحال والانه الامتداد في  
 الدهر وايضا الموجود في زمان ما لا يرتفع في الدهر عن زمان  
 وجوده ولا اجتماع المقتضات ولا عن زمان آخر غير زمان **ص**  
 لانه يمكن موجودا فيه حتى يرتفع عنه بل انما يتجدد ويبت **ص**  
 وجود الشيء الزمان في الزمان فيجب غير ذي بضاعه يحصل  
 ان العدد فطر على وجوده الواقع في زمانه والخصيص ان  
 الوجود لم يحصل في الزمان البعد الا لانه فبطل الوجود  
 لما صلت في الزمان قبل وعلى هذا السبيل حقيقة الامر في السمع  
 المبدأ على ما قد اتمر بحقيقة في مقرة وقد استبان ذلك فوق  
 لما كان الكون في الوسط وكذلك لان السبيل الحاصل في جاق  
 الاعيان في كل جزء من الاجزاء المفترضة في زمان الحركة وفي  
 كل جزء من حدوده وحصوله في ذلك الجزء وفي ذلك الجزء  
 هو حصتي ذلك الجزء وفي ذلك الحد ليس سبيل في فضاء  
 وعاء الدهر بنية وان انقضى في مصير اخر الزمان فقد انقضى

ان بين الحاصل في تلك الاجزاء وفي تلك الحدود من حيث  
 حصولها فيها اتصالا لا يتحقق بحصول في فضاء وعاء الد  
 وان كان بعضها متصفا وبعضها متجزئا بحسب الوضوع في مضمون  
 اقل الزمان وايضا قطع اى جزء فرض في المسافة ليس يرتفع عن  
 الواقع عن زمان هو فيه امدا وكذلك موافاة اى حدث لا يخرج  
 منها ليست تظل في الواقع بما هو واقع في ان بعينه اصلا  
 وتلك القطوع المفروضة للاجزاء المفروضة للمسافة وكذلك  
 بين الموافقات المفروضة بالقياس للحدود المتوقعة با  
 لصورة الفطرية وان لم يكن كذلك لاضال بحسب الاجتماع في حد  
 من حدود اقل امتداد الزمان فليعلم **ومن** سئل انك  
 برهان ايضا ليل ان كان لا يعقل تطابق الحركة الوسطية و  
 لان السيل على شئ من المقادير الواقعة بين الحدود المفروضة  
 اصلا بل كان المتحرك بحسب ذلك يكون ابقا في كل ان من الا  
 المفروضة في زمان الحركة على حد من الحدود ويكون لا محالة ليس  
 يصح التحرك من تلقا الحركة الوسطية والآن السيل موافاة  
 مقدار ما هو بين حدين من تلك حدود المفروضة بل انما

انما له من تلك الجهة في كل ان بخصوصية موافاة احد بعينه  
 غير متقسم ولا مقدر اصلا لا غير فاذن لو لم يكن له في الوجه  
 الا للحركة الوسطية والآن السيل لم يكن يتصور له بحسب الجود  
 في الخارج الاموافاة للحدود من دون موافاة شئ من المقادير  
 التي هي بين ما قبل ولا محالة ان يكون يظفر ما لم يتحرك كطفرات  
 لا الى نهاية على المقادير المفروضة بين تلك الحدود ولا الى ثبات  
 ليتصور له موافاة تلك الحدود ويكون يظفر عن جملة المقادير  
 باسرها ويول في جملة الحدود باسرها وهذا هو الطرفة الحقيقية  
 انك ترى ان شئ لا اعظم سنة والكر فاحسنه من الطرفة للشه  
 الصغرى التي قد تكلف توينها وتجنم ارتكابها بسطقا  
 من جملة التكليف **فاذن** قد برهن من هذه السبل  
 المستنبطة انه ليس المتحرك يد في قطع المسافة المتصلة الحرك  
 وسيل موافاة في الخارج من حركة قطعة متصلة موجودة  
 في احيان منطقة التي فيها الحركة وعلى الزمان الممتد الذي  
 تتكلم وتتقدم في وتوجد بهويته المتكتمة المتصلة فيه  
 على سبيل الانطباق عليه واذن فقد وجب وجودها وظرف





في الوجود والزمان يشبه ان يكون ضعف وجوده في الحركة وبما  
 لوجود امور بالقياس الى امور وان لم يكن الزمان من حيث  
 هو زمانا مضافا بل قد تدعى مضافة فلما كانت المسافة متناهية  
 وحدود المسافة موجودة صارا الامر الذي من شأنه ان يكون  
 عليها ومطابقا لها او قطعاً او مقداراً قطع لها نحو من الوجود  
 ان قيل انه ليس له البتة وجود فقد كذب فان ريد يجعل للزمان  
 وجودا على هذا البتيل بل على سبيل التحصيل لم يكن الا في التوهم  
 فاذا لم يقدّم المستعمل في ان الزمان لا وجود له ثابتا معناه  
 ولا وجود له في ان واحد مسلمة ونحن لا نمنع ان يكون له وجود  
 وليس في ان بل وجوده على سبيل الكون المتصل بان يكون اثنى  
 اثنى فرصتها كان بينهما الشيء الذي هو الزمان وليس في ان واحد  
 البتة وبالجملة نطلب ان الزمان ان كان موجودا فهو موجود  
 في ان اوفى زمان او بطلهم متى هو موجود مما ليس يحيل  
 يشغل به فان الزمان موجود لا في ان ولا في زمان ولا له  
 متى بل هو موجود مطلقا هو نفس فكيف يكون له وجود في  
 زمان فليس ان قوله ان الزمان اما ان لا يكون موجودا

الحركة

او يكون وجوده او يكون ان وجوده باقيا في زمان فلو صححنا  
 بل ليس مقابل قولنا انه ليس بوجوده هو انه موجود في ان او في  
 باقيا في زمان بل الزمان موجود ولا واحد من الموجودين فانه  
 لا في ان ولا باقيا في زمان وبما هذا الاكس يقول اما ان  
 يكون المكان موجود في مكان او في حد مكان او يكون غير  
 موجود وذلك انه ليس يجب ما ان يكون غير موجود في مكان  
 او عدم مكان وانما غير موجود بل الاشياء ما ليس موجودا  
 البتة في الزمان والآن والمكان نفسه من جهة قسم الاول  
 والزمان نفسه من القسم الثاني وسنعلم بعد هذا انتمى كل  
 بعبارة وقال في ثاني رابعة فاطمور يا اسئلة في قسم الكمية  
 الى اياه وضع في اجزاء والمال ليس له وضع وقد قيل ان الجسم  
 المتحرك لا وضع له فان عني القابل بذلك انه لا وضع له الوضع  
 الذي هو من الموقلة فرقا او هو ذلك صدقا وليس كذلك فانه  
 فرق بين ان لا يكون له وضع وبين ان لا يكون له اين وضع فان  
 كانه فرق بين ان لا يكون له اين وبين ان لا يكون له فان  
 وكما ان الحركة عند التحقيق لا تخرج الجسم عن ان يكون ذاتا وان



أخرجته عن أن يكون ذا أين قار فذلك حال الحركة بالقياس إلى  
الوضع فاتها لا يخرج الجسم عن أن يكون ذا وضع وإن أخرجته عن  
أن يكون ذا وضع قار انتهى بالفاظه وهذا القول كما يقتضيه على  
وجوده كذا المسئلة وجود في امتداد الزمان لا على سبيل الزمان  
فذلك يقتضي أن للحركة في زمان الحركة فزاد ما يتلوه في  
التي هي غير قار منطبقا على الزمان المتد والمركبة المسئلة في  
القول هناك على ذمة الأفوليين **ومسألة**  
مكأنك أذن في منتها الحكم بأن كلام من الحركة غير قار الذات  
والوجود بجلب اعتبار امتداد الزمان في الذي هو موافق  
وجود التغيرات بما هي متغيرات وقار الذات والوجود بجلب  
الخصوص في عماديات الوجود الحادثة بعد عدم الصريح وهو  
الذهر فاذا التفت عليك نفسك في هذا الحكم من بعد ما وقد  
وعيت وأقريت فاعتبر الأمر من امتداد الجسم المتصل فانه بعد  
قار الذات والوجود من حيث تحتل أجزاءه وبجلب الخصوص في  
وعاء الثبات فتوجد معاني من الذهر وكذلك بجلب الخصوص  
في أفول الزمان فتحصل معاني في واحد وفي زمان واحدان صح

نفر خصوص الجسم بالوجود في الزمان وإن لم يكن في حاشية اجبا  
نسبة وجودها إلى امتداد الوعاء المكاني بحيث يتحقق  
بجمع في حد واحد من حدود المكان فاجل الجسم المتكامل لو  
كانت شاعرة باضدادها لم تكن الكائنات حاسبة أن إمكانها  
غير قارة الذات لكونها غير مقترنة بجلب الخصوص في قطار امتداد  
المكان الذي هو وعاء حيلة الكائنات من حيث أن اجزاء المكان  
غير حاشية التحقق في حد واحد وإن كانت هي قارة الذات  
والخصوص بجلب الوجود في ماقن الذهر وعاق الواقع بالفضل  
وبجلب الوقوع في قطر امتداد الزمان الذي هو موافق  
وجود حيلة الزمانات بالغير والتقدير أعني لو فرض صحة  
حصول الامتداد القار الثابت المكاني في الزمان  
ولا شطط في ذلك الاختلاف والشئون والأحكام بخلاف  
العوالم والمواضع فلا قار الذات من جهة اثبات المعية  
الذهبية الغير المقترنة بالفعل والمعية الزمانية **ثم**  
في جنس التقدير والتقدير بالغير والتقدير بالي لو صح  
وجود جوهر ذات الجسم في الزمان وإن كان لا في المكان

الكانات على هذا السبيل فكذا الزمانيات القارة في  
امتدادها في الزمان قارة للمصولة الذي هو الدهر ولا يخطئ  
فقد اختلف طول الحكم بحسب اختلاف الموطنين فلهذا قالوا  
في الوجود من جهة انبثاق المعية الدورية الغير المتعددة  
فثبت **وصي** **ض**  
لعلنا لمعلو والموضح لديك ان الان السبيل والمركبة التي  
كما انها يتوجب وجود الزمان الممتد والمركبة المتصلة  
في ماقبل الاعيان فكذا كما هما في الاعيان ثبت تحقق  
الذات السبيلية واختلاف المعية الغير المستقرة في الحدود  
الممكنة الاخرى بوجوب انقسام الهيئة المتصلة والمقادير  
الممتدة والمركبة والزمان في الواقع الاذهان كالتقوى الخالية  
والنفوس المطبوعة فابرئهم من كل منهما في الدهر فهو قارة  
الذات بحسب البقاء في لوح الدهر واما حدوث الارضام  
بينه فعلى سبيل التدرج في محو الزمان الموجود في الهمما  
المطبق عليه ذلك المرسوم الذي في الاجزاء المفصلة في  
المرسوم الممتد تكون متعاقبة في الارضام على نحو ما يتعاقب

الاجزاء

الاجزاء المفروضة في الخط المستقيم المرسوم في لوح الخلق المشترك  
من القطر النازلة او الدائرة المستديرة المرسومة فيه من  
الاشعة المتعاقبة فيرحصل فيه مجموعة متعاقبة لبقا بعد اللذ  
على خلاف شاكلة للمصولة الاعيان وليس يتم في اي ان  
وفرضت من ذلك المرسوم املا اذ كل جزء منه هوية  
مقدارية او هيبة اتصالية وبالمجزة زمان او حركة فكيف  
يطابق الان والان انما يصح ان ينطق عليه ظرف ذلك المرسوم  
الممتد الذي هو ان ايضا او حد من حدود الحركة المتصلة  
**وصي** **ض** ان يخرج عدم  
اجتماع الاجزاء بحسب الحدود فقط من دون صدق ذلك بحسب  
البقاء ايضا ليس حتى التي بحسب ان يقال له انه غير قارة  
الذات البت المقادير القارة كالحسبية التعليمية في  
الحركات الكمية كما في القبول التخلل الحقيقي يزداد على سبيل  
التدرج في الحدود ولا ينقسم بذلك كونها قارة الذات بحسبة  
الاجزاء في الوجود لكون مراتب الزادات مجموعة باعتبار البقاء  
فاذن المرسوم من الزمان الممتد والمركبة المتصلة في لوح



بما هو نديم الحدوث مع كونه قار البقاء في الدهر لا يصح أن يعد  
 مما ليس هو بقاء الذات البتة فان اجزاء المفروضة متعاقبة  
 في حدوثها لا راسم للحياة الى الذي وجودها في الدهر ثم اذا  
 ارسمت فاذ لم يبق اقبه توجد هناك معانج البقاء كما مررت  
 الزيادة لقارة في الحركة الكلية فان انما معيار كون الزمان  
 الممتد والحركة المتصلة غير قار الذات من حيث نفس الذات والآن  
 السيل والحركة التوسيطية غير قار الحضور كما مررت نفس الذات  
 بل باعتبار النسبة الدائمة الغير المنقطة للحدود الانفرضية  
 هو الوجود العيني فلما خرج على سبيل الازل وحدثنا وبقاء  
 في افق المنقضي والتجدة لا غير فليثبت **ومريض**  
 كانه اذن من المعلوم بالضرورة العجائبة ان المستبين حال  
 المحرك بحسب الشاهد القسبي انما هو الهيئة المتصلة الغير  
 القارة المسماة بالحركة القطعية والمقدار الغير القار المستق  
 بالزمان بالزمان الممتد ثم الحركة التوسيطية والآن السيل  
 انما يحققها التفتيش الفحص والبرهان فهما انما هما لسان الحركة  
 المتصلة والزمان الممتد بحسب ما موجودان في الاعيان مستمر في

الذات

الذات غير متغير في النسبة الحدود الساقية المفروضة لا حياها  
 مذكرا كان على هذه الهيئة كما مر بما سبق في بعض الاوهام وكذلك  
 في رسم القطر النازل والنقطة الدائرة بصفة امتداد استقيما  
 وحظا مستديرا في الحل المتحرك كالدوران المشاهد هو المرسم في  
 لوح الحر وهو لحظ المستقيم والحظ المستدير والراسم يا حاهو  
 القطر النازل والنقطة الدائرة من جهة الوجود في الاعيان  
 مع مبدأ الامكنة والآن والحق والافضل على التبع  
 المتصل فاذن انما المذكور الحركة المتصلة والزمان الممتد  
 وهما المضمنان في اوج الحيات والراسم الاخر ان السيل الموجود  
 في الاعيان على الهيئة المعقصة بياننا وتبييننا

**ومريض**

لعلك غير راى من المخرج السبين انك انك اوس من ذينك  
 الراسمين كما يكون مبداء ارسام الممتد المتصل المرسم في  
 مشاع القوى الحياتية الفلية السلفية فكذلك يكون ذلك  
 في الواح القوس المطبوعة الفلكية ايضا فاذن الزمان  
 الممتد بحسب امتداده المتصل مرسم فيها الفصل وكذلك

حركة معدل النهار التي هي محلة جملته هيئتها الاصلية الغير  
 المنقطعة بحجب وجود راسيها في الاعيان على الجهة المستقيمة  
 ومي  
 الا انك اذن في مقام نظم سائر البرهان عندنا العارضات  
 المتشقة المسوقة الى ايمان الكبر ليس من المعلوم لكل ذي حظ  
 تام من بضاعة المحصل وذي قسط تام من البصيرة العقلية ان  
 البارئ الحق تعالى سلطانه وراؤه على الزمان والمكان وهو  
 مستقده الوجود التسميائية على الخلق المغيث الحارث من الزمان  
 المستند كما اليوم مثلك وكذلك على ابناء آسم من محله هذا  
 الدقيق من حركة معدل النهار المتصلة وقد بين لك  
 ان اجزاء المنفصل الواحد موجودة جميعا عين الوجود النسخي  
 الذي هو بعينه وجود كل احدى تلك الواحدة فاذن قد  
 استبان بضرورة فطر العقل من غير محيص ومجيد ان ذلك الحيز  
 النسخي الذي هو وجود كل الزمان المتد ووجود الحيز  
 وكذلك الوجود النسخي الذي هو وجود كل الحركة المتصلة  
 التي هي محل الزمان ووجود اجزائها متاخلا بالوجود في

تكون

تأخر تخلينا الفكا كما يصح ما هو باع وجود البارئ الحق محلة  
 في السعد المتقدمة عليه ففقه مطلقا انقرا ويا صيحا سريدا  
 وسوا عليك في سياق نظم البرهان اخذت ذلك بالقياس  
 الى امتداد الزمان المتد المتصل واتصال الحركة العقلية المتصلة  
 بحجب جوه الغوية في متن حاق الاعيان وفي لوح النفس المنبجعة  
 الفلكية لم يعتبر بالقياس الى امتداد لان التباين واتصال  
 الحركة التوسعية بحجب البنية المتقدرة المتصلة الغير المستقرة الا  
 لها الى الحدود الانقراضية فقد ثبت ان الحركة المستديرة  
 التي هي محل الزمان وهي اقدم الحركات واطهرها وان هي لا  
 حركة الفلك الاقصى المحيطة بالجهات حادثة الذات مسبق  
 الوجود بالعدم الصريح في الدهر وكذلك مقدارها للمكان فيها  
 وهو الزمان ويلزم من ذلك ان يكون موضوع تلك الحركة هو  
 الجبر الاعلى المحد للجهات ايضا احادها موجودة في الدهر بعين  
 العدم الصريح الدهري والامر ان يكون موجودا اولاف  
 الاعيان غروا على الحركة والتكون جميعا اذ السكون ايضا  
 يتحقق من دون الزمان ثم ليس بالحركة الحيز عند حدوث الحركة



وذلك خلف محال قد اختلفت ضوابط الاصول الحكيمه والقوانين  
 الفلستية فاذ ان ثبت حدوث جرم محد للجهان وحدوث حركة  
 المستديرة المتصلة التي هي بعينها محل الزمان فقد استتب انما  
 حدوث سائر الاجزاء والحركات باسمها على الاطلاق لان الحركة  
 الدورية التي هي خارج واظهر من كل حركة غيبه الوجود من  
 سائر الحركات وهي غير مستغنية عنها فلا محالة يجب ان تقدم  
 سائر الحركات حتى يقع وجودها وكذلك موضع تلك الحركة كما  
 الى موضوعات سائر الحركات فانها ان لم تكن حركة مستديرة قبل مجيء  
 للجهان لم تفرق للمقداد المستقيمة جهات لم تظهر فيصير ان تنعكس  
 حركات مستقيمة طبيعية فلم يكن يصح حركة قسرية ايضا والفسر  
 هو خلاف الطبع حيث لا يقع فلا قسرية ايضا فاذا نزلت حركة جسم  
 وحده ما لم يتخذ للجهان ولم يحصل مقدار الحركات والجملة  
 ما يتقو به عالم الاجسام مستجيلا وان لم تكن بنية الامتلاء فكثير  
 من الحالات استحالة ان تظهر فيها الا انما تنبئين بالنقص  
 والبرهان فالوهم لا يسكن ان يكون زمان محله ومع الامتلاء  
 المستقيم والحركة المستقيمة وان لم يكن في الوجود جرم مستدير

٥٨

وحركة مستديرة لكن النظر فيما يصح في الوجود ولا فيما يتحجه  
 الوهم في الوجود وان كان وجوده في نفسه من المستحالة  
 وقد حقق التركيب في الزمان ايضا ذلك في التقاء افتتاسا  
 بمقدار الصناعة في التعليم الا ان الوهم في  
 السجدة تلك الافق ومقطعة مع ذلك المنار بالنسبة الى  
 بدن الانسان الكبير وهو جلد العالم بنظامه المتشقق الشخصي في  
 منزلة بافخ الرأس وألم الدماغ بالنسبة الى بدن العالم الصغير  
 وهو الحيوان في نوع الانسان كماله مفيد الصناعة  
 ارسطوطاليس والنفس فكما الكلى بما يحير من الافلاك الخفية  
 في منزلة القلب حجاب والصدر وعظامه فاذا ثبت حدوث  
 سائر الاعضاء وجملة البدن تبة فليتبص  
**ومما** ض الراسين  
 لك فيملا فان في ان كل نحو من القلبية والبعدية نحو  
 من المعية وان القلبية بالعلية المضائق للبعديته  
 بالعلوية بشكل الامر فيما بازاتها من المعية اذ ليس يقع لعلو  
 واحد من حيث هو واحد علان تمان لا على سبيل الاجزاء

والاعمال النواردة والتناوب بين الغائب المتعقب والنبات  
الابتداء في عمل ما قد استبان بهانه في كتاب القديس وغيره  
فليس يخرج الحق بالعلية اذ لا يصح معان بالعلية في مرتبة  
واحدة لو احدثنا حزمها تأخر بالمعلولية وايضا  
ليس يصح لعله تامه واحدة بما هي واحدة معلولان اذ ليس في  
طباع الكثرة ان تصد معان علة تامه واحدة من جميع  
وسلو عليك بهانه انشاء الله العزيز العليم وليس يخرج الحق بالعلية  
المعلولية اذ لا يصح معان بالحقية متاخران في مرتبة واحدة عن  
واحد متقدم عليهما متقدما بالعلية فبيننا يصح هذه الحقية  
ان يعين المعان في مرتبة واحدة بما هما معان في المرتبة عليين  
في تلك المرتبة لمعلولهما في درجة واحدة فها اذن معان  
معية بالعلية بالقياس الى المعين معية بالمعلول وبذلك  
يثبت التلازم بين شيئين بما هما معلولان في درجة واحدة  
فليعلم انه اذا صدر الصادق الاول ويقال له العنصر الاول  
لغاية الامر عن البار في الواحد الحق من كل جهة عن سلطان  
كان في الصادق الاول اجتماع حيثيات متصافقة الامكان بالبار

والدور

والعجوب بالغير والمادية والانية وتقتل جوهر الذات وتقتل  
ذات المبدأ العيان البار في الحق سبحانه ففصل بين تلك حيثيات  
اعتبارات متكررة لذات المبدع الواحد الحق ذكره فاذا جعلت  
هذه الاعتبارات حيثيات تعييدية كان الظل التام واحدا  
لذات متكررا بالاعتبارات التعييدية المتكررة لذات الموضوع  
فكان عن سلطان الفاعل المبدع المادية العقل الاول الواجب  
بالغير والمصدق ان العقل الاول العاقل ذاته والعاقل لذات  
فاعله فاذا ان يتضح بذلك استناد الكثرة معا الى الواحد الحق  
سبحانه بحسب حيثيات المتكررة المتصافقة في درجة واحدة  
فيكون اذن لوجه العمل الثاني وجرم الفلك الاعلى وجود  
الفعل الاول المتعلقة بين الفلك الاعلى البنية الى البار في  
الحق الحق بالعلولية في درجة واحدة والبار في الحق سبحانه  
بحسب اعتبارات التعييدية المتكررة بالنسبة الى تلك الجواهر  
المتحدة اليه في درجة واحدة المعية بالعلية في مرتبة واحدة  
فيستحق التلازم بين هذه المعلولات لا محالة بذلك الاعتبار  
من غير مرتبة واحدة سبيل العقل وقدة بحجة الحكمة



وعلمها طابق الحكماء المتأخرين والفلاسفة المحصلين وإذا تقرر  
ذلك فقد استبان أنه إذا ثبت حدوث جرم الفلك لا يقتضي بل  
حدوث عالم الخلق جميعاً فقد ثبت حدوث ما معد في درجة  
المعلوية من عالم الأمر بل حدوث عالم الأمر أيضاً بشره وأوقه  
ومجموع حواجزه وإنواره فاطبة لا تنحصر في المبدأ على البساطة و  
المعارف المحضنة المتقدمة عن استعدادات المادة الجبروتية  
ومعوقات عالم الطبيعة الجبروتية بالحروف والاليس  
**ومب**  
والجملات الدهرية من التراتيبات المرتفعة من كل جهة  
عن الوقوع في امتداد عالم الزمان ولا سيما البساط الجبروتية  
من المبدأ المتعاقبة الفعلية في ترتيب سلسلة البديهة ولا  
سيما الامتياز الإلهية من الجواهر العقلية والمعارف القلبية  
في صدور عالم الأمر لكون هوياتها مصطكة بالتعاقب في عالم  
الابداع ووجوداتها مفتكة عن إحصائيات الامكان الاستعدادي  
يكون لها حالة انما ملاك محجوليتها في الدهر من تلقاء الباري  
الفعال وصدورها بالفعل عن صنع الفياض العلوي طابع الامكان

أدناه

الذاتي لا جبر ولا يعوقها عن قبول الفرض والدخول في عالم الفعلية  
لا عوز لا مكان بالذات وفقد الاحتياق للضعف فاذن  
لا يتصور في الابداعات اعني الذات التي ليست هي موصوفة  
الوجود بالامكان الاستعدادي ان يكون بعضها داخل في الابداع  
بالفعل قبل بعض وان يكون شيء منها معوقاً على ابداع الباقي  
لحق انما في الدهر على الدور والازدي وهو محجب منه طابع  
الامكان بالذات متحقق لذلك فاذن لما قضى لبرهان في فضيلة  
العقل الصريح ان بعض ما لا يتصور له الامكان الاطباع الامكاني  
الذاتي كجبروت الفلك الاعظم المحذول لمجهات وحركات  
المستديرة المقتلة ومقاديرها الذي هو الزمان والنفس الاولى  
المعلقة به والعقل الثاني الذي هو معد في درجة المحجوبة  
مثل حادثات الذات في الدهر بحديث وجوده الدهري من بعد  
العدم الصريح لا بزمان ومكان استبان انما ان طابع الامكان  
الذاتي ليس في مستند ان يقبل الوجود في الدهر بعد العدم  
الصريح فينبغي ان ذاك انما هو طابع الامكان بالذات  
مصحح حادث الوجود بعد صريح العدم شبه فاذن قد انقضى انما

المتقصد

حدوث العالم الأكبر لمشي لانسان الكبير من سبل البرهان التي  
من هذا الملك ايضا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي  
لو لا ان هدانا الله ولحمده رب العالمين وصلى الله على  
سيدنا ونبينا محمد وال الطاهرين **ومضي**  
ان من السعرات جدا ما فلتحق في فواتر الانفاقات ان لماي الحكماء  
اليونانيين فلو طرأ لهم الخلق المثل فادرسوا طالع العلم زاعا عن اصل  
واحد عني من اصول الحكمة فاذا بابي من لغات اربحكة ما  
فوق الطبيعة عن سواه السبل اما الاصل المزيغ عن رعاذة والوجود  
عن استكاداره فمفون اجزاء المثل المتصل الواحد للوجود لم يمتد  
ولا الموجودات متباينة الوجود بل بنامه موجودة لوجود واحد  
شخصي هو عينه وجود الكل المتصل الواحد بالتحقق واما اما اليو  
فا فلو طرأ لهم الخلق على اعتبار هذا الاصل في المثل المتصل لقار  
فمن بقا في صولى الاتصال والانفصال وهو وجوده الشخصي  
فما عن سبل الحقايق المتكسرة ووجوده المهيول وادرسوا طالع  
بصره على سبلها فكم في المثل المتصل لقار فكبر عن الصراط وتاخر  
فان تشبه العالم العالم في الكاين والمبدع بالحدوث واللات

دور

ووصلا في اجزاء الزمان كاسر اليوم وغد مثلا متأخرة الوجود  
عن الباري المتوسعة تأخر الفكا كما صرحا دهره بتأخره في الامر  
في كل الزمان المتمدن فيه فانه انما الصبح تأخره عند سحابة  
انكا كما في الوجود وبالحل هذا الاصل اذ البرهان على  
جو والمحيي وعلى حدوث العالم وقد دهل عن ذلك اتماما الفلا  
فانقعه لحد ما استكمل المهيول والآخر اثبات ان لية العالم فليعلم  
**ومضي**  
فان فلتلك سبل الشخص من تلك آخر اليس قد تقرر لديك  
ما قد تقرر في مقاراة ان من الممكنات ما ملكك صلوحة لقبول  
الفيض طبع امكانه الذاتي ومنها ما لا يكون مستحقا للا  
فاضة الا الامكان الاستعدادي وما يكون موهوبا بالانكا  
الاستعدادي فليس هو قابل الهوية لاذلية الوجود وفي الامر  
بل يجبله بالنظر الى شخص ذاته ان يكون بحيث لا يدخل في الوجود  
البنة الابدية العدم فاذا دخل في الوجود حصل له في طاعة  
العقل امور ثلثة عدم سابق ووجود عاقب وصفية  
لان هذه الوجود وطريقه غير حاصل الابد العدم فاما



الوجود لما حدث من تلقاء صنع الفاعل فلهذا العدم السابق في جهة  
عدم اجتماع شرط الفاعل وتغيره من متغيرات المحيطة به ولما صفة  
هذا الوجود وهي كون الشيء بعد العدم ولا يصنع للفاعل في ذلك  
اصلا بل كان هو في حد ذاته هو بالامكان الاستعدادي <sup>استعداد</sup> ولا  
مقتضى فيه لاحصول المستعد له بالفعل بل بالقوة سببه فاذن  
قد بان ان الموهون بالامكان الاستعدادي ليس يصح ان يكون انزل  
الوجود في الدهر بالضرورة فقد ثبت ان في الموجودات ما هو خارج  
انها في الواقع متان للوجود في الدهر ثبت للدهر في الدهر في  
الاحالة هل في ذلك ما قد مضاه لك من ان الفرق بين الكائين  
والسابق في كل المشتبهة بل هو ان الكائين يكون وجوده بعد عدمه  
المقابل لوجوده في عين الواقع وكونه في عين الاعيان لا جامع  
كونه في حقايق الاعيان اصلا بل انما يصح كونه في الاعيان بالارتفاع  
لا كونه فلا يصح وجوده الا بان حقل عدمه او ليس الا من  
يحيط في الواقع من ان يستعمل خلق الالهة المبدع اذا انما <sup>الشيء</sup>  
في عين الواقع من تلقاء مبدعه بعد السببية المطلقة بحجبه فانه  
نما هي حيث هو ليس بالفعل في عين الواقع من تلقاء اقصاء العلم

لما علم

لما علم وهو ليس بالفعل بعد ليس المطلق بعد ثبات الذات بحسب <sup>المرتبة</sup>  
العقلية لا انه كائين بعد الا لا يكون المقابل للكون بعديته  
صريحة انما كونه بحسب عين الاعيان فالمبدع انزل والكان حادث  
لا محالة فالعدم اي لا يكون في حقايق الاعيان من بادي كون  
الكائين في حقايق الاعيان بالعرض فالعدم الصانع وفعله العلم  
الذي هو من الروي الثالث التي هي مبادي الكون هو العلم  
بزمان ولا مكان وفلا الشريك في طبيعيات التي ولا تد له  
ان كل ما كان بعد ما لم يكن من عدمه تقدمه لان ما لم تقدمه <sup>عدم</sup>  
وهو انزل ثم قال وكون العدم مبداء هو لا تد له سببه لكائين  
من حيث هو كائين فلهذا الكائين بدو وهو مبداء بالعرض لان <sup>تلقا</sup>  
يكون الكائين من لا وجوده وقاله في الشفاء في ثانی او التمام  
الطبيعي وقد يقال ان الشيء كان عن الموهوب وعن العدم ولا يقال  
كان عن الصورة فيقال ان ليس كان عن الموهوب اي عن الخشب  
يقال كان عن التفسير وفي كثير من المواضع يصح ان يقال ان كان  
عن الموهوب وفي كثير منها لا يصح ودائما يقال انه كان عن الاشياء  
كاست بل يقال ان الاشياء كان كائنا ويقال عن الشفاعة كان الشفاء

ويقال ان الحجب كان من البيت ولم في النصف فانه لما خلق صورة  
 النقطية فيكون ههنا نقطة عن تلك على حتى بعد كما تدل في  
 كان من العدم كما يقال انه كان من الانسان ان كان اي بعد الا انشا  
 ابقي كشمه وان كنت قد استيفت غير مرة واحدة ان العدم انما  
 المتقتر على وجود الكائن فانه في حده وعن زمانه لا  
 ان بار تفاعل يكون وجوده الكائن فانه في حده وعن زمانه لا  
 يرتفع بته ولا اجتمع الفضايا وفي هذا الوجود وزمانه لم يحقق  
 فها حتى يرتفع عنه فالعدم الزمان في الزمان العمل ليس هو المقار  
 لوجود الكائن الحادث في الزمان البعد فاني لا يصح ان يقال ان  
 العدم يكون الوجود لان العدم الصريح الدهر الذي يحس الحادث  
 في الدهر لا غير فاذن استحال ان الوجود الموصوف بالامكان لا يتعدا  
 الذي لا يكون كونه الا باسما لا كونه في الواقع يجب ان يكون هو  
 حاد ثا في الدهر لا محالة فليتبصر **م**  
 اما كما قد تلونا عليك فيما قد جرت الخدوش الزمان وهو  
 كون وجود الشيء مسبوقا بعدمه الممتد المستمر قبل زمان الحجب  
 لوقت الخدوش انما يرجعه الى انقطاع الوجود زمان محدود

مضيق

مفطوح من جهة البداية عند ان بعينه هو طرف ذلك الزمان او  
 حدة ما غير منقسم من حدود الزمان التي هي الآتات والعدم الزمان  
 في الزمان القابل غير قابل الوجود الحادث في الزمان او ان  
 البعد لا يتعدا في الحد بين المتمايزين فلهذا ان العدم القابل  
 لهذا الوجود بما هو ذلك العدم ليس يصارم كون هذا الوجود  
 في الزمان مسبقا في الدهر لعدم صريح دهر في غير زمان او لا يكون  
 مسبوقا به وليس ايضا يستدعي شيئا من ذلك ومن العلوم البين  
 ان الامكان لا استعداد في ما هو مكان استعداد في ملزوم له حادثة  
 للكون والزمان انما مقتضاه عدم حصول المستعد له بالفعل في زمان  
 حصول الاستعداد في سبب الفقرة على الفعل بحسب سببها كماله  
 الزمان فاذن محجوز ذلك لا يجبر حصول الاستعداد والمادة للمادة  
 له والامر للمستعد له جميعا في الدهر معاني الدهر معية دهرية  
 وسبق للمادة والاستعداد عليه للحصول في الدهر سبقا بالطبع لا  
 سبقا صريحا دهريا والامكان الاستعداد في ما هو مكان استعداد  
 القياس الوجود المستعد له ليس هو بصادم لحدوثه الدهري ولا  
 هو مسبوقا بالآفاق فاذن نقول لو ان طباع الامكان الذي نأبى

حجب



ازلية الوجود في الدهر لم يكن المستعد له الا للحدوث الذاتي بحيث  
 طبع الامكان للحدوث الزمني من جهة الامكان والحدوث  
 الاستعدادي لا غير فكان مجتمع في الشيء الكاين بالامكان الاستعدادي  
 الزماني وازلية الدهرية وليس فيحد التورط في تنوع ذلك الا  
 المنع عن الصفة العقلية والمخلع من الفرجحة الاستوائية  
**ومضى**  
 فاذن قد استتب نظم سياق البرهان على حدوث نظام الكل  
 بيقوتية الجمالية المستقرة وهو مجموع العالم الاكبر للشيء النظام  
 التام المعبر عن وحدة الشخصية الامتداد بالانسان الكبير على  
 سبيل الامر هذا المسلك ايضا فانه قد اوضح ان الحدوث الذاتي  
 المستبين لاثبات الحدوث الثمانية للبقوة للكون بالامكان الاستعدادي  
 انما تلك اثباته لها ومناط وجوبه بغير العدم الصريح على  
 وجودها في الدهر طبع الامكان بالذات لقاصر عن قوة قبول  
 الازلية فاذن كل ما يدخل تحت طبع الامكان يجري عليه حكم الحدوث  
 الدهري يجب بطلان سبوت العدم الصريح عليه في الدهر سبعا  
 دهريا كما يجري عليه حكم الحدوث الذاتي ايضا بحسب ما سبق

الحق

العلم عليه في مرتبة الذات سبقا على ماهو المستبين ولقد استقصينا  
 القول في سبيل هذا المسلك باذن الله سبحانه استقصاء بالاعلان  
 فوقه في تلك الايمانات والتشريفات فاذن قد استبان ان كل  
 مستحق البصيرة حتمه في سياق البرهان هناك من سبيل  
 وقد كان بعد التفسير لافادة الدليل المنهج السبيل في طريق هذا المسلك  
 المربع التام على سائر القوانين النظرية الى زماننا من خوارق  
 العادات يشهد في كل ذلك كذلك كد بقوة قدسية رابطة  
 لا بقطرة فكر انسانية **ومضى**  
 لا تنوهم ان اول ما يمكن العدم الزماني بما هو عديم زمانا عما  
 في متن الواقع لصدق زيد معدوم في زمان كذا وليس هو  
 في الواقع فيلزم محقق المفيد مع انتفاء المطلق من المنهج الذي  
 تأملنا ان عدم الشيء في متن الواقع ليس مطلقا بالنسبة الى  
 عدمه في زمان كذا او في جميع الازمنة كما قد اسلفنا ثباته  
 وهذا امر هناك الا نظير زيد معدوم في نفسه بالقياس الى  
 زيد معدوم النظر وزيد معدوم في الواقع بالنسبة الى  
 زيد معدوم في ظنه فلذلك **ومضى**

فلنقل الآن الى بيان تناهي الزمان الممتد بمقدار امتداده والحركة  
 المتصلة بمقدار اتصالها والكمية المنفصلة في مرتبة عددها  
 هل تقع ممكنان خرب الحقيقة من العقل فيكون في متناهي  
 التقادير في المقدار والتسلل في العدد الا نهاية بالفعل لا يقع  
 في نحو الوجود والترتيب في جهة الا نهاية فاذا تحقق الترتيب  
 ترتيبا على حكم الاستحالة في مذهب البرهان سواء في ذلك كان  
 في متن الاعيان ام في لوح الازدهان وكان في وعاء الدهر ام  
 في افق الزمان فنقول المتناهي قد عرفنا وجود الزمان  
 الممتد بالفعل بقلم امتداده في الدهر وكذلك وجود الحركة  
 المتصلة بالفعل بكامل اتصالها ووجود الاحاد المترتبة للتعاقب  
 الزماني بحلته اعدادها وقد عرفنا ايضا حصول ذلك كله  
 بالوجود لا بطابعه في الواح الازدهان العلوية بالفعل فيشعر  
 اذن بشعر الفطانت ان البرهان المعامة على حاله الا نهاية  
 بالفعل جنما استجمعنا ثلث طين نامضة بالحكم هناك بحسب الوجوه  
 العيني القارر الثابت بالفعل في متن الدهر وبحسب الخصائص القارر  
 على سبيل الانطباع بالفعل في لوح الدهر العلوي وبالحلته برهانها

المتناهي

الحثيات وبرهان الوسط والطرف ودرهان الوسط والطرف في برهان  
 التقابيل وبرهان الترتيب والبرهان الاسد الاخر القائمة با  
 لسط على استحالة الا نهاية بالفعل في الحكم المتصل القارر  
 الموجود وفي الكم المنفصل ومعرضه من الموجودات المجمعة  
 المترتبة فضاء او طعنا او عقلا او ترتيبا لسيبي المسبق  
 بحسب التقديم والتأخر بالملازمة او التقديم بالعلة والتأخر  
 بالمعلولة متحمها للذي لا محالة في الحكم على الزمان الممتد و  
 الحركة المتصلة والمترينات المجمعة في الدهر باستناع الا نهائ  
 فيقول ان يمدى مقدار امتداد الزمان ونصا الحركة جانب  
 الا لا زال الى نهاية او يذهب عدلها وترتبة المتساقفة لا  
 الا لا فليشعر وصي  
 اما برهان الحثيات فمفيدة اذا كانت حثيات واعداد موجبة  
 مترتبة بالطبع او بالملازمة او بالعلة وحركات وازمنة  
 موجودة مترتبة بالحدود والمراتب ومسافات او نقاطا  
 مترتبة في الوضع فالعقل الصحيح يحكم انه اذا كان ما يترتبة  
 متاوتة حثية كانت وما بين واحد ما وافي واحد كان وما

بالطبع والتقديم والتأخر



بين حتماً وإي حد كان أو بين أن ما أو أن أحز من لا كانت أيها  
كان وما بين نقطة ما ونقطة أخرى أيها كانت لا يتناهي فقد  
لزم أن يخص عديم النهاية بين طرفين حاصري الترتيب وذلك ليس  
فطري البطلان ومن العظومات الأولى وإن كان بين كل واحد  
من تلك الأمور المترتبة وأي لم منها كان على الاستغراق الشمولي  
في الحاشية الإجمالية ليس يمكن أن يقع الامتناء فالكل أيضاً امتناء  
شبه ولا يتوقف أن هذا حكم على الكل الجلي بما حكم به على كل واحد  
من الأحاد وقد يكذب كما لو قيل كل واحد واحد من العباد هذا  
المقدار دون الذراع وربما يكون هو ذراعاً والكثير فينا أول  
الحكم كلاً من الأجزاء المترتبة ويكذب على الجملة بل يجب أن يجعل  
أن حكم إجمالي على المترتبات على الاستغراق العمومي بحيث يستوجب  
أن يتناول الجملة كما لو قيل ما بين هذه النقطة الطرف وأية نقطة  
توجد أو تفرض في هذا المقدار دون الذراع فهذا المقدار دون  
الذراع فإنه إذا صدق ذلك للحكم على الاستغراق الشمولي أن من  
مبدأ سلسلة ما إلى أي ما يلحقه الترتيب فهما دون الأربعين  
فقد صح شبهة أن جملة السلسلة دون الأربعين فإذا زاد أحده

على الأحاد الاستيعابية أن من مبدأ السلسلة إلى أي ما يلحقه  
بجدة الترتيب فيها امتناء فقد صح أن السلسلة تحيل امتناعية  
بالضرورة العظمية والقانون الضابط أن الحكم المستعمل الشمولي  
لكل واحد إذا صح على جميع تقادير الوجود لكل من الأحاد مطلقاً  
منفرداً كان غير غيره أو ملحوظاً على الاجتماع كان ينبغي ذلك على  
المجموع الجلي أيضاً من غير امتناء وإن اختص بكل واحد واحد  
شبهه لا انفraz كان حكم الجملة غير حكم الأحاد وإنما برهان  
الوسط والطرف **فقول** في بيان نظمه كل معلول في  
حد فإن له في حد ذاته خاصية الوسط في أن من ورأيه الحالة  
سبباً أو حداً آخر هو بالنسبة إليه كالطرف بالنسبة للوسط  
لست أقول له ذلك من حيث هو معلول إضافي للعلة إذا كان  
ذلك سواء في العلة والمعلول جميعاً بل أقول له تلك الخاصية  
بحسب فرض أن المعلولة المتعاقبة المنفصلة في حد جوهرية على علاقة  
سلسلة ذات العلة فإذا ارتقت علل المعلول ما مترتبة إلى نهاية  
أحد ودرجات الوجود في سلسلة مترتبة بغير نهاية استغرقت  
المعلولية والوسطية جميعاً أحاد السلسلة بأسرها من واحد

منها الا وهو طول ما فرق ووسط القياس اليه وان كان هو  
 بما تحته وطرفا القياس اليه فهما لوحظا لاحاد قاطبة لجالية  
 بانها باسرها قد استوعبتها الوسيطة منه فليس هناك الا  
 اوساط مترتبة بلا نهاية فاذن ما لم يقر طرف ليس هو بوسط  
 وليس هو بوسط يتقرب الى الاوساط والمثبتا لم يتضح مستند عن  
 لزوم تحقق الوسط من دون الطرف وبالحيلة ما دام في سلسلة العلول  
 والعلل هناك للوسطة كلمة ما فوق العلول الا يخرجكم الطرف الذي  
 هو مبدأ السلسلة كالمعلول الاخير في حكم الوسيطة بحججهم  
 الذات المعلولة لم يكن يتصور بحججهم كالمعلول لها الاخر في ليس  
 بوسط من حيث ضرورة التقديسة من لفافة والمعلولية والقر  
 ولما برهان القضايف فنقول اذا ارتقت سلسلة من مرتبة  
 وتساير وهو مبوق ما وما بقايت عليه مترتبة في الترتيب الى الابد  
 كانت في السبل الاخير والمسوق الاخير مسببة وحدها بالاسببية  
 ومسبوبة وحدها بالاسبابية وفي كل من التي فوق مسببة  
 ومسبوبة وما بقية ومسبوبة جميعا فكانت المسببات اكثر من  
 السببات بواحدة والمسبوبات اكثر من السببات بواحدة ومن العظيمة

الاسببية واحدة وسابقة واحدة لا تقع في اثنائها الا مسبوبة  
 واحدة فاذن يلزم ان يكون في السلسلة مسببة ما ليس في اثنائها  
 مسببة ما ومسبوبة ما ليس في اثنائها مسببة ما اختاره فزيد  
 احدا المتقارنين على الآخر بالعدد وذلك خلف حال الضرورة  
 القطرية واصحابها ان الترتيب فاعلم ان كل سلسلة  
 من علل ومعلولات مترتبة هي كمن كان كمن لا يحدت اذا انشأ  
 واحد من اعدادها استوجب ذلك انتفاء بعد ذلك الواحد من اعداد  
 السلسلة فاذن كل سلسلة موجودة بالفعل قد استوعبت المعلولية  
 على الترتيب يجب ان يكون فيها علل في اول العلل لولاها لا انتفت حلة  
 الترتيب التي هي معلولاتها ومعلولات معلولاتها الى اقصى الترتيب  
 واخر الاستاد والاول يمكن المعلولية على الترتيب قد استوعبت  
 اعداد السلسلة بالاسراف اذ فيها سلسلة مترامية الى الابد  
 بعينها لا تكون لها علة في تلك هناك علة في اول العلل لولاها  
 لبطلت السلسلة مترامية الى الابد بعينها لا يكون لها علة في تلك  
 علة في اول العلل لولاها لبطلت السلسلة باسرها وذلك يصادح  
 استيعاب المعلولية حلة السلسلة بالاسراف وبالحيلة ان استغراق





الممكن في سلة الحدوث يحتاج الى اقامة حجة على امتناع وجود  
 حوادث لا اول لها في جانب الماضي فنورد اولا ما قبل فيه وعليه  
 نرد ذكر ما عدى فيه فاقول الاول قالوا في وجوب تناهي  
 للحوادث الماضية لما كان كل واحد منها حادثا كان الكل حادثا  
 واعتبر عليه بان حكم الكل ربما يخالف الحكم على الاحاد ثم قالوا  
 الزيادة والنقصان يطران للحوادث الماضية فتكون متناهية  
 وعوز عن معلوماتها بغير مقدار وراثة فالاولى اكثر من الثاني  
 مع كونها غير متناهية ثم قالوا المحصول من هذه الحوادث الماضية  
 انما اخذت تارة مبدئية من ان مثلا ذهبي في الماضي زمانا  
 قبل هذا الوقت من السنة الماضية والذهبي في الماضي زمانا مبدئية  
 قبل هذا الوقت من السنة الماضية وطقت احدهما على الاخر في  
 التوهم بان يجعل المبدان واحدا وجا في التعاليق الماضية  
 استعمال شيها والا كان وجود الحوادث الواقعة في الزمان الذي  
 بين الان وبين السنة الماضية زائدا على المبدئية من الان لان  
 ما ينقص من المتساويين لا يكون زائدا على كل واحد منهما فاذا  
 يجب ان يكون المبدئية من الان في ذلك الجانب ولا يمكن ذلك الا

بغيرها

بغيرها قبل انتهاء قبل انتهاء المبدئية من الان ويكون لا متناهية  
 واعتبر الحكم عليهم بان هذا التطبيق لا يقع الا في الوهم وذلك كون  
 سببها ارباب المتطابقين فيه وغير المتناهي لا يرتفع في الوهم ومن  
 البتة انما يحصلان في الوجود متفاضلين عن توهم التطبيق  
 في الوجود فاذا كان هذا الدليل موقوف على حصول ما يحصل الا في  
 الوهم ولا في الوجود وايضا الزيادة والنقصان انما فرض في الطرف  
 المتناهي في الطرف الذي وقع النزاع في تناهيه فهو غير مرتفع  
 فيه فهذا حاصل كلامهم في هذا الموضع وانا اقول ان كل حادث  
 حادث موصوف بكونه سابقا على ما بعده وبكونه لاحقا بما قبله  
 الاعتبارين مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبدئية  
 من ان تارة من حيث كل واحد منهما سابق وتارة من حيث هو  
 بعينه لاحقا كانت السوابق واللاحق المتبسيان بالاعتبار  
 متطابقين في الوجود ولا يحتاج في تطابقهما الى توهم تطبيق  
 ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر من اللاحق في الجانب الذي وقع  
 النزاع فيه فاذا كان اللاحق متناهية في الماضي لوجوه فظاهرها  
 قبل انقطاع السوابق والسوابق زائدة عليها بمقدار متناهية

متطابقين



متناهية ايضا انفي كلمة عبارة وكانت بما افدناك عارفت  
الحق وسنزداد فيه استبصارا لمن ذى قبل انشاء الله العزيز العليم  
**ومبي**  
انما سلطان قضاء العقل بالبهران على الالهية بالامتناع في سلسلة  
الصاعد في العلل مطلقا الى سلسلة التنازل في المعلومات من سبل  
الصدق ونحو القول الفضل ان في سلسلة التراقي على تقدير الاله  
ليس توجد علل متعاقبة في لفظ العقل انها لا محالة تكون متفرقة  
اولا ثم من تلقايتهم تدخل السلسلة المترتبة باسرها في المتفرقة  
فذلك من علم الحكم بالاحالة والامر في سلسلة التراقي على خلاف  
ذلك فلن قل كيف حكم على هذه البراهين انها جميعا على هذا  
البيل والذي والذي يستبين من برهان الحيديات والصفات  
ان حكمها بالاحالة منسجما على سلسلتي الصاعد والتنازل سواء  
من غير فرق قلنا انما تحقق العلم بان الحكم بالاحالة حجاب  
برهان قيم هو استحالة شرح الترتيب والاجتماع في الوجود  
بالفعل في جهة الالهية لغيره واذن يخرج تناقضه بالبرهان  
العلل والمعلومات المجمعة في الوجود انما تكون مترتبة بحسب

العقل

العقل بقدر الذات بما في الذات لا بحسب الوقوع من الخارج ليس  
لها في حاق الايمان الا العلة الصرفة فاذن نقول في صورة القضا  
تكون العلل المترتبة الصاعدة الى الالهية مجمعة للوقوف بها  
لا محالة في مرتبة ذات المعلول الاخير فيكون الترتيب والاجتماع  
في الوجود جميعا في جهة الالهية فاما في صورة التنازل كما  
لعلول المترتبة لا يكون متحققة في مرتبة ذات العلة على خلاف  
الامر في العلة فانها واجبة الوجود في مرتبة المعلول تبه ذات  
فاذن ليس يحقق بئى من المعلومات في مرتبة ذات شئ من العلل  
من تحقق المعلومات الغير المتناهية في مرتبة ذات العلة فاذن في  
المعلومات المترتبة الى الالهية يكون الالهية في جهة جميع  
التراقي والتنازل والترتيب والاجتماع في الوجود بالفعل في  
لخرى خلافا لتلك المبهة وجميع التراقي والصاعد فليست  
وهناك ضرورة من وجوه الفرق اوردها في كتاب التبعات  
والمقدمات وهو كتاب تقويم الايمان **ومبي**  
ان المكلفين لما لا يعينهم من جملة المتكلمين ومن اتباع المطلقين  
تذهبوا وما هم وطقهم ان ان تناهى مقدار اتصال الحركة

ض

وامتداد الزمان وتناهي الحوادث الزمانية المتعاقبة في جانبها  
في قوة اثبات الحدوث ونفي الازلية ولا يستشعرون ان شيئاً  
من النهاية واللا نهاية في الكمية المفصلة او المنفصلة لا حظ  
لهم من التعلق بشئ من الازلية واللا ازلية في الدهر محجب  
الوجود وسبق العدم الصريح الغير الداخل في جنس التقدير واللا  
تقديره ليستمدات الابعاد المكائنة متناهية المقدار  
وهي محجب فلان لا يلزمها ان تأتي او يستدعي ان يكون من حيث  
الوجود في الدهر حادثاً وازلية فكذا كل اتصال للحركات  
السقيمة والمستديرة وكميات الامتدادات المنفصلة الزمنية  
ومراتب اعداد الكميات المنفصلة وبالحلولة النهاية واللا نهاية  
محجب الكمية لمرور الازلية واللا ازلية محجب الوجود  
فهذا علة العقل معيان كل منهما متباين لا يخرج في المفهوم  
مستلزم اياً في التحقيق واتخاذ هذه الالهام والظنون من متباين  
عدم الفرق بين العدم الصريح والعدم وبين العدم المكنون الزمان  
وحسبان ان الزمان لو كان معدوماً او لا ثم داخل في الوجود  
اجزأ كان عدمه واقطاع الامتداد الموهوم الزماني المتناهي

دهل

ذهاب في جهة المبدأ الى الاخرية والمنقطع استمرار في جهة المنتهى  
هذان بداية دخوله في الوجود ولو كان متناهي المقدار لكان  
انتهاء مقداره عنداً بانقطاع عدده المستمر من قبل المخرج ذلك  
من التوحيات الكاذبة والتخييلات الفاسدة فلا تكون من السهول  
المعقولة **ومما**  
لا تحجب الزمان مقدار المستقيم الامتداد كما الابعاد الخطية لا  
ستقامته والمساواة السطحية الاستوائية فيكون في حسابها  
امتداداً للفرق بين كميات الخطوط السقيمة والسطوح المستوية  
وبين كميات الزمان بالقاذبة واللا قاذبة وسطوح الامتداده  
والاستواء امر مشترك في هذه الكميات القاذبة من الخطوط السقيمة  
والسطوح المستوية والكمية الغير القاذبة التي هي الزمان بل عليك  
ان تتأمل تاماً اذ في المتيقن فغفل ان الزمان كان محله  
حركة مستديرة وحامل محله حركه مستديرة فكذا كل هو ايضا  
بمستقيم الامتداد بل حقيق ان مقدار حركه مستديرة وهو كونه مقبلاً  
غير ذي وضع منطبق على حركه مستديرة هو مقدارها الحاصل  
وبه يتقدر الحركات المستديرة والمستقيمة على الاطلاق والعموم



وهو منطلق ايضا على محيط دائرة عظيمة هي منطقة تلك الحركة  
ومنطقة الفلك الاعظم المحرك بها بل منطقة العالم اللبني  
باسره وليس ان الكرة القصيا التي تحدد الجهات ابدعت بل الحركة  
ثم تحركت اجزاءها اخرجت من جو الليل المطلق ومن جو النهار  
الصحراوي فضاء الايسر الذي هو متحرك مستدير متصل غير منبثقة  
الموتيرة ولا منقطعة الاتصال وليس لها في الوجود معاني منطق  
على مبداء المسافة وطرف الاستدراك فاذا عين لها في الوهم يجب  
الانتماع مبداء الفعل من نقطة معينة فهو مقيم في المنطقة  
محصلة بذلك عند العود اليها دورة تامة واحدة ثم اعتبرت  
بعد ذلك دورات تامة وكل دورة مفروضة من دورات  
الحركة المتصلة منطقية على تلك المنطقة التي هي دائرة معتدلة  
النهار وكذلك الزمان الذي هو المقدار الخالي في تلك الحركة لا بد  
وخلفه البدع الملتفات سبحانه فاحرجه من جوهر الليل المطلق  
ومن جوهر نهار اليوم اليه فضاء فعلية الايسر الفراع الذي  
مقتل الاستدراك غير منقطع الاتصال ولا منبثقة الكمية فهو معد  
الحركة الدورية المستمرة الاتصال ومقدارها وهو في نفسه كثر

من

مقتل واحد بالتحديد مستدير بالكمية متناه بالمقدارية غير منقطع  
الاتصال الا في الوهم فاذا عين الوهم فيه انما يجب الغرض انما  
لمبداء مفروض في الحركة المستديرة التي هي محله حاشا لغيره من نقطة  
بعينها في معتدلة النهار استتم دور واحد غير ذي وضع للزمان  
حيثما استتم لمعتدلة النهار دورة واحدة تامة فاذا انما الساعات  
اجزاء دور واحد زمان واليه دور الاعوام اذ وار معتدلة  
زمانية ودورات دائرة معتدلة النهار يجب كية نفسها  
للمتصلة القارة المستديرة اجزاء الدائرة الفلكية وبحسب كية  
المتصلة المستديرة الغير القارة اجزاء الدور الزمان فاذا  
يستبين لك انه كما لا نقطة بالفعل في محيط الدائرة ولا في محيط  
الكرة مع ان كلامهما متناهي المقدار في المساحة فكذلك لا فرق  
للمحرك الدورية المتصلة الفلكية ولا ان في الزمان الممتد  
المثل بالفعل مع كون كل منهما متناهي الامتداد بالفعل في الكمية  
والمقدارية ولا يعرفهما في اتصالهما ابتداء ولا انحدار الا بما  
لوقصر هذا اصل يقصده اصول البرهانية والقوانين العقلية  
وستراد في ذلك استنباطا واستيعانا فيما ينبغي عليك في

والمستحيل ان يكون الوجود  
مستقلاً عن الوجود

فمؤيد الكلام ان الله العلم العزيم  
**القبول السادس**  
في اعتبار اجابات اقتضائه ومراعات جدلية وانفادها  
وشكوك مغالطة ومناغبة على الطرفين من الطرفين  
**ومض**ة ههنا عندك فيما وعيت واذا  
ان من الاصول والضوابط ان الوجود الطاري مستع بالظن الى  
ذات الزمان وكذلك الوجود السابق المستع بالوجود ولما  
الممكن له بالظن الى ذاته الوجود بالزمان لا يبدأ دون  
من العدميين في حاشيتي الوجود وعلى ذلك اطباق الحكماء  
المميزين والعقل المحللين والتشكك بان اذن يلزم ان يكون  
الزمان الزمان واجب الوجود مطلقاً فان الواجب لذات هو الذي  
يجب لذاته بذاته طبيعة الوجود وينتفع على ذاته طبيعة العدم  
وجوب الطبيعة لا يتلزم وجوب افرادها كما اعتراها استلزام  
امتناع الافراد بل ربما يمنع بعض الافراد والخصص خصوصاً  
مع وجوب نفس الطبيعة فيمنع عليه الوجود بعد العدم او الوجود  
العارض للماهية او الوجود الواجب من تلقاء العدم خصوصاً

الوجود

القبول والقيود الممكن بالذات ما لا يجب له ولا يمنع عليه  
نفس ذاته طبيعة الوجود ولا طبيعة العدم ومكان الطبيعة  
ليس يصارح امتناع بعض الافراد والخصص خصوصاً من تلقاء  
خصوصية الوجود والقيود فيمنع على كل ممكن بالذات وجود  
عين ماهيته ومن جوهرات ماهيته ووجود لا يبق  
البس لملوك يجب جوهر الماهية سبباً لذات ووجود لا يبق  
العدم الفرج سبباً لغيرها على ما قد مر من ليدك على الجوهر  
قائمة موضوع وعلى العرض بما هو العرض ووجود قام بالذات  
وعلى الحركة والزمان الوجود القار وعلى الزمان العلم السا  
المستع بالوجود والعدم الطاري الاقوى بالذات بعد الوجود  
**ومض**ة ههنا في ذكر اكل ما ورد في الظاهر  
المستقيم وفي لاق المبين انه لا يمكن ان يكون هناك الوجوب  
بالذات لانه لا مناص من ان يكون استغناء الممكن الباقي عن علته  
قائمة لذاته في البقاء سببية لحيته في الوجود ليس ذلك  
العدم الطاري بالظن الى نفس ذات الزمان ومن المستبين  
ان امتناع احد طرفي الفرض يجب جوهره نفس الذات فيلزم ان



ان يكون الوجود المقابل للعدم الطاري وهو الوجود الطاري  
او الوجود المستمر او ما شئت فسمه واجب لذات الزمان يجب  
جوهر ذاته فيكون كالحالة غير متغيرة مستمر وجوده لا علة  
فاعلة لبقائه فهذه معضلة من محضات الشكوك وانما اعتد  
اعضائها سبيل حله والطال ان **نقول** كيف يكون ذلك <sup>الوجود</sup> المستقر  
ولجب لذاته الزمان وانه لم يكن لا متناه عنه نظرا الى ذاته في ضمن  
انتفاء الوجود للطلوع عنه الكيفية ولان لم يكن ذلك بعد عرض  
الوجود له ما حوزا على التحقير بهذه الكيفية فالوجود  
تقدير مستفاد من تلقاء الغير ليس يجب الوجوب بالنظر الى ضمن  
لذاتية وشئ من اجزاء الوجود لا يصلح نقضا للعدم الطاري  
ولا شئ من العدمات الخاصة صا لا بل ان يقض العدم الطاري  
رفعه والمقيد قد يرتفع رفع ذاته المقيد وقد يرتفع يرتفع  
مقيد رفع العدم الطاري لا ياتي بتحقيق الوجود ويرتفع لا يكون  
طاريا والمنع انما هو العدم الطاري على التوضيف القبيح لا  
على الاضافة اي رفع الوجود على سبيل القبيح اعني المرفع المقيد بالعدم  
لا ارفع المضاد الى الوجود الطاري شاكلا رفع المقيد فاذن

ما قيل

ما قيل ان نحترق في صدق نقضه رفع الطاري فيتحقق يرتفع  
غير طاري وبالحيلة انما الازد من امتناع العدم الطاري وجوب  
رفعه بالنظر الى الذات على الارسال سواء عليه كان يرتفع العدم المتناهي  
للوجود ويرفع طرقه المحقق لا ارتفاع ارسالا لاجل حصول الوجوب  
او يرتفع فاذن يكون كل من الموضوعين في بقعه الامكان العرف  
بالنظر الى ضمن ذات الزمان فيفتقر كل منهما الى علة محبة  
وكذلك سبيل القول في امتناع العدم السابق المستعقب للوجود  
نقضه الذي هو رفعه ثم من يكون يرتفع العدم السابق المستعقب  
الوجود او يرتفع استغناءه انما فيتحقق بانقضاء الوجود في الساعات  
في الازل والابد فامنع شئ من الموضوعين لا من تلقاء علة  
موجبة فليست **وهي** **نقض**  
وعلى ما سبيل القول في الوجود بعد العدم اية  
بعدية كانت بالنظر الى ذات ليقوم الواجب بالذات تعاضلا  
فانه يمنع هناك مع امتناع جميع اجزاء العدم فيجب نقضه  
ورفع الوجود بعد العدم ويتحقق الوجود التهدي في الحق الذي  
هو قبل جميع الوجودات وليس هو من بعد عدم بوجه من الوجوب

أصلاً **ومن ثم** لنأني عقد  
عقد الأعضاء هناك سبباً آخر عضياً ولا تحين من أجل  
بما اتانا الله سبحانه من عظم فضله وجزيل طوله وهو أنه من  
يلزم من امتناع عدم الطاري على الزمان بحيث لا يمكن  
جاء البقاء مع انعدام علته التامة وكلاهما مستحيلان  
وجمع على فسادها وذلك لأننا ان يكون القيوم الموجب بالذات  
حل ذكر هو جاعلة التام وعلته التامة فيلزم الأمر الأول ولما  
أن يكون شيء آخر وراء الموجب بالذات مما تستقيم به علته فتكون  
العللة التامة أمراً يمكناً بالذات لا محالة ولا شيء من المحالات  
يتمتع عدم الطاري بالذات لا الزمان وكل ممكن بالذات غير الزمان  
فإن عدمه الطاري متمتع بالغير من تلقاء وجوده علته فإذا كانت  
العللة التامة للزمان عدمه الطاري ممكناً بالذات متمتعاً  
بالغير والزمان عدمه الطاري متمتع بالذات فيلزم استحالة  
بقاء الزمان مع انعدام علته التامة من بعد وجودها وذلك  
خلف محالاً كما حصل المحال محالاً فكذلك المكان حصول محالاً  
شبهه ومثل ذلك مثبته في عدمه السابق للمستعقب للوجود أيضاً

فإن

فإن هذا العدم أيضاً متمتع بالذات في حق الزمان دون علته التامة  
فيلزم امتناع عدم الزمان مع إمكان عدم علته التامة في الواقع  
وذلك في قولنا جواز وجود الزمان مع عدمه دخول علته التامة  
بعد في الوجود وجواز المحال محالاً لهذه العلة قد ورد  
على بعض المفاد ذات والمرسلات إلى بعض من كان يتحقق  
من أولاد المغنوبه والأصحاب لرعاية ولست أرى بهؤلاء  
المترعوعين أن في منتهى الفعل استخراج سبيل المخرج عن ذلك  
من مبادئ الأصول والقوانين فليعلم أن منتزح القضية عنه  
من سبيل الأول أن فيه للعدم التام لا الزمان بالعدم الصحيح  
الدهري فإن الزمان إما يتمتع عليه بالذات طرئاً لعدم الزمان  
طرئاً زمانياً أو سبق لعدم الزمان على وجوده سبقاً زمانياً  
أد ذلك يتحقق فرض وجود الزمان على بقائه عدمه وذلك  
فرض التقيضين فذلك هذا الامتناع خصوصية ذات الزمان  
وما طرأ لعدم الصحيح على وجوده في الدهر طرأاً دهرياً  
أو سبق لعدم الصحيح على وجوده في الدهر سبقاً دهرياً فليست  
بالنظر إلى ذاته امتناعاً ذاتياً بل إنما يتمنع ذلك امتناعاً بالغير



أما العدم الطاري فلوجب بقاء وجوده في الدهر من انقضاء  
 عليه الفاعل ودوام قاضيته ولا يستلزم ذلك امر استحيل وهو  
 الاستمرار في الدهر على ما قد استبان في مظانده وهذا الامتناع بالظن  
 ليس بخصيص الزمان بل انه مطرد في جملة الممكنات امرها ولما العدم  
 السابق فبناء على ما ينزعه المستكبر من دلالة الذات الثانية  
 الصفة الخارجة عن عالم الامكان الاستعداد لما يكون من الصفات  
 ليقول ايضا هذا الطبع الامكان الذي لا غير سبيل على كونه  
 ضار ما يزعمون وهذا الامتناع بالغير ايضا غير مخصص بحقيقة  
 الزمان بل انه شاك كل ما لا يكون مضمون الذات بالامكان لا استعداد  
 من الممكنات لذاتية على الاطلاق العمومي الثاني ان فيه غلاطة  
 من جهة عدم الفرق بين الامكان بالذات والامكان بالقياس  
 الى الغير وكذلك الوجوب بحسب الذات والوجوب بحسب القابل الى  
 الغير فالممكن بالذات ما يمكن وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته لا بالقياس  
 الى غيره فاذن نقول اذا امتنع العدم الطاري او السابق بالنظر  
 الى ذات الزمان وجب وجوده وبقاؤه من انقضاء علته  
 انفا علة التامة لكونه من الوجود والبقاء من حيث نفس ذاته فانما

يستلزم

يستلزم ذلك ان يكون العدم الطاري والسابق بالنظر الى علة التامة  
 ممتنعاً لا محذوراً بل يجب قياسها الى ذات معلولها الذي هو الزمان  
 فاذن مكان العدم الطاري او السابق بالنظر الى ذات العلة المتكثرة  
 بالذات ليس بصادق ان يمنع ذلك على العلة بالقياس الى ذات المعلول  
 لا بالنظر الى نفس ذاتها فبين بالذات والغير وبالقياس الى الغير  
 فكذلك من الوجوب والامكان والامتناع فرقان بين سبطين  
 لطيفين غير خفي ولا طفيف وقد افينا وحقق من البيان في الاثر  
 المبين فلا تكون من ذلك في زعمنا عرض **وميفر**  
 قال غير ذلك الشك انه اذا كان العدم الطاري والسابق الممتنع  
 بالنظر الى ذات الزمان انما هو الذي يطرق او يسبق في الزمان  
 طرئاً زمانياً وسبقاً ممكناتاً لا غير كان يشترك في هذا الامتناع  
 الزمان ومفاد قول الزمان من امريات عالم الابداع وابداعيات  
 عالم الابداع مرجعاً فاحظ يحسبون ذلك من جوهر ماهية  
 الزمان بخصوصها لا غير فاعلم ان الامر ثابت من الابداعات انما  
 يمنع ذلك بالنسبة اليها من حيث الطبع المشترك بينهما جميعاً  
 وهو مفارقة على الزمان والمكان لا بخصوصية شئ

من ماهيتها على خلاف الامر في الزمان وهو محصور ذات  
وخصوصية ماهيته تفتقر امتناع ذلك لكونه مستلزما لوجود  
الزمان على تقدير عدمه وكذلك الامر في شي من الماهيات غير  
ماهية الزمان فخصوات سائر الماهيات غير ماهية الزمان  
لفصوصيتها للماهيات بأسرها ملغاة الاعتبار في اعتبار هذا  
الامتناع فليست **مبني** **ض**  
ان من المروغات من سبيل بل دل في اثبات حدوث العالم ان  
يقال وجود الزمان على اوضاع الزاهيان الى قدمه تنبع  
سبق العدم عليه امتناعا ذاتيا بحجبه ماهية الزمان وليس  
يتمتع ذلك على علته التامة لكونها غير واجبة الذات وملزوم هذا  
الامتناع جملة الممكنات هو ماهية الزمان وليس يتمتع ذلك علة  
التامة لكونها غير واجبة الذات وملزوم هذا من جملة الممكنات  
هو ماهية الزمان لا غير فاذن يلزم من ذلك جواز ان يكون علة  
الزمان غير داخل في الوجود بالفعل والزمان بالفعل موجود وقد  
كشفا عطاء التام ليس من هذه المروغة المشاحية من سبيلين  
غير المتنع وهو ان كان سبق العدم الصريح عليه في الدهر وقد امتنع

منه

من تلقاء العلة المبدعة عن المتنع عليه بالذات وهو العدم المحكم  
السابق سبقا زمانيا والفرق بين امكن العدم السابق السابق وال  
لنظر الى ذات العلة بحج نفس الذات وامكانه بالنسبة اليها  
بحج قبليها الى ذات المعلول وهو الزمان واثبات الاول وتوالت  
**ومتي** **ض** من الفاشية الاذهان لفتا  
العانية بحج بورية الاحكام على حدوث الزمان بتناهي كميته  
مقداره في جانب الماضي واثبات حدوث العالم دون انما يابا بها  
اللانهاية العددية في الحوادث الزمانية المتعاقبة المتعاقبة  
الوجود في الازمنة الماضية واجراء حكم لحدوث الثمان على انما  
المسئلة المتعاقبة الافراد الى لانهاية في جهة المبدأ لحدوث كل  
مرة فرد الزمان على الاستغراق الشؤ وقد دريناك غير مرة واحدة  
ان شيئا من هذه الاهام لا سبيل له الى مذهب التحصيل عند المحققين  
اصلا فالمقايير المستقيمة والمتدبرة لا تنطبق لها بالانانية او  
الانانية في الوجود والمصوب بالمتناهي والذات تنامي في العدم  
والمساحة فكما دابة معدلة النهار مثل متناهية المقدار وهي  
بحج ذلك لانها في السبوقية او اللامسوقية بالعدم الصريح في



الذهر فذلك مقدار حركتها الدورية المتصلة والبرهان المتناهية  
 بالحكم غير المتناهي البطون انما سلطانها على اجتماع ومضى اثر  
 والاجتماع في الوجود في جهة الانهاية والطبيعة المتعاقبة لا  
 مستقطبة للماهية في امتداد الزمان بتعاقب الافراد من غير انقطاع  
 كما قد استبان لك فيما قد سبق **وميسر**  
 ومن المبتداه المعالطة ما قد قيل تاثير الفاعل في عالم الامكان  
 وفي كل اثر من اثره لا يخلو ما ان يكون في حال تفرقه ووجوده  
 وهو محال لانه ايجاد الموجود وتحصيل الحاصل وفي حال عدمه  
 وهو المطلوب فيكون العالم بجميع اجزائه مسبوقا بعدم الصريح والنبذ  
 في ايجاد حال عدمه السابق وحده ان يقال لتاثيره في العالم حال  
 وجوده والسبيل لتحصيل الحاصل وايجاد الموجود من حصوله  
 ووجوده لا في حال حصوله ووجوده فانه فرقان بين ما يخذ  
 الاثر في حال حصوله بحقيقته وبين اخذه لامر حيث نفسه بل  
 حصوله وليس يسجل ان يؤثر المورث في حال حصول الاثر بل ان العلة  
 من معلولها على هذا السبيل فانها تؤثر فيه مرجح هو ولا يما هو  
 حاصل ولا يما هو ليس حاصل ولكن حين يما هو حاصل وبالحكم لما

ليس في هذا توفيق  
 غلط في التوضيح  
 فيه علامة الخطأ

تاثير



تاثير المورث في حال حصوله ذلك التاثير وذلك تحصيل الحاصل  
 التفصيل ولا انتقال فيه وبعبارة اخرى ان يريد بحال الحصول  
 للمعلول والعلة في حاق الاعيان بحيلقارته في الخلق بالنظر الى  
 المعلول في اثره التاثير في حال الحصول بذلك التاثير في ذلك  
 العقلية بحيلقارته الذاتية التي يجب مرتبة ذات العلة في  
 التاثير ليس في حال الحصول وفي حال الاصول التاثير في نفس الذات  
 من حيث هي امر حيث هي حاصل اوليت بحاصلة والحصولات  
 ذات العلة بحقيقته مرتبة عقلية ليس فيها حصول ذات المعلول  
 بل التاثير في ما هو ذات المعلول من حيث سنها الامر حيث هي  
 حاصلة ولا امر حيث هي ليست بحاصلة وليست ذات المعلول بل انما  
 بالنظر الى مرتبة نفس ذات المعلول فقط فان ذات المعلول الحاصل  
 او الاصل حاصلة متأخرة عن مرتبة حصول العلة او الاصول في  
 وبين ذات العلة بمقارنة ذاتية لمرضية بحصول في حاقه  
 الخارج بالنظر الى نفس ذات المعلول لا بالنظر الى مرتبة ذات العلة  
 المتكلمون لما لا يعينهم ينفرون عن عبادة سبل الحق ويحبسون  
 آخر وعبر احق وهو ان المورث في حال حدوث الاثر لا في حال  
 تايثري

وجوده ولا في حال عدمه فان حال الحدوث وراحال الوجود  
وحال العدم جميعا ورتما زاد بعضهم في ظهور التناقض بقا  
بناء على تسوية مشافهة الآات ليس بمتعارفة العلة والمعلول  
في الحسوك الموت بوجد في الآن الثاني ويصدر عن موجد في الآن  
الذي قبله فيكون التأثير سابقا على الازمان ويتبع في الآن المتأخر  
بالبقاء الى ما يحصل بعد سوا كان الازم موجودة في ذلك الآن  
بتأخر آخر كما في صورة البقاء المستند الى تأثير العلة فيه او بعدد ما  
كما في صور التحدث من تلقاء العلة الموحدة ويكون الازم في ان  
التأثير غير موجود وفي الآن الذي يصير موجودا لا يكون مقارنا  
للعدم والتمحييل في الوقت اعز من الاشتغال باطل هذه التفاضيل  
والاوهام فليست غفلا ان الى ما نتجته عن كتاباهام المفسرين  
للتخطين المجادلة في تفاسيرهم في هذه المسئلة **وميسر**  
الوهمهم بقولون في الحاجة على قلة الزمان انه لو كان الزمان  
غير اذن الوجود كان معدوما قبل وجوده قبلية انكسائية  
لا يجمع بحسبها القيل البعد في من الواضع وهذه القبليية انما تعرف  
بالذات اجزاء الزمان بعضها بالنسبة الى بعض وليس بوصفها ماعدا  
الزمان

الزمان لا العرض من جهة مقارنته اجزاء الزمان فاذا ن يلزم  
وجود الزمان على تقدير عدمه ولا يترتب في الهم بقا  
هذه انا عباد لون اقولما من جود الطبيعة الوهانية ليو  
يستطيعون باوهامهم القاهرة الى ادراك القبليية الانكسائية  
المطلقة الغير المكتملة سبيلا لانهم ياقون بها على سبيل  
استباق برهانيةها والاعتقاد بفتحها كيف وقد استبان  
لك من استكررة انهم هو الذين اصطلحوا على تسمية نسبة  
الثابت الى غير الثابت والى الثابت بالقبليية والمعينة بالكد  
والزهد واوضحوا ان الزمان كالموجود متى ولا يكون  
وجوده في زمان فكذا لا يصح ان يكون لعدمه في زمان  
عدمه في زمان وان القبليية الانكسائية منها الاستدانة  
المكتملة الزمانية ولا يكون معروفها الاجزاء الزمان  
الفرجة المطلقة الغير المكتملة وهي القبليية الزمنية  
كما للمبار في الاول سجانه بالنسبة الى هذا اليوم وهذا اللاد  
اليوم مثلا فكيف اذن يناقضون انفسهم ويشتركون في  
ارض الاعتقاد على خلاف مذهبهم وبالحالة توهم الاستدانة



على تقدير عدم الزمان واتصال البارئ القدوس بالقلبية <sup>الحكمة</sup>  
الامتدادية والمعية السبالة الزمانية امر لا يستفهم <sup>محملة</sup>  
ما لا ذنب عليه ذو بصيرة ما حفظ لا في جاهلية الفلسفة  
ولا في اسلام الحكمة بل في ايقظاه المتكلمون لما يعينهم باو  
هامهم الفاسدة التائيه في معان العي وفي هوية النقي  
وفي فلاة الاعوجاج **ومسب**  
ان من اتوى احكامهم ما يقولون ليس من المستبين ان نظام <sup>الحل</sup>  
المسقى الانسان كغيره والمعية عنه العالم الاكبر فاعلمت التام  
بالفصل الاول فيقولون لولجبات ذات جل ذكره بنفس ذات سبحانه  
اذ لا خارج عنه الاله وما سوى نفس ذات سبحانه فهو داخل فيه  
بالضرورة ولا ليس بقوله مادة اصله هو المبدع على الاطلاق  
وكذلك افضل اجزائه الذي هو كرم المكات واقدس الامرات  
في السلسلة البدوية انما علمت التامه بالايجاء والاصحاح  
ذات الفيض الحق تعالى عزه ولا يعقل ان يكون له مادة ولا  
ان يكون لوجوده علمه من العلم غير مرتبه ذات فاعلمت الفيض  
على سلطانه فهو الصادر الاول واهم المبدع واحتمل بالانتماء

والله

والاول الجوهري العقلية المقدسة عن علائق المادة وعن حوله  
الامكان الاستعدادي فاذن انما ملك فيضان نظام العالم و  
صدر الصادر الاول من اجزاء النظام الاله الاكمل الذي  
هو افضل المبدع واهم المبدع العقلية عن المبدع الفعال العبري  
العلم البارئ للحق ولجب لفيض تام لا فاضة مثان بالجوهر  
فقال بالرحمة فكيف يسوع تختلف المعلول عن العلة التامة  
وتختلف الفيض عن فعال الا فاضة فاذن لا يخص عن القول  
بازلية العالم من تلقاء افاضته الفيض الا ان في الوجود <sup>الرحمة</sup>  
والخروج عن قديم الحق باسكار الاصول البرهانية فتقول  
مقدمات هذا السياق لا ريب في حقيقتها ولكن ما غير محدية في  
استلزامه المطالب بل قاصرة عن جدوى الانتاج لانها لا تخص  
الغيب في النفس وانما يستتم الانتاج اذا ثبت ان طابع الامكان  
الذاتي في منه استحقا فقول الفيض الا ان في اولى لهم لنبات  
ذلك ودون انما تحت الجبال بالانامل وخروج المتبادر بالانما  
كيف وانما نحن قد انشأنا بالبراهين الشاطعة القائمة بالسطح  
ان الممكن الذي ليس به من جوهر وقوة استحقا عجب طابع

الامكان بالذات لا يقر الواقع بعد الطلوع في حاق الخارج  
والوجود للسوق بالعدم الصريح في عين الدهر والتخلف عن العلة  
التامة انما السجل منه التعلق لمقدار الحكمة المتألفا مطلقا والتخلف  
الصريح الغير الحكمة لا مطلقا بل اذا كان من جهة الفاعل التام بقوه  
في الصنع وامساكه عن الافاضة مع استقام المنظرين واستيعاب الزايف  
جميعا لا اذا ما كان من تعلقه جوهر ذات المجبول لوجود التخلف امتثالا  
الحقية بالنظر الى نفس ذات المعلول بحسب مكانه الذي يكون قول الحق  
الانفي والوجود السريدي الغير السبوق بالعدم الصريح متمعا بالذات  
في حقه خارجا عن دائرة الامكان في جهة غير مبطون على قول الحق  
في وسعه ليس البرهان الفاضل على تخلف المعلول عن علته التامة  
بالامتناع هو ان مكان التعلق يتأخر عما خفي من تمام العلة  
ولما وقع الترجيح بالفعال والامكان من غير ترجيح حقيقة فالتخلف  
الصريح من حيث امتناع الفضا من كل طباع جوهر المعلول ونقص حقيقة  
فليس بحكمة البرهان والاصادمه فاقصة الماعل الموجب الى اخوة  
الفعال الصريح توجبه وسلامة اللب الناصح تستوجبها والحكمة  
ضابط سن العلية والمعلوليات فان العلة التامة ومعلوها و

طباع

الماعل

للماعل التام ومجبول ان كانا جميعا زمانيين كان يجب ان يخالفا ان  
جميعا في الوجود زمان آوان والا فاذ كان المجبول في جوهر ذاته  
تامة القوة على قول الحق من سلب مطلقا امتنع تخلفه عن ماعله  
التام على الاسرار والاطلاق واذا كان في طباع جوهر بحيث يبا  
ذات لا يتخلف الصريح من جهة ما ان طباعه يقصر عن قابلية التقرب  
الانفي وينتفع بالنظر الى جوهر ذاته لا الوجود من بعد العلم الصريح  
كان يجب ان يتخلف عن ماعله التام تخلفا غير محاذير ما غير سلب  
ولا تقدير ولا محذور ولكن هناك خلف اصل فليست بصريح  
**ومم** انما تقرب بما  
تستيقن بالعقل المضاعفات المعلول متخلفا لمجسوس من مرتبة  
ذات العلة منه وان كان هو معها بالمحتوى في حاق الخارج ولا  
يتعلم بذلك استقام العلة لتكون للمصول في مرتبة ذات العلة  
امر لا يبعده وجمال الامكان ولا يجمعه طباع المعلول بل امتنع  
بالنظر الى جوهر ذات المعلول فكذلك الامر في التخلف الصريح اذا ما  
طباعي جوهر ذات المجبول وذات استحقاق اصبته لما لم يستيقن  
ان الامكان بالذات يميز فيجب الاستناد الى الماعلة فان قلت



اذا صح ذلك فاذن تكون العلة النامة للصادر لا اولادها جاعلة  
 الفعل طاع امكانه الذاتي فلا يتحقق الوجود علة نامة بسيطة  
 اصلا قلت كذا فان الامكان من مراتب المعلوم للمفرد عنها  
 في لحاظ العقل اياه عند النظر في استناده من تمامات جوهر المعلوم  
 المتناق كاجزائها الماهية ومن اعتبارات ذاته المحيطة لا اعتبار  
 طاع المعلولية والمكاملة لتصلب اتفاق الى العلة فهو خير المعلوم  
 المتفرد في حيز العلة المنفردة اليها اذ هو مراتب اعتبارات جانب المعلوم  
 لا من اعتبارات حيزه العلة وبالحكمة انما افاضة الجاعل التام  
 على طاع استحقات امكان المجهول وعلى حسب فجار قوة طاع  
 على قول البعض ان لم يكن هناك رمان بالامكان الاستعداد في  
 الاضمانه بالفيض من الفيض على الاخلاق اصلا فاذا قيل من ان النقا  
 المبدع التام لم يبدع الفض غيبة في ما عليه يعبر على المادة  
 كالعقل ولم يكن في الفرس من ركا الطابع المرسله ومرتبها للقول  
 الكلية وصار الى عالم الفدر بالاستكمال كالنشر ولم يجعل  
 حاصل الذات في مرتبة ذات العلة ولم يجعل الماهية الامكانية  
 موجوده بحسب مرتبة ذاتها ولم يجعلها بحيث تكون ماهيتها هي

سأ

بحسب

بينها انيتها ولم يجعل المحنة منقسمه للمنا وياي كما  
 السعة على ذلك كله من هذا القول ومن ركا القول ومن سخط  
 المحن من حيث التفتيش فذلك اذا قبل البار في الفيض في ركا  
 عالم الامكان في الاذ غير مسبوق بالعدم اصرح كان هذا القول  
 ايضا من حيث تلك الاقاويل المستخفة عند من يعرف طبيعة لا  
 الذاتي ومقتضاها على ما قد عرفت في القبات السابقة وايضا  
 التنا وقد عرفنا ان البرهان من سياتي ان التقدم بالذات في الحقيقة  
 الوجوبية مساوقا للتقدم الانشائي الرهمني والناظر بالذات بحسبه  
 مساوقا للناظر الانشائي الدهري فاذا في المحن ان المحال فالتخلف  
 عن العلة النامة انما هو للمعقبة المكتملة المتدانية على  
 الاطلاق اللامعية العجيبة الغير المتعدية اذا كانت طعية الرهنية  
 غير متمتعة بالنظر الى استحقاق جوهر ذات المعلوم لا طاعا تحكم  
 المعقبة الرهنية بين العلة النامة الوجبة بالذات ومعلومها  
 الممكن الذات بحسب اوجود الرهمني في جاق الايمان من جهة  
 انها متمتعة بالذات بالنظر الى طبيعة الامكان الذاتي وحقيقة  
 الوجوب بالذات بحسب المعقبة الذاتية بين مطلق العلة النامة

مكان

ومعاولها بحسب رتبة الذات من جهة انها متحدة بالنظر للطابع  
 العلوية والمعلولية فيثبت **ومبي**  
 من الدار على السوء الاقوال والفاشي في الاسماع والاذهان  
 تقرير ما ادخناه من حججهم انه لا يخفى ان يكون جميع ما ليس به  
 في وجود شيء من عالم الامكان حاصل في الازل فيكون بعض العالم  
 ازل الوجود لا محالة لا متناهي تختلف المعلول عن العلة التامة او  
 فيجب لا محالة ان يخرج شيء مما يتنظر في صحة وجود العالم  
 في تمامية العلة لمخالفة من القوة الى الفعل مع خروج العالم  
 القوة الى الفعل بتمه فيعطف النظر الى ذلك الامر المنتظر الخارج  
 الى الخارج الفعل ويبقى البعض بحيث يتسلسل المنتظر الى المترتبة  
 الخارجية الى الفعلية مع الالزام في جهة البداية وذلك بحال  
 عند العقلاء اجمع فلا يحصى من الكم بازانة العالم على وجود السر  
 له من تلقاء فاعله التام السمدى بالذات فتقول كانت باستبصار  
 غير ممتلئ سبيل الحاضر في التقرير اختيار الشئ الاول من شئ  
 لجميع ما لا بد منه في وجود الصادق الاول الذي هو افضل اجزاء  
 نظام الوجود في سلسلة البدأ وحاصل الازل بالفعل لا محالة

اذ هو

اذ فاعله التام هو نفس ذات الباري لفعالها بحديتها الحقة  
 وبساطتها المطلقة وانما تختلف عنه تختلفا غير متساوية ولا سيما  
 بحالها الذي يكون المعية السمدية هناك متحدة بالذات  
 والواجب في هذه العلية والمعلولية ان يكون المعلول مع علة التامة  
 في الوجود معية يحتملها جوهر ذات المعلول المعية يتاها انفس  
 ذات العلة بحسب ما يقتضيه خصوصية الحقيقة علما وقد عرفت  
 غير مرة **ومبي**  
 يحتمل من سبيل الجدل على من يذهب من فرق الكليات الى الاغنياء  
 الى ان يخصه حدود العالم بوقت حدوثه لكون الحدوث في ذلك  
 الوقت بخصوصه صلح وان كان ممكنا قبله ما اورد في الاشارة  
 وتقريره على ما يخصه صاحب المحاكمات انهم يبتدون على قدر  
 الله تعالى في جهين الاول من حيث الفاعل وتقريره ان الواجب لتمامه  
 والحيث جميع صفاته الاولى وكل ما يحتاج اليه في التاثير حاصل  
 وقد ثبت ان المعلول لا يتخلف عن العلة التامة فيلزم قدر الفعل  
 وتعيينها بالاولوية لخروج الصفات الانشائية والتاثير  
 الفعل وتقريره انه لا يجوز ان يكون فعله تعا مع عدمه

فان هذا هو المقصود من قوله

والنقيض

وتحيزه



بوجود العلم الغير لا يميز فيه حتى يكون سال الفاعل على مجارته  
 او لا في بعض الاحوال مجارته في بعض وجوه يكون الصدور على الفاعل  
 في بعض الاحوال اولى من صدوره في بعض لئلا يكون صدوره واجباً  
 كان في جميع الاحوال ولا صدوره كان في جميع الاحوال لئلا ينفك  
 الفعل عنه بالضرورة وهذا الحقيقة قد علم من قال انما حدث في الوقت  
 لانه كان له وجودا فكان يمكن ان يكون في قديم القدم بالغير لغيره  
 عن القدم لما هو مسبوق انتهى بعبارة وعن قولنا ان ذلك مستتب  
 الامتناع على اوضاع اولئك الاحوال وانما على سبيل الحق ومصاد العقل  
 وصلت البرهان فتبين ان صدوره ليس من المميزين بل من العلم  
 للضائقة لا تجد في جنبه الفعل الحق لصدورهما في الحال بعد  
 جوهر في العلم لا غير وان العلم الصحيح امتا لا يميز فيه لانه  
 لا يتصور فيه حد وحد ولا يوقم فيه امتداد ولا امتداد ولا يقدّر  
 ولا لا يقدّر طروجه من جنس التماز واللاتماز في زمانا فاذن  
 ليس يعقل ان كان صدوره في الفاعل قبل ما حدث لانه لا قبل له في فوجا  
 دائرة الامكان اذ ليس يتصور قبل وجوده الوجود السقدي وقد  
 اوضح الشارح الوجود السقدي من منع الذات في حق المكانين تلقا

لا صدوره

سواء لوجوده

فيما اذا كان في الوقت الذي  
 هو في زمانه وهو في زمانه  
 في زمانه وهو في زمانه  
 في زمانه وهو في زمانه

جواب

طبيعة الامكان وطباع العلوية فالبارى الفعل الجلي عن بعد  
 وازادته وعلمه وحكمة صب سجال الفيض والرحمة على عالم  
 حيا وسعة وسعة استحقاق ماهيته وسعة طباع امكانه فان  
 الله سبحانه علم من علم بذاته نظام الخيز في فعله وهو عالم  
 حيا على الامكان واقاليم نظام الخيز المستحق فقال له كان  
 وان قيل لم يفيض على فعله الوجود الغير المسبوق بالعلم الصحيح  
 كان الجواب لانه لم يحتمل بطاعة ولم يستحقه بجهله فذلك من  
 نقصان جوهر العقل لا لصدوره واسال من الفاعل كما انتم تفيض  
 عليه الوجود المقدس على ماهيته لنقصان ذاته وقصور طبيعته  
 وان قيل لم يبدع قبل ابدعه كالجواب لانه لا قبل له  
 الا لا زلية السردية المنتهية في حقه من جنبه طباع ذاته  
 واستحقاق ماهيته **وصي**  
 وعلى هذا السبيل استدل الحكماء في مسائل الجوابين والنقيل حيث  
 يقولون ان القول بازلية البارى الحق سبحانه وحد وجوده  
 باسرها ان هو الا تعطل الجواب الحق عن جوده عن عدم المجليات  
 واسا وذلك خلف حال اذ انما وجوده المطلق وجودا سببه

فيما اذا كان في الوقت الذي  
 هو في زمانه وهو في زمانه  
 في زمانه وهو في زمانه  
 في زمانه وهو في زمانه

للخسنة بالذات بحيث تبه الذات لا من جهة سرور أو نقص الذات فأنه  
 والواجب بذاته لا واجباً بالذات من جهة حادثة وليس يتصور ضعف  
 أحيل بالسرور أو لا في مرتبة ذاته فأنه لا يتصور عاقل غير الشئ في  
 شعاعها وبقائه وذلك في نورها فأنه لا يتصور عاقل وهو  
 نور لا نور غير متناهي النورية والمجد والكمال إذا كان مفيضاً للنور  
 وقائماً بالانقطاع إلى بدا من الميراث ما يفيض منه الوجود دائماً  
 فهو فضل الوجود والفعل والفيض مما يعقل مداه من بداهة ثم  
 يفيض منه فعل الاتحاد والافاضة هذه النجدة أيضاً حادثة الشئ  
 موضوعه الأساس على أوضاع المتكافئين لما لا يعينهم لأبرهانية للبيان  
 من سبل الأصول العقلية والفوايق النظرية من الموضع عند المتقربين  
 بمالك العقل المضاعفة إنما كان يلزم التعطيل لو كان يتوهم  
 العدم الصحيح قبل وجود العالم حداثتنا فان غير متساويين ووجد  
 واحد غير متقسم هو طرف اتحاداً فهو مفضل كما الآن للزمان مكان  
 الامكان عن فعل الفعل وضع الافاضة في حد ما من حداثتها  
 والافاضة تعطيل للعقل الموجود عن وجوده ورجوعه ولما كاله  
 عن وضعه وفيضه وقد استقيمت أن ذلك ان هو لا يخال فأنه

ليس

عز

بجعله التوابعين وهو اطل بوجه الظالمين وانما هناك عدم  
 صريح من دهره ذرة نوره الحدود والاستعدادات قبل الوجود  
 القراح للسوق انظام العالم في من الدهر من لقاء وجود الجواهر  
 افاضة الفاضل على الاطلاق على ان يقع الوجود والارواح القراح في  
 العدم الصحيح بداهة لا في حد مما ينز في الوجود وفي الوجود عرجة  
 العدم وليس يصح البارئ الحق كمن في خبرا بما لا يمكن تحله او لا  
 مرتبة ذاته ولا انه سبحانه لا شيء من جهة ذاته او شيء من الاعتقاد  
 الذي هو منتظر الصنع والافاضة بل انما كانت المبدعات غير متشعبة  
 الوجود من قبل استحقاق ذواتها ومن لقاء اسكان ما هيها انما اذ  
 كانت ضعيفة المتعاقبة عن افعال المبدئية في الفرض قاصرة لا تتقار  
 عن قولاً ذلية الوجود في الدهر وكان لا محالة انما المتحد نفس  
 ذات المجعول الامر في حبة الجاهل كان يكون في الجاهلية فأنه  
 ليس توهو التعطيل منع وعن الاعتقاد على جميع الممكنات بالحدوث ان  
 الذاتي والدهري منع افلا يتصور ما اثير الشئ لو ان في الوجود  
 ساهر فمعرفة تستفي بوجودها او جوداً في طبيعة تستفي بوجودها  
 فأنه لا بالملك الحق والغنى المطلق فاعل الشئ والفهم جاعل الظلم



والقول اذا كان مستانرا بالقديم والازلية متفرقا بالاولية والعزلة  
والحكمة انما يملك سبيل العقل من يوضع في هذه الوحدان قبل  
العلم عدم اعتدال وجودها معكم في هذه الصنع والاعجاب في  
فيه الابداع والافاضة فوق المحدث في الدهر وقد في الازلية في  
الشيء كما تحسب التساهل الطام من امر الظنون والادعاء فاما  
الشائخون والحكماء المرسخون فقامهم في المعرفة اقصى مقامات  
ولذلك قال في البيان الشفاء والنجاة وهو المعلقة الذين خطوا الله  
عن جوده يعني بعبارة الكتاب عن عز العزلة والاشارة من المتكلمين  
لما لا يعينهم وانا اقول في ان هؤلاء العظماء المتكلمين الذين عطلوا  
الله عن جوده واولئك السابغة في ارضك ان من المتكلمين الذين انكروا  
بالله سبحانه مدعاه في المحدثية والامة الوسطى في الحكمة  
للتأهين بالحكمة البهائية البهائية المحل شجرة مباركة زينة لا  
شرقية ولا غربية **وصي**  
اعلم ان علو الباري المدعى في الابداع ومجد الفاطر الصانع في  
صنائه بذاته بحيث يبدع ويصنع ويخلق ولا يشاء خلقه  
والوجودات صنعته كما ان الله في العالمية ايضا كذلك فان علو

نحوه

ومجد في العلم هو انه بذاته يعلم الاشياء فاطبقة ومجد عن عذراة **وصي**  
عنه الاشياء جميعا متكففة معلومة له فاذن علوه ومجد سبحانه  
ذاته من جميع جهاته وصفاته لا يوازيه وانارة ومظورة ومعتق  
**وصي** **ص** سلك في الشفاء  
والنجاة وسائر كتب مسالك الجدل بين وتوغل في المحادلة فلو ورد  
الشفاء بعد قسط من القول والعقل الصحيح الذي لم يكن يشك  
الذات الواحد اذا كانت من جميع جهات كما كانت وكان لا يوجد  
عنها قبل شيء وحل لان كذلك والان ايضا لا يوجد عنها شيء فلذا  
ان يوجد عنها شيء فقد حدث في الذات قصد الازالة او وضع  
قدرة ويمكن اوشي تماشيه هذا الذي ثم قاله فاذن المحادلة لا  
على هذا القول في ذاته لكنه محال وكيف يمكن ان يحدث في ذاته شيء  
وعن يحدث وقد بان ان الواجبا لوجود بذاته واحد فترى ان  
ان ذلك من المحادث منه فكيف كانت النسبة المطلوبة لا تافظا للنسبة  
المرجعة لزوج المحل الاول الى الفعل او هو عن واجب وجوده  
وقيل ان واجب الوجود واحد وعلى ان كان عن آخر فهو العلة  
الاولى والكلام فيه ثابت ثم كيف يجوز ان يتميز في العلم

ترك ووقف شروع وقيام الخلق الوقت ثم قال فقول  
 اما ان يكون المراد قبل اليجاد لذاته لم يوجد قبل الفضا واستطاع  
 او حدث وقته او قدر عليه الان ثم قال وايضا فان الاول بما  
 سبق فقال الملائكة ابدا ثم امر بالزمان ثم قال فان لم يسبق امر  
 ما قبل الوقت الاول من حدوث الخلق فهو حادث مع حدوثه وكيف لا يكون  
 سبق على ارضاعهم بامر الوقت الاول من الخلق وقدر كان ولا خلق  
 وكان وخلق وليس كان ولا خلق ثابتا عند كونه كان وخلق ولا كونه  
 قبل الخلق ثابت مع كونه مع الخلق ثم قال فان وجوده مع عدم  
 موصوفاته قد كان وليس كان ونحن قولنا كان معنى معقوله دون  
 معقوله الا ان لم قال وقد وضع هذا المعنى للخلق ثم بدأ  
 وجوز فيه خلقا واذا كانت هكذا كانت هذه الصفة مقدرة  
 وهذا هو الذي تسميه الزمان اذ قدره ليس قد روى وضع ولا كما  
 بل على سبيل التجدد ثم ان منيت فتللها ووليت الطبيعة اذ يتا انما  
 يدل عليه معنى كان ويكون عارضا لصفة غير قارة والهيئة الغير القارة  
 هي الحركة فاذا انقضت علتان الاول ما تسبق الخلق عند لم يسبقا  
 مطلقا بل بقاء زمان مع حركة واجبارا وحجم وهو كالمعطلة

الذي

الذين خلقوا الله عز وجل فلا تخلو ما او يخلق ان الله كان قادرا  
 قبل ان يخلق الخلق ان يخلق جميعا وحركات تقدر اوقاته وازمنة  
 ينهي الوقت خلق العلم او يفي مع خلق العالم ويكون له الوقت  
 للخلق العالم اوقات وان منه محدودة او لم يكن للخلق ان يبتدئ  
 للخلق الا ان ابتداء وهذا القسم الثاني بوجوب ان يقال للخلق ان يبتدئ  
 للمقدرة او انما الخلق اوقات من الاشياء الى الامكان بلا علة او  
 الاول يسمى عليهم قسمين فيقال لا يخلو ما ان يكون كان يمكن ان يخلق  
 للخلق جميعا غير ذلك الجسم ثانياً في الخلق العالم بغير حركات  
 اكثر ولا يمكن وبمحال ان لا يكون لا يتا فان كان فاما ان يكون خلقه  
 خلقه خلق ذلك الجسم الاول الذي ذكرناه قبل هذا الجسم ولا يتا يمكن  
 فان لم يكن معه فهو محال لا يتا يمكن ان يكون ابتداء خلقه متساو  
 للكون في السرعة فيقع بحيث يشهد الخلق العالم ومدة احدثها الطول  
 وان لم يكن معه بل كان مبانيا له متقدما عليه وصاحرا عنه  
 ولا امكان وذلك في حال دون وقوع في حال العدم امكان خلق  
 شيء بصفته ولا امكان وذلك في حال دون حال وقوع ذلك متقدما  
 وصاحرا عنه ذلك الغير بانه فقد وضع صدق ما قد قناه من وجود



حركة لا بد لها في الزمان إنما البدأ ولها من جهة العالم وحركات  
 انتهت كمال الشفا بالغاظه وفي الجملة أيضا ذكره بعبارة الشفا بال  
 بعينها وقال وهو بيان جديد أن السمتي قار إلى الجوان ويخرج  
 استقصاء ويبحث سلع عن الجدل وهو إلى البرهان لا يحيط به نظام  
 طاقه لا مكان ليس في نظامه في عالم البرهان وإجماع الحكماء على أن البارئ  
 الفعال سبحانه سبقت هذه الحوادث الكبرياء في الوجود سبقا مطلقا  
 انعكاسيا سبقت ما بعده في حقائقها لا سبقا مقدرا كمالها  
 زمان وان في أمم الغزوات والفتوح وقد بعثنا في العباد السابقين  
 من السبل التي في سياق العقل المضاعف من سالك عديدة على أن جعلت في  
 الحاصل من الحوادث كائنة الزمانية قبلية مطلقة سرمدية غير مكنة  
 وان العالم بنظامه على الوجود في الأعيان بعدم البات الصريح في الدهر  
 بوجوده جاعله القوي في الشهد ومن السجل الباطل ان يفرق بين  
 قبل العالم المحرك المخلوق متوسط الوجود بينه وبين الخلق فيكون يستحق  
 ونضيف من الغزوة العقلية ان يقال ان إيجاد الزمان وإيجاد المكان  
 قبل المكان وإيجاد الجداد لا امتداد قبل الامتداد وإيجاد العالم  
 العالم فاذن خلق جسيم اخر قبل الجرم المحدد للجهات وحركة اخرى قبل

والا لا يكون نظامه في عالم البرهان

وغيره

وامتدادا آخر في الزمان الذي هو مقدار حركته من المضافات القدا  
 وليس هذا الامتداد من جهة كون ذلك الامر معجزا عنه القياس في متعلق  
 القدرة الواجبة التامة القويته بل انما من جهة انه في نفسه امر طالع  
 مستحيل والحال بالذات ليس مستندان فيناهل ذاتا متصورة في سطح  
 سلع قبل الكبرياء ومعلقة القدرة سبلا والفقير والعجز من جهة  
 فهو والسجل اذ ذات له متعلق بها القدرة ولا في الوهم والمصور  
 من تلقاء قدره القدرة المحق على الاطلاق في عالمه فاذن خلق العالم  
 بعد عدمه الصريح في الدهر ليس من حيث انشأ الخلق من غير الوجود  
 ولا من حيث تغير ما في ذاته وفي شئ من صفاته ووجوه ذاتة والجمعية  
 انشأ العالم من امتناع الى مكان ولا مقدورية له مقدورية بل انما  
 من تلقاء نقص جوه الذات الحاضرة المعلولة ومن حيث قاطعة تطالع  
 الجوان الناق عن جميع قبول الشهد وامتناع ازلية التفرقة في الدهر  
 بالنظر الى ذاتها حقايق الحازرات وجواهرها في المعلومات والباقي  
 فهو امتدادا ولا امتدادا وسيلان وافات واحد وافر في العدم  
 البات الصريح الدهري **ومما**  
 قال التلميذ في طبعها التحصيل واذ فترفت الجسد المحد للجهات

ض

لا يخرج ان يتكثف باثره لان الامر الواحد لو كان يتكثف لانه لو كان لا يخرج  
واحد منه وقد عرفنا ايضا انه لا ينضم هذا الجرم ولا ينحل الى جزئيه  
بتكثيره بل يتصلح وعرفنا ايضا ان كل جسم يتكثف فيجب ان يكون قد سبقه  
جسم يتحرك على الاستدارة حتى يتكثف بسبب تلك الحركة وذلك ان كل  
فرد يصح ان توجد اجسام كثيرة محددة قطعات فلا توجد اذن اوتسا  
كثيرة فلا يصح ان يكون هو الواحد الكثير وكذا يتبين ان ليس خارج العالم الا خلا  
واحد من هذه فيكون له افعاله غير متصورة بصورة فاذن صورة  
العالمية محصورة بآلة واحد تلتم منها جملة امور محصورة في عالم  
واحد فلا يكون في الامكان وجود هو الواحد الكثير انتهى كما قد  
الشريك ثالث عشر ثابته بطبيعات الشفا فان قاله فالما رايت ان  
المرء كان يتعدا الزمان حتى يكون حركات اخرى غيرها بلا مقدمة  
ولا تاخر او قبل ما ذكرناه في الشكوك الى ان يتبين ان يوجد تحركات اخرى خارج  
الحركة الجسم فيكون ان يتحرك ولا يجوز ان يكون له زمان فالجواب  
ذلك انه سببان لك ان ان تكون حركة مستديرة قطرية مستديرة  
للتبعية حركات فلك حركات مستقيمة بطبيعة فلك يكن في غير فيكون  
ان يكون حركات جسم من الاجسام وحدها ولا اجسام اخرى مستقيمة فلك

على

محال غير ممكن بل هو من الاحتمال بل كثيرة من المجال لا يتصور  
استحالها الايمان وبرهان واعقد التوفيق فاذن هذا المستدرك  
بالتوفيق والبناء المستقيمة المتناصبة في الوهم ممكن وبث في الوهم  
محدود لا يستدرك الوهم وليس نظريا في هذا بل فيما يصح في الوجود قالوا  
اذن وجوده متعلق بحركة واحدة بقدره وقدر ايضا سائر الحركات  
التي يتجلى ان توجد دون حركة الجسم لفاعله بحركة الزمان الا في  
التوفيق شتمت كانه بالفاظه ومثل ذلك في سائر الفاعل الثالث في انما  
والعالم قلت ومن هناك ما قدر بكونه في موضع كثير في الشفا  
والعلاقات وسائر كنهه ورسائله في الحج المقامة على ان لا يتعدا  
ليتم على سياق تبيينات برهانية بل انما هي احتمالات جدلية على  
اوضاع المفترضة ومن سائر مذهب التوفيق متينة على امكان وجود  
حركات متبلدة في العالم والجملة على امكان خلق قبل اي خلق  
تتفرق وتوضع انما اقول الخالق قبله من ذلك ان يكون عدله العالم  
التاب على وجوده عديم اصري كما مطلقا لا زمان ومكان بل كونه  
عدما مستقرا حكما امتدادا من بداهة وذلك من غير صفاته  
وسلامتهم المنبغضة من امتناع الابدان انما هي عن الارتفاع في

نفسه له

ولا يكون مقبدا مستقرا زمانا



كما الاستدراك الكافي ايضا منع الانقراض عن الوهم ان يتوقف تقديره  
 العالم لستاد زمانه فهو غير متناه وفناءه مكافئ لغيره متناه موصوف  
 ايضا لم يكن العقل البصير يصرح بغير هذا كماله من الحقائق التي فيها  
 الوهم ويعتقها التوهم **ومضي** **ض**  
 ان العادة من طبع المتكلمين لا يفترون على قول العدم الصريح قبل العالم  
 مستقداً عند الاعمال بل يفترون في الزور ويثبتون باليقين  
 خاطئاً ما يثبت من التقدير والكم والمقدور والاذقان ويقولون  
 الباري للوجود سبحانه مستمر بوجوده المستدام مع استدامه العالم لا من  
 ومرتج لوجود العالم في حد مخصوصه بآراءه المخصصة من غير  
 ومرتج ومخصص غير الارادة ومن استأخر ان يخلق قبل ان يخلق في  
 في حد ما موجد وذلك الاستدراك خلقه الحركي حد فله لال  
 اوله وليس يفهمون ان الزمان لا يتصور له متي لولا لافي وجوده  
 ولا في عدمه فكيف يصح ان يوجد الزمان في زمان فذلك ليس  
 ان بعده في زمان ولا يشعر ان له لو كان الامر على ما يحضرون  
 كان ذلك العدم بعينه الاستدراك الغير الغلة المنقح فيه المساواة  
 والمغاوطة والمنقح والتجدد والقياسات والمعديات المترتبة  
 وبكى

ولكن مقارن المادة غير قايه الحس في محل وموضوع والزمان ايضا  
 موصوفه الكمية الغير المقارنة المستحقة فيها المساواة والمغاوطة  
 والقياسات والمعديات الا انها قائمة الوجود في الحركة القائمة للحس  
 في الزمان المتحرك الذي هو موضوعها فاذا تخطت لها طبيعة محسنة  
 نوعية بعينها بالتجدد والقياسات وهو متساو في العادل وفي  
 العقلية والبناءة التحصيلية السركما لا تختلف طبيعة بعينها  
 بالعزيمة والجمهورية كذلك لا تختلف بالحلول والافعال ولا فقطار  
 بالهول وبالفناء عند انبثاقها من اوضح لطبيعة ما محسنة ان  
 مستقلة الحاصل والتخص من غير علق المادة فيكمية غير ان  
 في تحصيلها وتخصيتها بالمادة وعلاقتها بالحق وعملها  
 ومن هذا السبيل يتبين ايضا ابطال الحارة والبعث المفظور بالقائه  
 القايه بذاته المجرى عن المادة اذ لا فرق بينه وبين الصور القلبية  
 الجوهرية الا بالتحرك والقيام بها وقد ذهب اليه فريق  
 من رواقية الفلاسفة في الدورية اليونانية وكذلك  
 ابطال كون الاستدراك الزماني محمداً بحسبه ويسبق اليه  
 ومعلقاً بالمادة بحسب ما يقع فيه من المتغيرات ويسبق بالزمان

وهو جازم في إثبات الموهبة في تبيين الفلسفة والتمسك من  
 الاخذين قد تقولتم ما على امام الفلاسفة فلا على الاخذين  
 صوالا فانك ولخلق ثم ولوعن النظر عن كل من العلم  
 والوجود غير معقول الامتداد والامتداد غير البتة الا ان  
 جهة الزمان اقل يعقل ان الجوهر العقلي والموجودات لا  
 متناهية الذات والوجود عن الاستمرار السيل الحكم انما فاطنة  
 ببدء الامر والخلق وقوله الموهبة والامر وصانع الزمان والمكان  
 ثم لا تسيان ما بهنك من قبل ان الترخيم غير مخرج من الترخيم  
 بل مخرج في طبقات الازمنة وتعلقاتها ولا تكون في طبقات  
 الازمنة من السور طين **ومص**  
 قال في التعليق ايجاد الازمنة **تعليق** ان فرضنا مبادي خلق  
 على ما نقوله المعتبر لزم منه محال فاهم يفرضون شيئا قبله وذلك  
 الشئ يمكن فيه فرض وجود حركات مختلفة والحركات المختلفة يمكن  
 وقوع القيد فيها وامكان وقوع القيد فيها يكون مع وجود  
 فرض لمكان وجود الحركات المختلفة يكون مع وجود الزمان <sup>الزمان</sup>  
 فيكون قبل الزمان زمان **تعليق** اذ لا يمكن الزمان لما يمكن

فرض وجود حركات مختلفة لكن فرض وجود حركات مختلفة يمكن  
 المقدم باطل **تعليق** اذ كان الزمان موجودا كانت الاجسام موجودة  
**تعليق** اذ يمكن فرض الحركات المختلفة وجميعها ممكن هذا الامر  
 وجود الزمان ومع وجود الزمان وجود الحركة ومع وجود الحركة  
 الاجسام فالاجسام الاحالة موجودة مع هذا الفرض وعلى هذه الحالة  
 فلا بد من اعتبار الزمان فان القدر والتأخر في الحركات يقتضي  
 الزمان **تعليق** قوله في حال دون حال وقوع ذلك متقدما  
 او متأخرا بشرط الزمان **تعليق** جوهرك لانك لا تدخل على الحركة  
 وانما الحركة حالة طائفة عليه بعد تحقق وجوده فلا تؤدي به الحركة الى  
 العباد كما تؤدي بالاشياء التي هي في الحركة وهي الاشياء الكائنة  
 الصاعدة فانها من مبادي كونها الى منتهى كونها في الحركة والتغير  
 وتؤثر فيها الحركة ولذلك قيل ان الملك ليس في الحركة بل مع الحركة  
 الحركة ومع الزمان لا في الزمان **تعليق** الشئ الماضي بذاته هو الزمان  
 والماضي الزمان هو الحركة وفي الحركة ومعها اي ما يكون سببا لمغير  
**تعليق** الزمان عدد الحركات في المتقدمة والمتأخرات حركات متسلسلة  
 يحدث فيها تقدم وتأخر في المسافة **تعليق** متفرض في الاشياء



كان الشيء الذي يسبقها السكون مطلقا وذلك لانه لا يمنع ان يكون في  
 فترة الله تعالى اجزاء حركات في ذلك العدم الذي يقولونه فان فرضنا  
 وجود عشر من حركات يمتد مع بداية الاول وجود عشر كانت فيهم ايضا  
 مع بداية الاقلية فيصير ان يقال ان مطابق الحركات من ذلك العدم  
 بل يجب ان يكون مطابق للحركات العشرين مخالفا لمطابق العشر في الاشياء  
 المطلق ليس في خلاف وليس في اختلاف بينهما الاختلاف فلهذا يقال  
 وهو الزمان فيكون قد سبق الحركة للحادثة زمان والزمان مقدار الحركة  
 فيكون قد سبق الحركة الحركة ولا بد من تحرك مع وجود الحركة وقد مضى  
 ان يكون المتعارف الذي لا خلاف له مع المادة فيجب ان يكون المتحرك اجزاء  
 او جساما وان منع ان يكون في فترة الله تعالى اجزاء حركات في تلك  
 الحركة الاولى التي تفرز حادثة كان حكما عجيبا ونقد الحركات في  
 العدم هو مساو لنقد الحادثة في ايات الله لاشي مطلقا والعجيب من  
 فاهم يلبسون الضائع بان يقولوا ان الاجسام لا تنفك من حركات  
 حركات او تكون وكلها لا تنفك من حركات فان حركات والكبر في  
 لا يتجوز وهم يقولون انها اولى وهذا البيان على خاصة يترك  
 ان الضائع حادثة وذلك لان عديمهم انه لا يتخلو من اوقات حادثة

وذلك

وسواء حادثة لا الله لان يقولوا ان اوقات الله وكل اجزاء من  
 التي لا تكون في موضع وهذا كما انه يحيف ويقولون ان اوقات  
 وتلزم حدوث اوقات محالات **منها** ان يكون لها سبب فان  
 البارئ تعالى من هذا وطلب شي الجلاء **ومنها** وجود الغير  
 الاول تعالى **ومنها** ان كل حادثة فانه يسبقه حادث لها لا  
 نهاية انتهى كلامه في القليقات بعبارة قلت ان ما اوضحه مسبق  
 القول جعل المطلق في حدوث العالم وجوده بعد الله وجوده  
 في من الخارج وكبد الوافع كان بحاجة جدلية موسسة على اساس  
 اوضاعهم الفاسدة من مروضاتهم الموهومة وصلاتهم الموضوعة  
 وهو كون ذلك الله وجوده عدمه امتد امتد الى الله  
 وكون اجزاء حركات او حركات في ذلك العدم المتد ممكنا بالذات قد  
 عليه صلحا للدخول فيما تنقل بالقدرة الالهية ذلي ليس يمنع  
 ذامع وضع الامتداد الموهوم في ذلك العدم كما عناه بقوله كان حكما  
 عجيبا وان كان المطلوب منه لبطال تلك الاوضاع الفاسدة ولا  
 الموهومة كان سببا عقليا وبما تابرها ما لا وليس يلزم من ذلك في  
 حدوث العالم الصفي وجوده من تلقا صنع البارئ سبحانه بعد العدم

الصريح اليات في متن الدفر في كتاب الخارج وما في الواقع على ما قد  
استبان لك بالبيانات البرهانية والحق القينية وأصل هذه  
الحكمة في الحكمة الفصل هو ما لم يمتد في كتابه بل بناء والمادة  
حيث قال الفصل في انزله على وضع هو لا المعطلة ان يكون  
سجانه سابق الزمان والحركة زمان ثم قال ولعل الان  
قولا جديا اذا استقصى يمكن ان يرد الى البرهان في المعطلة  
يلزم من يضعفوا وقتا قبل وقت بل نهاية ونما نامة  
الماضي بل نهاية من مؤلا المعطلة الذين عطلوا الله عن  
لا يحلوا ان يسلوا ان الله تعالى كان قادرا قبل ان يخلق  
الخلق على ان يخلق حتما الى آخر ما قال مثل قوله في الشفاء  
وكذلك ما اورده في كتاب النجاة بقوله في ترجمة الفصل  
لهذا البيان فصل في ان الخالقين يلزم من يضعفوا وقتا  
قبل وقت بل نهاية ونما نامة في الماضي بل نهاية وفيه  
جبل اذا استقصى قائل البرهان فليثبت ولا يتحفظ  
**وصي**  
الحاجة في قدم العالم ما اورده في حادي عشر ثلاثة طبعيا

الشفا

الشفا قال فليست له هل يمكن ان يتبدى الحركة من وقت ما من  
الزمان يمكن له قبل الحركة ابداعية وكل طرف من الزمان  
قبل وان ذات البارئ تعالى هو قبل كل شيء فقول ان كل بعد  
فانه قبل وجوده جازي الوجود فجزا وجوده موجود قبل  
وجوده فانه لو لم يكن موجودا ان جازي الوجود كان معدوما  
انه جازي الوجود وكان ليس هو نفس العدم فكم معدوم غير جازي  
الوجود هو ما جازي الوجود فانه نفسا ولما امر هو موجود في شيء  
ولو كان امر فانه نفسا لانه في محل ولا في موضوع فكان من حيث  
هو كذلك هو غير مضاف لكنه من حيث هو كان له هو غير مضاف لكنه  
من حيث هو كان وجوده هو مضاف الى شيء ومعقول بالقياس ثم  
استنتج من ذلك وجود المادة للمادة لجزا وجود الحادث  
قبل حدوثه ووجود الحركة للمادة والمقربة اياه من العلة  
الفاعلة للقيضة للذات والمعطلة للوجود وكون كل من المادة  
الاولى للمادة لا يمكن ان شيء والحركة المتصلة المحصلة لا يستعد ذات  
المرتبة المختلفة بالقوة والصفة والقرب والبعد تدينه القوة  
غير مسوقة للوجود لا بذات العلة الفاعلة وكذلك في البرهنة



الحيات لشدة اتصال القوة الفعلية بالذات سبب المادة والمادة  
 لقوة وجود الشيء فيها ونحن نقول لكن عندنا من المعلوم ان  
 هناك مغالطة بالاشراك الاسم فلفظ الامكان يقع في طائفتنا  
 على جواز الذات الذي حقيقة سلبية في التقرر والذات تقرر بحسب  
 مرتبة الذات سلبا بسيطا حين كون الذات متفردة في حاق الواقع  
 من لقاء القوة الفاعلة ويقال له الامكان الثاني وعلى القول  
 الاستعدادي الذي حقيقة في المادة واستعدادها بالقياس  
 للحصول على الشيء المستعد له الموقوف على القيود الذات في المادة  
 الحاملة عندما يوجد ويقال له الامكان الاستعدادي فالامكان  
 لفظ يقع على المعنيين بالاشراك والاولا هما الموضوع في نفس  
 الشيء عندما يتقرر ويوجد في حال عدم تفعلي كمال المعدوم  
 اذ اذاما وجدنا شئ من وجوده فانه معنى الامكان والثاني انما  
 حاملة وموضوعه الموضوع به هو من ذات المادة بالقياس الى  
 ليس في الوجود بالفعل وجودا يوجب كون قائل الوجود فيها و  
 عنها استعدادها له البتة وليس صحيح القول بهذا المعنى الا حيز  
 الالكانات الزمانية الجوانبية فاذن وجوده مسبقا للحدث

بالذات

بالمادة مسبوقة انكائية لا يفتح الا لحدوث الزمان بها وحدث  
 زمان متعلق بالتكوين لا لحدوث في الدهر بها وحدث دهر  
 متعلق بالضعف فاذن الغلط شأنا من اشتراك اللفظ والقول الفصل  
 سبطا ويقبل على ذمة كتاب الاباضات والتشريحات وعلى ذمة  
 المتعلق على المعنى الشفاء ولهذا حسن في البقاء حيث قال كل  
 ما الزمان وجوده بداية زمانية دون البداية الابدائية  
 فقد سبق زمان سبقه مادة قبل وجوده بالحالة المفهومة  
 العدمية المفهومة من القوة والممكن في ذاته وقوة المادة  
 القابلة للحاملة واستعدادها بالنسبة الى ما سيوجد فيها من  
 والذي يوجب سبق وجود المادة على حدوث الشيء بعد العدم  
 من المعنى الا حيزا ولا اولا قال في التعليقات **تعليق**  
 الموجودات ما خلا وجوده الذي وجوده من ذاته في  
 الوجود لان منها ما امكان وجوده في غير وقت ذلك فقد  
 وجوده بالفعل وجود بالقوة وهي الممكنة الوجود على الاطلاق  
 الكائنية **ومنها** ما امكان وجوده بالفعل وجوده  
 بالقوة وهي القول وسائر المبدعات والمثاقيل انها ممكنة

ليس في وجوده ولا يتقدم وجوده

الوجود بمعنى ان يعلق وجودها لا يات بها بالوجودها انما الصفة  
 اليد موجودة باعتبارها في ذاتها غير موجودة وقال تعالى العدم  
 يقال على وجهين عدم له وجود وهو ما يكون بالقوة  
 فيخرج الى الفعل بعد لا صور له الشبهة وقال تعالى كل ما يكون  
 لوجوده سبب ممكن الوجود والممكن الوجود هو ان يكون جازيا ان  
 يكون وان لا يكون فلما وجد بعد العدم انتهى كذا التعليقا  
 وليعلم ان المكان لا استعداد له المخرج الى سبب المدة على الحدوث  
 معنى مختلف بالشد والضعف اما المكان الذي ليس حركي فيه  
 شئ من ضروريات الشك لا يلزمه العلق بالمادة اصلا وارجح المحل  
 في هذا المحل وفي شرح اشارات قد يلج الاسد لا يضي من ذلك  
**ض**  
 قال في التعليقات ان المعدوم على الاطلاق لا قوة فيه فيقبل بها  
 الوجود من موجد فلا يوجد البتة وليس كذلك الممكن فان فيه  
 قوة فلذلك يوجد ولو كانا لما كان يوجد واذر يسبق الى  
 الذهن انما لا يكون موجودا هو ولا مادته لا يقبل الصدور  
 عن الفاعل المعدوم المطلق ليس بضر ان يقبل الفيض فكيف

نحو

تتبع حدوث العالم بالذات بالسر في الدهر من معد مادة  
 قديمة وهي معدومة على الاطلاق وماذا الذي قابل الجعل  
 وشعلة التاثير في العدم المطلق واذا توقفت ذلك فاستد  
 ما حقا ان المعلوم انما يقبل فيض الوجود من موجد حين  
 ما هو موجود من تلقا له لا حين هو معدوم وسواء في ذلك  
 ان كان حادث الوجود ام ازل القدر فان الحادث لا يمتد  
 على الاستمرار الاستيعالي زمانيا بها المتحصنة الوجود  
 بارضنة بخصوصها اما الحاصلة التقري في امتداد الزمان  
 اذ لا ياتي اياه ودهر يات بها الثابتة الخارجية لا ساغرة  
 الزمان وعن ادخل في جنبا القدم والحديث الزمانيين لها  
 اسرها في الجواز الذي قوة قول التاثير واستحقاق الصدور  
 حال التقري حين الوجود لا حين كانت معدومة في الذي  
 على الاطلاق ولما الحوادث الكونية الزمنية فان لها حين  
 ليست موجودة بعد في الكون من حيث سبق المعنى الاخر الذي  
 هو الجواز الاستعداد في قوة الصدور قبل الصدور بالفعل  
 بحسب ما مادتها الحاملة لا مكانها الاستعداد في المحرك في

الكليات



الاستعداد ذاته وليس بتوجب قوة القول بحجته بمعنى الاستعداد  
 اللاحق في الزمان وسبق المادة المستعدة على الحادث الزمان سبعا  
 زمانيا وأذن العدم على الإطلاق من غير وجود مادة مستعدة إنما  
 يصاد منه التكوين دون الابعاد والضعف فإن قلت كيف يتحقق في العدم  
 البتة الصرح بالظهور لا يتحقق ويغير شيء ما باستحقاق الصدور  
 قلت <sup>عبر</sup> ظهور الماثل التام وحضوره بما هو جاعل تام لما على  
 به الشك في هذه الحقيقة بل إنما هو باطنهم من كنه الحقيقة التي  
 يتناء وعليها يرتكز كنه ذات الجواهر هو عينه لا محالة حتى يجرى  
 المجموع ويصير بل لا فرق في استجواب ظهور المجموع وفاداه الكنافة  
 من حضور وجوده ذات الجواهر بنفسه فضلا عن خصوصية الظلية وإن  
 المستبين سبيلها ذات البارئ الفعال جل لمعانته بنفسه فاعلم تام نظام  
 الخيرة في الوجود كله ومنه ينبعث وعليه يرتكز النظام الجلي من الازالة  
 إلى الأبد ومن المبدء إلى الساقية حيثما سيجاء يعلم كنه ذاته تمام العلوم  
 واقفا لها هو بنفسه ذاته يعمل نظام الخيرة في عوالمها لا مكان من يذوق  
 النجوم إلى ساقية ومن هذا الوجه لا انقضاء وهو سبحانه بنفسه ذاته  
 ومن حيث كنه حقيقة واسع عظيم وكل شيء محيطا عليهم وهو بالقياس

الاعلم

إلى الحاطة على التام لا يشاء قبل الوجود وحين الوجود لا يشاء  
 من وجوده على ما جديدا ومعرفة طريقة بل كانت ظهور جملة ما سواه  
 سبحانه ظاهرة بنفسه ذاته وكذا لا الأمر في جملة المصبرات بالنسبة  
 المصبر وجملة المصبر بالقياس إلى مبدءا سمعه ونصرتا حاضر في  
 حقيقة الأمر والحق فيه يريد علمه بنفسه ذاته فاذن هو جل عزه  
 يعلم من نفسه ذاته وجهه سابق الخيرة واسبق العوض وكل الضعف وتعلم  
 في عوالم النور بجلته وكيفية تدبير الحكمة في ترتيب نظام الوجود كله  
 اتم العلوم واحكامها فلا محالة يتعين كل نظام الوجود بخصوصيته  
 للجلية المظنية بالصدور عن حتمته والضمائم من كنه بالذات <sup>الجزء</sup>  
 النظام بخصوصياتها من حيثها ما هي اجزاءها النظام المنفصل  
 بوجود المبدء وعنه فيجب ان يبدع النظام الجلي وجوده  
 بفضله ورحمته ويعمله ويعضده من الصدور إلى الساقية وجوده  
 وحكمته فاذن قد انقطع حل الوهم فطهر دابر القوم الذين ظلموا  
 وتكلم الله رب العالمين **وهي**  
 قال في كتاب المبدء والمعاد زاهيا مذهب الجدل وكيف يكون  
 الزمان حادنا حتى يمكن ان يحدث الحركة وكل ان هو ما قبل

بعد فهو حذر في ترك بين لم ينزله كلاما دائما ومما بين هذا انه  
قد ثبت ان وجوده لان وجوده لا يثبت في نفسه لا بد ان يكون له  
جميع هذه الصفات المفادير ولا يثبت الا ان النقطة في انها قد تفصل وتكون  
حدا مشتركا لآخرها فانه وقد ورد في كتابه في حكمة الملوك  
وحققنا ان حدوث الزمان في الوجود وتناهي امتداده والمضيق في  
في كونه المقدارية مما لا يوجب كونها فاصلا كما النقطة  
الفاصلة التي هي طرف لامتداد المستقيم القاطع المقطوع الاتصال بالذات  
لان لا يكون الا واصلها كما النقطة الواصلة المقترضة للموصوف  
في محيط الدائرة المتشابهة المقدار بحسب الساحة وقد تناولنا  
عليك فيما سبق وسنعيد القول فيه على ضرب من البسط في مؤلف  
الكلام استاذ الله العزيز العليم **وهي**  
قال في نهالته للعمول في هذه المسئلة اي في ابطال ان يكون لوجود  
العالم بداية زمانية هذا ما لم يثبتها فاما قد رعدى من الحكمة  
في حجج المنسبين للاحق ببدء زمانيا وبيان تحيلها الى القياسات  
وبما قد تقدمت بها معانهم او رعدى في فصولها وعدتها لحدوثها  
دجاء على ان المقدمات التي استعملها المنسبون في قياساتهم كلفا

مهم

شهور في غير اولية ولا صادقة وبين ان امتناع الالهانية مشتركة بالكلية  
وصحى الترتيب والاحتجاج في الوجود وان الحكم الصادق على كل  
واحد واحد بما يكذب على الحقيقة والاك ان كل جزء الكل واحد  
جزءه وفان كان كل من الاحاد حاد في الزمان لم يكن ان يكون الكل  
حادا زمانيا وان ما لا نهاية له انما لا يطرأ اليه الزيادة والنقصان  
في الحقيقة التي هو غير متناه بها لا بالحجة التي هو بها متناه فالذات  
التي هي في جهة الماضي من زمان الطويل اقرب من التي هي من زماننا  
ومع ذلك فهي في جهة الماضي غير متناهية وان توقف وجود  
الحادث الزمان على القضاء ما لا نهاية له من الحركات الموحدة  
في اربعة منقضية في جهة الماضي غير متناهية في الوجود مما  
لا يوجب بها الا لعناك بما عرفت انك فيما قد تناولنا عليك غير  
متمم للحققتنا في الحكمة بالحجج والقضايا الفضل هناك ثم انه  
في حادى عشر نالته طبيعيات الناس اوصافها لك مسيرة في الزمان  
وحق ان الزمان والحركة موجودان على جهة الاتصال في الاما  
وفي المستقبل وان الالهانية في عدد الدورات والعودات  
التابعة في جهة الماضي انما ترجعها الى الالهانية لا في حقيقة



كما في جهة المستقبل دون الا نهاية العددية بالفعل ثم في ما بعد هذا  
 الفصل قال ويلزم هؤلاء ما اقول وهو انهم يجوزون الاحالة ان  
 يكون قبل الحركة الاولى عدة حركات متناهية يوجد بها الموجد  
 لكل واحد منها حال البقاء وغير البقاء يحصل بولي عليه غير انقضاء  
 وعددها عشرة مثلاً فلا يتخلو ما ان يكون مع جوازها اولها الى  
 ايجاد الحركة للوجود الان ان توجد عشرة حركات على التوالي لك  
 على ان بقاء كل واحدة منها ولا بقاءه على نحو ما فرضنا لهذه العشرة  
 او لا يكون ذلك عندهم جازاً فان جوزوا لم يمنع ان توجد تلك العشرة  
 في اجسام وهذه العشرة في اجسام اخرى يكون في هذه تلك العشرة وجد  
 وحال اكمل واحداً في البقاء وغير البقاء كما لا يخفى وهذا حال ان  
 لم يجوزوا الزمان يكون في حال عدم عدد لجوز وقوع الحركات في  
 ايجادها مرتباً ويلزمه لاحماله ان يكون ذلك مما لا يتناقض <sup>حاله</sup>  
 هو حال اول جواز فتكون موجودات بالفعل على طريقتهم ليس لها نهاية  
 في الماضي وقد مضى هذا وتكرر لمور اخرى مما الرضا في باب الزمان  
 ان يكون هناك تغيرات متناهية والا لما كان وجود بعد وجود <sup>ولان</sup>  
 يكون للموضوع لها موجود اذا لا تغير الا للموضوع وان يكون للموضوع ذاتاً

الحو

الاحد يلحق عندهم لا شئ في غير هذا الحال وسجانه وشما عما يفور  
 انقضى بالفاضة وكما ترى ونحن نقول نعم الزمان يا هم بالورده عليهم  
 تمام الامتناع ولا يحصى لهم عند اصلا وقادر انك بفضل الله سبحانه  
 ان الالعقل وحزب الحق عن ذلك كله في منتهى فيض وفي صفات  
 رحيب فان العدم الصريح من تنوع عن توهده الامتناع والمعدود ووات  
 حركة قبل الحركة الاولى وجباً قبل الجبم الاول واجماله خلقاً  
 الحاق الاول مما هو في حد نفسه امر متناهي الذات غير صالح لان يكون  
 معدوداً عليه اصلاً ولكن نقول كما يلزم المتجهين لعدم المنة  
 قبل ايجاد الله اول العالم الحار في صفات الله جل ذكره فكذا كما  
 يذهب اليه المفسفون من القول بازلية المبدعات في الوجود <sup>من</sup>  
 من المثلثة الذين ونوع من الاشراك بالله سبحانه وتعالى عاينوا  
 الطامعون على كبر **ومما**  
 من يما يقرع السمع من افواه بعض من ليس له قدم صدق في سبيل الخيل  
 من انباء المتفلسفين لا يحتاج على ازالة العالم بالوجود <sup>المتن</sup>  
 في الدهر بان ازالة الامكان تستلزم امكان الازلية والامكان  
 الدائري في المبدعاً مصحح الصدور عن الفاضل العناب الفضل الموجود

الباطن الذي بالرحمة وهو متخالف عما قد وجدناه من قبل  
طباع الامكان الذي هو جوار طبيعة الوجود للمرسل وطبيعة الوجود  
للمرسل بالذات وذلك ليس بصادم لمحتاج بعض خصوصية الوجود او  
العدم بالنظر الى الذات بحسب خصوصية فاذا زلية امكان طبيعة  
للمرسل لا تستلزم امكان الوجود الا في الشهدى فليس علم

**ومضى**

قال صاحب الملل والتخلف في رتبة ابرقلس بهذه العبارة ومن ذلك ذكر شبه  
برقلس قدم العالم ان القول بقدم العالم والذاتية لمحرك كان بعد انما  
الصانع والقول بالعدم الاول انما ظهر بعد ابرقلس لا في خلافا لقدم  
صريحاً وابتدع هذه المظاللة على قياسات ظاهرها حجة وبرهاناً فخرج على  
مركبان من تلك المذمة وقصروا القول فيه مثل اسكندر الا في يد  
وتاسطوس وفروفيوس وصف رطل المتبرس الى افلاطون  
المسئلة كتابا واورده فيه هذه الشبهة والافاندية انما ابدوا فيها

**في الاوّل**

قال الباري تعالى جواريدانه وعلة وجود العالم قدما لم يزل قائما  
ولا يجوز ان يكون مرة جواردا ومرة غير جواردا فانه يوجب التغير في ذاته

فهو جواردا لذاته لم يزل قال ولا مانع من فرض وجوده اذ لو كان مانع لما  
كان من ذاته بل من غيره وليس له ليجل الوجود لذاته حامل على شيء ولا  
مانع من شيء **الثالثة** قال ليس بجوار الصانع من ان يكون  
لم يزل صانعاً بالفعل ولم يزل صانعاً بالقوة اي بعيداً ان يفعل ولا  
يفعل فان كان لا يزل فاعلموا لصنع لم يزل وان كان لا يزل  
فما بالقوة لا يخرج الى الفعل لا يخرج ويخرج الشيء من القوة لا الفعل  
غيره في الشيء فيجب ان يكون له مخرج من خارج مؤثر فيه وذلك  
ليأتي في كونه صانعاً مطلقاً لا يثابرو ولا يتغير **الثالثة**  
قال صفة علة لا يجوز عليها التحرك والاستحالة فانما تكون علة  
من جهة ذاتها لا من جهة ذاتها فاعلموا من جهة الاستحالة عن  
معلول الفعل وكل علة من جهة ذاتها ولذا كانت ذاتها لم يزل  
تفعلها لم يزل **الرابعة** ان كان الزمان لا يكون  
الأمع الفلك ولا الفلك الأمع الزمان لان الزمان هو العادة  
لحركة الفلك ثم لا يجازان يقال في وقيل وبعد الاحتمال يكون  
الزمن ابدى حركات الفلك ابدية فالفلك ابدى **الخامسة**  
قال ان العالم حور النظام كامل القول وصانع جوار حور ولا

اذ لا



يقض الخلق الحسن الاشرى وصافه ليس بشر فلا يقدر على انصفه  
 فليس ينقزل داوما لا ينقص ليدل ان سرها السابعة  
 لما كان الكائن لا يفسد الا بشئ عجز بعرض له ولا يكن شئ غير العالم  
 خارجا منه يجوز ان يفسد بشئ لا يفسد وما لا يفسد في اليقظة  
 الفساد لا يفسد في اليقظة والحدوث فان كل كائن فاسد ..  
**السابعة** قال الاشياء التي هي في المكان الطبيعي لا تغير  
 ولا يتكون ولا تفسد ولما يتغير وتكون وتفسد اذا كانت في مكان  
 عينية فتجاذب كل ما كان في المكان التي في احادها ولا الانقسام  
 للمركبها فيحصل الزوال فيفسد فاذن الكون والفساد لا يفسد في اليقظة  
 لا المركبات لا الباطن التي هي الاكوان في ما كانها ولكنها في حال  
 واحد وما هو بحالة **الثانية** قال العقل والفكر و  
 الافلاك تتحرك على السنداء والطبايع تتحرك في اماكن الوسط واما  
 في الوسط على الاستقامة واذا كان كذلك كان التماسد في العالم  
 انما هو لثبات حركاتها والحركة الدورية لا ضلها فلم يقع منها  
 ضلال السعة فالوحدات العناصر انما تتحرك على السنداء وان كان  
 الاخر انما يتحرك على الاستقامة فالملك وكلها انما لا يفسد وان لم

عنه

بحر

المعنيين

بحر ان يكون ثم قال صاحب الكتاب من المعنيين ابرقلس من معني  
 له عند في ذكر هذه الشهات وقال انه كان يباطل الناس منطلقين  
 احدهما روحاني بسيط والثاني جبري مركب واحدهما ان الذين  
 يباطلون جبرانيين ولما دعاه الى ذكر هذه الاقوال فقاومته لانه  
 فوضع كتابا في هذا المعنى فظالعه من يعرف طريقته فقهوا منه  
 حجابته قوله دون رحمانية استحق كمال الشهادة وان يكون سبيل  
 احدهما السكوك ودفع هذه الشهات ما قد علمنا ان اذن الله سبحانه  
 انما الثالث لا وحيها فلما تعرفت ان عدم العالم قبل وجوده من  
 جوهر فانه من جهة تفضيل الامكان وقاصرة استحقاق الماهية  
 عن قبول الفيض لان سر هذا الامر تلقى اعتبار ما منظر في جانب  
 العلة الفاعلة واما الشهادة الرابعة فلما استبان لك الفرق بين  
 متى والبقية الصريحة السرية الخارجية عن قول متى وعن عالم  
 الزمان والحركة واما الحسن الاخرى فلان ما لا يفسد في اليقظة الفساد  
 يجوز ان يدخل في كون وهو للحدوث في الزمان والتكون في المادة  
 ولا يمتنع على الحدوث في الدهر بعد العدم الصريح بعبارة محكمة  
 فلا يكون في العالمين **ومما**

ص

ان في الملل والفضل في ترجمه معاً متساوية اليونانيين ارسطاطاليس بعد  
 ابرادكتس من كلامه في الاهيات حتى مسائل شريفة ربوبية عده  
 ستة كلاماً اورد هذه العبارة وقد سال بعض الدهرية ارسطاطاليس  
 اذا كان البارئ تعالى يزله ولا شيء غيره ثم اخذت العالم فلم اجد له فقال  
 له غير جائز ان يكون لا يتقضي علة والعلة بحركة يتماح علة له  
 من قبل قوة ولا علة فوقه وليس كرسب فيعمل فانه العلة فلم يجد  
 منقضية وانما فعلنا فعل لا يجوز فيقول فيجب ان يكون فاعل يزله  
 لا اول له وفعل يتقضي ولا الاجتماع مالا اول له وذو اول في  
 القول والذات بحال متناقض فتقبل له فصل بطلان هذا العالم فالانتم  
 قبل فاذا بطله بطل الموجود قال بطله ليس هو الطبيعة التي لا يحتمل انشا  
 ثم كلامه ويعتري هذا الفصل الى شرط طبعه قاله لغير طبع وهو  
 بكلام القدماء اشبه انتهى كلام الملل والفضل بالفاظه قلت ان صح  
 هذا الاسناد وكان هذا الكلام للمعري لا ارسطاطاليس كان صريحاً  
 ففهمكم به شريكنا في التعليم في كتاب جمع بين الرابين ان ارسطاطاليس  
 ذاهب الى خلق العالم وانه غير محال في نفسه فلا خطر الا في  
 هذه المسئلة وبالحالة ارسطاطاليس دافع الاقوال المتناقض الكلمات  
 فهذا هو

والفعل

في هذا المقام جداً وكان يتخير لرؤيه متميزاً المكرة في عوبيها  
 هذا الموضوع الغامض فليدفع بحجته والله اعلم  
**ومما**  
 ومما يجاهد على الجهر فينادي باعلى الصوت ان ارسطاطاليس العلم  
 كان يعتقد ان مسئلة ازالة العالم وحدهه تمام هو موضع  
 وليس كتحصيل اليقين فيه من البرهان مسلك ما قاله في التعليم  
 الا في بيان الفرق بين الحق والمجديته وبين مطلب الجدلي  
 بين المقدمة الجدلية والمسئلة الجدلية وحكاية الشريك في  
 الشفاء في تمام الحق في طوبى فاحيث قال فصل في تقصيل القدماء  
 المشهور في الجدلية والمطلوبات الجدلية فلم يمان ان يتخذ المقدمة  
 الجدلية التي هي جزء قياس جدلي والمطلب الجدلي الذي هو جزء  
 القيسر في قياس الجدلي وهو محجب ما يفر ويحفظه والسائل  
 مقابلته هكذا يجب ان يفهم هذا الموضوع من التعليم الاول كما طرقت انتم  
 يعني بما شينا واحداً هو الفعل او بالقول جزء للقياس الجدلي فان  
 هذا جزء موافق للفرع المعصوم في هذا الموضوع بل على ما نقول انه ليس  
 بممكن ان يكون مقولاً من جدلية الا اذا كانت مشهورة مطلقاً او



فان مقتضى الجدلية هي الداعية او المستلزمة وانما المطلب الجدل في النفا  
 يصلح ان يكون كل شئ ليس كل مطلب جدليا بل المطلب الجدلي هو الذي  
 لا اتفاق على قولها فهو الذي فيها خلاف وهو موضع شك للمطلب  
 عنها وان يقبل على طرفي التيقض فيها وانما المطلب في ذلك ثم قال وما وجد  
 من ذلك في التعليم الاول فانه يفهم على وجهين بعد ما كانه يقول ولما  
 الذي هو لا يطلب ان يكون مسئلة جدلية وان يكون مقدمة فوجد  
 سبيل للمثلة فهو ما يكون طلبا للشيء في المعنى يتفهم في انما المطلب  
 من ارباب ما يورث او يحدد في مطلقا يقتضون ارباب ما يرى حقاً ويقصد  
 فيه المعرفة والوجه الثاني وهو ظاهرهما كما ان يكون حكم القول في المقدمة  
 الجدلية واخذها من حيث هي جدلية بذاتها لا يجب ان يطلب وجهيها  
 ثم انبعه بالمطلوب للجدلية فكانه قال وانما المطلوب من حكم على او حكم  
 اعتقاد في ما شئنا انما يقاس عليه القضاء ويقاس على بعض في معرفة  
 شئ آخر وهو لا محالة انما لا يكون بين الشئ في ان يكون من حقائق  
 فيه لا يراى الجمور فيه مثال الاشكال القياسية لئلا او في المثال  
 فيه مثل ان هل الكواكب زوج او فرد فيما يقبل الجدلي على طرفيها  
 المشهور ان لا اوليها ان يكون زوجا او فردا والفتاى راعى

عالم

مخالفة لما على العامة اوفيه اختلاف بين فريقين من كل فرقة والمجلة  
 ما يقع فيه شك وهو موضع الشك انما ليقاوم الحجج فيه وكما فيها  
 وانما الفقدان الحجج في الطرفين جميعا او بعد ما على الامر المشهور من حال  
 احوال في امر ليس في اخرى ان يكون ما يتعدى تحت ليس طلب جدلي هو  
 ما لا يكون عليه قياس المشهورات ويكون القياس عليه من الاوتيا  
 بعيدا مثل ان هل زاوية نصف الدائرة قايمة واعلم ان كثير من ارباب الفلاسفة  
 ليس في مورد فيها راي ولا المشهور اليها سبيل لكن لا يخرج ان اربابا  
 ذلك كثير من ارباب الانسبيل للناس من ارباب اليها وقد يتكلم على شكا  
 من المشهور مثل ان هل الكواكب زوج او فرد وهل رجل جمل وسعد  
 انتهى كلام الشفا بجارية وذلك من حيث ان المعلم الاول كان عي  
 ان مسئلة ارباب العالم وحدوده موضع الشك في كل طرفين في الحجج  
 هناك في شئ من الطرفين انما سبيل الجدلية والبرهان في الاربعة  
 ومقتاس في الشفا وفي ما يركبه فاما في الشفا في التعليم في  
 بجمع بين الرابين اما او رد في التعليم الاول فاما ما هو على السبيل  
 وان الذي يعتقد هو وحدوث العالم فقد تلوا عليك ما فيه في  
 اول الكتاب والمجلة انما البرهان من سبيل العقل المصاغف على حدة

العالم عما خلق من رتب من فضله العظيم والحمد لله رب العالمين  
**وصي**  
 حاله في الدنيا في الزيادة ذكره في آخره في منطق من فن كتاب  
 الشفاء ما نزل عن هذا الصانع بطول ما نزل قال انما الله في خلقه  
 صناعات من سلف من اساتذتنا واشيا خال بل ورتناهم امور لطيفة  
 وحديثة وبرهانية ولما صورته الفياصورة قاس قباير على ما يقينه  
 القياس فارقد ذكرنا فيه هو لجل نسا وكرنا في طائفة من الحق  
 استنبطنا له فن عرض في هذا الفن الواحد فقصر فله بعد من شجرة  
 عند الصنعة ليل المنة بما اخذنا من الصور في علم ان قاده  
 واستخرج قاعدة الصناعة ليل موقنا واسنى مرتبة من الدنيا عليها  
 خصوصا اذ كان المستطوع ان يخرج من يدى محب كمال الصناعة  
 وقولها لا يدونها الا ما بعدت معه ثم قال هذا ما يقو للمعلم  
 الاول واما انا فاقول المشعر المتعالي والمتاملين للعلوم تاملوا  
 ما قاله هذا العظيم ثم اعبروا به وادرسوا بعد هذا لهذه  
 الغاية المدة قريبة من الف وثلثمائة وثلثان سنة من خلقه عليه  
 قهر صدق فيما اعترف من القصر فانه قصر في كذا وهل يبلغ

عصا

به

من

من بعد من زاد على هذا الفن زيادة كمال ما علمه هو انما  
 والقصة تفق عليه وتخط بقدره الى غير ونحن مع منظرنا  
 كان ايام انصبا على العلم وانقطاعا الى الكلية اليه واستعانا  
 ذهنا انك وافرغ لما هو واجب قد اعتبرنا واستقرنا وبقيتنا فلم  
 للسوفياتية مذهبها خارجا عنها اوردته فان كان شي ففعل  
 لبعضهم التي اخذنا هامة ما نحن نرجون نستكمل من الدلالة  
 عليه الواجبين نرجون كون افرغ لما هو واجب والذي  
 عمل على تمام كتابه وفقط قاده عنه عن الواجب وقصر فيه  
 الكتابة اما الجيد فخالطه المظن بالطبيعي والالحى وهذا الصنف  
 يتركان فيه قبل نوع هذا العظيم ولما التقى فانه في جهته  
 لفظ الطه الا الاسم المشترك والحرى ان تصدق وتقول انه  
 ان كان ذلك الانسان مبلغه من العلم انتهى اليه فانه قد  
 بضاعته من جهة وقد تنفع الحكمة اوانه بفتح الحق ومن كفا  
 له الملعبة وليست يدين من علمه الا ما هو موقوف اليه فاذلك  
 اما عن جسد هذا الجبل ولما العانية فيه ترى ان لا قدره فانا  
 اقدم في الصناعة رتبة والحج بالعلم ان يعنى كلام الله تعالى



فانما القول بان هذا التركيب في عصرنا لا يتخذ من دقة التعليل جليدية  
 ومنه نرى ان الحق مفقود ومن شوقنا لا نشترق حذقة ومن طبع الانشا  
 مرارة لا يجزعين يقول انه كان من خصصة من البول فيكون حكمة الميراث  
 لم تخرج الى هذا الصاعه رسطا طالير فيحتاج في ذلك كما كانت طائفة  
 حجة من اهل اصول الحكمة التي فوق الطبيعة ولا سيما في شرط الربوبية  
 في تسمية لم تخرج الى اوتنا فيحتاج مع ذلك فالتا لساننا كحق  
 السلف وسبق الاول في تقنين القوانين واخطاء الضوابط في  
 الله عنا وعن زمر اهل العلم حين لم يزلوا قد استوا لاسرود لولا  
 على السبل ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

### القب

في تحقيق قدر الله سبحانه وارادته جل سلطانة بعد توفيقه ما قد  
 يقع في ذمة العقل من حق القول الفصل في كل قطعة من عوحيات  
 الشبه ومعضلات الشكوك ومن عجائبات الادهام **ومضة**  
 المرفوع منعت في طبقات الضوابط العقلية والقوانين الملكية  
 ان طبعه لا يورث شيئا فيكون على الاصل ان يحسن خصوصية  
 الحاشين من حيث جوهرا بانهما كما ان زور الزوجية للاربعة

الحي

اعني كون الاربعة زوجا الى مقسمة للشاوين وقد يكون لا  
 تضجهرى الحاشين على الاصل الى انما على تباعه لزور  
 ومن حيث سطة لزور اخر متاصل كما لزور لزور الزوجية لا  
 لها فان لم يكن ثلثاء فخر ذات الاربعة من حيث جوهرا  
 بل انما من ثلثاء امتناعا فخرها على الزوجية واستبعاد ذلك  
 امتناعا انما جها عن لزور الزوجية مع جواز انما جها  
 عن لزور الزوجية كان جوهرا فانها في مشدح عن اقتضاه لزور  
 وكذلك القول في لزور لزور الزوجية ولزور لزور الزوجية  
 ومثلها الى النهاية فالقول فيها باسرها يصح في هذا القالب  
 فاذا نحلل الزوجات ماعدا الزوج الاول لوازم متاعيد لا  
 على الاصل بل على التبايع **ومضة**  
 انما التلازم الاصيل بين الملزوم والاهل ولازمة لا في القتل  
 ملزوم التلازم بين يقتضيها على الانكاس فاما التلازم النابع  
 بالقياس الى اللازم على التبايع في الدرجة المتأخرة وفيما لا  
 تحقق التلازم بين التقيض على سبيل الانكاس وذلك ان  
 يقتضي اللازم في قوة بطلان اصل التلازم المتاصل بين المعين

التي هي اربعة على الصفاط لا زور زوجية

العسل الثامن

اذن المخرج ان وجوب التحكال الملازمة بين التيقن ان ما هو على تقدير  
بقاء الملازمة بين العيان حتى يتحقق يقال ان عدم الملازمة على وجه  
الملازمة ثبوت فان ملازمة الاربعية ولزوم الزوجة لها ملزمتان  
ذلك اليقين الملازمة على التباعد وهو عدم لزوم الزوجة للاربعية  
يرفع اصل الملازمة المتصلة بين الاربعية والزوجة فيلزم لا  
محالة ارتفاع الملازمة بين الاربعية وبين ذلك الملازمة ايضا  
فانها انما كانت على التباعد من جهة الاولى المتصلة فاذ لم يلزم  
المستبعد على التابع ايضا لمحالة فان ليس يحفظ يقين الملازمة  
تقيضا للملازمة ولا يقين الملازمة تقيضا للملازمة حتى يتحقق بينهما  
ملازمة اصلا فان قد استبان ان عدم لزوم الزوجة للاربعية  
ليس بتوجب عدم الاربعية ثبوت **ومضكة**  
وان وثقت التامل فالتفتيش يوضح ان ملازمة الزوجة مشارة  
وهي الملازمة على الاصل انما هو نفس ذات الاربعية فاما ملازمة  
لزومها لها وهو الملازمة على التباعد فليس هو نفس الاربعية على الحقيقة  
بل انما هو ملازمة فيها الزوجة فان عدم الملازمة الذي هو  
الزوجة للاربعية انما هو تباعد تاما الملازمة التي هي الملازمة

الملازمة

له على الحقيقة لا نفس الاربعية التي هي الملازمة للزوجة على الحقيقة  
لا لزوم الزوجة الا بالعرض وعلى هذا فكل لازم فان عدمه  
عدم ما هو ملازمة بالذات والملازمة على التباعد ليس يقين الملازمة  
الاصل ملازمة له بالذات فليست في **ومضكة**  
هل انحصار عليك الامر فيما امتنك وغالطك به المغالطون انه  
كل ما يمكن دخوله في الوجود يستلزم ارتفاع امرها واقعي كان لا محالة  
موجودا في زمانا وما دهرها اذ لو وضع في وقت الامر بعاق الواقع  
ثبوت ولا اجتماع التيقن في كيد الواقع كان يخفى الفرق لكون  
جابر الذات فان دخوله في الوجود ليس يستلزم ارتفاع واقعي لها  
اصلا اذ لو استلزم ذلك كان يستلزم هذا الاستلزام ايضا فيكون  
ذلك في الوجود ملازمة واستلزام ارتفاع امرها على الواقع لازما  
وقد افترق في العلم الذي هو ملازمة النظر ومقاييرها  
ومكالم العلوم اسرها ان الملازمة بين العيان واجبة الاختفا  
بين التيقن على الاعمال فيلزم ان يكون عدم استلزام الارتفاع  
امرنا على الواقع ملازمة بعدم دخوله في الوجود اذ لا ابتدأ وقد  
كان ناسبا بالتمهيد وتاخذ بالوضع ان عدم استلزام الارتفاع امرنا



ما وافق أصله وجوده على الدوم في الال والاب هذا  
 خلف حال فذا سنان ان كل ما هو جازل الذات فهو يتحقق الوجود  
 بالفعل في الدهر على الدوم والاليتية لا من بعد عدمه صريح وهو في  
 يرتفع عن الدهر الوجود فاذن يلزم قدم العالم الاكبر بجميع اجزائه  
 في الدهر فلما دهرنا وقدا بعد على خلاف اجماع العقلاء كافة  
 هذه داهية غوصاه من روى العقد فداعت القيراج واعقت  
 الافكار الى زمنا وكان ان تبصر بما يقربنا ان العقد هنا  
 مفككة والذاهية مستركه فقد اخرج ان عدم الالزم على النباغة  
 وهو الاستلزام لا ارتفاع واقعي ما عن سلمة الواقع ليس يستلزم عدمه  
 الاصل وهو الدخول في عالم الوجود لا في حق بطلان اصل الملازمة  
 المتأمله بل بما يلزمه ان يكون مستلزم لعدم ما هو الملازم لذلك  
 الاستلزام الذات وعلى الحقيقة وان هو الامار وميتا الملازم ولا  
 لذلك لا ارتفاع لافتر الملازم والاصل والدخول في عالم الوجود في  
 جوهر هذا اختر طول النفس ومختار حل الحق هناك فلا يكون الخاطي  
 وصي

وما سبق الى الوهم في سبيل القضية عن الضيق تارة وانما

الظفر

الخص لا سته التجدد هو ان عدم الاستلزام لرفع امرها على الواقع من ذلك  
 الامر لا مستلزم للوجود دائما ومغرا وانما اذا لم يكن هناك استلزام لا  
 ارتفاع واقعي ما وجب ان يكون الوجود حاصل على الدوم والابنا  
 والمفاد في المقتر في مقها ان عدم الالزم للمفروض لا يفسد  
 تقدير يتحقق الاستلزام بالفعل لمزوم عدم الملازم للمفروض الملازمة  
 فاذن شأن ما بين ما استه المهيد وما الرصد العقد للعا  
 بناء على ما هو المقتر في مقرة ونارة ان عدم استلزام دخول ما هو  
 الذات في الوجود لا ارتفاع واقعي ما محال فنع ان يكون على  
 تحقيقه مستلزم لعدم ذلك الجاز وان كان هذا الاستلزام ايضا  
 من السجلات ان لم يتوسع عند العقل ان يكون محال مستلزم  
 محال آخر وان شئنا منها السير الى جميع الوجود في مقرة وراثة  
**اما الاو** فان قيل القاعدة المقتر في مقها ان  
 اذا فرض استلزام بين امرين كان لا محالة عدم ما فرضت لاقية  
 ملازمه لعدم ما فرضت ملازمية سواء في ذلك لعدم من ذلك  
 الامر من التحقق والعقد المغالطة سبيلها انما اذا صح ان يكون  
 ما هو جازل الذات في الوجود وارتفاع واقعي ما استلزاما كان

هذا الاستلزام ايضا لازما للضرورة فكان الاحالة عدم هذا الاستلزام  
 عدم ما فرضت لازمة سواء عليه كان هو عدم هذا الاستلزام لانه  
 اذ عدمه من بعد التحقق فيكون الاحالة ملزوما لعدم دخول ذلك  
 الحائز لذلك في الوجود اذ لا يكون كذلك من التمهيد ان عدم هذا الاستلزام  
 ملزوم لوجود الشيء دائما هذا خلف **واما الثاني**  
 فاذن نوع استلزام المحال المحال احرى على الاطلاق من خشيته  
 وان هو لا يسيل للاساليبين والكم لا كرسين ومن النيات  
 المقبولة ان الاستلزام بين الحائزين يتحقق اذ لم يكن بينهما تباين  
 في لحاظ العقل ونحن قد حققنا في الامور المبرهن ان تحققه في  
 ليس بواجب الحكم بالاستلزام وليس بالاستلزام مطلقا بل من غير  
 ذاتة عقلية تكون ملاك يتحقق الملازمة بين المضمومين ولا  
 يعقل فزوين المحال والممكن في الاستلزام ملازمة عقلية عند  
 عدمها كما تحقق الاستلزام الفعل لا يكون لا يتحقق العلاقة  
 الطبيعية بالفعل فذلك الاستلزام لا يمكن ان لا يكون لا يتحقق  
 العلاقة الطبيعية **ومضاه**  
 ان بين الانتفاء والانتفاء في المقدار عند خرب بحقيقة

من

من كماء الصانع فرقا تامينيا من وجوه عديدة **الاول**  
 ان انتفاء المقدار هو انتفاء ذاته وبطلان هو انتفاء انتفاء  
 هو انتفاء انتفاءه وانقطاع تماذيه **الثاني** ان الانتفاء  
 نسبة الى الوسط والطرف وحدة اذ هو بطلان وجود المقدار  
 طرف من طرفه والحد ذاته امتداد عند حد طلق من حد وده  
**الثالث** ان بطلان امتداد المقدار الموجود عند حد طلقا  
 انتفاء له سواء عليه كان ذلك الحد طرفا الامتداد ومطلقا  
 على جهة تماذيه وسمت انبساطه اذ لا على خلاف الامر في الانتفاء  
 فانه انتفاء امتداد المقدار الموجود عند حد وانفع في جهة لثبات  
 ومضبوط على سمت تماذيه على ان يمكن العقل بمعية الوهم ان يتصور  
 امتدادا اخر مقادير مجموعها ذلك الحد وحيثما ليس هذا السبل  
 فلهذا في الانتفاء بل انتفاء فالحجب فالدايرة حول القطب سطح  
 الكرة منقبة عند نقطة القطب موجودة بتمامها بعد القطب  
 ولا يصح ان يقال ان القطب طرفها ولا انها منقبة بالقطب  
 كذلك امتداد اسطح المحروط المسد برستف عند نقطة الداس  
 موجود بتمامه بعدها ولا يصدق انه منته بها وانها طرف



بالذات ولما زاد سطح الثلث ايضا متصفاً عند نقطة من نقطة  
رواية وليس يتوجب ذلك كونها طرفاً للسطح الثلث وكون سطح  
الثلث متنهاياتها بالذات وكذلك جسم المحروط المستدير ينتهي عند  
نقطة فالسطح المستقيم ايضا منصف عند خطينته بسطحان  
من محيطه ليس يتجهان بوجهان جسم المحروط ومنته بالقطعة والسطح  
بالخط الا بالعرض فاننا انما الصيغ المحروط والمسطح ليس انتهاء  
بالذات بل حقيقة الا بالسطح ثم سطح المحروط المستدير ينتهي لتمامه في  
في إحدى الجهتين نقطة الزين وفي الأخرى في الجهة الأخرى بنقطة ما  
من محيط القاعدة فاما امتداد العرض فيعرف متناه في الوضع وينتهي  
عند نقطة الزين ومنته بها وسطح المستقيم منته بالخط لا غير وكذلك  
سطح الثلث ينتهي بالخط على الحقيقة ثم الخط بنقطة من نقطته فاما  
فيعرف **ومض**  
انما الاطراف هي ايمان المقادير في الوجود من جهة الوضع لا من جهة  
المقادير فمما يكون غير متناه في الوضع لا يكون له طرفان كان  
متناه في المقدار في المساحة كحيط الدائرة ومحيط الكرة فاذن النقطة  
لانها الطبيعة للخط بما هو خط ولا من الوجود مطلقا بل قد

المر

الامر في الوجود اذا كان الخط غير متناه في الوضع وكذلك الخط بالذات  
في السطح ولما السطح فانه يبرز الجسم في الوجود النسيه ولكن لا يما  
هو جسم بل من حيث هو متناه في الوجود **ومض**  
ان من الحقيقة من حيثها الصفاة انما السطح والخط والنقطة  
موجودات مفارقة لما هي حدوده بالذات وفي المقلدات من يجعلها  
من الوجود التحليلية للجسم الموجوده بعين وجوده لا بوجود  
مفردة عن وجود الجسم قياسا على الاجزاء التحليلية ولا تستمرق  
العرض والجسم ليس يتحد اتحادا في الوجود ليس هو للجسم هو  
الشيء نفسه ووجود العرض هو وجوده في وضعه فاما كون متناه  
من الوجود وايضا الموضوع من جهة العلل والعلل تبارك العلل في  
الذات والوجود ومقدم عليه ثم بما بالذات شبهة وايضا تبارك  
يتداخل سطحان ومطان او نقطتان فيتحذان في الوضع دون الوجود  
ولا يجوز زيداً لهما من صلا فكل جسمين هما متماثلان في الوجود  
والوضع جميعاً وما يقا الاصل وكل جسمين ان السطح هو نفسهما  
الجسم ومن البين ان الجسم في الخارج ليس بشئ واحد فاما ظاهره والا  
باطنه فتجوز ليس من جهة التحصيل والصفه الجسم ليس في الخارج شئين

بيان

بالوجود في الخارج شيان احدهما الجسم والآخر المقدار اذ فيه رد  
 عدين يقال له باعتبار آخره ظاهر الجسم كماله في العلمات  
تعليق الطريف فيه انه نهاية ويعبر فيه التعداد وليس هو  
 مقدار الجهة التي هو بها نهاية ونسبة ذلك المعنى وهو ان يكون  
 فيه بعدان الى المقدرات فيه نسبة فصل الجبر والجهة العن  
 التحليلية الموجودة بعين المعروض كماله متناهية وبما يدعى  
 ان في اقله من كماله في ان كانت النسبة الشفافة في ذلك  
 ولست استخرج هذا الاسناد اصله فكله الشريك في هذا الفرض  
 من طبيعة الشفافة في فصل جبر النفس بقاءه انه لا تارة في الجسم  
 وطره في التقابل للوضع انه لا تارة بينهما في الوجود وقد  
 نقلناه بالفاظه في القاطب المستقيم **ومضة**  
 يطال الخط والسطح بالاشكال اسم في مطلق الصناعة على  
 لا يؤخذ في مفهومه النهاية كما يقال الخط ويعبر عن جبر الطول  
 مع غرض النظر عن العرض والعرض لا يشترط ان يكون جبراً في مقدار  
 على اثر طول غير محدود فيه سوى حقيقة الطولية اعطى  
 الواحد من غير مصادفة لا فتران العرض والعرض لا فترانها

في الوجود وكذا يقال في الجبر والطول العرض على الاستدلال  
 مع غرض النظر عن الامتداد الآخر وكل منهما بهذا الاعتبار قد  
 موجود محسوس وذلك موضوع العلم الهندسه وعلى ما تؤخذ  
 النهاية في مفهومه كما يقال خط وسطح المعنى المذكور ولكن  
 بشرط ان لا يكون لها امتداد وراها بل يكون ابتداء الامتداد  
 منقطعاً عند ما يصل عليها بهذا الاعتبار مفهوم الطرف والنهاية  
 في منهما لا يصير نهاية وطرفاً الا حيث هذا المقصود السلي  
 وكذا كماله الآن والنقطة يطلقان باشتراك الاسم على معنيين  
 مبداء الكمية لا يقع في الآخر ذلك المعنى بشرط لبقاء شئ من الامتداد  
 وراءه وما يطلق عليها النهاية انما هو معنى الاخير فهو في  
 صاحب التلويحات في كلامه حيث قال ان النهايات عديمة لا  
 هي كون شئ في الكمية لا يقع وراءها من شئ آخر فتره قال فان قيل  
 السمح بآثار السطح في مفهومه موجود يقال قد يعبر عن جبر طول  
 بالخط ومع العرض بالسطح وهما من الكمية فهو لا اشتراك ولا  
 النهايات العدمية من حيث عدها لا شئ والكليات ما لا يشترط  
 فيها لابقاء شئ آخر وراءها لانصر نهاية فلا ردة من سبق



مفهومها فاذن ما نزل عند المتأخرين ودار على السهميات صاحب  
 التلويحات بخالف الحكماء ذاهبا الى ان السطح والخط والنقطة  
 عندنا مجردة عن القول باختلاف عليه وما الى سون تقطع المراهبة  
**ومض**  
 امام المتكلمين في المحل ينبغي الوجود عن الاطراف مطلقا وفي غيره  
 الاشارة فيضرب كلامه فمارة يجعل النهاية من المضاف  
 واخرى يجعلها اضافة عارضة لكل من الاطراف القياس الى  
 الطرف فتكون من المضاف **ومض**  
 واذا ورايت ان النقطة انما تقوم بالخط بحيث تغير امتداد  
 جهتها من غير ان يغير في محليتها وعروضها له تعين تمامية  
 الاخرى المتعاقبة لتلك الجهة بالالاتحاد او بشي من التلويحات  
 المعينة احاد ال التعاقب تمامية مباح قيام في جهة الاخرى  
 لفظة اخرى في تلك الجهة وكذلك الامر في السطح القياس الى  
 الجسم الذي هو محله وقد ادري انك ان نقطة راس الخطوط انما  
 محلها المنتهى بالذات لعدم تداي سطحه على امتداد الطول  
 بما هو متعين في جهة الراس وليس يعتبر في ذلك تعين تمامية جهة

القاعدة

القاعدة من المدخلية في الانتهاء بالنقطة في جهة الراس ليس  
 في ذلك كما هو مستبين بل انما ومن المعلوم تبه كمال السبل الى  
 قد لا في المقسمه بضر وبها انما تنجح بالفعل اذا تعين المبدأ للمحل  
 في تمام امتداد لا في طبيعة الامتداد من دون تعين ذلك لا يتصور  
 وطبيعة الامتداد جزء وكل ما لم يرعها اليقين بالقدرة فاق  
 يستبان ان انقسام الخطوط في جهة الطول الى قطعتين احدهما  
 القطعة  
 الراس وال اخرى قطعة القاعدة ليس يجب لعدم نقطة الراس  
 وانعدام سطح القاعدة ولا يحيط راسها فان محل شي هو الامتداد  
 بما هو محله بالما انعدم محلها بما هو متعين الاعتبار في اعتبار المحل  
 وسواء في ذلك القول بانقاء الصورة الانشائية الشحنة  
 عند طرف الاتصال كما هو مستبين للبحر في اثبات الاربعين في  
 الحيوان وبقائه شخيصا بعينه في صور الانشال والانفصال جميعا  
 كما هو طريق المستبين من المستبين ان محل نقطة الراس مثلا  
 وهو امتداد الطول بما هو متحد ومعتق في جهة الراس  
 بخصوصها كما كان موجودا بعين وجود الصورة الشخيصية  
 المتعينة في الجبين قبل الانفصال وكذا كما هو موجود بعين وجود

الصورة الشخصية المحدودة للشيء الحادث بعد الانفصال أيضا فاذن  
ما هو محال الذات ليس بعدم هذا الانفصال بل هو موجود في صورة  
والانفصال بعين وجود كل من الصورتين المحدودتين المتعقبات  
في كلتا الجهتين الزائليتين ولما وجد جميعا وقد بان أن ذلك هو ما دار في  
الافق لا بالاستكمال والاستصحاب ان جسم الحزب بأكمله شخصية هو  
محل نقطة الزاوية لا ما يليها من جهة المقدار المستدل بالنقطة لئلا  
ينتهي فكل ما فرض ان يملكه فذلك هو ما هو اقل منه مقدارا وان  
الهما قرا واذا كان هو محال الجميع بشخصه لانه انما هما بانفصال  
بالهتمة لكن البدية منه شاهد لها بالبقاء مع انقضاء النقطة وسقط  
قول بعض من منقطع من المقلدين ان وجود المتساويين يدعون اليه  
في انقضاء الجسم الحزب والحال هذا ويظهر منه انقضاء النقطة قطعا  
فاسم كأمريت ولا يكون من المتساويين **ومص**  
ويضا هذه النقطة عقدا وحالا ما يعقد من جزئيات الشكل من المعاد  
للقرة ان النقطة باختلاف الحزب لا يعجل بفساد الانفصال الخارج سوا في  
ذلك الاعراض القارة والانضافات الحيات السنية فلوان جسمها  
متصلا شخصيا فذا سوادا وشحن بصفه مثلا كان محل ذلك السواد

التفكيك

والكثرة

ونك الحزب في الخارج هو هذا الجسم المتصل بكتلة شخصية اذ هو  
الخارج عن ارباب الموجودات فان قطعنا من النصف الآخر قطعة يسيرة  
ما على الطرف فغير هذا الجسم بصورة الانفصال الشخصية وحده  
بالانفصال الصورة اخرى متصلة شخصية فيلزم ان يقدم ذلك الحزب  
ايضا واللازم بقاء الحال مع انقضاء المحل لكن انقضاءه مصادم لما  
البدية لانه بالبقاء في محل من محل التحقيق فيقال ان محل ذلك العرض  
الخارج هو هذا الجسم المتصل بعينه ولكن يجب مقدار نقطة الشحن  
المعين لا يجب خارج حقيقة لان ذلك النصف بخصوصه وهو محال  
ببطل الانفصال بعين وجود هذا الجسم الشخصي المتصل الزاوية بالانفصال  
وبعد الانفصال بعين وجود الجسم المتصل الشخصي الحادث عند طرف  
الانفصال وجوده في الخارج بعين وجود جسم من متصل شحن  
في صور الانفصال والانفصال كانه في تعجيل اعتبار الحامية  
الخارجية فليعلم **ومص**  
وعلى هذا السبيل ايضا يحقق الامر في الزاوية فالزاوية المسطحة  
منتهية عند متقي الضلعين اعني نقطة رأس الزاوية لا تنتهي بها  
والزاوية المجزأة كجسمه رأس الحزب مثلا جسم منتهية عند نقطة

ض



الارض لامتد بها على ما قد في عليك ونفكك فقال ان السطح هو المقدار المتد  
 في بعدين فهو القابل للمتمدة في بعد الطول والعرض والزاوية المسطحة  
 انما يقابل المتمدة في هذا الامتداد الطويل وهو بعد ملين الارض والفا  
 او الخلاء الضام الطويل والقصر لا يغير لاختلاف مقدار الزاوية صلا فلا  
 ان تكون الزاوية المسطحة سطحاً كما هو من جهة الارض من القارة وسعة لا  
 ان يكون هيئة سارية في السطح كما هو من جهة السماء والارض والكتبات  
 المختصة بالكتبات حكمها حكم محالها في قول الانقسام في الابعاد ولكن المشر  
 لا بالذات وكذلك الزاوية المجتمعة لا يجمع ان يكون جسام الارض من قبل  
 القسم في الابعاد الثلاثة جميعاً والزاوية المجتمعة لا يجمعها الا في بعد  
 بعدين فقط **ففيه**  
 الضم ونحو التحقيق فحل الثاني يقال على سبيل ما تفرقت اضعف  
 الزاوية المسطحة هي احد امتداد السطح المحاط بالصلتين المستقيمتين عند  
 نقطة على التعين بالانتهاء اليها وهو امتداد السطح ما بين الضلعين في  
 يلزمها امتداد اخر الطول ما بين الارض والقاعدة فيتمتعان لا  
 يلزمه فتح قول الانقسام بالفعل وحيثما يؤخذ على الابعاد دون التعين  
 لا يفرق فيه فليبق الانقسام بالفعل وهذا اصل ثبات في جميع المقايير

وعلى قياس هذا البيان سبل القول في الزاوية المجتمعة فان قلت فعل  
 هذا يلزم ان يكون الزاوية نوعاً ابعاداً ليعامل بالمقدار وخواصها من انواع  
 الثالث قلت كذلك لان المجتمعة هي كمية السطح ببعض اعتبارها فان  
 المجتمعة هي كمية الجسم ببعض اعتبارها فان لم يكن الزاوية كمية اخرى  
 خارجة عن نوع الكليات الثلاثة فليتعرف **فان** **الشيء**  
 اليتاقي في سادسة فالطغور بالاشياء اما الزاوية فقد ظهر فيها  
 انها كمية متصلة غير السطح والجسم فيبقى ان يفرق في امرها فقوله المثلث  
 حيا كالارسطي فذبحه ان يكون محاطاً بين ثلاث متغير عند  
 نقطة واحدة وهو الزاوية **واما** الفرق بين الزاوية والاشكال  
 فهو ان الزاوية انما هي زاوية من حيث يتغير المقدار متغيرين حين  
 حله بل متغيرين بحد وبمحصول الكلام بالسطح وقوله ان لا يخرج  
 اما ان يكون الشيء الذي يحيط به حدان المتغيرين في السطحات ويحيط بها  
 ثالث ورابع او لا يحيط فان احاط بهما ثالث فليحيطوا اما ان يكون  
 حله بل متغيرين عند حد مشترك آخرهما او لا يلتقيان سواء كانا يلتقيان  
 اذا امتدا او كانا لا يلتقيان بل يهربان في التوسيع الى غير النهاية فان  
 التقاطع يكون كمال الخط المحييط بنقطة الدائرة او شكلها في

او بشكل آتني وغير ذلك فالسطح الذي لا يتحد بحد ثالث المتاحو  
 جدير بلتين في جانب فقط فهو جدير كذلك او بالثالثه تلك هو  
 زاوية والذى يتحد بجدير غير حاجتي بجوابه ويلتقي جديره بالثالثه  
 بجوابه فهو جدير كذلك او بالثالثه تلك هو وحيث كل ثمر فالوجه  
 للمهندسين اذا قالوا لكل وجه من المثلثات اذا قالوا زاوية وجوابه الى  
 المقادير في الزاوية ولذلك ملوك الزاوية متصفة وساوية وخطي  
 وصغري ثم قالوا ليس بشي ان يلتفت الى ما قاله بعض المتكلمين لما لا يعيبه  
 الزاوية من اجزى من الكم بين الخط والسطح انتهى ما نقله من كلامه  
 وقال في اربع ثلثه المثلثات القفا ولما الزاوية فقد ظهر بها انكمية  
 غير السطح والجسم فيمن لم يظفرها فقول ان المقادير كما كان او لم يكن  
 مقدار غير ان يكون معاطا بين نهايتي تلقي عند نقطة واحدة  
 من حيث هو بين هذه النهايات شيئا اذا زاوية من غير ان يظفر الى النهايات  
 من جهة اخرى فكان مقدار اكثر من بعديتها عند نقطة فارشيت  
 سميت نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية وان ثبت سميت  
 الكمية التي لم يرس حيث هو هكذا زاوية فيكون الاول كما لم يرس والثاني  
 كالترتيب فان وقت لاسم على الاول قلت زاوية مساوية وباحصة والى

لغيرها

لغيرها لان جميعها مقدار وان وقت على المعنى الثاني قلت ذلك  
 سبب المقدار الذي هي فيه كالترتيب انتهى كلامه الشفا بعبارته  
**ومبي** **ص** ان يوصل  
 الحق قال فالسطح مثلا اذا قيل ان الجسم عرض له اضاف هو اليها  
 وان كان متأخرة على السطح في التحقق لكونه مضمنا لها الا ان  
 الجسم على ثلثي السطح له كالوسط في زمانه ان كان معلولا  
 وعلى ثلثي ثلثي الاصفه قال ولد لك كم النسخ بان لزوم السطح للجسم  
 الثاني قلت وذلك خطأ في خطأ وكيف يكون صافه العارض للعرض  
 وذلك اضاف لا عقل الاعمال العرض في الحقيقة هنا كما ذكره فها  
 البرعة المحققين في شرح الاشارات وفي هذا المحصل ان السطح مثلا ليس  
 مجزئ فالجسم لسطح امتداده فان الفناء لا يقبل الاشارة لحيث السطح  
 يقبلها بل المحصل يحصى بقضائى ان كان امورا ثلثه او لها ما هيبة السطح  
 الذي هو المقدار المتصل في البعدين ونايها فناء الجسم وعدم  
 بقائه وانقطاعه وانتهائه في جهة معينة عند ذلك السطح لا يعد  
 المطلق اعني انقضاء ذات الجسم وارتفاع وجوده وبالله الصافي  
 عارضة الفناء عند السطح فيقال له بحسب ذلك نهاية الجسم لثبوت



في نهاية وتاميد لا على ثبوت لا ولا الجسيم ثبوت الثاني له او هو مقدار  
 واستدرك الاول فاما الثالث فاذا اعتبر عرضة الاول كان الجسيم  
 سطحاً مضافاً الى ذي السطح واذا اعتبر عرضة الثاني كان مضافاً  
 الى ذي النهاية فانهما يتلصقان عارضة السطح المقياس للجسم بل الانقطاع  
 بعرضه كمنه للجسم ولا في السطح بل في ذلك الانقطاع ثانياً ثم تعرض لها  
 الاضافة باعتبارين وكذا في القول في الخط والقطعة والاشعة الا  
 ايضا على هذا السبيل فان هناك ايضا ثلثة امور شتى لا يتقدم على الامتداد  
 وهو لان وفاء الامتداد الزمان عنده وضاوة عارضة لكل منهما  
 مجبرها يقال لذلك الفتا انه نهاية مضاف الى ذي الآن وهو الزمان  
 ورتباً للجسم بالان في نهاية الزمان بمعنى انه مقدار في النهاية  
 لداعى الفناء عند الان من حيث الاضافة العارضة فليست عرفت

### وهناك

ان متصلاً هذا الموضع العام من انما اذ اثبت بحكم البرهان النافذة  
 الحكم ان الزمان الموجود بامتداد المتصل في الدقة جازماً في وجوده  
 العدم في غير الخارج ومتناهي المقدار بحسب كيفية الاتصالية الذاتية فقد  
 لانه ان يكون له طرف موجود بالفعل ينهي مقداره المتناهي امتداً

في غير

في جانب الماضي وجه المبدأ وهو لان الغير المتقسم استأخراً لان  
 التباين الذي هو خارج عن الزمان وغير قائم به بل ان سمى به بل اقول  
 الآن الذي هو من المذود والاشعة القائمة باستداد الزمان المتصل  
 وعنده يقطع احده وانتم تقولون القطعة الطرف فيها الوصلة و  
 الفاصلة واما الان الطرف فليس يصح منه الا الموهوم الموصل بين  
 الزمان بين الماضي والمستقبل دون الوجود الفاصل القاطع لانه لا  
 بالفعل بحسب الواقع والخارج فقول لعلك اذن مما تلوا على سمعتك  
 والفتا الى قلبك من الاموال والموالط متبصر بحسب كنهه الحاد ومتصل  
 بحال عند الاعمال من ماله عديدة **الاول** انك قد عرفت  
 ان الطرف الموجود بالفعل ليس له في طبيعة الامتداد المتناهي ما هو  
 في المقدار بل انما يلزم من جهة التناهي في الموضع فاذا كان المتناهي  
 المتصل متناهياً في المقدار غير متناهياً في الموضع او غير قابل للموضع  
 لم يكن للموضع كونه بعرضه طرف بالفعل الا انما التوهم عند قطع  
 الاتصال بالعرض والوهم فالاطراف الموجودة بالفعل للمقادير  
 وضعية لا بنات مقدارية فاذا ان الزمان حيث انه كمتصل  
 ذي وضع فليس يقبل طرفه بالفعل في الوجود وان كان متناهياً

بالمقدار الثاني عند في الوهم طرف وهو مفر من زمانه غير ان  
 انفعال وانقطاع الزمن والوجود **الثاني** ان الزمان مقدار الحركة  
 الدورية المتصلة القائمة بعد الفناء على ما قد تعرف من العالم  
 الزمان المتدريج ان يكون منطبقا على طرف الحركة المتصلة المنطبق على  
 طرف المسافة المتصلة فهذا الزمان بازل مبداه الحركة ومبداه الكثرة  
 مبداه المسافة وليس لهذا الفناء طرف موجود بالفعل مع كونه مقدار  
 متصلا متناهي الكمية والحركة المستديرة المتصلة طرف بالفعل الا اذا  
 ما جعلت نقطة موهومة في مقدار الفناء مبداه الحركة المستديرة  
 بحسب الفرض فان كان السطح محل الزمان اعني فان حدد الجهات  
 ودائرة مقدار الفناء المستديرة طرف فقط بالفعل والاحمال الزمان  
 حركة مقدار الفناء المستديرة طرف موجود غير متتم بالفعل فكذلك  
 يجب ان يكون للزمان المتصل المنطبق على دائرة مقدار الفناء  
 وعلى كنهها الدورية المتصلة طرف موجود بالفعل اللهم الا  
 بالوهم بحسب الفرض **الثالث** ان ليس تميز للحدوث انما يعرف  
 بعينه في المبدأ الا اذا كان الحادث تدريج للحدوث فيلزم هناك  
 ان متعين في الوهم هو متغير زمان السكون ومبداه زمان الحركة او

دفعي

دفعي للحدوث فيمتعين بحسب ان هو اولان وجود الحادث فاما  
 اذا كان الحادث زمانا للحضور لا تدريجيا ولا تدقيقا لاجزاء  
 يتناسق في نفس الزمان وفي كل جزء من اجزائه وفي كل جزءا لطرفين او  
 دهر في الحدوث غير حاصل الوجود في زمان او ان اصلا انما  
 وعلى عالم الزمان والمكان زمانا فليس يحصل ان يكون هناك **الحديث**  
 في مثل الخارج ان هو طرف الزمان حادث كاهل مستبين به فان  
 حيث ان زمان حادث للحضور بعد العدم في حاق الخارج حاصل  
 من تلقاء صنع المانع في زمان الدهر لا في زمان لا في فيكيف  
 يتصور بحسب جدي في الدهر طرف في مبداه زمانا فليكن  
**الرابع** ان انقطاع الزمان وانتهاء في جهة البداية اما كان  
 يتلوه وجود لان لو كان هو طرف مسبوقا بالعدم على سبيل  
 ان يمكن ولا تصور امتداد وقوع العقل بعونه الوهم بهما انما  
 يحكمه ما ذاك الحد الطرف في سبق بل الوهم انه قد وقع لا نقلا  
 في شيء من اوصاف ما يتصور من الامتداد كما هو سبيل الانتهاء  
 فيحصل ان طرف الوجود من الامتداد يتصل بنبه وبين العدم  
 فاما لو كان الزمان يحدث له ايسر بعد ليس مطلقا في الخارج



بعدد مخرج في الذم على ان يكون هو تمامه حادنا بعدد كما  
هو سبيل الانتفاء على ما قد تعرفته ويكون انتفاءه في حيث لا يقو  
وراء امتداد كما يكون الزمان ولا امتداد كما يكون الان لا عد  
صريح مخرج امتداد الزمان راسا لا عد يوصف بانه متناهي  
متناهي فلا يكون انتفاءه في جهة الامتداد ليلزم الانتفاء بالآ  
فان كان الدائر حول القطب في سطح الكوكب متسقة عند نقطة القطب  
وموجودة بتمامها بعدد فلك ذلك الزمان متسقة في الارض  
على معنى انه كان عدد ماض في الخارج فخرج مضافا من مخرج  
الصريح الى الوجود في الذم تمام امتداده القداري من غير ان يكون  
له ان له ان اول ينهي ممتددا ويتبين منه وجوده ففقدان  
ان لان لا سبيل الى الوجود في الاعيان اصلا وما يحال في توهم  
فمنه في حقيقة ريثما يحال الوهم امتداد الزمان الى الجزء منفرقة  
يتزعمه انه لا ينقطع بذلك امتداد الزمان في الاعيان اصلا ولا  
في الوهم بحسب ذلك بل انما يحال اضافة الى ما يقع فيه من الحركات  
للسفينة المقطعة اتصال فاذن الحق ما يحال بغيره في الاعيان  
الذي الى الزمان نسبة القطعة الموهومة الى الخط المستدير المتناهي

مصدر

مقدار الاوضاع فلو لم يكن بحسب عقلك وقد يتبع على غير ذلك  
والا لك وان تحو حول حرمها بقطر عوجا او قطارة متباعدة  
**وم** **ض**  
وبالحجة انما لا يستدح عن وجود الان الموقوف على الفعل على اوضح  
لما لا يبين من عدم المتدلا الى اول وعاء الزمان وان وجود  
الزمان قاطع لامتداد ذلك عدم المنقطع الامتداد عند اوله  
العالم وان مقدار الزمان متساو لذللك القدر امتداد مستقيم  
بطرفه الذي هو نهاية امتداد عدمه وبداية امتداد الزمان و  
يمكن للزمان بحسب جوهره انه وبالنظر الى طابع نظام الوجود ان  
يكون اريد مقدار او اطلال متاديا ممتدا قد خلق عليه لا غير ذلك  
من التوهمات الخفيفة الفاسدة والخيالات الركيكة الباطلة في  
المنهج بالضرورة البرهانية بالقطر العقلية ان ما جعل في  
الزمان بعينه في الزمان على تصورهم وقصورهم يرجع الى  
قدمه في الوجود وتناهي مقدار الزمان على ما تصوروه الى  
تناهية في الحكمة فاذن لا صانع لوجود الان بالفعل على  
سبيل الحق وسبيل العقل في تصور امر الحدوث وتناهي مقدار

الزمان لا يصح سبق عدم الصريح على وجود العالم من غير المكان  
 ولسطه بين الباري القديم والعالم الحادث لعدم تصور الازمنة  
 والامتداد الا في الوجود الحياتي وكونه في جوهره ذات غير مستقيم  
 الامتداد لكونه مقدار حركي وضعية مستدير في جرم مستدير خارج  
 من العدم الصريح الى الوجود الصريح في الدهر متحركا لا اند وجد  
 غير متلب بالحركة ثم تحركا خيرا فلا يمتنع نقطة بعد الحركة  
 اصلا لا في الجرم المتحرك ولا في سطح هو هابته ولا في محيطه اذا  
 متضمنة فيه هي منقطعة فان سئل الوضعية عارض لجميع الاضلاع  
 والقاطعة بعضها بالنسبة الى بعض والى خارج في الدهر معا وليس يعقل  
 كالحادث في الدهر والزمان اوان في الزمان بتمامه متعديا  
 المستدير في المسئلة داخل في الوجود بعد العدم الصريح في الدهر لا  
 في زمان ولا في ان ولا يمكن له بالنظر الى ذاته ان يكون موجودا  
 في الدهر قبل ما وجد لا قبل الالوهية المتعدي في حقه  
 بحسب طبع الامكان الذاتي ولا يمكن ايضا بالنظر الى ذاته ان يكون  
 ازيد مقدارية واطول امتداده من مقداريته وممتدته التي  
 عليها فلا يكون من الجاهلين **ومضى**

اولئك تقول فبالانفكاك لا يمتنع حجب ذاته ليس بالان في  
 الغدار على ما هو عليه وليس يستوجب ذلك تقديرا في العدم الوهمي  
 فرق لمحذوحي المحذوحيات والاعجاب القاتل والزمان لا يسوغ له  
 النظر الى ذاته ولو منع الاستحسان يكون العدم الصريح المتوهم  
 متلبا مستقلا لا ايضا طابع الحكم ليس في الزيادة والنقصان  
 ولا شئ من مرتبها المفروضة فاما الحكم الذي هو الزمان حجب  
 يأتي ذلك يقال لك قد حقق الامر في الامرين واستوفى  
 حق بيان الفرق بين الكمية الغير القارة العدمية الوضع في  
 المقادير القارة الوضعية فالحكم الغير القارة وهو الزمان الذي  
 المتصل القائم بحركة الجرم لا يمتد في المسئلة ليس بجعل القياس  
 الا العدم للسوى النسبة الى الطرفين والوسط والمبدأ والمتهى وهو  
 انقطاع ذاته بالمرءة راسا لا العدم الاخر الذي هو له امتداد القدر  
 وابتناء مادية عند حيز بعينه من غير انقطاع جوهره وارتفاع  
 وجوده في متن الواقع واما حامل محل الزمان وهو الفلك الذي  
 فيصوّر القياس اليه العدمان جميعا وما هو كانه ماهية المقدار  
 وطابع الحكم المتصل ليس لا يمتنع قبول السادة والمفاتيح



امكان الزيادة على القدر الحاصل في القطرة الاولى ففضة من مادة  
الزمان اقصر مقداره من امتداد الزمان كله واما كذا امتداد  
او مفارقت زمان كذا وكذا كذا بعد كذا بالقياس الى بعد كذا  
ومن السهل بالقياس الى ان الزمان لا يتخلو في القطرة الاولى  
طوله مدة وازيد مقداره عما قد خلق عليه وليس ذلك يستحيل <sup>لفظ</sup>  
لذات الفاعل لا في شيء من حيث شدة وطول مقدار بل لما يستحيل ذلك  
بالذات انظر الى طبع نظام الكسك والبطيخة الكلية المدبرة  
المكسبة لنظام الكل وهي العناية الاولى وايضا ان فرض كون الزمان  
ازيد مقدارا وطول امتدادا في جهة المبدأ مما قد خلق عليه  
بعبئيه فرض كون جوهرة موجودة قبل وجود ذاته وذلك عتق  
بالذات والامر في الفاعل لا في الشيء على هذا السبيل فان كذا عظم  
مقدارا في اول القطرة مما خلق عليه لا يسلم كونه موجودا قبل  
وجوده فضلا عن ان يكون فرض احد الامر هو عبئيه فرض الآخر  
وايضا ليس في الجبرم لا في شيء يتخلل بينهما فضاء موهوم وعدم  
سوقه بوصف الانداد فيكون حاله بعد فضاء في الفعل ففرضه  
قام لا في مادة فيكون له حاله ازيد ويفضل لاندازه على امتداد عبئيه

فهم:

موهوم منه ويتفاوت او يتاوى شطرا من موهومان منه بل انما  
الجبرم لا في شيء من حيث يمكن له مقدار ازيد وان كان يتنوع ذلك  
بجانبه بعد وجهه فوقه تباري وينسبط جرمه فيه واما التاوى  
بالحال كذا كذا كذا فان المصالح الملقاة موجودة قبله فاذا تخلل بينهما  
عدم موهوم الامتداد والتمادي مفر وض السيلان والامتداد لا يصح  
ان يقع فيه ويتبين على شطري موهوم منه شيء ما لخلق ويوجد به  
العالم وبعد الصانع زمانا كان او حركة او غير ذلك فكان  
لا محالة هو اولى امتدادا من بعض فرض منه وعقلان  
من موهومان منه غير متخللين اما في الماواة في الامتداد او  
عن الفواوتة فيكون الضرورة البديهة متقدرا متكاملا  
لفعل مجردا عن محل يقوم فيه وهذا كما لو تخلل بين جسمين فضاء  
وقضاء غير شغول بامتداد جرماني فانه يكون بينهما بعدا بالضرورة  
وانه مبدأ يستحيل ان يكون ذلك الخلاء والبعد عبئيه متدا  
متقدرا متكاملا موجودا بالفعل غير قائم الذات والوجود في  
موضوع ومحل اذ يكون هو لا محالة ازيد تباري واطول  
انبساطا واوغل في الانبساط ذهابا من نصف الموهوم فاذن

تقدم نضا بالفرق بين الزمان وبين تلك في هذا الحكم وبأن  
امتناع ان يكون الزمان ازيد مقداره مما قد يطلق عليه اللفظ الاول  
امتناعا دينا بالنظر الى جرم ذاته من خواصه فحقه كما امتناع عدم  
الطاري الى قياس النفس ذاته من خواصه بليته ومن سبل اخر  
نقول ان كون المقدار في جرم ذاته يجب على القياس الى ما  
الشيعة ان يحل ان يمد مقاديرهما فادخل عليه اللفظ الاول  
انما هو في المقدار المستقيمة والمستوية فاما المستدرة والمختلفة  
من المقدار فيستحيل ان يها ذلك استحالة ذاتها يجب على الحقيقة التو  
اليس من الاموال المقترنة بمقادير الاستقامة والاستدارة مرات  
الاستدارة المختلفة لا يحدركها اصول من عند احوال مصنفه  
فالمستقيم والمستدرة المختلفة بالاعداد وان هي الا انواع مختلفة  
متباينة تختلف بحسب الحقيقة فابيض محيطا بغيره وان كانت محيطا  
كون فرضت يمنع على حجب متباينة ان يكون ازيد وانقص مقدارهما  
هو على كذا دار معدلة لهما فيمتنع ان يكون ازيد مقداره مما عليه  
وان كان جرم القائل الاقصى يمنع عليه ذلك سطح المستدرة  
بجمل ذلك عليه بحسب حقيقة ذلك كما ان الزمان الذي هو

معدلة

معدلة لها والمستدرة من حيث مقدار حركتها المستدرة المتصلة فاذن قد  
انعكس مرر الباطل واستقر الحق على غيرهم والحمد لله رب العالمين

**وصي**

ان من عويمات عقدة الشك واليقين اعني ان يقال ان عدم  
العالمية الوجودية قبل وجوده اما انه واجب بالنظر الى ذات العالم فيكون  
يجب ان يتحقق ويطلق فيوجد العالم بعدا واما ان يمنع بالذات فيكون  
العالم واجبا لازمية السمة ترتبة واما ان يجازي بالذات فيكون  
محال ان يكون له علة وعلة عدمه ليست لا عدم علة الوجود  
المستبين عن علة الوجود ووجود العالم هو الباري الحق القيوم  
الوجود بالذات حل ذكره لا غير فيسئل على العقد فيه ما قد تم  
فيما قد ملكت المتع بالذات بالنظر الى العالم اتم الوجود الا انه  
الشهدي فلا محالة انما الواجب بالنظر الى ذات العالم يتحقق ذلك  
الوجود وهو رفعه ورفع الوجود الا ان اتم رفعه مطلقا  
وذلك هو عدم المطلق ان لا يبدأ او يرفع الانانية فيتحقق  
بالوجود بعد عدم الصريح فاذن انما الذي يجب بالنظر الى  
نفس ذات العالم هو مطلق عدم الصريح اعلم من ان يكون مطلقا



مختلفا لا ذل ولا بدماء او عدمه بل بغير ما مضى بالوجود  
الصرح الدهري بعد خصوص كل من الخصائص المتابعين  
خارجة لا محالة فاذن عدم العالم في الدهر قبل وجوده الدهري  
بما هو نوع لا يثبت ومرتبة ذات العالم لا باقية لطبيعة  
الامكان الذاتي وغير متناهية في العلم اصلا وبما هو مقتضى الوجود  
الدهري بعد مستند الى فاعل الذات وجاعل الوجود ولا خلف  
اذا المستند حقيقة هو نقصان العدم لا فاعله وجاعل الذات  
والوجود في الدهر هو بعينه علة انقضاء العدم الصريح الدهري  
فقد توافقت ههنا ان العدم ليس به شيء واستقام ولا شيء بعينه  
عنه وان وجود الماد في الدهر باق تمام الوجود لا ينفصل  
في الدهر جذان متميزان الوجود والعدم وجود على خلاف الامر في  
الزمان باستقامة قدم مميزات الحق وانقضاء حيل التسلل كما ان الله  
سبحانه ومب  
ومبعضات التكوينية للحدوث الزماني الاختصاص والحدوث  
الكاين بحدوثه في امتداد الزمان ليس بمتزامن كونه جزئ  
تماما لجزء علة التامة خارجا من القوة الى الفعل في ذلك

كحوم

بخصوص مرتبة ولا في التعلق المتكامل بالاعراض العلة التامة لها  
قبل ذلك الحد من مخطط المنظر الى ذلك الجزء الحاصل في ذلك الحد  
بالقياس الى علة التامة ايضا ونحو الحق حيث بل ان يخرج  
الى الفعل مع حد الحادث في ذلك الحد بعينه امور مرتبة تتخلف  
بحسب الحدود في ذلك الحد معا بالضرورة فقول تلك الامور  
معا ان كان وجودات مرتبة مجمعة في التسلسل المتجمل  
بالذات في ذلك الوقت بعينه وان كانت علة مامتة حادثة  
في ذلك الوقت بخصوص وجودات مرتبة حاصلة معا قبل ذلك  
الوقت لزم ذلك التسلسل حين حصول تلك الوجودات وان كانت  
متناهية في التسلسل المتجمل ايضا الماعذ وجود الماد وبقوله  
وليس بجدي التسلسل المتعاقب في المعدلات والمضامين الحدود  
تماما لا يشاء اصلا كما هو الموضح المستبين بتمهة هذا طرقة عقد  
الاعضاء في عقدة هذا التك والما سبيل حل العقدة ههنا  
يقال لو الحركة المستديرة الفلكية وهو عالم الكون والفساد  
الواحدة هويتها التخصيص المبهمة للماثل الطباع الامكان الا  
سعدا دي والمخرجة في التلكيات الاستعدادية لم يكن ينبت

امر الحدوث الزماني وكان التسلسل السبيل بالضرورة فاذن الحدوث  
الزماني تدور حوله على الحركة المستمرة للصلة والميلو المسقطة  
للمفصلة والمحوارات الزمانية فانما تتغير وتباينها وتعاينها وتتحققها  
بازمنة وانما باعيانها بحركات الاجزاء المتناهية في الاوضاع وحركة  
هيكل عالم الاسطوانات في الاستعدادات والكيفيات الاستعدادية  
واللانهاية اللايقينية لالانهاية العددية والعدمية الزمانية  
ليست عدما على الحقيقة بل انما العقول امر الحدم الزماني معروف  
زمني ما محدود الوجود وغيبوبة عن زمني اخر محدود الوجود لا في  
والثقات والتأخرات والتفتيات والتجردات مستندة الى الحق  
والتجذر والزماني ومنهية للضم والتجذر على قديما  
لك فيما قد سلف غيره وبالحركة لولا ان في الاسباب ماهية التجرد  
والحدوث فيشترطه بذاته قهرها زمانيا ويتجذر وتجرد زمانيا  
لما صح حادث زمني وجود في عالم الامتداد الزماني ولا عدد  
زمني فطاري بعد الوجود لاصل ذلك المسمى بالتجذر بذاته زمانيا  
ان هو لا يتركه انما لها تقوى وتلحق بها الوجودات الجارية  
الماهية تنسج الى الحما الى الوجود واجب لذاته والموجود الفاعلة

نور

لقوة الانفعال الى موجود قابل بفعل يكون بقوله وانفعالها  
فكذلك المتغيرات المتدريحية منقبة الى متغير بغيره لقوى  
وهو الحركة وشأن هذا الاسباب سبب العرض فانما لا يقيد بالوجود  
بل انما يقيد بخاصة حدوث الوجود بحد ما يخصه من حدود  
امتداد الزمان فيعرف **ومبي**  
ولعلك تقول كيف يصح استناد الموجود الضعيف الوجود المتغير  
غير القابل الى الثبات الحق القابل للوجود بالذات حتى يتضح كونه  
واسطة في استناد متغيرات عالم الكون والصادق الى الساري  
الحق الواجب لذات من جميع الجهات فيقال لك ما استبان بما قد  
اوضح فيما سلف غير مرة ان الحركة بل الامور التي يجب على  
الاطلاق لما جهتان يجب اعتبارها الى عالم الوجود وهي بل  
الاعتبار مفضلة قارة ثابتة ويجب اعتبارها بالنسبة الى عالم  
السيلان والتكم والهوت والحق وهي بذلك اعتبار متغير  
تدريجية مستندة غير قارة وهي بحسب جهة الاتصال والفتات  
في متن الوجود مستندة الى الثابت الحق الواجب بالذات حاسما  
وبحسب جهة السيلان والتغير والتكم والتجذر في امتداد الزمان



واسطة استدار الحوادث الزمانية الوهنية بتجديدها ووقايتها الى  
 ونافذة اياها بتلك الحدود والاوراق بجبل عدادها المادة للفقلة  
 الحاملة لكاناتها الاستعدادية وكذلك كل حركة سابقة في الاستعداد  
 علم معدة الوجود للحركة الا حقيقة فاما الزمان فاما فسطحة من  
 المدخلية في نظام الحدود والظروفية بالقياس الى الحدود المسبوبة  
 بالصفة دون الاعداد والبنية وكذلك ليس يتجلى بغير منه الاعداد  
 والعلانية بالقياس الى شرط آخر بل انما طابعي اجزائه الانفة ايضا  
 في المحسوس والظاهر في الاجتماع بحسب النسبة الى العول الزمانية  
 وجودها كما لا يمكن بطابع هو انما مضطرب في الاجتماع <sup>التي</sup> بحسب  
 الحدود والعول المكانية فلذلك كانت الضمنية والمعدية هناك الزمان  
 كاعتناك المكان لا بالاطع بعلاقة العلية والمعلولية كما صاحب  
 الاشراق في المطارحات والتلوينات وينبع على ذلك ثلث من <sup>مفصلة</sup>  
**وصية**  
 فالتوازي عليك هو في القول في تلخيص كلمة الشطاه ويحتمل مراد  
 حيث قالوا الحركة الدورية المتصلة الفلكية ذات جنى الثبات والتجديده  
 فانها انما بتة التجديده وتتجدد الثبات بتجسيمين على التوسطين

جلى

جاني القديم والحادث فخرجت الثبات صدرت مستند للحوادث المتغيرة  
 الزمانية واسطة في صدرها على القديم الثابت المتعالى عن  
 عالم الزمان والمكان وليس يختص في ذلك الحركة التوسطية سبيلها  
 في حكم الاتصال المتقدرا على القار بالقياس الى عالم التغير والانس  
 الى عالم الثبات واحده ولكن في الحركة القطعية بحسب المعاصر الاجزائية  
 والاعمال المتجددة هي في حددها بالانتمائية اليها وفي الحركة  
 التوسطية بحسب ما كحصولها وبلغها بغير انما بالمتنوعة الغير  
 المستمرة والحدود ما في الحركة اذ هي بطابع حقيقة باسم الذات  
 الثانية الشخص سباله النسبة المتقدرة المقتلة وماطنة <sup>مفصلة</sup>  
 الغزالي في تهافة معتزلة على الفلاسفة ان يعود عليكم سوال عن  
 علمها باعتبار جهة التجدد او كل يتجدد فله من يتجدد ولا محالة  
 علم بتجديده وكذلك السؤال عن علمه عن عالم الطاري فانها انما  
 بتجدد فضاظ مسر السقوط بما قد عرفنا ان الجبرم والتجدي  
 في الحدود والزوال بالقياس الى عالم التغير متضمن للحركة والزمان  
 فالسؤال عن العلم هالك هذا باطل انما بالذات لا يستند الى الغير  
 بتة فتخرج به فخرج السؤال اذن الى ان هذه الهوية لمع الجبرم

فليت وميم ض

من تصعبت العقدة العقلية على الحكماء ما ذكره في  
 المصطلحين لم يرد في الفصول النبوية إلى القول الزائد الواجب  
 الفلاسفة موجب لذاته وكله موجب لا ينفك أثره عنه فيلزم  
 ان اذا عذر شي في العالم بعدم الواجب لانه عذر فكذا الشيء لما  
 لعدم شرطه او شرطه علة ولعدم جزء علة والكلام في علة  
 كالكلام فيه حتى ينتهي الى الواجب لان الموجودات باسرها  
 تنتهي في سلسلة للملاحة الى الواجب فيلزم انتهاء عدد  
 المفروض الى الواجب لذاته وليس له محدد لله تعالى هذا  
 انتهى قولهم وقد تجتمع في رسالته للفضيلة  
 عن هذا المصنف ان اعداد احد المتعاقدين ينزل اعداد المتعاقدين  
 له والسابق لما كان معدا لللاحق كان ذلك الاعداد مزيدا  
 لاعداد وجود اللاحق وليس هذا ورا لان اعداد اللاحق  
 معلول لوجود السابق وهو المنزول لاعداد وجود السابق  
 مفوض لاعداد اللاحق السابق بالعرض في كل لعدم شرط  
 في وجود اللاحق لانه اعداد وجوده فلا يدور واذن يتم

في هذا الموضع

صدر

صدور الحوادث عن المبدأ الاذني وبتاخر حادث عن حادث  
 لتعاقدهما ويكون كل حادث علة لواله بالعرض والوجود  
 آخر بعد الذات انتهى قوله فيما تجتمع قلت فهذا مع  
 ما فيه من الوهم الحق ما قد وقع الى من عقائد الفلاسفة  
 هناك بالذات وهذا التعيين لا مانع عنه لاحد من حروف  
 الحقيقة ومن زعم ان المتكلمين اصلا فانه انما اعداد  
 التامة تامة والاشياء باسرها منتهية في سلسلة ترتيب  
 الوجود الى القيمة الواجب بالذات جل ذكره فاذن يلزم  
 انتهاء عدم الشيء المزمع الانعدام الى انعدام مبدأ السلسلة  
 وخلافا لما لا يرتفع عن ذلك علوا كبيرا فاذن يجب علينا  
 ان نقطع وربنا الشهد ونجيب عن الاعضاء بقوله الحق  
 لك ان المحدث في عالم امتداد الزمان لا يتصور الا بالانتماء  
 الى طبيعة متجددة متضمنة لكون طبع جوهرها ثابتا  
 التجدد والمتمم الى علة خارجة عن ذاتها يضمن المتماثل  
 عن هذه المضائق وكما يستأنف لان بيانها طارفا من سبل  
 آخر فاعلم ان يعاص الامور لك على من يتوهم الفاسدة



يجب ان لعدم الطاري على الشيء الكيان الفاسد في الزمان  
 متجدد في نفس الواقع وطرف والعدم عبارة عن تحدد البطلان بعد  
 التفرقة ولذا تعدل الشيء الزماني انما هو ارتفاع وجوده مطلقا  
 في زمان محلي من تلقا المعامل الموجب عنه وعاء التحقق وعن زمان  
 الحصول وان اعدم فعل الفاعل في الفاعل فاعل البطلان و  
 الانقضاء وان عدم حصول الشيء في زمان ما غير تحقق الصدق  
 الا في ذلك الزمان ومن تحققه لا قبله وان انقضاء المانع مقدم على  
 وجود المعلول بالذات متقدما بالطبع كونه اجزاء عليه التامد  
 من تلك الامور ليس في علم العقل من نصيب لانه اقدم الحكم من  
 خلاق وان المتكلمين المتفلسفين اقر ما وعناير تلك اما بينهم  
 ومن هو على بصيرة في امر يعلم ان ما يحدث ويتحدد ويعقل فيه  
 الفعل والقول يكون لاحال شيئا ما والعدم ليس شيئا ما يصير  
 عنه النسبية والانتفاء بل هو سلب محض وليس فيه لا يخبر الا عن  
 لفظه ولا يراد به مفهومه الا انه ليس محض لفظا امر ما اصاب  
 طرف والعدم على الكيان الزماني هو سلب وجوده في الزمان المعاق  
 سلبا جازما فاعلان في الزمان المعاق قيد الوجود والسلوك في قيد

الذات

الوارد عليه الحكم بذلك لا يتجدد صدق في هذا الزمان بل هو  
 مستحق الصدق في زمان وجود الكيان وفي الازالة والا لا يربعا  
 فالكيان الفاسد ليس حاصل الوجود في زمان الفساح حتى يتحقق  
 فيه ارتفاع الوجود ويتجدد العدم بل الوجود في زمان الفساح  
 ان لا يبدوا بالجملة الذات الجارية من دون فاضة المعامل الكيان  
 باطله متبقية في متن الدهر لانه زمان وان اصلا وفي زمان  
 ما او ان ما يطل الحكم بعده الصريح في الدهر صدق الحكم بالوجود  
 الدهري لا عنه وانقطع استمرار عدمه في اقتدار الزمان بالوجود  
 للماضي في الزمان بعد فسخ الوجود الفاضل حيث تنصل الازمنة  
 بحسب الاضافة الى الازمنة فاذا ما اسك المعامل المفيض عن المعاد  
 والاضافة باعتبار لحاظ الاضافة الى الحدود والاضافة لعدم  
 الاستعدادات والمحققات انصر وسيلان التفرقة وان ثبت استمرار الوجود  
 درست سببته الاصلية السببية الاصلية التي هي من اطلع  
 الامكان الذي ثابتة على سببها وانتفاء البطلان العرضي والعدم  
 الصريح الذي هو عن سبب السببية الاسكانية قائمته رجاء على  
 في يتبعه في زمان الوجود ويتجدد استمراره في المستقبل ان يتبع

الوجود الذي قد فاض ووقع الزمان الماضي عن كيمية الدهر عن  
 ساهرة الزمان فليس من المصحح ان ارتفاع عن زمان في قوة  
 اجتماع القيتين وعزل الزمان البعيد عن عقولنا الذي يمكن تحقيقا  
 فيه فقط فاذن قد استوى واستبان ان الزمان حقيقة انقطاع  
 ايضا لعدم الاضافة الانسانية المبرجة في الفرائد الحكيم والتز  
 اكبر تارة الحفظ ولا يثبته حفظها وتارة بالامسالة وفيك التحو  
 والافران تروك ولا تارة لا تعد الا ورنى ان طرف العدم على الما  
 الزمان في انما معناه المحصل تحصر وجوده زمان ما محدود وفي جهة  
 البداية كذلك وذلك الوجود محدود في الطرفين غير مرتفع عن  
 الدهر فلا عن ذلك الزمان المحدود في الجهتين ولما اضافة بالحق  
 القياس الى الزمان في الوجود في المدة الزمان بعده وتخصيص  
 الحدود في الجهتين بخصوصية جهة الطرفين مبني على التفاعل  
 خصوصية استعداد المادة القابلة لكونه حيواني الذات والوجود  
 مهيون للحدوث والبقاء بالامكان لاستعداد في ذلك ما ان يكون  
 المفارق للمادة في ذاته لا في فعله اعني المنزلة الناطقة العاقل لا نشأ  
 لا تدثر بدو المخرج ولا يورث الابدان فاذن قد نبغ الوجود

اللاحق

اللاحق بالكائن العاقل ان ليس يعجز مستند الوجود تحقيق العلة  
 التامة لمصلا للوجود في الزمان لعاقل من بدو لاهج الازال  
 والا بازالا كما العلة السابق قبل حصول الحادث في الزمان الاول  
 الفاعل كذلك لا يستجد مستند الزمان في حرقا من اجل ان العلة  
 للوجود لما حصل في زمان الكون فان العلة التامة لذلك الوجود  
 ولا في وجود قد دخل في التحقيق غير غيبية امدا واما الصحيح  
 ان العلة التامة لتغير ما مفر وض وجود ما مقدرة غير العلة  
 في التحقيق البدو الامر لا واما العلة التامة لا زلية  
 كانت او لاحقة من جاشي الوجود والكائن في زمان بعينه متسللة  
 في العلية والمعلولية على الجهة الانيفية بالحق متعلقة في خطا  
 العقل متماز فيجب لاصافة الى الملكات لا الى نهاية اخرى  
 بقضا الامر عندا فليست في **وميد**  
 وليكن من المعلوم لصيرت ان عدم المعلول ليس يوقف بالذات  
 الا على عدم العلة التامة اي الاجالية للماعل التام وعلة  
 اياه بالفعل كما تقره ووجوده ليس حرسا اعلى جاعلية بالفعل  
 من السببين بالبرهان ان شيئا بعينه لا يترتب وجودا او عدما



الأعلى شيء بعينه وليس ينبعث بخصوصه إلا في الطريقين فاما على  
 احدا لاخر بعينه ولا بعينه وعدم احدي المثل بخصوصها ولا  
 بخصوصها فكل خلاف في صورت الجواهر ومفهوماتهم من مقارنات  
 الموقوف عليه بالذات ولو ازمه لخر الدخالت المتغير فيه وما  
 حتمه فزق لارتفاع الجز هو بعينه ارتفاع المركب فليس ينفصل على  
 مستقر التعويل بالجزء والكل كما هما جزء وكل متغايرين بالعرض  
 والعدم مختص من كل لا محالة ينكسر الموضوع كما الوجود ايضا كذلك  
 فاذن اذا لوحظ الكل من حيث الافتقار الصدوري صور للجزء  
 في غير المتغير والمبني لا في غير المتغير اليه والمبني عنه فليس  
 يعقل للكل صدور من شأنه صدورا لاخر بالاسرار فيه تأ  
 مستانف وذا التأثير فيها وانما يكون للجزء في غير المتغير اليه في  
 عنه على الافتقار التقوي الثاني فيكون لا محالة خارجا عن قوته  
 التقرير فاعل الذات وعن متمات لها علية ومسطر للصدور  
 ولو كان الامر على ما اخبره لن على تخيلاتهم ان يكون للجزء بما هو  
 بعينه داخل في العلة الصدورية وفي المعلول الصدوري فاما  
 علة صدورية ومعلول صدوري جميعا ويكون عدم الجزء بما هو

بصر

بعينه علة تامة لعدم العلة ولعدم المعلول معا في درجة واحدة  
 او يكون هو بعينه عدم العلة وعدم المعلول جميعا في درجة واحدة  
 هو بعينه علة ومعلول لنفسه اذ عدم العلة علة لعدم المعلول  
 تامة فاذا ن عدم الشيء ليس ما يتوقف عليه عدم الشيء وط الذات  
 لا هو علة له بالعرض من حيث هو بمقارن لعدم علة التامة الذي  
 هو علة لعدمه بالذات وكذلك وجود المصادر ليس يتوقف عليه عدم  
 المعلول بل ينفي للمعلول مع انتفاء المانع لعدم تحقق العلة التامة  
 وموجود واحد المتعاضدين ليس يتوقف عليه عدم العلة الاخر اذ تأ  
 بعدم احدهما مع عدم الاخر ايضا لانشاء العلة التامة الموجبة  
 وكذلك تأ الذي يتصحى الخفض ويخرج به التفتيش هو ان انتفاء  
 المانع من لوازم الوجود والمعلول ومن مقارنات علته الموجبة  
 ان من المتغير اليه بالذات والمقدم عليه تقديما بالطبع الا لا  
 بالعرض من جهة مصلحة استعدادها للمادة والمقدمة بالذات والجهة  
 فليجهد في الامجاد والاستقامة هذه المواضع الفاضلة والنجدة  
 من غلظها بالعرض بالذات وليعلم ان اسرار هذه الدقائق حقائق  
 هذه الاسرار تتحقق في حجة واسعة والطف من الغوايح الجمورية

وهذا رافع وحج من الازهان المشهورة واما لا غور وادق  
 من انما قلت الوهانية واذ قد استعجنا الله سبحانه علينا فمعا  
 وباطنة فم مبعات ثبات الحق واستان سبل البطالة والار  
 لمف القوة النظرية بضمها الاعلى من كمال العقل المستعار على الا  
 لاقتى فاستقل الان لا تحقيق القول في القدرة للقدرة النعالية الوحي  
 والارادة الواجبة الفيضانية العنوية على ساق النظر السابع  
 والفصل التاسع **ومضاه**  
 المصير سعلك من فريما من المتعين لا ادهامهم يظنون ان  
 للقدرة معين محدة الفعل والترك وكون الفاعل في ذاته  
 بحيث لا يشاء فعل وان لم يشاء لم يفعل ويقولون ان من حيث  
 من الفاعل في ذاته العالم لا يشاء للباري الفاعل اجمالا  
 الا المعنى لا يميزه ون المعنى الاول ولا يشعرون ان المعين  
 مثلا زمانا محال فهو وجب التحقق وان من حيث المعين  
 ان لا يحصل من ثبات المعنى الاول ثبته اليك اذا كان الفاعل  
 يجب نفس ذاته بحيث ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل كما لا يخفى  
 من حيث نفس ذاته مع عدم النظر عن المشية والامشية فيصح

هذه الامثلة في صحتها

منه الفعل والترك ان كان بحيث الفعل اذا وجبت المشية و  
 الترك اذا وجبت الامشية فذو الفعل وجوبه من تلقاء  
 ذواته المشية وجوبه اليه بغيره محبة الترك على تقدير الال  
 مشية وكذلك ذوات الترك محبة الامشية ليس بغيره محبة  
 الفعل على تقدير المشية ومن المحال ان يكون له التامحين لا قد  
 العالم حقيقة والمفارقة انما يوجبون ذوات الفعل للباري  
 العقل جل سلطانه من حيث وجوب ذواته المشية اذ يقول  
 ان سجانه تام وفوق التام فيجب ان يكون كجنانة الفيضانية  
 وعمل التام بنظام الخيرة اتم المشية لا فاضلة وذلك لا يتنافى  
 محبة الترك على تقدير عدم المشية فصدق الفعل الشرطي لا  
 يستلزم صدق الشيء من الفعل المحمل في الطريقين فان كان  
 خلاف بين التامحين الا في فذو العالم وحده لا في صفة  
 الارادة والاختيار والاختيار للباري الفاعل سبحانه  
 من محكون فاعلية عن علم وادارة لا يعجز ان يوصف بالانجاء  
 والاضطرار عند ذى نصيب تامر البصيرة العقلية وصحة  
 الفعل والترك يجب لذات كونه في ذاته بحيث ان شاء فعل وان اراد

من الغسقة



لم يفعل انهما الاعباتان الفلاسفة في تصور القدرة والاختيار  
 فثبت لهما قولاً بالاختيار والآخر قولاً بالاجاب خروج  
 عن جبر الحق وتخليص من جهة الانسان فليعلم  
**ومضاه**  
 قال العلامة المتكلمين في شرحه اشارات والتحقيقات الخلف  
 بين الحكماء والمكلمين اعطى لان المتكلمين جواز وان يكون العالم على  
 على قدر كونه اذ ليس معلوماً بالعلية لانهم ينفق القول بالعلية والعلية  
 بهذا الدليل بل يبادر على وجوب كونه في وجود العالم فاما  
 ولما الفلاسفة فقد اتفقوا على ان لا يسمي بالكون فعلا لفاعله  
 مختاراً فاذن حصل الاتفاق على ان كون الشيء اذ لا يتاخر في انقضاء  
 الى العلة الموجبة واذا كان الامر كذلك ظهر ان الاختلاف في هذه المسئلة  
 انتهى قول فقال خاتم المصليين البرغوثي الشرح قول هذا صلح عن غير  
 تراخي المصليين وذلك لان المتكلمين باسره صدرت عنهم بالاستدلال  
 على وجوب كون العالم محدثاً من غير تعرض لفاعله فضلاً عن ان يكون  
 مختاراً او غير مختار ثم ذكر ما بعد اثبات حدوثه لانه يحتاج الى محدث  
 وان محدثه سبحانه يكون مختاراً لانه لو كان موجبا لكان العالم

فدوما

قدوما وهو باطلا بما ذكره اولا فظهر انهم ما ينوحدون العالم على  
 القول بالاختيار بل بالاختيار على الحدوث واما القول بغير العلة  
 والمعلول فليست يثبت عليه عند هؤلاء منبني الاحوال المعترلة فالبطلان  
 بذلك مرجحاً وايضاً هذا الفاصل اعني الاستعانة بنبون مع المبدأ  
 الأول قدماه ثمانية سموها صفات الاول فهم بين ان يجعلوا القول  
 للاندسعة وبين ان يجعلوها معلولات لثلاث وجبة على ان  
 وهذا شئ اراحت من ان يصير به لفظاً لا يحض عن ذلك معنى فظهر  
 انهم غير متفقين على القول بغير العلة والمعلول مع انقضاءهم على القول  
 بالحدوث ولما الفلاسفة فلم يذهبوا الى ان لا يسمي بالكون  
 فعلا لفاعله مختاراً بل ذهبوا الى ان الفعل الان لا يسمي بالاصيد  
 الا عن فاعل ان تام في الفاعلية وان الفاعل الان لا يسمي التام  
 في الفاعلية فيسمي ان يكون فعلا مختاراً ولما كان العالم  
 عندهم فعلاً اذ لا اسندوه الى فاعل ان تام في الفاعلية و  
 ذلك في علومهم الطبيعة وايضاً لما كان المبدأ الاول عندهم  
 اذ لا يتاخر في الفاعلية حكموا بكون العالم الذي هو فعلاً مختاراً  
 وذلك في علومهم الهلنية ولم يذهبوا ايضا الى انه ليس بمختار

اصح

بأنه هو الذي قد رتب واختار له الجوانب كثرته في ذاته وان فاعلية  
 ليست كفاعلية المختارين من الجوانب كفاعلية الجيوب من من يرى  
 الطابع للعبادة على ما ينبغي به ان يفي كلامه بالفاعله نور الله  
 وروح بقله وصي **ض**  
 ان المتعجب من علم التكاليف كيف يرجع الى الحق في البحث المتروكة  
 ورفضه في الله وافتاد العقل واذا عجز عن الحقيقة وعجز  
 بان الفرق بين القادر المختار وبين الفاعل الموجب على ما كان  
 لا على ما يريه كنهه قالوا ان كانت ارادة الله تعالى دائما موجودة  
 تلك الارادة قصدا الى التكوين لان القصد الى الشيء سيجل بها، وبعد  
 ذلك الشيء فثبت ارادة الله تعالى لئلا يتعبه عن القصد الحق في  
 كون مراد الله سبحانه وتعالى يعقل انه ويعمل نظام المير الموجود في الكل  
 انه كيف يكون وذلك النظام يكون له حاله كانه استنفضا وهو غير  
 غير هذا لانه لا بد الا ان يعلم المبدأ الاول هو ارادة الله تعالى وذلك و  
 ثم اننا اذا حققنا حكمنا بان الفرق بين المراد وغير المراد ليس كان في  
 حقا في حق الله هو ما ذكرنا فان ارادنا ما دامت متساوية  
 لا وجود المراد وعدمه لم يكن صاحبه لشيء واحد فيك المظهرين

هذا هو مراد الله

على المر

على الآخر واذا صارت بينهما الى وجود المراد ارجح بالنسبة الى عدمه و  
 ان الرجحان لا يحصل الا عند الاستقامة الى الحد الوجوب لمراد الله  
 لان الارادة لها زمة انما يتحقق عند الله وهناك قد صارت  
 موجبة للفعل فاذن ما يقال للفرق بين المختار والموجب  
 ان يفعل وان لا يفعل والموجب لا يمكن ان لا يفعل كلام ابطال لاننا  
 ان الارادة متى كانت متساوية النسبة لم تكن جازمة وهناك يمنع  
 حدوث المراد متى رجح احدهما على الآخر صارت موجبة للفعل  
 ولا يبقى بينها وبين سائر الموجبات فرق من هذا الوجه بل الفرق ان  
 ان المراد هو الذي يكون عالما بقصد الفعل الغير المتناهي عنه وغير  
 المراد هو الذي لا يكون عالما بما يصدر عنه كالعقوى الطبيعية  
 وان كان الشعور حاصل لكن الفعل لا يكون ملائما له بل مافرا  
 مثل الجبار على الفعل فان الفعل لا يكون مرادا ومتمايلا على انه  
 ليس من شرط كون الذات مرادا وقادرا ان لا يفعل ان  
 الله تعالى اذا علم انه يفعل الفعل الفائق في الوقت الفائق  
 وذلك لان الفعل لم يقع كان علم الله غير مطابق للمعروف فكان  
 على جهلا وذلك محال والمؤدى الى المحال محال فعند وقوع

هذا هو مراد الله



ذلك الفعل حال وقوعه واجبا على الخروجه من ظرف التيقض  
 ان الله تعالى يريد له وقادر عليه فعلا ان كان مكانه لا يكون  
 شطرا لكون الفعل مقدورا او لم يولد انتهى كما في عبارة وقال  
 بعد هذا الفصل في فصل آخر في قدرته سبحانه القادر هو الذي  
 اذا شاء ان يفعل فعل وان شاء ان يفعل لا يفعل ويجعل ان شاء ان يفعل  
 شرط صدق هذه الشبهة ان يصدق المحل في معنى ان يصدق ان شاء  
 ان لا يفعل ولا يفعل لان الفاعل انما يكون فاعلا بالفعل لا صدق  
 الفعل عنه وفي تلك الحالة يستحيل ان يصدق عليه ان شاء ان لا يفعل  
 ولا يفعل فاما ان صحة وصفه بالفاعلية ليس حال صدق هذه الشبهة  
 بل يصدق تلك الشبهة والالاف تعالى يصدق عليه ان لو شاء ان لا  
 يفعل فانه لا يفعل وان كان يكذب عليه ان شاء ان لا يفعل لما قد  
 بينا ان شبه الفعل من لوازمه فان قيل ان لا يفعل فيكون  
 الفاعل فاعلا مستثناه ان لا يفعل حتى لا يمتنع ما ذكره بل يعبر فيه  
 كونه بحيث يمكن في حقه شبهه ان لا يفعل وانما حال كونه فاعلا  
 وان كذب عليه ان شاء ان لا يفعل لكنه لا يكذب ان شاء ان لا يفعل  
 ان لا يفعل وانما هذا اليتدحى تميز عن العمل المرحبه ففوق

فبين

وقد بينا ان الجهات التي باعتبارها يصلح لفاعل فاعلا بالفعل التامة  
 يستحيل ان يحصل ولا يترتب على الفعل فان الفاعل عند ما يستمع  
 الجهات التي باعتبارها يكون مؤثرا في الفعل لا يصدق عليه ان شاء  
 ان لا يفعل بل يصدق عليه ذلك ولما التميز بين القادر والمقدر  
 فيما ذكرناه في الفصل السابق انتهى كما في الفاعل وقد بلغ  
 كمال الضابط الحق **ومض**  
 انطباع المكان الذاتي هو العلة التامة للافتقار الى العلة  
 العلة الفاعلة بالذات وذلك لان وجوب الفعلية لذات ما  
 بنفسه من الذات وامتناعها من حيث التام لا يستغناء عن العلة بخلاف  
 ولا سيما العلة الفاعلة وكل ما هو مقدر تام لشيء فان افتقار  
 الى العلة التامة لا يفتقر بشيء فاذن لا ضرورة في الفعلية  
 واللا فعلية الذات بخلاف الذات تامة العلية لا يحتاج الى افتقار  
 الى العلة الصدورية في فعلية كل من الطرفين فاذن طابع لا  
 بالذات هو العلة التامة للافتقار الى العلة الصدورية  
 الفاعلة للذات المجازية ولا حظ للحديث من المرحلية شرطية  
 وشرطية اصلا كما حجت به قولنا المتكلمين

هذه الموصوفات مضمرة في هذا الكلام

**ومض**  
 من التبيين ان الشئ ما لم يجب له تجوهر وما لم يجب له وجودنا  
 فما هو جازا الطرفين في جوهر ذاته وسنخ ما فيه لا يتعين له الحظر  
 بالفعلية الا بالوجوب من تلقاء العلة كما على ارجح حيز الحقيقة  
 والاولوية الغير البالغة ضابط الوجوب كما في البرهان من جواهر  
 المكلفين غير محدثة في قطع النسبة الجوازية ولا في مقتضى الحظر  
 اصلا بل يحل محل المعلول بعلة الجوازية التامة وبالقيد اليه فقط  
 البيل ذاته فضلا لوجوبه بنسبة التامة لا كناية وانما من الفعلية  
 من الاثنية على التعيين فيكون الاثنية من تلقاء العلة من جهة  
 على التايل عن سبيل ترجيح في الطلب لا ساءا ونعت عن الوجوب  
 الوجوب ووجوب وجوب الوجوب مما ذابا لا يستطيع انما  
 ولما الاولوية الغير الوجوبية على ما يحسد المكلفون الحاصون  
 بالظن والتخمين ما لا يمكن في ثباته المتبع فضلا لكان لا يمتنع  
 للمخرج عن دائرة النسبة الجوازية على البت والجب لم يمكن يمتنع  
 وبحسب القرينة والافتراء والصدور والاصدود بل يكون حقا  
 بعينه ناس كل الفرضين فتكون مستمرة الاغناط في الصوبين مستمرة

الاستمرار

الاستمرار بين الامرين فيكون الامانة على استواء النسبة بعدد الطرفين  
 فاذن يعود طلب البين حجج حجة عايج حج الامرين من اياها الى شئ اخر  
 يحقق حمار طرفا القرينة من طرف الاثنية على البت ويثبت الصدور  
 الاصدور على التعيين فيخوف فرض حصول العلة التامة او لا ثم يبين  
 النقص هناك ايضا التفتت وتعالى الى اولوية اخرى طارفة وراية ذلك  
 الاولوية الثالثة فتراد هي ايضا غير وجوبية فلا يستطيع ان يكون  
 التي قدما من شحط طرف النسبة الجوازية بل يتبادر الى اخرها الى  
 اولويات غير متناهية والاولويات المتسلسلة الى لا نهاية والوظيفة  
 باسرها الحافظة اجمالية فهي على ما ذكرنا الاولوية الاولى في حكم كون  
 الاغناء والاحياء لكون النسبة الجوازية مع ذلك كذا فاعنه بعد على  
 متقطعا والحكمة الفرق بين الوجوبات في صورة الاولوية الوجوبية  
 وبين الاولويات في صورة الاولوية الغير الوجوبية ان الوجوب  
 كلها تابعة من تنوع الوجوب الاول الذي هو حصول النسبة  
 الوجوبية الخارجية عن فراد دائرة جواز الطرفين وهي احكام  
 التواضع اللازمة في طاعة العقل واللازمة فيها لا يقينية اعددة  
 والنسبة الجوازية في كل مرتبة مبنية في حقا الواقع بنفس



اقضاء المتيقن الذي هو المألوف والاصل والاولويات الغير الوجوبية  
يجب ان يكون نوع اولوية الاولوية من نوع آخر ومنه سبغ الاولوية  
لكن هذا الترتيب المتقدمة في مرتبة العلية بحيث لا يفتقر الامر في المراتب  
فيها عدية العقل لا يقضي بحج في العقل ونوقف حصول المعلو  
عليها جميعا ونوقف حصول كل اولوية على اولوية تلك الاولوية التي  
في ذلك النسبة المتوالية التي هي اقل ان تقار الى العلة ومنه سبغ البطالة  
والنسبة ومنه الحاجة الى المعامل عن هيتوبة في شيء من الملح في الصلا  
بل قايمة على فطها في كل مرتبة فاذن قد استوفى الخ على غير البرهان  
وهذه المسئلة باذن الله سبحانه والحمد لله رب العالمين

### وهي ض

واذن قد استبين سبيل الامر فقد اوضح ان نسبة العلة التامة للماعلة الى  
معاملها المجمع الوجوبية فاذا كان المقادير المختارة في نفس الامر  
تأمل ارادة كانت قدرته وارادة القياس المجمع بالقدرة والقدر  
لاختيار على النسبة الوجوبية بالضرورة فاذن لا يستلزم ان لا يترك  
الفعال عن سلطان بنفسه في الاحدية للقدرة هو الفاعل التام للعالم  
بظلمة كماله المشوق فان ولا حجة عالم الامكان لا يترك الالوجيا لذلك

منه

من حيث نفس ذاته بالضرورة وكذلك العلة التامة للماعلة بطورها  
ذات الصادرة الاول من اجل نظام الكل من الله سبحانه من حيث نفس  
ذاته لا غير ثم لا يبرر موجودات النظام بحج من ان لها درجتها الى الله  
ساقه الوجوب على الترتيب التام من الله سبحانه طولا وعرضا  
فالمحال يكون قدرته وجا علية واختياره وارادته بالنسبة الى  
جميع الاشياء وبالنسبة الكل شيء شيء على الجهة التامة كما  
الوجوبية وايضا ليس بما قد اوضح بقوة البرهان اليقيني من  
العقل المضاعف ان الوجوبية واجب من جميع جهات نسبة ولا يخرج  
لذاته الوجوبية للقدرة كما كانت بوجبه من الوجوبية اصلها في كل  
كاله طلق الوجود به وهو واجب الشوق لذاته بحسب نسبة  
ذاته فاذا اختار اضافة الخير على سبيل وارادته امتنع ان يكون  
تماما لذاته سبحانه من حيث تصرفه بالضرورة وايضا لو كانت  
نسبة افاضه الخير على سبيل الارادة والاختيار الى ذاته سبحانه لا  
دون الوجوبية من ان يكون الارادة واختياره سبحانه افاضه الخير  
في نظام الكل علة واردة ذاته سبحانه بحج ما يخرج نسبة ارادة  
الافاضة واختيارها اليه سبحانه من القوة الى الفعل ومن الامكان

الارادة

الى الوجوب ذلك مع بطلانه واستحالة في نفسه غير متصور  
 ان لا يتصور شي خارج عن ذلك سبحانه وعن جملة ما سواه جميعا فانه  
 منتهى الضرورة النظرية فان قد استبان بالضرورة انما يتصور  
 الاصل ان الله سبحانه يعلم من نفسه ذاتا تملكه الفاعل وحده <sup>التي</sup>  
 نظام العالم فريده ويختاره بفضله ورحمته ويقدره بفيضه بالآلة  
 الحقبة الواجبة والقدرة العامة الوجوبية وفعاليتها بالقدرة الوجوبية  
 لا يتوجب الخرج عن سبيل الاختيار والدخول في حرية الاجبار كيف  
 والفعل انما يسبق العلم انتم سبقت عن الاختيار والفاعل لا يحتاج  
 ما لا يكون فاعلم علم واثير على الباري والوجوب الاختيار لا ينافي الاختيار  
 بل يتوجب به ويحققه فان قد ظهر المستحيل في هذا المستحيل بل  
 الامن يسوق الصدور عن العلة التابعة بالاولوية الغير الوجوبية فاما  
 حاشا البرعة المحصلين في شرح الاشارات المتكلمين من اداهيبان  
 صرح العالم افرقوا الى ثلاث فرق فمرة افرقوا بتخصيص ذلك الوقت  
 بالحدوث وبوجود علة لذلك التخصيص غير الفاعل وهم من قد  
 المعترضين المتكلمين في مرجعهم وهو انما يقولون بتخصيصه  
 على سبيل الاولوية دون الوجوب يجعلون علة التخصيص حكمة تعود

الاولاد

العالم

الى العالم وفرقوا بالتخصيص لذلك الوقت على سبيل الوجوب جعلوا ذلك  
 العالم في غير ذلك الوقت مستغلا لا وقت قبل ذلك الوقت وهو  
 قول الباقين القاسم بالحق المعروف بالكبرى **وهو** بتعديدهم **وقفة**  
 لم يفرقوا بالتخصيص فاعلم انهم لم يفرقوا بالعلل بل هو الى ان وجود العلم  
 لا يتعلق بوقت ولا بشئ آخر غير الفاعل وهو لا يتصل بما يفعل  
 اعرفوا وانكر واجوبوا مستند الى ان غير الفاعل بل هو الى ان  
 للفاعل المختار ان يختار احدهم قد رتبة على الاخر من غير تخصيص  
 في ذلك بعبثنا بخبر الملة في نائين مسا وفي النسبة اليه من رتبة  
 الوجوه فانه يختار احدهما الاحالة وبغير ذلك من الاحالة المتناهية  
 وهو صاحب الجمل لا يفرق ويحدد حذوه وغيره من المتكلمين المتأخرين  
 انتهى قوله **وهو** **ص**  
 انما هي المقدورية ومناط حكمة الوقوع تحت سلطان تغلق العدة  
 الربوبية هو طابع امكان الذاتي لكل ممكن بالذات فانه في سلسلة  
 الاستناد منه الى الباري القوي الوهاب بالذات جل طاعته و  
 هو وجميع ما يتوقف وجوده عليه من الكمالات في السلسلة الطولية  
 اليه سبحانه فانه سبحانه خالق كل شئ وهو على كل شئ قدير

بالتخصيص



اذ كل من الوجود فانه يجمع عليه وسبابه مستند الى قدرة وارادة  
 وفيما يخصه ونفائده سبحانه فقدرة التامة الوجوبية شاملة  
 السلطان لكل كمال ما في عالم الامكان وهو الملائق على الاطلاق  
 لكل ذي سبب بقا طبعه عليه وسبابه لا يخرج شئ مما يعود  
 في سلسلة القافله الامكانية عن علم وارادة وصنعه وقدرة  
 تعالى كبرياءه فاذا انقد بان واستبان ان عدم تعلق القدرة  
 الوجوبية بالمتعلقات الذاتية من جهة المعقود مقدور عليه لا  
 حقيقة ولا شئيتية له بوجه الوجود اصلا لان جهة تعلق القدرة  
 وجوبية هذا شئ استمعهم يقولون الامكان متجذرا في القدرة لا في  
 القدرة فالحال غير مقدور عليه بحقيقة الباطل لا انه محذور  
 عنه بالنسبة الى القدرة للحقة فان بين التعيين بل بين التعلق  
 المعبر عنها بالعباريين فرق تاما ومباينة كما باسنة ولست اعني  
 بقولنا هذا اثبات القادرية الاضافية من دون المقدور  
 عليه الاضافية وكيف يتعقوب بذلك عاقل بل فانعني اثبات  
 القدرة للحقة التي هي مبدء القادرية الاضافية حيثما تقع  
 الشئ المعذور عليه بحقيقة التصويته كما الامر في علية العلة

تقدمهم على الجواب  
 انهم يقولون ان القدرة  
 هي التي هي في الوجود  
 فلو كانت في الوجود  
 لكانت في الوجود

المعذور

المقدرة على ان الحلول ثم على العلية والمعالوية الاضافيتين  
 وهي  
 اولها ان تقول اذا كانت القدرة الالهية وجوبية كان  
 لاحد ور العالم الامكاني عنهما امتعنا بالذات فيلزم ان يكون  
 صدورهما وجبا بالذات وذلك يناقض لكان وجوده بالذات  
 فيقال لا صدور الشئ هو تفرقه ووجوده من تلقا الغير  
 فهو غير آخر ولا تفرقه ووجوده في نفسه بالذات والاعتبار  
 جميعا فان تفرقه ووجوده في نفسه بالذات والاعتبار جميعا  
 فان تفرقه ووجوده في نفسه غير مضاف وغير غير مضاف  
 معقولا بالقياس الى غيره ولا يمكن ان يعقل ذاتا مع زهوا لنا  
 عن ذات ولا تحكم عليه انه صدر عن غيره مضافا معقولا بالقياس  
 الى غيره والمحمول غير الموضوع فاذا كان مكان وجود العالم بالنظر  
 الى ذاته غير مضاف لوجوده بصدوره عن الله سبحانه اياه ووجوب  
 مشبه سبحانه اياه بحسب كون سبحانه تائفا في المفاعلية من مبدء الالاف  
 الخيرة بالذات العالم متبعاعه بنفس علمه وارادة غير متوقفة لا  
 على حجت ذاته الاحدية للحقة الواجبة الوجود والعلم والقدرة

والارادة والغاية والقياسية بالذات فليست  
**وهي** فان قلت ليس الثاني  
 للشيئين ان الحقيقة للحق الوجوبية تعالیه العجز والمقدس  
 عن الكثرة قبل الذات والكثرة مع الذات والكثرة بعد الذات والذات  
 الاحدية لا يمكن ان تكون بحيثية وحيدة واعتبارا في شيء من  
 جهات الذات صلا وان سجدت بنفس مرتبة ذاته الاحدية للحق من  
 كل جهة يتصور جميع الاسماء الكالية التمجيد والتقدسية والجليلية  
 الكالية باسمها راجعة الى حقيقة الوجوبية الذات غير زائدة عليها  
 بوجد من الوجوه صلا فان مرتبة ذاته الاحدية بعينها العلم و  
 الارادة والحياة وجملة جهات العلم والمجد وصفه الجلال والجلال  
 كان صدور نظام الوجود عنه سبحانه ولجبا بالنظر الى ذاته سبحانه  
 وارادته كان لا محالة ولجبا بالنظر الى حجب من مرتبة ذاته سبحانه  
 فكيف يتصور صدور الوجود والمقدور المعبر في هذا القدرة با  
 نظر الى نفس ذات القادر قلت اولئك من المعلوم عند كل منحة  
 الصدور والاصدور المعبر في حقيقة القدرة بالقياس الى  
 ذات القادر كانه في هذه الانسان مثلا علم قدرته وذلك من

سواء هو مبين من غير

طاما ان يكون

جوهر الذات ولو في حد ذاته بالقوة بالقياس الى صفاته وكما  
 لا انه او يكون محيطا بالامكان الذاتي في المقدور كما في قدرة  
 القدر المطبق على جميع المقدورات وذلك لقسمة من شأنه لغير  
 حاتم الامكان من جميع الجهات فالمقدور الجائز ان كان واجب  
 الصدور عنه يجب علم وارادته في مرتبة ذاته وهذا العلم انما هو القد  
 ومعرفة ما وتاكيما ان القدرة الاختيارية تتأكد بوجود الارادة و  
 العلم وجوبا ذاتيا فان كان القدر الفاعل يفعل بعلم واردة  
 كان يفعل بقدرة اختيارية سبة ولا سيما اذا كان نفس ذاته  
 محييتها العلم والارادة وتتم صحة الصدور والاصدور  
 المعبر في هذا القدرة بحال القياس الى اعتبار كون المقدور عليه  
 حيزا في نظام الوجود او لا وذلك لاعتبار امر وراء جوهر ذات  
 المقدور عليه سبة فان الفاعل القدير على سبيل الوجوبية  
 مرتبة ذاته بحيث اذا ما كان الشيء الممكن المقدور عليه مما يليه نظام  
 الحيز ترتيب الوجود طوا عرضا ادخله في مشيئة وعقد بعينه  
 وارادته على الحقيقة الوجوبية بحسب الاعتبارات الذي هو زائد  
 اعتبار نسخ ذات الممكن المقدور عليه وجوه ما هيته والامكان

الاولى بغيره



سجادة

هو بعينه مما وجوده وتقرره غير نظام الوجود تركه صنفه واما  
ولم يدخله في شئته واداته فهذا ما عدي في تحت هذا النوع  
والعلم تعلق وتر للكمة في هذه المسئلة الله تعالى والفضل

**وم**

انما هو المحققان المبرزة رضوان الله تعالى عليهما في شرح  
رسالة المسئلة العلم حيث قال في المسئلة الحادية عشر يكثر العلم والقدرة  
انما حصل في الوجودات الممكنة فقامت الحوايل بها الاول عليها وروى  
بالعلم والقدرة والتميز ان يقال سبحان ربك ربنا العزة عما يصفون  
ثم قال في المسئلة الثانية عشر بان المذهب بالحكمة في الازالة الله سبحانه  
انما العلم بنظام كل علم الوجود لا يتم واذا كان القدرة والعلم شيئا  
واحدا مقتضا لوجود الممكنات على النظام الاكمل كانت القدرة والعلم  
والارادة شيئا واحدا في ذاته بخلاف الاعتبارات العقلية المذكورة  
ثم في المسئلة التاسعة عشر في الجبر والاختيار قال لا شك ان عدل الله  
بجاء الفعل وعند فقدانه امتنع والذي ينظر في الاسباب الاولى يعلم  
انها ليست بعدة الفاعل ولا بادرته بحكم الجبر وهو غير صحيح مطلقا  
لان السبب القريب للفعل هو قدره واداته والذي ينظر في السبب القريب

ع

كان العلم بالامر في العلم بالامر  
انما العلم بالامر في العلم بالامر  
انما العلم بالامر في العلم بالامر

يحكم بالاختيار وهو ايضا ليس صحيح مطلقا لان الفعل يحصل لاسباب  
كلها مضرورة ومروءة والحق ما قاله بعضهم لا جبر ولا تفويض ولكن  
امر بين امرين واما في حق الله تعالى فان الله له القدرة والارادة متباينة  
له ما يلزم منها من غير ان كان انفس كل صدور افعاله تتعاين ليس  
موقوف على كثره انما هو وجود الكثرة فلا يصور هناك اختيار ولا  
اجتناب الموجز التي قبلنا **وم**  
فان قد تحصل ان اذا كان فاعلية الفاعل لعقله يجب ان يكون  
ذلك الفعل اكمل وانتهى نظام الوجود من مقابلته لمرورا بخصوئته  
ذاته بالاعتبار كان الاحوال صدور ذلك الفعل دون مقابلته  
الفاعل واجبا بحيث ان الفاعل ومع ذلك فقد تميز النسبة الى  
الطرفين سواء اوجب الصدور عنه من حيث انه شئ في ذلك ذلك  
دون مقابلته لكونه اكمل وانتهى نظام الجبر من مقابلته لمرور  
ذاته الفاعل انما يندرج عليه بخصوص دون مقابلته لكونه مقابلته  
اكمل وانتهى لكان هو معين الصدور عن ذات الفاعل وكانت فاعليته  
ايها بحيث انه وعلمه بذلك عين ذاته وانتهى من المحقق التباين في  
الكل انما يفعل الكل عن علمه ونفسه انه العليم الذي هو علم العلم

لكل معلوم معلول ومحسوس فاذن هو سبحانه فاعل الارادة ولا  
 على اكل الوجوه وانها تامة فانه سبحانه يعلم ذاته وانه بنفس حقيقة  
 يشوع كل نفس وجود وكل كمال فترى كمال وجود وذاته الحقيقة حقيقة  
 محضة من كل جهة فذاته بذاته فياض الخيرة وفعال النظام الاعم على  
 الاطلاق واذن يعلم بنفسه ذاته كلف نظام الخيرة في كل فتبع ذاته وبقوته  
 ذاته فيضان الموجودات على النظام التام المفعول عنه من محو  
 ذاته لا على ان يتبعه تباعده الصول على الاشياء انما تعالى عن ذلك  
 عنه علوا كبيرا بل على ان هو عالم بكيفية نظام الخيرة في الوجود وانه قد  
 الفيض عنه وعالم بان هذه العالمية تستوجب ان يفيض عنها الوجود  
 على الترتيب الذي يعقله خيرة النظام وافاضه وفيضان بخبره والفضل  
 عنه غير منافي لذاته الفياضية بل انما هو سبيل فيض رحمة الفعالة و  
 رشح نعمته الشاملة اذ هو تابع خيرة ذاته ولا وجوده التام  
 الذي هو نفس ذاته فاذن محمولاته مرادة له ونظامها الصادر  
 مرضي لذاته لا على سبيل ان يفسد عليه نظامها الجملي الفاضل منها  
 فيها واختاره اياها واذن الخيرة الخيرة بتدبيره الحقيقة الفياضية  
 وحقيقة المحضة الفعالة هو الذي دعا الى اختيارها فاذن كامن

العلم

العلوم للشعب ان ذاته عاقل وانه مفعول فيه واخذ فكل ذلك على التام  
 المخرج ان ذاته مريد وانه عالم هناك واحد وان ارادة عين  
 بنظام الخيرة لانه الاكمل وهو بعينه داعية الى اختيار الخيرة  
 الافاضة وان هو لا عين ذاته المتخفى من حيث نفس ذاته وجوده  
 تلك الامانة والجلالة الاسماء الكاتبة المفعول على الذات الجارية  
 بحجتهات متكررة وحيثات مختلفة **ومص**  
 ان شاكلتنا فيما نحنا بفعل انا تصور فتعرف تعرفا ظاهريا <sup>خليا</sup>  
 او علميات فينه صلاحا ومنفعة ومجدة ومنقبة وبالحكمة خيرة  
 ما بالقياس الى جوهر ذاتنا او بالقياس الى جوهر ذاتنا والقياس  
 الى قوة مامن قوا فينبغي من ذلك ثورا ليه فاذا هو في الشوق  
 تاكدا لاجماع امتننا القوة الشوقية والارادة المحمودة في  
 المبعث منها فخر كمال القوة المحركة التي في العضلات وهناك  
 يتحرك الاعصاب الاعضاء الادوية فتتحرك الآلات الخارجية  
 الى تحصيله فالمعنى الذي هو فينا ادراك الفعل وادراك وجه  
 الخيرة في غير المعنى الذي هو سبيل تحصيل وهو الشوق ومرتبته  
 الملائكة التي في الاجماع والارادة اذا ما افعالنا بالآلات ومجرب



تتركز الا لا الشوق وما برحنا بالالفعل هو معرفتنا لوجوب الخلق العايد  
اليان فيه فاما ان يقوله الحق سبحانه فاذ جعلنا بعضنا لبعض معذرة  
لانه وعمل ان يتقوله جبرية فما عينه حاصله في مرتبة ذاته بذاته  
اذ ليس يعقل ان يتكلم في عقل ويهتد وينتج ذاته بمعنى فاعلمه وراة مرتبة  
ذاته فاشكاله ليس يتصور ان يكون له شوق الى شئ اخر فاذن ما يبد  
رضاه بمقدوره وانه يجعله لا يهتد بنفسه عليه وانه ياتى اجزاء في شئها  
لابان لما حيزت في معاينة اليه تعاين ذلك علوا كبيرا وهذا العلم  
يعينه ذاته الحق بالفعل في كل جهة وهو عين الارادة والاختيار  
فاذن هو سبحانه شئ بنفس مرتبة ذاته ويعلمه هو نفس مرتبة ذاته  
لا بهامة ومشيئة تعز ذاته ومعنى واحد منه هو ذاته وعلمه ذاته  
هو ادراك المجموعات والعلم بوجه الخبر فيها وهو السبيل الى المعجل و  
الصنع والابداع والابداع والافاضة كما فينا تتركب حركة القوة  
الشوقية على نفس تقوى الشئ والاعتقاد انه نافع واصولها التماس  
البياض دون ان توسط بين التصور والاعتقاد وبين اهتزاز  
الشوق ارادة اخرى غير نفس ذلك الاعتقاد في العالم الوجودي في  
الصقع الربوبي تتركب المعجل والافاضة على نفس علمه سبحانه بالشئ

والتي حيزت في نفسه وخلق نظام الوجود من غير ان يتوسط بينهما شوق  
وهمامة وقصد واهية اذ فاذن ليس هناك ارادة اخرى وراء ذلك  
العلم الذي هو نفس مرتبة الذات هو سبحانه بذاته يعلم الخيرات ويضللها  
في فعلها ويحكمها ويصنعها ويصنعها ويرحمها وطولا واستمنا لا  
ان يطاها ويمت بها ويصدها ويشتاق اليها هو سبحانه في ارادته و  
اختياره اعلى والسجد من الاختيار الذي للختارين من مطوريه و  
فضله عن الاجباب الذي للطابع المضطربة الى افعالها من مخلوقاته  
ومصنوعاته وهي بذواتها وطايعها وعجزها وجلاها تسحرك  
بامر الله سبحانه ومشيئته  
هو انت على جملة العزبة العقلية فتسفر ان البرهان لقابلية  
القسط ان كل ما هو كما المطلق للوجود من الصفات الحقيقية فانه  
فانه يحجب هذه العقل الصريح ان ثبت للقيوم والواجب بالذات  
جل ذكره يحجب نفس ذاته الحقيقة القيومية في مرتبة ذاته ما هو في  
صفة الارادة والاختيار ايضا عين ذاته الحقيقة الواجبة من  
جميع الملهاة كما في صفات الكمال من غير فرق وايضا ليس يتصور  
بما لها من الصفات والمكالات من زواجر الحقيقة ونوافها اي

الكمالات الاولى والكمالات الثانية مخلوقة لله تعالى بحجته  
هو الذي يهب العلم للعلماء والفدرة للقادرين والارادة الاولى  
الارادات الاختيارية المختارين ومن الممكن في قطرة العفولة  
لا يميز كمال الفاعل عنه من حيث ان يستنكر ذلك فقد فارق الحيلة  
الانسانية وتخلع من الفطرة العقلية والعزيرة الروعانية  
المستبين ان كل من ليس كماله الى كماله كان عين مرتبة ذات الاله  
المقتبة سبحانه كمال العلم والقدرة وسائر جهات من مقتبة الحقيقة  
وكالات الوجود والذات في قوله عز من قائل في التنزيل الحكيم  
والفرقان العكبر وفوق كل ذي علم عليم انما كان كماله العلم  
ذاته عز من قائل على ذاته حتى صمد انه فوق كل ذي علم على  
العموم الاستغراق والمخرج انه انما هو ذلك طاق الحقيقة الكماله  
لا خصوصية حقيقة العلم فليعلم **وصي**  
ان هناك شكاً مستصعباً عويصاً وهو ان ارادة الله تعالى لا يخرج  
ان يكون عين علمه سبحانه فانه سبحانه يعلم كل شيء ولا يريد سر  
ولا ظلم ولا كراه ولا يشاء من الفاعل والنيات فعله تعالى متعلق  
بكل شيء والذات ولا كذلك ارادته فلا يصح ان يكون ارادته تعالى امراً

الكمالات الاولى والكمالات الثانية مخلوقة لله تعالى بحجته  
هو الذي يهب العلم للعلماء والفدرة للقادرين والارادة الاولى

اخر ورأى علمه سبحانه وعلمه سبحانه عين ذاته الاحدية المطلقة  
جل سلطانه فاذا تكون ارادته سبحانه امر وراء حقيقته  
وزايد على امر ذاته فلا يكون المراد من جهات ذاته ولا من  
اسماء صفاته والالكان عين ذاته فهذا شبهة فلا تصححها  
الا قدم ريش المحيدين ابو جعفر محمد بن يعقوب الكليني عن ابن الله  
تعالى عليهم في جامع الكافي جعلها حجة واجبة بها على اثبات ان  
اليقونة الوجوبية زائدة على ذات الامر غير الذات والتحقيق  
ان يقال في واحدة الشبهة على ما حققنا في الروايع السماوية  
ان الجوارح والحواس والنفوس المطلق يتبع ان تكون افاضة لغيرها فانه  
لذاته لان اختيارها الارز ذاته بنية فكل ما يعلم جيل في  
نظام الوجود ذاته يصعد وينفخه غيره فان ذاته ولا غير  
به بالفطر الى ذاته وكون افاضة لغيره حيثما يجب ذاته هو عين  
ارادته التي هي صفات ذاته وهو عين ذاته فخص مرتبة ذاته  
سبحانه علم تام بكل شيء وارادة حقة واختيار حق لكل جبر وشوق  
ذاته سحق اسم العالم بكل شيء واسم المراد المختار لكل جبر غير قوة  
وهو وتفكر وقصد ومال ليس هو من الجبر المطلق ولا من العالجية



على الشرف لا يحتاجه ولا يفيضه ولا يدخله في حيز الصنع والتكوين  
 ولا فاضة أصلا والشروط القليلة اللازمة للحركات الكثيرة لها  
 يريد ما يماهي لوان الحركات لا يماهي شروفاً ذلك كانت الطائفة  
 القليلة من الشرور التي هي لوان البركات العظيمة والحركات الكثيرة  
 من الشرور في قضاء الله تعالى بالذات بل تمام العزم على ما قد بسطنا  
 القول الفضل فيه في كتاب الأقطاعات فاذن كون الارادة للغة  
 الالهية غير متعلقة بالشرور بالذات لا يصاد كون الارادة الخيرية  
 العلم الذي هو بعينه مرتبة الذات للحققة الاحدية فارادة  
 الخير وذاتها بالاضافة الى صفة العلم وزان التمتع والبر من صفات  
 الذات وغير الذات للحققة الواجبة التي هي بعينها العلم التام  
 بكل شيء ثم التسع مع كل شيء والبر بغير القياس الى كل مظهر بالبنية  
 الى كل شيء مظهر فكذا كل الارادة للحققة فذات سبحة علم كل شيء  
 ممكن وارادة لكل جنس ممكن وسمع بالنسبة الى كل شيء فمقدرة  
 عليه والشرور الواقعة في نظام الوجود سواء عليها كانت  
 في هذه النشأة الاولى ام في تلك النشأة الاخرى ليست في مرادها  
 لذات بل العزم ومقتضيه بالعرض في لحظة في القضاء بالذات

بالعرض في حيزها لوان الحركات العظيمة الواجبة الصدور عن الحكم  
 للحق والخير المطلق وان كانت واقعة في القدر بالذات واستراد  
 في ذلك استحصارا في العنبر العائش انشاء الله العزيز العليم فتعرفت  
 وتنبت ولا تحققت في تلك الله على القول الصريح الثابت والبر بالبر  
**الكامل**  
 فان قلت فانا انك فيما رواه ابو جعفر ان ابو جعفر الكليبي <sup>يحيى</sup>  
 المحدثين في جامعة الكافي واو جعفر الصدوق ابن ابو القاسم  
 في كتاب التوحيد وفي كتاب عيون اخبار الرضا عن سائر الطائفة  
 وانما المعصومين خزنة سر الوحي وحفظه احكام الدين  
 صلوات الله وسلاماته عليهم اجمعين في حدوث الارادة و  
 الشبهة وايضا مضاف الى الذات قلت سبيل في ذلك ان الارادة قد  
 تطلق ويراد بها الفعل المصدري بالفتح اعني الاحداث والاعمال  
 او الفعل الماصلي بالمصدر بالكسر اعني فعل المبالغة للملحاحات المتجددة  
 وانما كمال العلم سبحانه بالاشياء مرات واجز مرتبة وجود الموجد  
 وصدورها عنه مكفوفة عنه غير عازبة ولا متحدة عنه  
 بعينه معلومة به لا علمية بها على ما قد حققنا في كتاب <sup>البيان</sup> التبيين

اذ علمته بهما منبئة عن وجودها بل انهما من جهة على قدر ما يتجلى  
على اتم الوجه وفضل الاغناء فكذلك لا ارادة جل سلطانا من باب  
مراتب الارادة في عبياد اولئك الموجودات وهو بانها المقررة بالفعل  
وانما هي على الارادة بمعنى مرادها لا بمعنى مرادها في الوجود  
ايضا بمعنى مرادها عند الفعل صيغتها لا بمعنى كونها صيغتها  
عنده فان ما به فعلية الرضا ومبدأ التحصيل هو نفس ذات  
سجادة كجودة ورحمة وعناية وحرية وذلك اقوى في  
الاختبار مما ان يكون نفع الرضا بالفعل عن امر ما ارادة على سن  
ذات الفاعل واما ان تكون فاعلية الفاعل لا نفس ذاته بل امر ما  
يلحق به فانه فان مجموع لا سجادة في حقها قبل المصدر وعنه  
وعند المصدر على سبيل احد وليس يجد له الرضا عند المصدر  
بالفعل بل في الحادث المجرد وجود الاشياء عنه سجادة بالفعل  
لا امر ما في ذات الفاعل او في جهات ذاته اصلا وبالجملة انما الامر  
في الارادة على مضاهاة الامر في فان المعلومات التي هي نفعها ذات  
الموجودات المقررة وهو بانها انما معناها وجود الاشياء ونفعها  
بالفعل مكنتها لا مكنتها بالفعل ان مكنتها باحاطة بالفعل

المعبر

الصورة وعند التفرع على سبيل واحد حيث ان ما به الاكتفاء في نفس  
ذات الجاهل التام العليم العليم والمكفية اذ الكافي مما اذا كان  
ما به الاكتفاء هو وجوده ذاتا للمعلوم بالفعل وخصوصا  
ظلية في المسبب ان الشيء الواحد بعينه يحتمل ان يكون له صورة  
غير محصورة بحيل هذه الاشياء او بحيلها فالكثير وليس يتجلى الا  
وجود ذات الجاهل الواحد بعينه على نفس ذات جاحل التام انما  
بعينه فلا محالة الاكتفاء الجاهل التام اقوى واما افادة لتعين  
ظله الذي هو وجوده ذاتا لمحمول المنفعة عن نفس ذاته لكتناف  
الصورة الظلية فاذن قال سببان لارادة التي هي عين هويات  
المخلوقات انما هي تفرعها وجودها بالفعل مرادها صفة وهي  
هذا المعنى ليست صفة لها الوحدانية له امر الى من شئون هويات  
المخلوقات الحادثة المجردة فهذا ما يبره في كلامنا اننا نعلم  
الحقل والحكمة واقمار سائر القدر والعصمة والحادثهم صلوات  
الله وسجادة وسيلامة على اروعهم ولجسادهم فليعلم  
**وم**  
الحكي بان لا يقرقون بفعل الضوم هذا ان يكون ذلك مقبلا



وميزا او دستور لقياس من يصا اليه ويباع على صير في هذا الباقي  
 من طريق جعفر الكليفي رضي الله تعالى عنه في جامع الكافي في كتاب  
 التوحيد في الجلاء اشارة انما صفات الفعل من ثلاثيات في  
 الفهم على صفون بن يحيى قال قلت لابي الحسن عليه السلام اختار على الارادة من  
 الله ومن الخلق الصيغ ما يبدو لم بعد ذلك من الفعل وقام من الله فالارادة  
 احدا لا يختار ان لا لا يختار في ولا يحد ولا يفكر وهذه الصفات  
 منفية عنه وهي صفات الخلق فالارادة الله الفعل اختار ذلك يقول له  
 كن فيكون بلا لفظ ولا لفظ لبيان ولا حكمة ولا تفكر فكيف لذلك قال  
 لا كيف له قلت الصيغ هو تصور الفعل وما يبدو بعد ذلك اعتقاد  
 الفهم فيه تعقليا او تخيليا او ظاهريا لم يعاين الشوق من ذلك  
 ثم نال الشوق واشتداده لا حيث يبلغ الضارب بصير جماعا فلك  
 مبادي الانفعال الاختيارية فينا والله سبحانه متقدر عن ذلك  
 كله فالعقل الاختياري يترتب فينا على الذرية والحكمة والتفكر  
 والشوق والاجماع والعصا وهي موسط بين ذاتنا والفعل  
 وفي اللبنا بالوجوب القدومي مترتب على نفس ذات الحادية  
 وعلمه بنظام الخيرة مفدولة من حيث علمه بنفس ذاته من غير

ان يوسط بين ذاتها والوجبة من كل جهة وبين افعال الاختيارية  
 شي من الصفات والاحوال العارضة للذات اذ ليس عرض وضع لها  
 شي من الاحوال اصل من ذاتها القوية الواحدة ارادة لما يريد من  
 ومضوعة التي هي خيرات نظام الوجود ونفس علمه السابق اختيارا  
 ومشيئة لافعاله الاختيارية والارادة ومشيئة هناك قوله  
 نفس الذات لا نفس هوية الفعل للماد واحدته والحادثة ولا  
 كيف لمشيئته والارادة كما لا كيف لذاته ومطهر بقية هذا الباب  
 عن هشام بن الحكم في حديث الرندي الذي يسأل ابا عبد الله عليه  
 السلام فكان من جوابه ان قال له فله رضا وسخط فقال ابو عبد الله  
 نعم ولكن ليس ذلك علما بوجوده المحلوقين وذلك ان الضاحا  
 تدخل عليه فتقلده من حال الى حال لان المحلوق وذلك ان  
 الرضا حال تدخل عليه فتقلده من حال لان المحلوق لوجوبه  
 مركب للاشياء منه مدخل وبخالفنا لا مدخل للاشياء منه  
 لانه واحد واحد في ذاتها واحد في المعنى فضاؤه نوايه في  
 عقاب من غير شي يتداخله في هيئته وينقله من حال الى  
 لان ذلك من صفة المحلوق والعاجزين المحتاجين والصدوق

رضوان الله عليه رواه بعينه في كتاب التوحيد وفيه انما هو  
 دخل يدخل عليه وخالفنا لا يدخل الاشياء فيه لانه واحد احد  
 الذات واحد المعنى قلت وانما كان الخلق اجود لان كل ممكن  
 زوج تركب من زوج الحقيقة من الجنس الفصل وايضا من الحقيقة  
 والانية وايضا من الامكان يجب نفي الذات والوجوب من تلقا  
 الاستناد الى العلة للمابعة ومن مفهوم ما بالقوة بحسب طبع الامكان  
 الذي ومن مفهوم ما بالفعل بحسب الوجوب من تلقاء الفاعل وكل ممكن  
 فهو جوف لذات لا محالة وكل معقول الوجود بالمادة الحيوانية  
 من جملة المكملات فلما جوفية اخرى ايضا من جملة بالقوة من  
 الكمالات في النظر الثابتة بحسب القوة الاستعدادية في الاجوف  
 لذاته بوجده من الوجوه اصلا انما هو الله الواحد الحق الصمد و  
 تاويل الصمد هو ما لا جوف له ولا يدخل في مفهومه من المفهوم شي  
 من الاشياء وحشية من الحشيات واعتبار من الاعتبار في ذاته لا  
 حد بملقته وكل حقيقة وجوده الواجب التام وفوق التام  
 من كل وجود ومن هذا الطريق بعينه عرفنا من الحكم في حد ذاته  
 الذي سألنا الله عليه السلام انه قال له يقول سمع بصير غير الله

لا يسم

بل سمع بنفسه انه شيء والنفس شيء آخر ولكن اردت عبارة عن  
 نفس اذ كنت مسولا وافهاما لك اذ كنت سائلا فاقول  
 سمع بكلمة لان كلمة له بعض لان لكل لنا له بعض ولكن  
 اردت افهامك والتعبد عن نفسي ليس مرجعي في ذلك كلمة  
 الا الى الله السميع البصير لعالم الجبرياء واختلاف الذات ولا  
 اختلاف في معنى ومظهر والكم في ايضا في باب حدود الاسماء  
 عن عبد الاعلى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اسم الله غير الله  
 وكل شيء وقع عليه اسم شيء فهو مخلوق ما خلا الله فاما ما  
 عبرته الالسن او علمته الايدي فهو مخلوق والله غاية  
 من غاياه والمطلع غير الغاية والغاية موصوفة وكل من هو  
 مصنوع وصانع الاشياء غير موصوف بحسب مستحق لا يكون كونه  
 فتعرف كونه بغيره ولم يتناه الى غاية الا كانت  
 غير لا يذلل من فهم هذا الحكم ايدا وهو التوحيد الخالص  
 وصدقه ونظمه باذن الله من رغبته انه يعرف الله بحجاب  
 او بصورة او عينا له فهو مشترك لان حجابهم ومثاله وصورة  
 غيره وانما هو واحد وحده وكيف يوجد من زعم انه عرفه

له يكون





من افعاله اسعد رعيه الى افعاله اول رعيته على الرعي عاين  
 ابقاء وحفظا ورفقا وقيامًا بأداء حقوقه وانما عرفه الله  
 عرفه بالله سبحانه من جميع جهات الكمالية بنفسه ذات المقتضى  
 لا بمفهوماً آخر وجبته اخرى وراية مرتبة نفس ذاته فقد عرفه الله  
 بالله ومن عرفه من حيث الصفات والكمالات بمفهومات متعارفة  
 وجبيل كسرة واعتبارا دائمة على نفس جنسية ذاته الاحدية  
 للحقة فلا يعرفه بل عرفه في امور موهومة مصنوعة وراية ذات  
 سبيل آخر فاعرفه في حق من عرفه لا باستنهاض من المثلث عليه  
 بل بالظن في طباع الوجود بما هو وادليس مطابعا لا بنفس ذاته  
**وصي**  
 ان شرفه من الملوك كلفين كعمر العزير وولته من الفيلسفين  
 البركات البغدادى ومن طريقتهم تذهب واعلمهم لا اثبات الاله  
 مجرده لله سبحانه من صفاته وجبته ذاته على التجدد عند  
 كل حادث متجدد من مخلوقاته بهاتين حدود الحادث وتختصر  
 الطر والاختار وهذا الطريق والتجيب من ان هو الاحيوي عن سبيل  
 العقل والحاد في معرفة الرب وكيف يصح ان يكون الواحد الحق

منه

من جهة بالقوى من حيث وصف ما اولام اذ هو له بالفعل اخيرا  
 ولو بلغ ذلك لاستند الى مخرج من جهة من القوى الى العقل بالبروز  
 تعالى عن ذلك علوا كبيرا وايضا ليس من اثبات بالاصول البرهانية  
 انه سبحانه يعلم في مرتبة ذاته نظام الحيز فيما عدا ذاته على الوجه  
 وليس بل وجود الجواهر الحق وحكمة الحكيم المطلق ان يعلم ما هو حق  
 في نفسه على جهة حسنة وبغير شبهة في نفسه من غير ان يكون على ما  
 لذاته والاعليية ذاته وهو لا يراه فاذن انما المتجدد نفس ذات  
 المصولات والعلومات والمراتب لاشي ما في ذات الجاهل العليم  
 المراد وجهه تام جهات ذاته فهو جل ذكره في مرتبة ذاته برضى ظله  
 الحيز المحفول من مغفولية ذاته غير انما يوليهم ثم يفعل النظام الاكمل  
 المعلوم على ما وسع طباع الامكان ان يضلوا بمجمل وجود او وجهه  
 ونقصا ونظرا لا يعمه ونسوق وتفكر وروية فاذن انما  
 الداعي في فعله سبحانه هو عمله بالنظام الاكمل وهو عين الاحدية  
 جل سلطانة واليه مرجع اراته ومشيته وعنايته وحكمته فاذن  
 انما الله سبحانه بنفسه ذات الاحدية فاعل نظام الكل الذي هو  
 الانسان الكبير وعنايته الاوفا والاحقية اعني غاية العناية



التي غاية كل غاية فهذه جادة سبل الحق وسلك الحكماء الراسخين فلما  
التكلمون والمفسرون في كل شيء يسمون وفي كل شيء يسمون  
قال في شرح الاشارات ان المتكلمين اجابوا الى اثبات شيء المفاعل المختار  
بسببه يتحصل العلم والذي يختاره فالتقوله ارادة يقولون بذلك  
الطرف في معنى متجدد عند بعض المعتزلة وقديمة عند الاشاعرة في  
زايدة على علمه عند الكعبي فاسار الى ابطال المتجدد لا غير  
متجدد في شيء غير الفعل الصانع فوله ما يكون الاوقات لصنع الصدور  
ولما با مناع الصدور في غير ذلك الوقت فلما اخرج الشيخ عن ابطال  
القول بحدوث شيء وابطل القول بان لا يتجدد شيء اشار الى ان هذا  
القولين ايضا قول متجدد **ومضي**  
قال بعض المحققين في شرح رسالة المسئلة العلم المسئلة العشر  
في غاية وطفه وهذا يسهل عناية علمه بنظام الكل على ما هو عليه  
ونظام امور كل جزء نظاما تابع لذلك النظام وادخل  
فيه وطفه في جميع الذوات والصفات دائما تصرفات  
كلية ومجزئية من غير شعور غير هذا ان هبته الشعور لكل  
ذي شعور بها هو البق بل يطلبه دون ما هو ليس البق سببه

المسل

### المسئلة العشر في معنى كنهه

وجوده تعالى كنهه ليجاد الموجودات على حكم وجهه وبقية  
ما هو سوا قصدها من مبادئها الى كمالها سوا قانها لما هو  
مضان الخيرة عن غير محمل ومنع وتوقيف على كل من يقدر ان  
يقبله والقائلون بالصفات المختلفة لاختلافها في ان الى الصفات  
اقدم من غير ما يقال بعضهم العلم اقدم لان القدرة يتعلق بما يعلم  
امكان وقوعه لا غير وقال بعضهم القدرة اقدم لان المعلول له  
يصدر عنه فليكن يتعلق العلم به وقال قوم المبدأ اقدم لان الصفات  
اذا كانت مغايرة للذات كانت صادرة عنه والاصدار هو وجود  
وكل هذه المباحث هو من انتهى كلامه بالفاطمة **ومضي**  
لقد بلغ شريكنا في الرئاسة النصاب الاقص من تحقيق القول في  
العلم والارادة والقدرة والعناية والوجود والحكمة في كتبه  
رسايله وحقق معنى الكلام في ان الله سبحانه هو المفاعل والقائ  
لنظام الوجود والوجود كل موجود وليس في الاخر المقتضى  
والغايات المتوسطة بل يقول العناية الاخرة التي غاية الغايات  
ومنتهاها الماهي لذات القيمة الواجبة الاحدية





فكذا لا يلحقه بالطلاق هو ذاته ومثالا الارادة فينا نحن انما يزيد  
 شئنا ونشأقه لا يحتاجون اليه واجبا لوجوده يريد على القوة  
 الذي ذكرنا ولكنه لا يشاق اليه لا على عنده فالعرض لا يكون  
 الامع الشوق فانه يقال لطلب هذا فيقال لانه استبهاه  
 وحيث لا يكون الشوق لا يكون العرض فليس العرض في محصل  
 للقوة ولا عرض فيما يتبع محصله اذ محصل الشئ عرض فيما يتبع  
 ذلك المحصل للتعرض عرضا والغاية قد يكون نفس الفعل وقد  
 يكون نفعا تابعا للفعل مثالا كالمشي قد يكون غاية وقد يكون  
 الارض تباضا غاية وكذلك البناء قد يكون عرضا وقد يكون  
 الاستئذان بر عرضا ولو ان لنا اعرف الكمال الذي هو حقيقة  
 واجب الوجود ثم كان ينظم الامور التي بعده على ما هي كانت  
 الامور على غاية النظام لكان العرض بالحقيقة واجب الوجود  
 الذي هو الكمال فان كان واجب الوجود بذاته هو الفاعل  
 ايضا الغاية والعرض وكذلك لو عرفنا شاك الكمال في بناء بيت  
 ثم رتبنا امور ذلك البناء على مقتضى ذلك الكمال كان العرض ذلك  
 الكمال فاذا كان كذلك ذلك الكمال هو الفاعل لكان الفاعل والعرض

المصور

واحد

واحد ومثالا هذه الارادة فيها انا اذا تصورنا شيئا وعرفنا انه  
 نافع او ضار فحركاتنا هذا الاعتقاد والتصور القوة التي تسمى القوة  
 يمكن هناك مرجح ولا يمكن هناك مانع ولا يكون بين التصور والاعتقاد  
 المذكورين وبين حركة القوة الشوقية ارادة اخرى الا ان هذا  
 الاعتقاد فكذا ان ارادة واجبا لوجوده فان نفس معقولة الا  
 له على الوجود الذي اوما ان اليه محلة وجود الاشياء اذ ليس  
 يحتاج الى شوق ولا الى ما يغتله وطلب محمول ونحن لئنا نحتاج الى القوة  
 الشوقية ونحتاج في الارادة الى الشوق لطلب الآلات ما هو لطلب  
 لنا فان فعل الآلات يتبع شوقا يتقدم وهناك ليس يحتاج الى  
 هذا الشوق واستعمال الآلات فليس هناك الا العلم المطلق بنظام  
 الموجودات وعلم افضل الوجه التي يجب ان يكون علم الموجودات  
 وعلم بغير الترتيبات وهذا هو العناية بعينها فاننا لو رتبنا امر كقول  
 كذا تفعل ولا النظام الفاضل ثم رتب الموجودات التي كذا تريد  
 ايجادها بحيث يك النظام الافضل ومقتضاها فاذا كان النظام والكم  
 نفس الفاعل لكان مصدر الموجودات عن مقتضاها كانت الغاية  
 حاصلة هناك ومحض الارادة فنحن في الارادة نفس العلم والسبب

ذلك ان افعالها والغاية شي واحد والغاية هي ان يحل ويحل  
بذاته ان الانسان كيف يحيا يكون اعضاءه والاعضاء كيف  
يحيا يكون حركتها كيف تافضلين ويكون نظام اليهم من افعالهم  
من دون ان يتبع هذا العلم شوق او طلبا وغيره اخر سوى علمه  
بما ذكرناه من موافقة معلومه لنا من المعشوقه له فان الغرض  
والحاجة النظر الى اسفل اعني لو خلق الخلق طلبا الغرض اعني ان  
يكون الغرض الخلق او الكمالات الموجودة في الخلق اعني ما يتبع  
الخلق طلبا كماله يمكن لو لم يخلق وهذا لا يليق بما هو واجب لوجود  
من جهة تفرقة قال وقد عرفت ارادة واجب لوجود بذاته والى هنا  
يعيننا علمه ويبيِّننا عنايته وهذه الارادة غير جادة  
وبيننا ان لنا ايضا ارادة على هذا الوجه **تعليل** في  
بيان قدرته كما ان البارئ الاول اذا تمثل تبع ذلك التمثيل  
الوجود كذلك نحن اذا تمثلنا يتبعه الشوق واذا اشتقنا سعه  
لحصيل الشيء حركتنا الاعضاء واعلم ان القدرة هي ان يكون الفعل  
متعلق بمشيئة من غير ان يجتبه معها شيء اخر والقدرة في ذاتها  
عند علمه فانه اذا علم وتمثل فقد وجب وجود الشيء والقدرة

فيها

فيها عند هذا المحرك وهو القوة المحركة لا القوة العاملة والقدرة  
فيها خالصة لا يمكن وهو صدور الفعل عنه بالارادة فيجب  
غير ان يجتبه معها وجوب شيئا اخر بل يبين لا ارادة ولا كماله  
يرد وليس هو مثل القدرة فينا فان القدرة فينا هي نفسها القوة  
وهي فينا تعالى الفعل فقط فانه ان لم يجتبه على هذا الوجه كان  
فيها امكان واجب لوجود منزه عن ذلك وكذلك ان لم يجتبه  
ان قدرته هي عينها ارادته وعلمه كان في صفاته تكثر فيجب ان يكون  
مجهول العلم كما كان مرجع ارادته الى علمه والارادة فينا تابعة  
لغيره وان لم يكن فيه لغرض الشبهة غير ذاته ثم قال وصدور الاشياء  
عن ذاته تعالى لا لغرض فهو رضاء لا انما تصدر عنه غير رضى  
عنه وان القدرة فينا ان يكون بالامكان فهو ارادة فعل مقدساة وان  
لم يفعل فانه لم يشاء لئيم الفعل والقدرة **تعليل**  
الحكمة سر في تلويدها واجب وهو الاول تعالى والحكمة عندنا ولا يفر  
عقل كما يعرفه هذه الحكيم بالحقيقة هو الاول تعالى والحكمة  
عند الحكام تقع على العلم النام والعلم النام في ايات القصور ان يكون  
التصور بالحدوث في المصديق بعلم الشيء باسبابه **تعليل** ان

ما وجد



واما ما قيل فانه يتصور بذاته ويعرف بذاته كواجب الوجود فانه لا حد  
 له ويشعر بذاته اذ لا يحتاج في تصور ما شئ اذ هو في تصور نفسه  
 بذاته اذ لا سبيل ونفع على الفعل المحكم والفعل المحكم هو ان يكون قد  
 اعطى الشئ جميع ما يحتاج اليه ضرورة في وجوده وفي حفظ وجوده  
 بحسب الامكان ان كان ذلك الامكان في مادة محسوسة استعدادا لذلك  
 فيها وان لم يكن في مادة محسوسة كان لامر في نفسه كالقول الفعالة  
 وبالتفاوت بالامكان في النوع كان الاختلاف في النوع وان كان  
 ذلك التفاوت في الامكانات في الاختلاف في الكمال والقصاير  
 في الاختلاف في الكمال المطلق حيث يكون الوجوب بالامكان والوجود  
 بلا عدم والفعل بالافق والموجود بلا باطل ثم كل مال فانه يكون نقص  
 من الاول اذ كل ما سواه فانه يمكن في ذاته تباين الاختلاف بين النوع  
 في الاختلاف في النوع يكون بحسب الاستعداد والامكان فكل واحد  
 من العقول الفعالة انشرف من الامور المادية ثم السماويات من جملة  
 الماديات انشرف من عالم الطبيعة وانشرف بالانزف ههنا ما هو قديم  
 في ذاته ولا يصح وجود تاليه لا بعد وجوده وهذا هو الكمال  
 في اعتبار الشئ فلهذا هو لا يخالو امر من الامور المحسوسة من مظاهر الشئ

بعد وجوده

اذ انشرف

اذ الشئ هو لعدم كماله في وجوده وحيث يكون الامكان اكثر كمالا  
 الشئ اكثر وكما انه يعطى كل شئ ما يحتاج اليه في وجوده وبقائه كذلك  
 يعطيه ما هو في الاحتياج اليه في ذلك المثال يعطى الانسان الحكمة  
 والعلم بالمعية اذ ليس الانسان محتاجا في بقائه ووجوده الى عالم  
 الطبيعة فالا بد منه في وجوده هو الكمال الاول والاخر هو الكمال  
 الثاني فواجب الوجود يعلم كل شئ كما هو باسبابه اذ يعلم كل شئ من  
 ذاته التي هي سبب كل شئ الامر الانشاء التي هي من خارج فهو بهذا  
 المعنى حكيم وحكمته عليه بذاته فهو حكيم في علمه حكيم في فعله فهو  
 الحكيم المطلق وايضا واجب الوجود هو علة كل موجود وبقائه  
 كل موجود كما وجوده وهو ما يحتاج اليه في وجوده وبقائه في  
 ايضا ما لا يحتاج اليه في هذين وقد دللنا ان الشئ العزيز على هذا المعنى  
 حيث قال ربنا الذي اعطى كل شئ خلقه ثم هدى في المادية  
 حكمه الذي لا يحتاج اليه في وجوده وبقائه والحق هو  
 الكمال الذي يحتاج اليه في وجوده وبقائه وايضا حيث  
 يقول الله قد رانا هدى وحيث يقول الله الذي خلقنا فهو  
 يهدينا فالحكمة هي من ما يحتاج اليه الشئ في وجوده وبقائه

الكلام الاول وما لا يحتاج اليه في وجوده وبقائه هو الكمال  
 الثاني **تعليق** ولما لم يوجد مفاد الخيرة لا يخصص  
 ولا فائدة على وجهين احدهما معاملته والاخر وجود فاما المعاملة  
 فمن ان يعطى شيئا اخذ له اما عينا او ما ذكر احسا او ما في جوارحه  
 وبالحكمة ما يكون للعطى فيه رغبة او غرض فانه المعاملة بالخيرة  
 وان كان المحرم غير موزون بالمعاملة حيث يكون معاوضة  
 ولا يعتد بها ما سوى هذا ولكن العقل لا يعرف ان كل ما فيه  
 للعطى رغبة فقدته والمجود حيث لا يكون عوض ولا غرض ولا  
 يكون لمريد فاعل الغرض له ولوج الوجود فاعله واولاده  
 كذلك فاذن فاعله هو المحرم والمخبر ان يعطى كلمة العلاقات بعبارة  
 فقد استبان ان ما يمانون عن فعل الله سبحانه عز وجل  
 بحجب صور الامر عن ذاته سبحانه ويقولون سبحانه عز وجل  
 وغاية الغايات لا يدتهى كل عز وكما غاية هذه الغرض المطلق  
 والغاية الاخيرة هو منتهى الاغراض والافعال والغايات ومبدأ الابدان  
 والعلل ولا ينفون الغرض والعلل والغايات بل يثبتون اغراضا  
 وغايات مترتبة منتهية اليه سبحانه بخلاف الاشاعة فانه يثبت

وهو غير راد الا في  
 ذاته لا في

بل

بالاعمال ويستكون الغرض والعلل والغايات راسا  
 ومبدأ **ص**  
 انما العلة الغائية هي العلة الفاعلية بما فيها الفاعلية  
 الفاعل في العلة الفاعلية او لا بالحقيقة والغرض هو المحرك  
 الفاعل في فعله فاما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار  
 شئ واحد يسمى به ان العلة الفاعلية لفاعلية العلة الفاعلة  
 على غايتها وبما انه معلوم الفاعل والمخروط في فعله عز وجل  
 الفاعلية والغاية متحدتان بالذات متغايران بالاعتبار فالخيرة  
 الاذمنة للفعل موجب لولم الفعل وترتب عليه فائدة وحسن  
 ينتمى اليه الفعل غاية وفاعل الفاعل المراد المختار يكون وبها  
 الامور الاربع وترتيب الاغراض والغايات سلسلة لا الغرض  
 الاجر الذي هو مبدأ الاغراض ومنتهىها وهو الغرض على الحقيقة  
 والغاية الاخيرة التي هي مبدأ سلسلة الغايات ومنتهىها وهي  
 الغاية عند التفتيش على الحقيقة وانما مرجع الغرض والغاية في فعل  
 الله سبحانه على الاطلاق على العناية ومرجعها اجر اخلاقي  
 والتفتيش الى ذاته سبحانه بما الله العلم التام بوجه الخير والارادة

للمصلحة



لفعل الخبز بالذات مطلقا فاذن الانسان الكبير وهو العالم الاكبر  
 نظام الوجود المبدأ الى الاقصى هو الصدق الى الساقه فاعلمه وغايته  
 على الاطلاق ولا ولا حيز وبداءة ومصير هو الله سبحانه يفيض ذلك  
 اذ لا موجود ولا معقول ولا ذات الله الاحدية للحققة على الحقيقة  
 فاما كل جزء من أجزاء النظام فالنوع الفرعية غير تعلم الكل وكما  
 نظام الوجود والجزء لا يحيز بغيره ولا مر عند الفحص والتفتيش العنا  
 الاولى ثم الذات لله لا احد الحق سبحانه فاذن قد استبان ان العاقل  
 المختار اذا كان ممكن المهيبة فافعل الذات كان غرضه من الفعل  
 استكمال ذاته وانقاعه بغيرية فعله على وجهه من الوجوه البنية وهذا  
 كان واجب لذات تام الكمال وفوق التمام لم يكن لا محذور غرضه من  
 الغاية لا الا كمال الفعل من حيث توجيد العناية وتقصيد الرحمة و  
 ضرب من القول المشعوب فيه في مستقبل الامر انشاء الله العكز  
**وهو**  
 افعل ما خاتم المحصلين لم ير غرضه من الفعل والتحصيل والتفتيش في تقدير التحمل  
 حيث قال الامام المتكلمين **مسألة**  
 لا يجوز ان يفعل الله تعالى شيئا لغرض خلا فالغرض لا ولا كثر المقهور

لنا

لنا ان كل من كان كذلك كان مستكملا بفعل ذلك الشيء والمستكمل  
 ناقص لذاته ولا ان كل غرض يفرض فهو من الممكنات فيكون الله قادرا  
 على الجهاد ابتداء فيكون توسط ذلك الفعل غينا لا يقال لا يمكن  
 تحصيله لا ابتداء الواسطة لا نقول الذي يصلح ان يكون غرضنا  
 ما ليس لا اتصال للذات الى العبد وهو مفقود والله تعالى من غير  
 من الوسائط احتجوا بان ما يفعل لا لغرض فهو عبث والعبث على الحكم  
 غير جائز فلنا ان اردت بالعبث الخلق عن الغرض فهذا استدلال بال  
 على نفسه وان اردت غير فينبه فقال لنا قد البارح المحقق  
 اقوال المعتزلة يقولون فعل الحكيم لا يجالو عن غرض هو الداعي الى  
 ذلك الفعل ولا لانه ترجيح من غير ترجيح والفقهاء يقولون الحكيم  
 بالقصاصات و رد من الشارع ليجز الناس عن القتل وهذا  
 هو الغرض منه ثم ان المجتهدين يفرعون على ذلك لاذن المنع  
 فيما لم يصرح الشارع حكمه فيه على وجه يوافق الغرض وبعض القائلين  
 بالانراض يقولون المراد من الغرض حق كان الخسيس لا يمكن ايضا  
 من كان له كان لا يجزئك وهو الغرض من محبة بكه تحصيل بعض  
 الاغراض من غير توسط الافعال الخاصة بها محال والمحال لا يجزئ

والغرض منه

الاشياء والذات لا يمكن ان يكون  
مكسبا لشيء

عليه وقوله الضال لكونه غرضاً ليس لا أيضاً بل لأنه لا إلى العبد  
مقدور من غير واسطة ليس حكم كل شيء فان لذة أخذ الكنية من غير  
الكسب بعد وروا العبث ليس هو الفعل الخالي عن الغرض مطبقاً  
بل يجب ان يراه فيه بشرط ان يكون من شأن ذلك الفعل ان يصدر  
فاعله المختار لغرض واما قوله الفاعل الغرض مستكمل الغرض حكم أخذ  
من الحكم واستعمل في غير موضع فانه لا ينفون سوق الاشياء الى  
كالاتها ولا البطل علم منافع الاعضاء وقواعد العلوم الحكيم من  
الطبيعات وعلم الهيئة وغيرها ومقتضى اهل الغاية بأسرها  
من الاعتبار بقولنا افاضة الموجودات من مبدئها كون على  
اكملها يمكن لان خلقنا انصافاً ثم يكمل شهودنا ان يخلق منه مثلاً  
كلاماً لا يستلزم ذلك التدبير في الاكمال بقصد الثاني اما اهل  
السنه فيقولون ان رتقاً فقال لما يريد ليس من شأن فعله ان  
يوصف بحرف او وقع فكثير من المناصبين يعدم قبل ان يخلق الحكم وكثير  
من المحركين يحرك الحكم في غير غايات حكاهم ولا يسأل في افعاله بل  
وكيف انتهى كلامهم فقد المحصل بعبارته فقد بان ان احسان  
اتقوا الاشاعرة والحكماء على فني التعليل الغرض والعلة الغائية

يشكر

مطلوب

مطلوب كما قلنا قال اليه وهم بعض من يتبع من الخلق ديناً فائشاً  
قله الضاعه وشا طفاقه التحصيل وان الاشاعرة ابعده  
خلق الله من ذلك الحكماء في شيل هذه السلسلة **ومريض**  
ان مركباً في التعليم من كمالات الاسام الشيخ باضر الفارابي قال  
في كتاب الجمع بين الدينين انه لما كان البارز جل جلاله بائنه  
وذا من مبادئ الجميع ما سواه لذلك له معنى شرف وافضل واعلم  
بحيث لا يناسبه في آئنه شئ ولا يشا كده ولا يشبه حقيقة ولا  
يحاط به مع ذلك ليكن بذكر من صفه واطلاق كل لفظة كالمية  
من هذه الالفاظ المتواطئة عليه فانه هو الواجب لغيره وريث  
نعم ان مع كل لفظة نقول في شئ من اوصافه معنى بذاته بعيداً  
من المعنى الذي تصور من تلك اللفظة وذلك كما قلنا في بعض  
اشرف واعلم حتى اذا قلنا انه موجود علمنا مع ذلك ان وجوده لا  
كوجود سائر ما دونه واذا قلنا انه حي علمنا انه معني هو شرف  
تمامه من الحي الذي هو دون ذلك الا انه في سائر ما انتهى  
كلامه قلت وحقيقة ذلك ما قد عطفنا فزت به بصورة حاشية  
سادتنا الطاهر بن خزيمة الوحي وحمل العصمة وحفظه الذين



صلوات الله وتعاليمه على رسلهم ولجادهم اجمعين انه في  
 معرفة الله تعالى وثبات ذاته الاحد الحق وصفات ذاته وسمائه  
 الحسني المخرج عن الميزان حد القليل وحد الشبه وفي عدة  
 احاديث حد لا يبال وحد التثنية **وهو** قد فضلنا  
 القول الفصل هناك في مواضع عديدة وسيتلى عليك في وقت  
 الامتحان ان شاء الله العزيز العليم وقد احسن الله البرعة المحصلين  
 فالشرح رسالة المسئلة العلم لما صدق من كون حيا ط  
 يرجع الى كون عالم او هو وصفنا يد على هذا السند في ثبات الحيوة  
 هو الذي ذكرناه وهو ان العقل فضاء وصفه تعالى بالظن  
 الاخر من طريق الظن المقتض ولما وصفه تعالى بالعلم والقدرة  
 ووحدوا كل الاحوال له منع الاضاف بهما وصفه بالحيوة لا  
 وهو ان من الموت الذي هو صفة ما عديم ونعم ما قال العالم من  
 اهل بيت النبوة عليهم السلام ما ينبغي عالما وقادرا لا لا  
 وهو العلم للعلماء والقدرة للقادرين وكل ما من موهب باوهم  
 في ادق معانيه فهو مخلوق مصنوع منك مردود اليك واليا  
 تعالى واهل الحيوة ومقدر الموت وعلل الفعل الصغار تتوهم

الزم

(قوله)

ان الله تعالى زيانا كمالها فانها تتصور ان عده ما نقصان  
 من لا تكون ان الله هكذا حال العقل فيما يصفون الله تعالى فيها  
 احسب اليه المخرج انتهى كذا قلت في الروايع السماوية ان اصل  
 هذا العصر فوازيانين تثنية الزيان وزياننا النمل والعظم  
 قوناها والزيانا النمل والزيانان كوكبان يتران على حد  
 منازل النمل في زياتين بزيادة التاء وادخالها بين اليانين متنا  
 الزبانية والزبانية ملكة العذاب واحدهما زبانية بكسر  
 كعقريه من الزين بالقح وهو المدح وقبل زبني كانه يبيد الزين  
 ثم غير اللب كقولهم سبي يكون المحنة في جمع زبني زيانا بالثنية  
 على فويزل لانفع ليا وكما اليماني والنجاشي بالتحريف فيهما  
 بالجملة ضعف الحصيل بذريعة العثرة وسوال الذي شرحه عمر  
 السقطة وفي المثال البار تغرب قد ما خيم من ان تغرب لياك  
 وتغرب لياك خيم من ان تغرب فقلت ومن لية التاييد والعصاة  
 وسيد ازمة الفضل ومقال الدجاجة **القسم التاسع**  
 في اثبات الجواهر العقلية ومرتبة ترتيب نظام الوجود في  
 سلسلة البدئية والعودية **ومضاه**

القسم التاسع

التي تقع سمعك طبقات العلوم ولايتما العلم الذي فوق الطبيعة  
 ان التناقض وموتها بالسلب لايجاب بالذات في الحقيقة كون  
 المفهومين احدهما رفع الآخر مرفوعا به وهو بهذا المعنى من  
 السلب المنكسر من الجائدين وليس يتجس في اكثر من مفهومين سواء  
 عليه كان بين المفردات ام بين العقود فيجب ان يكون احد المثنان  
 حقيقة لا محدة في حد نفسه السلب والرفع اذ يكون هو سلبا  
 للآخر ورفع له والآخر لايجابا لاضافي بالنسبة اليه اذ هو  
 مسلوب ومرفوع بلا سلب ورفع له فان لم يكن ايجابيا على  
 على الحقيقة كان سلبا ورفع له فهو آخر فليعلم اذن ان هذا النحو  
 من التقابل بالذات مند ما هو بين مفهومين يجب حمل على النسبة  
 الموضوع واحد بعينه كما بين الانسان واللاه شان والكان واللا  
 كما بين مفهومه الايجاب على الحقيقة وبين سلبه او كما بين  
 شان والانسان اي بين المفهوم الايجابى لاضافي بالنسبة لاسلبه  
 وبين سلبه فيمتنع ان يجد شي من الموضوعات عرفا عنها محجب  
 على وهو حال المواطة ومفهومه هو هو كل شي فهو اما انسان  
 واما الانسان مثلا وكذا كذا فهو اما لا انسان ولما لا لا انسا

ومنه

ومنه ما بين مفهومين يجب وجود النسبة الى موضوع واحد  
 كما بين البياض ورفعها وبين سلب البياض ورفعها فيمتنع ان يكون  
 شي من الموضوعات يوجد بها شائعا عنها محجب وجود في وهو حال  
 ومفهومه هو هو كل شي اما البياض ولما ليس في بياض كذا  
 اما ليس في بياض ولما ليس هو بياض ولما فاذا ن يقتض كل عقد  
 سلبه با دخال اخر والسلب عليه كما يقتض كل مفهوم مرفوع سلبه  
 ورفعها يقتض اما بالذات سلبا لسلبا الموجب لازم  
 يقتض لانه يقتض بالذات فالقيض من سلب الجائدين مطا فافق  
 سلبا بسيطا يقتض كل انسان حيوان ليس كل حيوان و  
 يقتض كل شي من الانسان بحجر ليس كل شي من الانسان بحجر لا انه يلزم  
 من سلب الاستغراق في الايجاب يقتض سلب البعض مع الايجاب البعض  
 وجواز سلب البعض فلذلك قالوا يقتض الموجب الكل بالجزء  
 السالب الكل موجب جزئي وبالحجز يقتض كل عقد هو رفعها  
 غيرت فيه الكمية والمجهة لازم القيض وهو فليست عرف  
**ومضاه**  
 واذا قد عرفت ان كل مفهوم فاذا لم يقتض من غير حال المواطة



ويفضاه من غير محل الاشتقاق وليس يصح لموضوع واحد من سبيل  
كل من الحيلين لا ينفرد واحد فاعلم ان المتناقضين من سبيل محل  
الاشتقاق كما يشترع اجتماعهما بحسب محل الاشتقاق في موضوع واحد  
فكذلك هما مصطلح فان بحسب محل المواطأة على موضوع واحد فلا  
يصح ان تحمل الراجحة ورفع الراجحة متلا على شئ واحد محل هو  
فاما المتناقضان من سبيل محل المواطأة فاما اجتماعهما في موضوع  
حيث للموضوع بحسب محل على موضوع واحد ولو كانا متعقبا في  
اجتماع بحسب محل هو فاما من حيث التحقق بحسب الوجود في موضوع  
واحد ولو كانا متغايرين مصطلحين بثة فالراجحة واللا راجحة  
متلا يصح اجتماعهما بحسب الوجود في موضوع واحد ولو كانا متعقبا  
الاجتماع بحسب محل هو على شئ واحد اصلا فالقناعة الواحدة  
متلا توجد فيها الراجحة واللا راجحة ايضا كما انكل والمقدار متلا  
ولا يحمل عليها الا الراجحة ولا يحمل اللا راجحة على شئ من الراجحة  
**ومض**  
ان اللفظ المتقابل لاصطلاح حكمه ما فوق الطبيعة موضوع او لا  
لاصطلاح مفهومين في المحل على الذات بالقياس الى موضوع واحد

بحر

بعينه اجتماعا وارفعاه وبقا له تعالى لا يسر والليس واحد  
بخصوصه ان يكون لا سالب الآخر وهو النقيض من سبيل هو  
والآخر الا يجابا ايضا بالاضافة اليه فهو مقول عنه  
الاستطام مفهومين بالذات في الاجتماع بحسب الوجود في القيا  
الى موضوع واحد بعينه من حيثية تقييده واحدة فان كان  
المتضادان معينين وجوديين ليس لاجدهما معقول الحقيقة القيا  
الى الآخر وبينهما المرتبة القصوى من الخلاف كما السواد للقي واليا  
الحق فاما المتضادان وتقابلهما فتقابل المتضاد بحسب اصطلاح الفلسفة  
الاولى التي علم ما فوق الطبيعة وان كان معقولا الحقيقة  
كل القياس الى الآخر فاما المتضادان وتقابلهما فتقابل المتضاد  
وكلاهما هو المضاف للموضوع كما الاثوة والنبوة والاحوة واللا  
وان لم يكن كلاهما وجوديين بل احدهما في قوة رفع الآخر فان  
مفهومه ليس هو مجرد سبيل الآخر بما هو سبيل فقط بل يقتضيه  
زيادة معنى ما الجاني فيلخص من حيث هو فقد الموضوع ما فوقه  
ان يكون له اما بحسب شخصية كما العي والبصر وبحسب بصفة  
كما المذكورة والاثوثة او بحسب من تمام لخاصة المترتبة كما

خوف

بالها  
 العجدة والظن والفرقة والزوجة فهما القينة والعدم نقا  
 نقايل العدم والقينة هو ان كان المحبر فيه مجرد رفع الآخر بما هو  
 الرفع فقط فهما المتقابلان بالاثبات والنفى وتقابلهما السلب لا الإثبات  
 والسلب هو القصر من قبل محل الاستقار سلبا بسيطا سواء عليه  
 اكان كل من الطرفين معرفة صادقة فيه ولا كذب حكمهما هو السواد  
 ورفع السواد ومعهم هو ليس بالسود وكذلك فهو مانع السواد ورفع  
 رفع السواد ومعهم هو ليس بالسود وليس ليس بالسود له مركبا ولا عقلا  
 كان زيد اسود وزيد ليس اسود وكذلك زيد ليس هو بالسود وزيد  
 ليس ليس هو بالسود فاقا على الاصطلاح المشهورى بحججنا قنا  
 طبعوا يارس ليس يعبر في التضاد وجوذية الصدين ولا نقوى  
 للخالق بينهما ويعبر في العدم والقينة كون العدم فقدان شئ  
 من ثبات فاقه من الموضوعات بحججنا ان يكون له لا من قبل  
 او من بعد وكون الموضوع غير صحيح الامقال من العدم الى القينة  
 والمضاد المشهورى هو اعتبار الاضافه مع ذات الموضوع كما  
 لا بوالاين والآخر والآخر **ومضة**  
 ضابط يقيم الحديتان ان مطلق الحبيثة اما حبيثة تعييدية

مكرر

مكثرة لذات الموضوع في لحاظ العقل كاختلافها وتكثر  
 وهو ما يعبر في عنوان التعريف عن ذات الموضوع من التعييدية فهو  
 ما وراء نسخ جوهر الذات اما بحال التعريف والمعتبر عنه جميعا كما  
 في حيثيات البشر شبيهة بالبشر والاشنة ولما ساجا المعتبر به  
 عنها حيث فقط باعتبار شئ القبر لا في جوهر الذات المعتبر عنها حيث  
 تكون الحكاية من نسخ الذات وصرف جوهرها من غير اعتبارها من  
 من الامور فيها او معها اصلا كما في حيثية اللاشنة شبيهة لا  
 رسالة على محضه الا بالاصالة والاطلاق بالقياس الى ما عدا  
 مرتبة جوهر الذات مطلقا من كل جهة وكما في اجزاء الحدود والقياس  
 لبيابط الحدود ذات كالحجج لا نقوى لكل مقوله والفضول المنطقية  
 للافواج والاهناس في مقولات الموجودات جميعا ولما حيثية  
 تعييدية غير متم اختلافاها اصلا كما تعدد على اختلافها لعلواك  
 ولحد يعينه من جهة واحدة او تكثر او تكثر استغناء المستثنى  
 واحد بسيط من حيثية تعييدية واحدة ثم حيثيات المتخالفه  
 المستوجبة لاختلاف ذات الموضوع وتكثرها على صريان مرتبها  
 حيثيات مختلفه بالذات غير متقابلة بخون اتحاد التقابل اصلا



بالعرض كالشكل واللون والطعم والرائحة والاضافة للحركة ونحو  
 منها حيثيات مختلفة متقابلة بالذات فمقابلها من انواع التقابل الا  
 وسيل اخرى فتميزت من حيثيات متقابلة في التحقيق معرفة  
 المحسوس من مضمونها احدىها في الاخرى جبالا وجودا فلا يكون انتفاء  
 شئ منها مضمنا في انتفاء الاخرى ولا مساوقا لانتفاء الاخرى  
 كما انزل المركبات الحاصوية بعضها بالنسبة الى بعضها كالحيوان والصورة  
 للجم واللبس والحيوان والنفوس والحركة للانسان والجملة من حيثيات  
 المتضامة المتمايزة في الوجود للذات الواحدة في الاعيان ونحو  
 آخر منها حيثيات تحليلية متخالفة في الوجود انتفاء احدىها  
 مضمون في انتفاء الاخرى كالجوهرات المادية وهي الطبايع المادية  
 المحسوسة عليها من الاجزاء والفصوص فهي اعتبارات متكررة عند التحليل  
 في كمال العقل للذات الواحدة محسوسة في الوجود **ومبني**  
 فاذن فاعلم ان ضابط احكام الحيثيات لذاتية والعرضية لا يقع  
 للشيء المخلوطة بشئ منها من حيث المخلوطة بالحيثية الاخرى  
 فلا الناطقية مثلا يكون من حيث الحيوانية ولا المتحركة من حيث  
 المنكسية وان اية حيثية كانت من شعوب الحيثيات ونحو

الارض

واحدت بها ذات العرض بحيثياتا تفيد بالسعوب ذلك اختلافا  
 وتكررا في الذات لاحكامها وان ما يلحق الذات حيثياتا  
 حيثية كانت ليس يصح ان يلحقها بحيثية اخرى غير ما اوصلا  
 وان الحيثيات المختلفة متضادة كانت غير متضادة بجمعها  
 انها غير متضادة للحصول الا بالاشتراك في حيثيات مختلفة سابقة  
 تعليلية وليس من حيثيات في حذر سالها واطلا منها البتة **فما**  
 ان لا تعرض ذاتا واحدة الا من بعد حيثيات مختلفة متضادة  
 سابقة مكررة للذات قبل العرض بالذات واما الحيثيات المتقابلة  
 بخصوصها من جوهرها بما هي حيثيات متقابلة مع ذلك كذا انها  
 لا تصح في ذات واحدة الا من بعد حيثيات مختلفة تقيدها  
 مكررة او لا مكررة للذات مختلفة يصح العرضة ثم اذ انت  
 واحد حيثيات مختلفة يصح انتفاء عقدة منها مع بقاء عقدة  
 اخرى ثبت ان اثارها في جوهر الذات لاهية مادية مختلفة وجوه  
**ومبني** ص يحكي عليك ان تتعرف بعد  
 ما تحققت ان ما تلونا عليك ان الشئ ويقضه من حيث حل  
 على الباطن ما من حيث الاقتران في التحقيق من سبل وجود

فانما ينضبط حكمه على الواقع ومن نفس الامر فاما بحسب حيثما  
 بخصوص ما تقيد به او تعليلية فمفوض الضابط ولجاء الصريح الا بالاشارة  
 للاختلاف في الحقيقة العقلية والاشارة انما هي بسبب ذلك اجتماع  
 القيقضين من حيث كل من المحلين بحسب ذلك المحل بعينه ليسوا كما  
 حيثما بخصوص ما يحجب عنه نفسها بايا هي بعينها بحيث تنسب  
 الا الحركة مثلا في موضوع بعينه من حيث تقيد به بعينها فادانته  
 عليها الحركة في ذلك الموضوع بعينه بما هو على تلك الحقيقة بعينها  
 من حيث تنسب عليها الحركة كانت الحركة بالضرورة العقلية  
 حركة ففقدت من اجتماع القيقضين من حيث كل من المحل على وجه الحركة والاشارة  
 حركة بحسب جود في حيثية واحدة بعينها اجتماعهما بحسب كل على ايضا  
 في الوجودات لا الحركة وموضوعها تنبعث من حيث الحركة فاذا كانت  
 الحركة فمن على الجملة العقلية يعلم انه ليس من حيث ما تنبعث  
 الحركة والحركة بحسب جهة واحدة بعينها ومن تلقاء حيثية واحدة  
 بعينها ومن تلقاء كان لا محالة كل من الحركة والاشارة بالاشارة  
 الى تلك الحقيقة بعينها تنبعث وتختل ولا تنبعث ولا تختل ففقدت  
 فقدت من اجتماع القيقضين من حيث كل على بحسب جود في من

حسب

حيثية واحدة بعينها اجتماع القيقضين من حيث كل وجود في حيثية  
 في ايضا من حيثية واحدة وبطلان ذلك ان هو الامر والاشارة العقلية  
 فاذن قد استوى بين الفرقين في ان القيقضين من حيث كل الموضع  
 بحسب كل الاشتقاق في موضع واحد بعينه في ذات الواقع ومن  
 نفس الامر من حيثين مختلفين وبين اقترانها في موضع واحد باعتبار  
 محل الاشتقاق بحسب حيثية ما من الحقيقتين الواقعية العقلية  
 بخصوصها واستبان الفرق هناك بين الاختلاف الموضوع  
 بالحقيقة العقلية وبين اختلاف الحقيقة العقلية فلتثبت  
 وليتجوز من خلط الجهات والاعتبارات بعضها ببعض فان ذلك  
 بدرقة العلم وله فساد للحكمة **ومسألة**  
 من المهمات الاصول العقلية ان الواحد بما هو واحد لا يصدق  
 من تلك الحقيقة الواحدة الا واحدا وليس في طبع الكثرة بما هي  
 كثر ان يصدق عن علة واحدة من حيثية واحدة فلعلم هذا الاصل  
 بما تلونا عليه في الضابط عن فطريات العقل المرحوم اذ كان  
 القلب يلدما والفرجة موقفة الاكثر كما ياتي في تعليم الصانع و  
 رباستهم ان تلك البيانات منتهية يتكاث منها اللذون من



من أنه الحد الذي هو التبعك منها أنه لو صدر عن الواحد من حيث  
هو واحد أو ب مثلاً واليس ب فقد صدر عنه من جهة الوحدة  
ب وما ليس ب وذلك بقصر اجتماع القاضين فالأمام المتكبر  
في المباحث المنطقية منطقاً على أهل البيت المنطق من غير معرفة  
بالمنطق هذه الجهة سيحفة جداً إذا قلنا ان كذا صدر عنه  
انقيضه أنه لم يصدر لأنه صدر عنه ما ليس فان انقيض  
واجب ان يكون ليس له واجب ان يكون مكيف ومما قد يكون  
بل انقيضه ان ليس بواجب ان يكون وكذلك يمكن ان يكون ليس بـ  
يكون ان يكون فانه ما يصدر ان بل ان ليس بـ ان يكون وكذلك  
هو ما انقيض ان صدر عنه ليس هو عنه ما ليس بل انه لم يصدر عنه  
أو عما يفرق ذلك ان الجسم اذا قبل الحركة وقبل السواد والسطو  
ليس بـ حركة ويكون الجسم قد قبل الحركة وما ليس بـ حركة ولا يلزم التنا  
من ذلك فكذلك فيما قالوه والشيخ قد يضر على هذا الفصل  
الأول من مائة والطغوريان الشافعيان والفصل الذي يذكر فيه  
اقسام المتقاربات فقال ليس قولنا في الجسم راجحة وليس فيه راجحة  
هو قولنا فيه راجحة ومما ليس بـ راجحة فان في الاول القولين

لا يجوز

لا يجتمعان وفي الثاني يجتمعان وايضاً فان الضم اذا ادركت و  
عكست والحركة غير الادراك فقد غفلت الادراك وما ليس بـ  
ولا يلزم التناقض ومثل هذا الكلام في السقوط اظهر من ان يجزى  
على صفة القول فلا ادري كيف اشبه على الذين يدعون الكلاسة  
والعجز يعني عمر في تعليم المنطق وتعليمه ليكون له آله خاصة كذا  
ثم اذا جاء المطلوب الاشراف عرض عن استعمال تلك الآلة جزي  
وقوع في الغلط الذي يتجلى منه الصبان انتهى كلام المباحث المنطقية  
ويجوز نقول اننا السخيف جداً عقل من يستخف بالحجج الميضية  
ويجوز على تحطئة انه العلم البرهانية من دون ان يكون زكراً  
صدق في قويم الموازين وتحقق القوانين ولا يصح تصالح بالآلة  
بحار الغوامض وموافق الامر على سنن المحققين والملك المختار  
من العلوم المخرج بالعلم ان صدور ما ليس بـ في قوة عدم صدور  
من حيث صدور ما ليس بـ والا كان ما ليس بـ هو عينه ب وان  
يكن هو في قوة عدم صدور ب بحجج الواقع ومات فضل الامر  
يستجيب اياً ما صدر وما ليس بـ اياً ما صدر وما ليس بـ حين  
اخرى وكذلك كون ما ليس بـ راجحة في الجسم في القوة ليس فيه راجحة

من حيث فيه ما ليس راجحة بالضرورة العقلية ان كان لا يصح ان  
 يكون فيه راجحة بحسب الواقع لا مرجح فيه ما ليس راجحة بل من حيث  
 اخرى وبالحجة النقصان بل اعتبار حمل المواظاة انما لا يمنع لاجتماعها  
 في موضوع واحد بعينه باعتبار حمل الاشتقاق من حيثية ان قيل يلزم  
 مختلفين لا من حيثية تعليلية واحدة بعينها ولا استوجابا لتناقض  
 بنية فقد ظهر الغلط لم يقع للتحقق من جهة الامر عن استعمال  
 الالة العاصمة الى انما وقع المصروف في تحققة من جهة الجهل باستدراك  
 ميزان الآلة لعداها بشارع المحض حيث قد تحريك كالم الآلة المتكلم  
 فقال لا تناقض بين قولنا صدر عنه او لم يصدر الا انهما يطلقان  
 وان قيدت احدهما بالدوام كانت كاذبة ثم قال قول المطلقا طبقا  
 يصدران لاحتمال وقوع كل منهما في زمان فاذا اتحد الزمان فيهما  
 لم يكن اجتماعهما في الصدف ولا يوجب ان يجعل ههنا الحثيات بمنزلة  
 الازمنة اذ لا معنى لاعتبار الزمان ههنا وازار المطلقين ما لم  
 الحكم في عموم الحثيات والدوام ما فيه لعمومها وصيد بقولها  
 حاز صدف المطلقين بهذا المعنى لاحتمال الاختلاف الحثية اما اذا  
 اتحدت فلا يمكن صدقهما معا وذاك ظاهر فليس في التفسير

معو

**ومضى** ومن الحجج في بقاء البرهان ما اورد  
 الفيلسوف في الاستدلال في كنهه كالتفاهات والاشكالات والتعقبات  
 وتقرير ان معنويان في حجة ما بحيث يصدر عنه اعم من كون  
 كذا في حجة ما بحيث يصدر عنه والمفهوم المتعلق اما ان يكون  
 متقارب لتلك العلة واما ان يكون لا يميز لها واما ان يكون واحد  
 المفهومين مقوما لها والاخر لان ما لها فانك الم مقومين لتلك  
 العلة وكانت العلة مركبة فلا تكون العلة واحدة من كل وجه  
 واما لا يميز والدوام معلول فيعود القيمة للبرهان ان المعنويان  
 صدر عنه الاخر الثاني فان كانا لا يتصلان كثيرا في المعنويان  
 يكون كل اربعة لا يميزان ما يميزه لانه اخر وهذا الكلام مع انه لم يرد عليه  
 اثبات لوازمه من بنية غير متناهية وفيه قول باقيات على معلول  
 غير متناهية يلزم منه نفي اللوازم اصلا لان تلك الماهية اما ان  
 تقتضي لما هي ان يكون لها ازم او لا يقتضي فان اقتضت كان  
 الازم لانها لما هي فيكون بغير وسط وقد فرضك لها بوجوه  
 هتف وان كانت الماهية لا تقتضي شيئا اصلا فهذا اعتراف بالبرهان  
 لما شئ من الموازم فقد ظهر ان القول باثبات اللوازم الغير المتناهية



يجب هذا القول بها وانما ان جعل الماهيات مقوما للعلل والآ  
لان الماهيات لا يكون المفهوم ما عا في درجة لان المقوم مقدم والمقدم  
ليس بالمرتبة مقدم ويرجع حاصل ذلك الى ان ذلك لا يراه هو العلول  
فقط فيكون العلول واحدا فانه حقيقيا لا يستلزم غير خارج عن  
ذاته ولا مضافا لكونه وعلى الجملة مع جميع التقديرات بل مرتبة  
تركب من كثر ما في ماهيته العلة او لاها موجودة بعد كونها  
شيئا ما او بعد وجودها بغيرها لخاصة والا فكيف يمكن ان يكون  
الموجود من مادة وصورة ومن حيث فضل والثاني كما في الفصل الاول  
كما في الجرم بجملة من حيث كونه الذي يلزمه عند وجوده من حيث  
تغير ماهيته ووجوده والثالث كما في الشيء المنقسم الى جزئين المقدار  
الناظر عند الجزئين وتلك النسخة الكثرة قبل الوجود ومع  
وبعد الوجود فاذن كل ما يلزم ان كان معا ليس له حد بسيط فهو  
منقسم حقيقة او ممكن للمهوية بوجده البتة فقط لا هو العلة  
الواحدة بما في واحدة لا يصيد عنها اكثر من علول واحد من غير  
توسط وانما شرط ان لا يكون شي منها بتوسط لان الاشياء الكثرة  
يصح ان تصد جميعا عن الواحد الحقيقي ولكن لا في درجة واحدة

بالبعض بتوسط البعض اعترض عليه علامة المتكلمين بان في صورة  
النفس وتارة في صورة الحادثة بان الواحد قد سلب عنه اشياء  
كثيرة كقولنا هذا الشيء ليس بحجر وليس شجر وقد يوصف بالاشياء  
كقولنا هذا الرجل قايرو قاعد وقد يقبل اشياء كثيرة كقولنا  
يقبل السواد والحكمة ولا شك في ان مفهومات سلب تلك الاشياء  
عنه وايضا في تلك الاشياء وقبول تلك الاشياء مختلفة ويعود  
النقسم المذكور حتى ان الواحد لا يلب عنه الا واحد ولا  
الا بواحد ولا يقبل الا واحد اقلت ولا ساق الا عن ارضها  
لحجزة شيئا ما او رده اما الاول فلان التبدل في سلب بسيط  
سلب بسيط ليس يخرج صدق على علته وعلى سلب تمام ما في  
انقسامه تحقق على الصدق الاحجاب وانما الاجتزاء فلان شيئا  
من الاضاف بالاشياء الكثيرة وقبول الاشياء الكثيرة بالفعال ليس  
ينبغي ان تلحق الاشياء الى حيث يتكثف تقيلية مختلفة فلا يضر  
ولا معارضة هناك اصلا وانما كان يوجد شي منها ولو عطف  
لحقيقة مطلقا وقال خاتم ردة المحققين في شرح الاشارات والجلال  
ان سلب الشيء عن الشيء وانضاف الشيء بالشيء وقبول الشيء للشيء





فبذلك الحجة بحججه الذات هو الوجهة بالخصوصية الذاتية وبا  
 تجل كل يمكن فانه مسوق الوجود لا محالة بموجب وجوب صدور  
 عن الفاعل في وجوده لا في الوجود بالذات الاول اما الذات او غيره  
 فان كان غير ذلك مستندا اليه بالذات والكلام في المستند اليه  
 بالذات فان كان له شيء واحد حقيقي فلا يصور منه صورتين  
 على سبيل الوجوب وانما ما يوجب او هام المتكلمين انهم المقتضيان  
 يكون للواحد الحق من حيث وجهه ذات مناسبة ذاتية بالنسبة الى الثاني  
 مثلا لا يكون لتلك المناسبة بالقياس الى غيرهما سائر الاشياء  
 بحيث ياتيان من غير الاشياء ما يخصها بمتعين من بين الاشياء  
 بحسب تلك المناسبة بالصدور عنه والترتب عليه درجة واحدة دون  
 سائر الاشياء من حيث الوجوه واما في الاحتمال عندئذ في التماس و  
 شوبه الدهر بلطف الترجمة اليه في المخرج ان كانت خصوصية  
 احد دينك العلوية غير محجوبة في تلك المناسبة الذاتية التي  
 من ان يفتح العلوية والمعلومية في العالم والمجهر وما لا  
 في الصدور على وجه الوجوب لم يكن يصح صدور الاخر منها عنه  
 تلك المناسبة الذاتية المشتركة وانه لم يكن هو بخصوصها معبرة

هو

هناك كانت الخصوصية ملغاة الاعتبار انما في الحقيقة في وجه  
 الصدور عنه وتكون الترتيب عليه وقد رجح الامر في العلوية الصد  
 رية  
 على الجهة الوجوبية الى القدر المشترك ولا يفتح ان يوصف شي من احدى  
 الحسنيين بذلك الا بالعرض من حيث النفس اعتد المشترك الذي هو العلوي  
 بالذات والقدر المشترك امر واحد فاذن لا يفتح صدور معلولين  
 عن علة واحدة في درجة واحدة ومن كان يفتح في ذلك فقد انسخ  
 عن العلة الانسانية او تجتمع من جملة الاضاف وبالحال فقد خرج  
 من تحت ارض العقل ومن حذر في اقليم العظم وشد في موضعها  
 وافق المتكلمين حجت بحقيقة في ثبات هذا الاصل قال شارح المحض  
 وصحت ان بعض الحكماء ادعى ان العلم بهذا المطلوب ضروري لا يحتاج  
 وقال انما عند الاضاف انما ملنا ونفكر انما ملنا ونفكر وايضا ملنا  
 يعني ان البسيط الحق من غير تعدد الالات والاوراث والترابط  
 القول بانها ان يكون مصدرها اكثر من شيء واحد انتهى قوله  
 وكانت عتبا بعض الحكماء عتبا الحق في البرع عتبا الله تعالى وطور  
 ورجحه **ومما** **ض** قال العام المتكلمين  
 في الحاصل مثلا العلوية الواحدة يجوز ان يصد عنها اكثر من معلول

واحد عند اخلافا للفلان سفه والمعتبر لنا الحسنة تقتضي حصول  
 في المكان وقبول الامر حقيقة بان مفهومه كونه مصدرا للعلول  
 مفهومه كونه المصدر الاخر فالمفهوم من المتعارفين ان كانا داخلين في  
 مهيتة المصدر لكون المصدر غير ان كان مركبا وان كانا خارجين كما  
 معلولين فتكون الكلمة في الاول فخصي التسليل وان كانا خارجا  
 داخل والآخر خارجا كانت المهيتة مركبة لان الداخل هو جزء للمهيتة  
 والآخر جزء كان مركبا وكان المعلول ايضا واحدا لان الداخل لا يكون  
 معلولا للمفهومين مؤثرين في الشيء التي ليست صفة لشيء بل مؤثرة في شيء  
 على ما يتبين اذا كان كذلك عطل ان يقال ان جزء المهيتة او خارج عنها  
 وقال خاتم البرهان في تعذر القول بالاشعريية قالوا الصفة  
 الواحدة لا تقتضي اكثر من حكم واحد اما الذات الواحدة فلم يقتض  
 ذلك فيه اذ لم يقتض لولبعته ما عدا الصفات والمعتبر في الفلاسفة  
 قالوا بذلك الذات ايضا وصاحب الكتاب انما افاد الحكم في  
 في المكان وجوهر ومعلوم الحسنة من باب التاثير فيقولون  
 ليس بوجوده وان كان وجوده الكنه من باب التاثير في  
 لا ينبغي كون العلة الواحدة مع كونها فاعلة متفعلة كونها

فليس

فليس هذا الدليل صحيحا فيلزم غير مني على كونه مؤثرا في شئ بوقته  
 ان مؤثره المؤثر الواحد في شئ لا يكون من جهة مؤثره في غير ذلك  
 الاثر في كنهات ما داخلان او غير داخلين في الحزق ثم قال  
 صاحب الكتاب والذي يدل عليه وان مفهومه كونه النقطة محاذة  
 لهذه النقطة من الدائرة غير مفهومه كونه محاذة للنقطة الاخرى ولم  
 يلزم من تعارض هذه المفهومات كون النقطة مركبة وكذا مفهومه كونه  
 الاثرين كسب مغاير لغيره وان جرح ولم يلزم من تعارض هذه الصفات  
 وتوحد الكثرة في المهيتة فكذا نهنا فقال المحقق البارع النافذ في  
 الاضافة والتسليم ليعلان في شئ واحد وعندهم العلة الواحدة  
 لا يصدر عنها شيان من حيثها واحدة ولا ينبغي صدور شيان  
 يقبلها فابلان عنها فانما يوجب مقتضى الاضافة والسطح عليهم  
 كلامه فقد حصل بجوابه فقد تضمن من ذلك ان خصوصية ذات  
 الفاعل المقتضى لوجوب صدور العلل عنه لو كانت مشتركة بين  
 مجموع العلولين وان كل واحد منهما بخصوصه لكان يتضح ان  
 يتعين بحسب تلك الخصوصية ليست مطلقة لشيء يتعين بخصوصه  
 القياس الى شئ كان غيره لحي خصوصية لكل من الاثرين

صاحب الكتاب لا يورد على ما  
 صدر من انما لا يخفى عليه



ولمجموعة ما بالقياس الى ما عداها فقط فهي خصوصية مرسلة مبهمة  
لا يتأتى بحسبها صدور ما جميعا وادوار شي منها بخصوصية ارجى  
سواءية النسبة الى ذلك كله فاذن ليس بصدورها بل يكون  
الاتصال بالحقائق مستند الى وجهين مختلفين في ذات العلة انما  
الثامة اذ لو استند الى الذات لاحتبة الوحدة من جميع الوجوه لانه كون  
الوحدة كحقيقة محض باحد ما واما جميعا فيكون هو كحقيقة بالثامة  
الحكم من الاورثك بحيث يمتنع من حيث يقتضي اياه لا غير  
بقتضي لا غير اياه هف فاذن لا يستلزم الاستناد الى وجهين مستلزمين  
في ذات كون هو كحقيقة لحدى الوجهين بخصوصية ما مقتضاها لحدى  
خصوصية دون غير فاذن يجب ان يكون الصادر الاول عن البارئ  
الاحد هو سبحانه ذاتا بسيطة وهوية متحدة فان قلت البهيم  
الحق سبحانه وتعالى بكونه اضافات متعددة فلم لا يجوز ان يصدق  
عنها باعتبار السلوب والاضافات شيئا كثيرة في درجة واحدة  
هو كحقيقة من تلك الاعتبارات مختصة بالنسبة لحد من تلك الاضافات  
ومختصة قلت قد رتبنا تلك الاضافات لرفع السلوب والمضاف  
والكلام في الصادر الاول وليس في مرتبة صدوره سلب لاضافة

اصلا

اصلا فالسلب يعتبر على وجهين الاول السلب البسيط المحض بالهولاب  
وبهذا الاعتبار لا يصح ما كتحقق شي بعينه بالتب فيضم  
الى العلة ويتعدى بحسب العلة بل انما يجزى عن لفظه ولذا اصله  
ان يتردد ذات العلة ويتغير في فاذن لا يفعل فقد العلة ولا  
تغير لا لاقضاء اصلا والثاني ان يعبر به بالخطا من التثبت  
ويضبط من التحقيق فيصح اعتبارها لضم الى الذات جبرداً ويتكبر  
ذلك الاعتبار جبريات ذات العلة ولكن ليس يصح ذلك الا بعد  
الكثرة وصدورها عن الواحد الاحد كحقيقة فاذن ان كان  
صدور المعلول عن العلة كحقيقة بالخصوصية والمناسبة فلا يكون  
علة لذاتها بل باعتبار الخصوصية فاذن تكون واحداً حقيقياً لا اعتباراً  
على وجهين مختلفين هما افضل الذات واعتبار الخصوصية فاذن لا  
صدور المعلول الواحد عن العلة الواحدة اذ كل علة تكون بحال  
متكثرة بهذا الاعتبار قلت المرسل عليك انه انما يتم بالخصوصية  
صالح ما هو مبداه استحقاق خصوصية هوية المعلول بخصوصها  
التعريف بالخصوصية لعود العيار لا امر زاد على نفس ذات العلة  
للوجبة وذلك المبدأ في صورة صدور الواحد عند هف

ذاته مع غيره لا يرد على نفس الذات أصلاً فاما على تقدير صدور  
 المقدور فليس يتحقق ذلك اذ كل ما العلول من مخرج جوهر الذات <sup>بخصوصه</sup>  
 الحية نحو الجود والشمسية وغير ذلك فهو من تلقاء العلة العا  
 ومن المتعين بقاء الاشياء اذ انما اوت منها الى ابارتها <sup>علة</sup>  
 نسبة بارها اليها لزم تساويها في جميع ما لها فلا يتصور هناك  
 اشياء متكنة وهو ثابت مقدوره اصلاً فليثبت **ومريض**  
 قال خاتم برعة المحققين في شرح الاشارات لا يقال الصدور <sup>بخصوصه</sup>  
 لا يتحقق لا يعيق شئ يصدر عنه وشي صادر لا ناقول الله  
 يطلق على معنى واحد امر اضافي يخرج للعلة والعلول من حيث  
 يكونان معاً وكل من ليس فيه والثاني يكون العلة بحيث يصدر <sup>عنه</sup>  
 العلول وهذا المعنى تقدم على العلول ثم على الاضافة العارضة <sup>كلها</sup>  
 متاخر وهو لم يحدد ان كان العلول واحداً وذلك لا يمكن <sup>هو</sup>  
 ذات العلة تبعها ان كانت العلة علة لذاتها وقد يكون حاله <sup>بخصوصه</sup>  
 لها ان كانت علة لذاتها بل يجب حاله اخرى اما اذا كان العلول  
 فمركب واحد فلا يمكن ان يكون ذلك الامر مختلفاً او لزم منه التكرار  
 في ذات العلة كما مر انتهى كلامه بالفاطه ونحن نقول في هذا <sup>المراد</sup>

مالس

ما ليس هو بوزن الصحيح في ميزان التحصيل والتحقق بل المعايير  
 بغير التقييد القايير والخصم الى الخ في هذا العمل الصريح والبرهان  
 الصحيح هو ان الله سبحانه بنفسيه لا الاحدية من كونه فاعلم <sup>هو</sup>  
 ذات الصادر الاول العلية الصدورية بالمعنى الثاني الغير الصافي  
 الذي ذكره بالنسبة الى الصادر الاول بخصوصه الذي هو من مراتب  
 الاعتبار المتساقطة على تفرده ووجوده اما في كون الباري  
 الفاعل بذاته بحيث يجب صدور العلول الاول بخصوصه <sup>بالفعل</sup>  
 فهذا المعنى الغير الإضافي هو المراتب المتقدمة على ذات العلول  
 الاول ثم على العلية الاضافة بالقياس الى المبدأ الذي هو مخرج وجوده <sup>المتاخر</sup>  
 وهذا المعنى كما انه متقدم بالمرتبة العلية على جوهر ذات العلول <sup>الاول</sup>  
 ويستتبع اياه في الاعتبار العقلي فذلك هو متاخر في اعتبار <sup>العقل</sup>  
 عن مرتبة ذات الباري الفاعل لانه له مراتب اياه وليس هو عين <sup>شئ</sup>  
 ذاته سبحانه اما العلية الصدورية الاضافية التي هي عين <sup>هو</sup>  
 سبحانه معناها كونه سبحانه بحسب مرتبة ذاته بحيث يجب عنه الذات  
 صدور كل ما يكون غير مطلقا النظام الوجود على الاطلاق  
 فاذن للعلة الصدورية معنيان غير اضافيين ومعنى ثالث

الغير



اضافي والشيء عين ذاته سبحانه من الصفات الغير الاضافية  
 مخرج وجوب فاضلة الخيارات المطلقة على الاطلاق بالذات لا الله  
 هو كجسدية ذات معلول خاص بخصوصه فالذي هو كجسدية  
 ذات المعلول الاول لها هو لا يفسد في ذاته سبحانه لانه عين غيبية  
 ذات والبرهان على ذلك من سبل ثلثة الاول اعتبار وجود جيل  
 المعلول الاول بخصوصه الذي هو احد معنى العلية الحقيقية المتقدمة  
 بالذات على ذات المعلول تاخر بالذات عن مرتبة امكان ذات المعلول  
 ومن تقدم على مرتبة تقدمه وجوده على ما قد تقدمت في ترتيب المرتبة  
 العقلية السابقة على مرتبة وجود المعلول مما يكون متأخر بالمرتبة  
 عن مرتبة امكان المعلول تاخر بالذات كيف يصح ان يكون عين ذات  
 البارئ الغاظر المتقدم بالذات على ما سواه مطلقا الثاني ان احد  
 ذات المعلول الاول وحده عذرية داخلية في باب الاعداد كما هو  
 شاكلة الوحدة في كماله في عالم الامكان فكذلك العلية التي  
 هي بالشيء اليه بخصوصه يكون واحدة بالعدد ايضا لا محذور واحد  
 الواحد الاحد الحق تعالى كبرياء متميزة عن شاكلة وحدة العذرية  
 ومقدسة عن الاول في باب الاعداد على ما حقه شرعا والصفا

وقد فصلنا القول بالاضافة في كتاب التفتيش وفي كتاب توفيق الانبياء  
 فكيف يكون الواحد بالوحدة العذرية عين ذات لسلطان عن الوحدة  
 العذرية الثالثة انما يصح ان يكون عين ذاته سبحانه من صفات كماله  
 ما يكون كمالا مطلقا للوجود بما هو وجوده والبيان ان كون ذلك  
 بحيث يمدد عند الفاعل هذا المعلول بخصوصه ليس هو كماله بالذات  
 للوجود بما هو وجوده من غير ان ينظر عن كل اعتبار سواء كان  
 دون ذلك هو من اوصاف المحيد والكبرياء لانه جل ذكره من حيث نسبة  
 له ذات المعلول بخصوصه ما وبالحل قد تلو اعلينا في ما سلفنا  
 على وجهه ويجوز ان يكون في ذاته بحيث يمدد عند كل شيء يفيض  
 عند كل وجود وكل كمال وجود لان هذه الذات بخصوصها صفة  
 الوجود بخصوصه فيضه فالاجز كماله ويجوز ان يكون نسبة الوجود  
 الموجودات والا لا يوجد وكما له بحيث لا على الاطلاق وكذا كونه  
 وعلا جل لطلان صفات ذاته بحيث تدبر نظام الوجود وتخلق  
 مهيمنة وايته ويفعل كل ذلك ذات وجوده وكل كمال ذات كمال  
 وجوده لان نظام الوجود بالفعل يصوغه وضعفه والموجودات  
 باشر خلقه وخلقته فالخير وصفه باعتبار نسبة الاعداد والآلة

صفته باعتبار ذلك ولذلك كان كماله في فعالته وخطا في قوته قبل  
 وجود الممكنات وعند وجودها على من واحد وجهه واحد كماله  
 في علميته سبحانه كل شيء هو انه يفرض انه يعلم الاشياء قبل وجودها  
 ومع وجودها لا ان الاشياء معلومة فاذن صدور كل معلوم عند مجيء  
 على سبيل الوجوب على علميته الثالثة بالنسبة اليه مطلق في تلك  
 واصطلاح الصانع التي تبرز الطبيعة على عيان ثلاثة الاول انه  
 جلي في كنهه بحيث لا يتصور صدور ويفرض عن كل ما هو  
 وكما ان نظام كل الوجود وهذا المعنى هو عين مرتبة ذاته الحق لاخذ  
 الثاني كونه سبحانه بحيث يجبان يصدر عن هذا المعلوم يخص به الاله  
 من حيث نظام الوجود وكما انه وهذا المعنى من صفات جوهر ذات الحق  
 واعتباره المرتبة المتقدمة على مرتبة وجوده وهو في العلول الآتية  
 لا زه ذات البارئ الفعال المنبع عن نفس ذاته عز وجل انه من حيث  
 المعلول الاول يجب وجوده في درجة في الكمال افضل المعلول  
 او انها منه سبحانه باعتبار المناسبة الثانية فيجب ان يكون هو  
 اولا يصدر ويفرض عن سببه وصاغة جل ذكره من غير واسطة  
 ونوسط بينه وطا صلا الثالث الجاعلية الاضافية للمضاف

الحجور

الحجورية الجاعلية معاني في درجة واحدة متاخرة عن مرتبة ذلك الجاعل  
 ومرتبة ذلك الجعول جميعا فالجاعلية الحقيقية بالمعنى الاول الذي  
 عين ذات الجاعل الحق بهذا الحق على الحقيقة الحقيقية بالمعنى الثاني الذي  
 هو لا يفرض ذاته الاحدية الحقيقة بالنسبة الى معلول الاول كمال الجاعلية  
 بالمعنى الثاني مبدء الجاعلية الاضافية التي هي المعنى الثالث وهو  
 كل من المعنيين الآخرين يتكرر تلك المعلولات على خلاف الامر في المعنى  
 الاول اذ هو عين الذات الاحدية للحق لكونه من الصك لا المطلق  
 والصفات الحقيقية ولن يتكرر تلك المعلولات ابدا بل يشته ظهور  
 وحده كلما اذوا وتكرر المعلولات على سبيل ما في ان لو جوبا  
 ومما يفسر ذلك القول ان كان ذلك المبدأ  
 الحق لا يزداد في معناه عن نفسه انه يزداد على نفسه حقيقة لانه  
 هو نفس ذاته الاحدية قابلا وقاعلا لذلك الازهر وهو محال اذ  
 نسبة القابل للمقبول بالامكان ونسبة الفاعل للمعلول بالوجوب  
 فكيف يصح ان يحجب حقيقة واحدة يقال لك هذا امر قد جاز في  
 سواء البتة لشيء محال لندرك في المطارحات وفي التوسعات في  
 حكمه لا تترك عليه قول في الحالتين كون علم الله سبحانه بما سألنا انطبا



حصولا بارشام صورة للعلوم في ذاته الحق كمال الالوهة  
 العالية والساقلة ثم اقتاس به في ذلك خام المحصلين البرية في فتح  
 الاشارات ونشئ على ذلك في سكا كاشيرة علامه المتكلمين في الاش  
 المشرقة في الاماضات والنشريات وفي تقوية الايمان واخصا سبيل  
 الى القابلية والفاعلية فيعان باشر الى اللفظ على معان تلك مختلفة  
 احدها كوز الشئ قابلا لم هو بمعنى كونه متصفا بعد ما كوز الشئ بـ  
 المفهوم وفاعلا له بمعنى كونه ذلك الاضداد من تلقاء اقتضائه اياه  
 بهذا المعنى ليس بالي ان يكون هو لفاعل بعينه من غير اختلاف جهة وفعلا  
 حقيقة اذا كان الاضداد بالمفهوم من اقتضائه وجه الذات لا من تلقاء علة  
 خارجة عن قوامه فنزل الذات صلا فتكون الذات اذن مستعدة لانتاج  
 الوصف من الواقع وعاقب نفس الامر بل انتا صلا فتكون ذاتها عند في شئ  
 نفس الهيئته من حيث هي كما الامر في لوانه الهيئته بالقياس الى ما  
 ضبته هذا القابل الى قبول بالوجوب لا بالمكان بالضرورة وعلى هذا  
 السبل عاقليته المجردة عن المادة ومعقوليته الدالة البسيطة فان ذلك  
 لا يتوجب كثيرا وتعارض لا في الذات ولا في الاعتبار اصلا وانما  
 كوز الشئ قابلا بمعنى كونه مستقيما اشار الى من طبيعة العالية وفعلا

بحي

بمعنى كونه مستقيما مؤثرا في الطبيعة الشاذة كما في الجواهر المجردة من القوى  
 الفعالة والنور الهدى والقابل لهذا المعنى ينمى من حيث لا على لشي  
 ان يكون هو لفاعل بعينه في العالم السفلي ولكن لا من جهة واحدة  
 بحجته غير مختلفة بل من جهتين مختلفتين في قول القائل  
 نكثرت حيتان متغايرين بالاعتبار وهذا القول لا يمكن  
 الا بالنسبة الوجودية كما الفعل من غير فرق من هذا السبل وانما  
 كوز الشئ قابلا من القبول بمعنى القوة الاستعدادية المضمرة فيها  
 الانتاج على القبول المستعدة له اولا ثم التلبس بالفعل الحي  
 او افا فعلا من الفعل بمعنى اخرج ما بالقوة من كنه القوة الى المن  
 قضاء الفعل والقابل بهذا المعنى ينبغي ان يكون هو لفاعل بعينه  
 بل يجب ان يكون من آخر صباينا له بالذات في حاق الواقع البتة  
 وينبغي ان يكون الشئ مخرجا للضد من القوة الى الفعل بوجه  
 من الوجوه اصلا اذا القابلية بهذا المعنى يجب ان لا يكون لا  
 بالنسبة الجوزية والفاعلية الا بالنسبة الوجودية فهذا  
 الضابط هو ميزان الحق وميزان الحكمة في هذه المسئلة ولما  
 امتناع كون علم العالم الحق حصولا انطباعيا بارشام الصورة

الذهنية الفلية في ذات اللاحقة المقتضية الواحدة من كل جهة  
 فيسبل برهانه ما نحن ملكناه في التوقيات والفتوحات من اللاحقة  
 عميقة حقيقة لاما استهجه هو لا المادون عن السبل وقد  
 اعلن شريكنا في التعليم والياسة من قبل غلبنا لونا ه عليه  
 كل في تعلقاته بعبارة واحدة حيث فالله الانكشاف **تعليق**  
 المقابل بعينه وفيه وجهان احدهما ان يكون بصل شي من خارج يكون  
 ثم الفعل وهو بصل ذلك الشيء الخارج وقابل لما هو في ذاته من مادة  
 لا من خارج فلا يكون ثم قال فان كان لوجه لثاني وجهنا  
 فجاز ان يقال على البارئ تعالى قال لا هذه العبارة وفوقه ان  
 ان يوصف جسم بان لا يضر لان البياض يوجد فيه من خارج وبين  
 ان يوصف بان لا يضر من لوانه وانما وجد فيه لانه هو لو كان  
 يجوز ذلك الجسم اذا اخذت حقيقة الاول تعالى على هذا القول  
 ولوانه على هذا الوجه لانه هذا المعنى فيه وهو انه لا كثيرة  
 فيه وليس هناك قابل فاعل بل هو من حيث هو قابل فاعل وهذا  
 الحكم مطرد في جميع البياض فان حقايقها هي انما تلزم عنها اللاحقة  
 وفي ذاتها تلك اللوان من حيث هي قابلة فاعل فان البسيط

الفعال

عن

عنه وفيه شيء واحد لاكثر فيه ولا يصح غير ما لم يكن عنده  
 غيره ما جاز ذلك كثيرة وثمة وحدة حقيقة لا يميز ذلك يكون  
 عنه وفيه شيئا واحدا وكل اللوان من هذا الحكم افا الوحدة في  
 الاول تعالى عنه وفيه لانه انما هو من الواحدة في  
 وارده عليه من خارج ففيه لانه وهناك قابل وفي الاول تعالى  
 المقابل والفاعل شيء واحد انما هو بالظاهر ما قاله في  
 في اللاحقة **تعليق** البياض ليس فيها استعدادا فالاستعداد  
 هو ان يوجد في الشيء شيء من شيء لم يكن ويكون استعدادا ليس في ذلك  
 الشيء مقدما على قبوله بالطبع **تعليق** الفاعل لا يثبت لا يصح ان  
 تكون فاعلة المفعولات قابلة لما بعد ان لم تكن فان مثل ذلك  
 يجب ان يبقه معنى ما بالقوة وفيها استعدادا فاما الشيء الذي  
 حقيقة ان تلزمه المفعولات دائما فلا يجب ان يكون فيه معنى  
 ما بالقوة **تعليق** لو كانت اشياء الانسانية تفعل المفعولات لانه  
 لا يصح ان يكون شيء واحد فاعلا وقابلا بعد ان لم يكن فاعلا  
 فانه يبقه معنى ما بالقوة **تعليق** قولنا لا يصدر عن شيء  
 واحد بسيط من جميع الجهات لانه واحد فقد عرفنا الشيء



لا يوجد على الشيء ما يرجع عنه ذلك الشيء فانما وجب ان يصدر عنه شيء  
 شيء ثم صدر عنه وجب ان يصدر عنه الشيء الاول  
 ذلك الوجه شيء اخر غير الاول لم يكن واجبا ان يصدر عنه الاول  
 واذا لم يكن بسيطا لم يكن يصدر عنه فان صدر عنه من جهة شيء  
 ومن جهة اخرى شيء اخر كان الكلام في اثنيته الطبع والادارة  
 ووجوبها من شيء بسيط ومدورها عنه كالكلام في الاول ايضا  
 لم وجب من جهة الطبع كذا ومن جهة الادارة كذا فاذا اوضح  
 يكون في واجبه وجود كثر ايضا انتهى كلام التعليقات فقد  
 لم يخطئ كل ما هو باخر للفقير بما هو قهره وبما كان طلقا للوجود  
 هو وجود فانما يجب ان يكون من بعينه نفس من حقيقة الحقيقة  
 غير مرتبة فانه الوجه سبحانه لا من لوازم ذاته الزائدة عليه  
 حقيقة فما لا يكون كذلك صفات الكمال وبعيد للكمال  
 ماهيته فحينئذ واجبا ان يثبت فانيته من لوازم مقتضاة  
 لنفس حقيقة والتابعة لكاله اذ انه وكبره آجده واللازم القريب  
 الاحدية للحق من كل جهة يتفق ان يكون لا بسيطا واحدا وهو  
 صدره والمعلوم الاول البسيط الذات عنه ثم لوازمه التابعة

مكرر

متكررة في درجات مرتبة كاجابات العلول المقدمة في المرتبة  
 على وجودها في ترتيب نظام الفيض الى اقصى الوجود ثم ترتيبها  
 من الاضافات التابعة والسلوب اللازمة على التراتيب المتتالية  
 طولا وعرضا الى اتمام النظام فليثبت **وهي** **ب**  
 ومن حيث تعرف فاعلم ان كذا وحده العلة الموجبة التامة  
 مستوجبة وحده للعلول زليخ في منه طبع الكثرة استحقاق  
 ان يصدر معاه العلة الواحدة للحقة في درجة واحدة فلكذا  
 الامر عكس من جهة العلول فوحدة العلول يطاعها مستعينة  
 وحده العلة ويتبع ان يشد معلوما واحدا وحده بالانحصار  
 النوع للعلول مستقيمتين ولو على البدلية وسواء في الامتنان  
 كان ذلك على التعاقب الاستعانة بسبل التناوب في الفطرة التامة  
 ام على تساوي التبادل والاستبداد من بدلا في الفطرة الاولى  
 وكانت التعاقبات في الفطرة الثانية والمتساويات في الفطرة  
 الاولى عللا تامات امشروطا وسميات للعلة على التناوب  
 فذلك ايضا يفضي الى اختلاف العلة التامة بالمعنى وبالعدد  
 وبالحكمة يتبع استنادا لمتناوع طبيعة واحدة بعينها الطبيعية

تختلفان بالمعنى والعدد مطلقا ليس يكون كخصوصية اخرى  
 طبيعتين لخصوصياتهما فمما في الحقيقة العلية من حيث افتقار  
 المعلول اليها بخصوصها واتحادها بالذات لئلا يكون تجميعان  
 يتصور المعلول الاخرى فيتحيل ان يتوب تلك عن هذه وانما فيه  
 واستحداثا وادامته واستبقائه المشي من المخصوصين من  
 للخصوصية اصلا لكانت كل واحدة منهما ماغاة للخصوصية  
 في ذلك لاساقعود العلية لطباع المشترك وتكون العلة للعلل  
 اليها بالذات على الحقيقة هي العلة المشترك الذي هو طبع واحد  
 وطبيعة واحدة وكل واحد من المخصوصين خصوصية مشتركة  
 على اهل العلة بالذات وليست العلة على الحقيقة وبالحمل ليس  
 يصح ان يستدل المعلول على الحقيقة الا لما يقع اليه ويعتبر في وقت  
 عليه بخصوصه بالذات مما عدا ذلك فلا يكون له الا الاستناد الا  
 بالعرض والضرورة العقلية وسواء على الذاتين افرزت العلية  
 بالحق الحقيقة له بالمعنى المصحح لتحيل انما وبعض من يتنطق من  
 المتأخرين يجمع بالامرجع الى رآه فليست  
 ومنهم من خلف العلة في

ظلم

ظاهر الامكانات العلة الحقيقة هي العلة المشترك والخصوصيات  
 متغايرة لاعتبارية العلية لا بالعرض والاصل كما في نقد المختار  
 ان المعلول مع مقعة الى ما اشترك فيه العلة من حيث هو على  
 لا الى خصوصياتها ففهمه البرهان وجوب الحفاظ للوحدة  
 بين العلة والمعلول بالذات على الاستدلال المذكور من حيثيهما  
 بحيث يطبع العلية والمعلولة بالذات ولكن ذلك من جهة العلة  
 وفي جهة طبع العلية على سبيل اقتضا ومن جانب المعلول في  
 حصة طبع المعلولة على سبيل الاستدعاء فان ومرتبان يكون الا  
 من ذلك الجانب ايضا على سبيل الاقتضاء قبل ان يطبع المعلول  
 بالذات علة مقتضية لكون المعلول الواحد مقفرا لعلته و  
 كما يطبع العلية بالذات علة موجبة لكون العلة الواحد  
 مقتضية للمعلول واحد فهذا حكم اصل الوحدة هناك  
 فاما نحو الوحدة الشخصية او النوعية او الجسمية ففي العلة  
 الفاعلة بقوى العقل المبرمج ان وحدان مجموعها ومقطوعها  
 يمنع ان يكون قوى متصلا من وحدتها وان ارادة الكليته  
 المسئلة والراي الكلي المرسل لا ينبعث ولا يصدر عنهما



فعل متعين فالطبيعة المرسله النوعية اذ هو سواسية  
النسبة الى الشخصيات المتعينة لا تستطيع ان يكون منها  
اخر اخرج هوية متعينة شخصية من النسبة الامكانية الى النسبة  
الوجوبية وكذلك الطبيعة المرسله الجنسية نسبتها الى التعيين  
النوعية واحدة فكيف يتصور من تلقاها اخرج تعين نوعي  
من النسبة الجوازية الى النسبة الوجوبية ولما في مطلق العلة  
من الارتباط والمصححات فلا انفراط للعقل وان يكون الطبيعة  
ما مرسله واحدة بالوحدة النوعية او الوحدة الجنسية  
مدخلية في استتمام فاعلية العلة الفاعلة لهوية شخصية  
متعينة او طبيعة نوعية محصلة على ما اذا هبطت  
وارى اتجاه البرهان منظره والشبهات في الرئاسة يذهب  
الى اجماله انكسار من الجنسيتين مطلقا في مطلق العلة وحكم  
في اربعة برهان الشك في احداهما في تعليم الاول في الاخر  
منه ان العلول المتحد النوع لا يستند الى المتحد الجنس اصلا  
والوحد النوعي يجب ان يكون مطلقا عليه الوحدة الجنسية  
او الوحدة النوعية ولست احصاوا البرهان اليه الا

في العلم

في العلة الجاعلة التي هي المخرجة من القوة الى الفعل والظن  
الى القدر ومن الجواز الى الوجوب وفي حيثيات ذاتها  
الصحيحة للاستناد الى جاعليتها بالفعل **ومريض**  
البرهان العلة على الحقيقة في المنقذ اليه بالذات والمعلولية  
الصدورية انما مناطها وملازمها ومسئولها ومعدنها طابع  
الامكان الذاتي والامكان الذاتي انما مقتضاه في جليل النظر لا  
والاستناد الى العلة الفاعلة وعند النظر الذي كوز العلة  
الفاعلة فاذن لا علة بالذات على الحقيقة الا العلة الفاعلة  
وما بالعلل الصحيحة الاستناد الى فاعل الذات وصانع الوجوب  
بالفعل ان يكون للعلل في جوهر ذاته صلاح الصدور عن فاعلة  
من غير واسطة ومعدية ومهيئة وليس يصح ان يكون للعلول ذات  
يجب ان يكون الجوهر ذاته الالة تامة واحدة بعينها ساد  
وجوده بالفعل الى وجودها وعلة عليه بالعقل الى وجود  
عدمها والجاعل الفاعل الجوهر الذات الشخصية يمنع ان يكون  
الاموجود استعينا متخاضا بذاته وربما يحجج خصوصية  
ذات المعلول بحسب مرتبة في المكان الى ان يغير نظامه طبيعة

مرسلة من الهيئات والحقائق المجاعلة الشخصية ليست العلة  
 الباعلة النامة الواحدة بالشخص ليس وجب ذلك خروجها  
 عن الوحدة العددية الشخصية كما جعل المبدأ الشخصية البهية  
 يوجد لها وينفذها بصورة ما من الصور الجوهرية المتواردة عليها  
 وهو واحد العدد متعاقب بالشخص شخصيته العلة النامة  
 للشيء الواحد بالشخص متقفلة بخص جاعها الشخص المعين يوجد  
 الشخص وحسبها الجود والشخص عليها النامة الواحد بالشخص  
 ابدأ وكذلك ليس يجب ان يكون لعدم العلول المعين علة لعدم  
 النامة الواحدة بعينها فاما عدم احدى العلل بعينها او لا بعينها  
 وعدم احدى الاجزاء بعينها او لا بعينها ان كان العلول مركب  
 بالذات وعلى الحقيقة بل تمايقارون ويلزم ما هو العلة بالذات  
 على الحقيقة ومسمى

العلم

الذاتية

للعلم الحقيقة والتمام عاده خاطما بالعرض بما بالذات والذات  
 الصحيح في ميز العقل الصحيح ان في معنى يلزم خصوصيات فوق  
 واحدة ويلحق بها وتوزع منها اى مفهوم يحول على خصوصيات  
 عدة كان من جوهرها القوة او عرضياتها الا حقيقة فان  
 مناط الذنوع وسبقها لظان ومبدأ الاستزاع ومطابق الحمل  
 انما هو لطباع المشترك واللاشئ من خصوصيات من ان يكون  
 لها خصوصية بالذات في تصحيح ذلك فضلا عن ان الشخص  
 والذات في الملزوم والمفرد والمشتق منه والموضوع بالذات  
 ليس الا الطبيعة المشتركة شبهة وروشت من خصوصيات  
 وكذلك مما حملها من ما على طبعين مترتبين بالاعتية  
 والاختية او لزمها معنى ما في الوجود او بالهئية كانه من  
 المصريح للعقل الصحيح عند اللحاظ التحليلي انه انما هو من محمل  
 او مناط الذنوع بالذات والبعد الاول على الحقيقة ليل الالهي  
 الموضوع بالاعتية ثم من حيثها وبجانبها الاخر للملغاة  
 في استحقاق ذلك المحل والذنوع ويصحح الالهي ثم على ما  
 نحن نهيئ اليه من وجوب الحفاظ اصل الوحدة العددية



بالاستمرار المتكدر على الانكار المحض نوعيه كانت وجبته  
 دور الوحدة بخصوصها انما استازر واحد الاثر بالحيثية التامة  
 ان يكون للامر والذات طبيعة وحدانية نوعيه كانت وجبته  
 والمنع هو كون الواحد نوع لا اكل من خصوصيات الحقائق والافعال  
 بالمهاضيه او بالعدد من وما بالذات اذ انما المذموم والذات هناك القدر  
 المشترك لا اختلاف نحو الوحدة نوعيه وجبته في طبيعة حاشي الاثر  
 فاما ما في دليل الشريك ومعلم المشايين ومفيدهم الصانع من  
 ان المتحد النوع لا يستد احدا الى المتحد النوع فالحاد للذات  
 في الحقيقة النوعيه يكون دليل اتحاد الملام ومات به بالحقيقة  
 النوعيه ولعلنا المتكدرين في المباحث المشرقية وفي المختصر  
 ومن التناكك الحاد الصابط ابطالناها في القديسات وفي تقويم الايمان  
 وفي غيرها ومهي

ص

مما يفرج عن اصل المتنازع صدور الكثرة عن الواحد المحض من حيثيه  
 واحدة في درجة واحدة اصل الحرف الى قاعدة الامكان الاثر  
 وهو اصل من حيث كونه عظيم جدواه استعمل معلم المشايين  
 ومفيدهم الصانع في التولجيا وفي بحث السماء والعالم والشرك

في الزاوية

في الزاوية في موضع عديدة في الشفا والتعليقات وميليه

سار كونه ترتيب نظام الوجود وكذلك الشراك في التعليم وقاض  
 شيخ لحيه بالذوق والتزبد في المطارحات والتلويحات وحكمة  
 الاثر في عوصا عبقا واتجحت عنه مقليه صاحب الشجرة الالهية  
 انما انا بطوسطها فقولنا تحريرا وعوا ان كل ممكن موجود  
 بالفعل قبله في درجة عقلية متقدمة وبرهان غير ان اول  
 ما صدر عن الباري الاول عز وجل سبحانه لا يتصور في عالم الا  
 اشرف في افضل منه صلا لانه ان يمحان ببع طباع الامكان ما يكن  
 اشرف في افضل منه فلا يتصور ان يوجد ذلك في درجة وجود  
 هذا اوفى درجة ولما لا يوجد راسا فان وجدته هذا <sup>في</sup> <sup>الدرجة</sup>  
 درجة اخرى غير على درجة واحدة انما ان لا يكون ان يصدر عن  
 الواحد المحض من كل جهة اثنين في درجة واحدة كما في درجة  
 في درجة اخرى بعد <sup>الدرجة</sup> كان هذا المقدم عليه بالدرجة  
 على لوجوده لا بحاله وجود من علة وجوده ولم يزل ان يكون  
 المعلول الامر في الابداني اشرف في افضل من علة <sup>الامر</sup> وذلك  
 مستحيل وان لم يوجد راسا وهو يمكن الوجود بالذات لا غير

محضره واسباب

افرى

لصدوره وفضائه على الباطن والظاهر لا يمكنه الذاتي فلهذا  
 ان يكون علته دخوله في عالم التفرير والوجود من تلقاء علمه  
 من حيث انه مرتبة فضله وشره فيمدحها بالانوار والكرامات  
 ويجحد في هذا الصعود الذي هو فضل وان شرفه وجال  
 ليس مع هذا هو لا يبارى الا في القوة الواجب بالذات غير محدود  
 ان يكون هو سندها مبدءا اخر يكون اعلى ويجحد في هذا  
 الوجه الثاني في هذا الحال في هذا العالم عند عزه وعلاه علوا كبيرا  
 فلهذا نحن في هذا الجهران على ابلغ الوجوه والتمتها والمؤثر  
 في حكمه الاثر متناوشا بعبارة قاله المكي في الاثر في هذا  
 فيكون ان يكون المكنون الاثر في هذا في هذا في هذا في هذا  
 عظيم يبقى على ما هو عليه كما سئل وهو من رغب ان الواحد  
 الحقيقي لا يصدق له الواحد الحقيقي فان نور الانوار اذا اقتضى  
 الاثر في هذا في هذه الوحدة لا يترجمه اقتضاء الاثر  
 لا في وجهه واحدة لا اكثر واذا كان كذلك فاما يجوز صد  
 الاثر في هذا بواسطة اوردونها ولا يجوز مطلقا فانها في غير  
 واسطة فقد جاز ان يصدر عن الواجب لذاته في مرتبة شتى

هذا الاثر في الاثر هو محال بل جاز بواسطة فيلهذا  
 كون العلول اشرف من علته لان التقدير ان صدوره الاثر  
 عند غير واسطة ان كان بواسطة معلول آخر للملح والعلل  
 اشرف من العلول وعلته عليه الذات فيكون قد وجد  
 هذا الاثر في هذا في هذا وهو المطلوب وانما جاز صدور  
 الاثر بواسطة فلا يمكن ان يكون الاثر في هذا في هذا  
 صدور الاثر عن الاثر في هذا في هذا فيكون قد جاز صدور الاثر  
 عنه وهو غير جاز بخلاف عكسه وان لم يجز صدور الاثر  
 عنه ولا عن معلول مع امكانه بالعرض والممكن لا يلزم من وجود  
 محال لذاته بل ان لم يفتأ يكون لاسبابها غير زائدة ولا  
 لا يمكن مكملا وهو خلاف المقدر فاذا فرض موجودا وليس في  
 بوجها للوجود ولا بعض معلولا لان كلامنا الان على  
 عدم جواز صدوره عنها او الضرورة وجوده يستدعي  
 جهة نقيضه اشرف مما عليه نورا لانوار لكونه اشرف من  
 من علل اشرف العلول من شرف علته واقضاءها وهو محال  
 لا استحالة تصور جهة اشرف مما عليه نورا لانوار هذا في هذا



لبرهان مع لاهة نظم الكتاب اما على النظم الطبيعي فان يقال  
وجود الممكن الاخر لو وجد هذا الممكن الاخر قبله لزم امثا  
خلاق المقدور وجواز صدق الكثير عن الواحد والاخر عن  
الاخر او وجود جهة اشرف مما عليه نور الانوار لان وجود  
الاخر ان كان بواسطة نور الاول وان كان بغير واسطة كان  
عن فعله لانه الثالث وان لم يجزها الز الرابع وان اطلت  
كلها على تقدير وجود الاخر مع وجود الاخر فيلذلك  
التقدير يربط ويظهر من بطلان صدق الشريعة المذكورة  
في صدر الفصل التي هي قاعدة الامكان الاخر في ذلك الاخر  
الواجب ولا من اقتضائه فحالان يتخلف عن وجوده وجود  
وجود الممكن الاخر فيجب ان يكون الاخر اقرب اليه وان يكون  
الوساطة بينه وبين الاخر هي الاخر فالاشرف من راجع العار  
والمعلول من غير ان يصدق عن الاخر الاخر بل على العكس  
ذلك الخلل المراتب انتهى كلامه شرح الاشراق بالفاظه  
**ومما**  
البرهان شكام معضلاتنا فان حله عندنا بفضل الله

سما

سبحانه ورحمته واسبل الى تحقيق من الحق فيه الامر فيها كافي  
سائر معضلات القوم من عيوبها وهوان في نظرها خلطت  
والامكان بالذات بالامتناع والامكان بالقياس الى الغير والافتقار  
عن الممكن كون المتع بالذات ممكنا بالقياس الى الغير لا يمكن  
كون الممكن بالذات بحيث يكون المتع الذاتي ممكنا لا بدل بالقياس  
اليه فجهة اشرف مما عليه نور الانوار من الحالات بالذات شبهة ولكن  
لا يستحيل امكانها بالقياس الى الممكن الاخر المستدعي اياها فانه  
من بعض من ينقطع من المقلدين في شرح الهياكل بعد تخرن نظم العار  
بما ذكره وصورة تاتيتم بطلان شواخير لو كان امكان المعلول  
لامكان العلل وهو مقصود بامتناع المعلول الاول ممكن مع علته  
وهو افتقار الواجب مستحيل التحقيق ان امكان المعلول يستلزم امكان  
العلل نظر الى ذلك المعلول يعني انه لا ينظر الى المعلول بل يوجد  
ما يوجب محالته وانتقاد ذلك ممنوع في صورة النزاع كما في صورة  
السند ويمكن ان يقر هكذا لما ليس موجودا قبل الموجود وقبل  
الموجود الممكن ليس ممكنا الاخر منه ويحكم بعكس التفتيش الى قولنا  
ما هو ممكن اشرف فهو موجود قبله باذن الله لا يمكن

اشرف على تقدير وجوده انما يوجد من الوجوب بالواسطة وقد  
وجود الاختصاص بالواسطة فيلزم صدور الكثرة عن الواحد <sup>سليم</sup> ويؤيد  
وتخصر الآخر فيكون العلة آخر من العلل والملازم <sup>الحال</sup>  
وما يلزمه من تقدير وجوده محال فهو محال فاما ان يشترط  
كونه محالا في ذاته ايضا مثل العلة السابقة <sup>سليم</sup> والحوادث ان اراد بامتناع  
الاثر في انتمى الامتناع بالغير فهو كذلك وان اراد الامتناع <sup>سليم</sup>  
لذات فلا يتم كما ذكرنا في قوله فيجب علينا اذن ان نوردى اليك  
مرجح القول فيه ما على امتناعنا من تفقوا هل انت متحققا  
ما علمناك في صفحتنا باذن الله سبحانه ان سائر العقول الضاعفة  
المعارف الرومية تستيقظ في القيمة الواجبة لذات كل فكر <sup>سليم</sup>  
سبل المحذور محدود وعلاوة ان يقال من المحال بالذات جهة  
قدس كماله وما وجد العز وجل ولجل ولجل وعلو تعالى عليه قد  
وكاله وعز وجل له بل ان سبله ان يعقد حثية الاجر  
بالذات حقيقة محضه من كل جهة كبرائية وفعلية حقة  
مركبة حثية كالية وان هذه الحثية الواحدة الوجوبية  
ووجدت الحق وبساحتها الطلقة بعينها جل حيثيات المحذور <sup>الحال</sup>

فذكر

وقاطعة جهات العز والجلال وصحفة جميعها الحق العز و  
الكالية من غير انتمى حثية وجبته وتغير اعتبار اعتبار <sup>سليم</sup>  
وان نوردى الانوار الواجب بالذات من حيث كنه حقيقة <sup>حثية</sup> وصرف  
ذاته الاحدية الحقة من كنه حثية تام وفوق العلم من كنه  
الكالية وغير متناهي الشدة في جميع جهات العز والجلال والمجد  
والكمال وغير متناهي الالهانية الشدة ولا نهاية الشدة في  
الكالية ايضا غير متناهي الالهانية مرتبة غير متناهية فهو عرسل <sup>سليم</sup>  
في جميع جهات الالهية والجلال والقدرة الكمال وراى ما يتناهي  
بما لا يتناهي وراى ما لا يتناهي بما لا يتناهي وذلك ايضا الالهية  
بحسب الشدة بالفعل ولا يمكن تصور مرتبة من المجد والكمال  
والنور والبهجة والعز والكبرياء ولا مرتبة من التمام والشدة فيها  
ولا مرتبة من مرتبة لا تتناهي التمامية والشدة ولا من مرتبة  
لا تتناهي الاوتان في الاوتى وما فوقها الى الالهانية بالفعل وصحفة  
جميعها في لذات الحقة الواجبة الاحدية من حيث كنه الحثية  
الواحدة الوجوبية فاذا وجد الواجب لذات كمال وجوده  
حقيقة وكمال حقيقة واحد وكذلك كماله واقضى كمال لا تتناهي



فيما يشتهر ولا يشي لا تشابه ولقد وكل ذلك في الاثر والذات  
بالذات هو الملك المطلق الشبه لجميع ما سواه او بالنسبة للخلق  
عائده نظائر طباع الامكان لان الملك المطلق هو الذي له ذات  
كل شئ وليس ذاته شئ والواجب بالذات كذلك لان كل ممكن  
الذات وجايز الوجود فهو قائمته او مقامته وعناية غايات  
الفعل فحقه هو كونه فاعلا اليها لذاته فيكون ذلك كل ممكن  
له ويصير بقوله قليل كون الممكنات ليس غامده فالممكنات اجزاء لكونه  
بذواتها الواجب بالذات بلا واسطة او بواسطة الاممحل فيها  
لغيره وعندها الاممحل فيه لغيره وعندها الاممحل فيه والمملوء  
له لولا ذلك كل من خواص حقيقة الوجوب بالذات ولو اذن  
طباع الامكان الذاتي واذا تخففنا سائر هذا الاصل لتخففنا  
انه ليس في نظم هذا البرهان تدليس على الامتناع والامكان بالذات  
بالامتناع والامكان والقياس الى الغير لان في مزاج هذا الشك  
فناطنا بين امتناع استدعاء امتناع خصوصية استدعاء العلة  
والحد في الاستدعاء العلول امر هو حاصل بالفعل في العلة  
استدعاء لغيره في العلة فيمنع دخوله في الحصول في مكان الحصول

من

بيان ذلك ان الممكن لا يمتنع ان يكون بمرتبة فرد وخصوصية كاله  
مستدعيها جهة من جهة الفضل والرفق ومرتبة من مراتب المجد  
والكمال في علة وجوده لا يكون تلك الجهة وما فوقها وتلك المرتبة  
وما هي اعلى وارفع منها حاصله بالفعل للقيوم الواجب بالذات جل  
ذكر فانه مرتبة كاله يستدعيها خصوصية الممكن لا يمتنع ان يكون  
كان في العلة حتى يصح استدعاء اليها في الوجود فانه ما فوقها  
الى النهاية تتحقق بالفعل في الواجب بالذات على ما تعرفت فاذن  
العقد الذي هو مقدمة البرهان في الشق الاخير هو ان الممكن لا  
يمتنع بالذات ويستدعي مرتبة من المجد والرفق في العلة لا يكون  
تلك المرتبة وما فوقها موجودة بالفعل في علة الممكن الا <sup>اصح</sup> في  
القيوم الواجب بالذات جل مجد فيستحيل ان يكون عدمه محجة  
عدمه علة اذ علة المستدعاة له من جهة المجد والرفق في وجوده  
بالفعلية لا انه يستدعي علة المجد والرفق من الواجب بالذات في  
ممنوعة وبالحكمة انما الماخوذ في البرهان استدعاء مرتبة  
غير حاصله بالفعل في علة تمتع بالذات على ما تتحققه لان ذلك  
الاستدعاء منه ممكن ومستدعاء تمتع الحصول بالذات فاستقر

كما مرت ونبت على الحق لا يكون المحالين **ومريض**  
 ان الفاعل اصل الفاعل بهما فان سبيل اثر بسيط والطفالست  
 قد ريت بما ادرى ان الله ما لم يكن بين ذاتين خصوصاً مناسبة  
 فانية وخصوصية ارتباطية لا يكون هي بين سائر الاشياء لم يكن  
 يفسح هناك علاقة العلية العلية والمعلولية اه كيف يصح ان  
 شئ بخصوصه فان بين الاشياء ومعجزات الخفيات شيئاً معينه  
 ومهمة بخصوصها بالترتيب على وجهها وليس هناك كجب  
 جوه الذات مناسبة معجزة لذلك الاختصاص اصله ان كان  
 ذلك فقد عجزت نظراتك ونصت في حجتك واذن فقوله ان  
 صدر عن البارئ الواجب بالذات جل ذكره معلول ما يمكن طباع  
 تمام الامكان واقله لا بدع عمكا بالذات ان فيه يكون ذلك  
 الممكن لاشر فيجب رتبة في الشرف الفضل ان لا يحال من البارئ  
 الواجب بالذات الذي هو مستوي على غير اقصى الكمال والمجد البتة  
 لهذا الممكن الصادر بالفعل يكون قد جرى من الابداع والابجاء  
 على خلاف ما يفتقنه امر المناسب للذاتية وذلك باطل كما هو  
 المستبين **ومريض** **من سبل آخر**

قد

قد تاصل في كتاب القديس ان من خواص الوجوب بالذات ان  
 اذا فرض استناد ممكن ما في ممكن كان الى الواجب بالذات لا يطرأ  
 او بوسط اخر من ذلك ان يكون ذلك الممكن بالذات واجباً  
 في حاق الواقع من تلقاء ذلك الاستناد فية واذا فرض عدم  
 استناده اليه لزم من ذلك ان يكون هو ممتنع الوجود في الواقع  
 البتة وكذلك من لوازم طباع الامكان الذي ذلك البطر  
 الى ذات الممكن في مقام الواقع واذن فقوله ان لا يمكن استناد  
 الممكن لاشر الى الواجب بالذات ههنا واذ وجوب وجود  
 بمه في درجة وجوده الاخر وبعد درجة يستحيل ايضاً  
 الفعل وحكم البرهان فاذا نبتين وجوب وجوده عنه  
 سبحانه قبل وجود الاحتج عنه فثبت **ومريض**  
 ولعلم ان هذه القاعدة انما يطرأ حكمها فيما فوق الكون  
 وفي ترتيب نظام الوجود في السلسلة البدئية وما يتما  
 تحت الكون فربما يكون الممكن لاشر قد حقق عن الوجود  
 بعبارة المادة الهيولانية من سبيل الامكان الاستعدادي  
 وفي السلسلة العودية يكون الممكن لاشر وجوداً قبل الممكن



الاشرف على المطارحات ونصيحان يكون في الامور للمكانة  
الفاسدة شخصاً ممنوع عما هو شرف والحمل بالمخالفة لسياب  
سماوية ولما كذا اصبا بطبعة ايضا تبعه لسايا ويحذر  
ان يحط الشيء الواحد شرفا وخيا لا دائمة بل اعتبار  
استعداد القابل ان لو اجاب ساي لا نتائج من الحوادث اما  
الامور الدائمة فلا يقع ان يختلف فيها وخسها الا <sup>اختلاف</sup>  
الفاعل والاختلاف فجمها فيه فيفعل بالاشرف والاختلاف  
اخره محال فيسوي الفاعلان في الشرف ولا ينفوق  
فعلها على تريقتي احد مما فعلا اخر من فعل الآخر وهكذا  
اذا استوى الفاعلان وقابل تعليمها وشرب لبط الغلين  
في الشرف والحال واذا عرفت هذا التواعد فك ان تعلم ان  
الامور الدائمة لا تحصل الا على شرف يتصور ان يكون عليه  
ولا يمنعه عن ذلك استعدادا واحدا غير بلعبر اتفاق فيجب  
عليك ان تعتقد في السموات والعلوم القديمة ما هو امر  
واحد بان كل ما يتصور من محال واجب الوجود والامور العقلية  
والسمائية وماها ان يقع في نفسها ما تنصوبه واذا كان المحال

العقل من الغرض يجب أن يكون قبلها وما كان لا ثابتا ثابتا  
الغرض يجب أن يكون حاصله قبلها يضر من الحقيقة علمه كذا  
هذا بقضيل فلهذا وإجماله لا ما للباحثين أسروا من مسألة  
أشار إليها في كتاب التمام والعالم ما معناه أن يجب أن يهتقد  
في العلويات ما هو الأكرم لها والآخر التي كثر المطارحات  
وأبضا إنما اطرد هذه القاعدة فوق الكون من مراتب السلسلة  
البدء في طول ترتيب السلسلة أي في الإبداعات المتصادرة عن  
المبدء الفاعل من حيث مراتبه في درجات مختلفة فلما كان  
عرض السلسلة فالأمر بآثار المبدء الصادرة عن مخصوصة الأمر  
من حيث كونه مختلفة متصافقة في درجة واحدة متناهية الكمال  
والنقص والآخر فيها لا يكون صدوره قبل صدوره إلا بغير  
بالدرجة كما العقل الثاني والثالث العقل الأول وجرم العقل  
الأقصى الصادرة من حيث متصافاة بالخصوص معا في درجة واحدة  
متعاقبة تتفاوت الرتبة في الكمال والنقص والآخر والحكمة  
ومصطفى  
في تاسيس أصول القوانين فقدا حرجين تغير عما يتغير عليها

من اثبات جواهر المحرقة ثم ترتيب مراتب نظام الجفر في درجات المقدرة  
 والوجود فما يسلك ايضا محاولة لاثبات العقل وهو الجوهر البسيط  
 العاقل الفاعل المقدس من عقلية المادة ذاتا وفعله من ممالك  
 عديدة الاول من سبيل اعتناء صدور الكثرة عن الواحد من العلوم  
 ان الصادر الاول يجب خصوصية ذاته ومرتبته اسكنا الذي من كل  
 جهة فيجب له ان يكون هو ذاتا واحدة بسيطة متحدة عن  
 ما بالقوة الاستعدادية مستغنية في ذاته وفي فعله عن غيره من ماله  
 و فاعله انه يتحقق ان يكون واسطة في فاعله والنيابة الشبهة الى ما  
 المعلولان ويكون ما عدا من المكنات والمعلول بعد ذاته في جهة  
 الصدور والعلولية فلا يمتنع ان يكون هو جساما والارادة صدور  
 الواحد الحق في درجة واحدة ولا هو في الاهورية ولا في انشاء ولا  
 امتنع ان يكون مقدما في الدرجة على سائر المعلولان واسطة  
 رشح لينضج نظام الوجود على الاطلاق فاذا ان هو العقل  
 الاول الذي هو اكرم الجواهر العقلية وافضل الذات الالهية  
 والبدن النورية الثاني من سبيل الامكان لا شرف فقد يتبين  
 انه لا يصح في سلسلة البدء والعلولية صدور ممكن في درجة

مقدم

مستقيمة فاذا ان يكون اذن العقل وافضل المكنات واشرف  
 الانوار العقلية هو الصادر الاول الثالث من سبيل المناسبة لذلك  
 بين العلة القائمة ومعلولها اليقين المستبين ان الفاعل الفاعل  
 الواجب بالثبات يفتقر ذاته الحقيقة الواجبة علة تامة فاعله محو  
 ذات المعلول الاول فيجب ان يكون المناسبة بالقياس الى النظر  
 اليه اتم واكرم ما يتقوى بالقياس الى ان يمكن في غير بعد فاذا ان  
 لا يسوغ ان يكون هو الاكرم العقل المقدس واشرف الانوار العقلية  
 الرابع من سبيل الخراج ما بالقوة من القوة الى الفعل ما تعرف ان  
 شيئا من الاشياء لا يكون محجج ذاته بالقوة الى العقل ولو كانت  
 الذات مسوقة لخرج الى الفعل لما كانت بالقوة الخارج من القوة  
 الى الفعل بحيث الفعل شرفا وكل منه من حيث القبلية فلو كان  
 الى الفعل من تلقاء ذاته بل ان يكون الشرف وكل من ذاته بشكل  
 وتقتل من ذاته فظلمة الشيء لا يتكلم من تلقاء نفسه واطلاقا  
 لاطلاق ينبع ان يكون هو واعنه فاذا الفعل العاقل لا ينقطع ان يخرج  
 ذاتها من مرتبة القوة الجبروتية التي هي درجة العقل المنفصل  
 الى مرتبة العقلية التي هي درجة العقل بالفعل ثم مرتبة العقلية



الثانية القارة التي هي درجة العقل المتفاد واستدراجها من  
 يناسب جوهرها ويكون وسطه قابضا للغير من البارز الى الغائب  
 تعايشا لهما فان خرج النفس البشرية الى درجات مقاماتها الثمانية  
 ومن ثمها العقلية نور عقل وعقل قدسي فقال الاطوار يحول  
 خالصة بالصور وازن رتبة برقي في جوهره على القوة الاستعدادية  
 ولا تفعل الذات الحيوانية قبال شئ من نوره الى القوة العقلية  
 ومقتلة بصيرة العقل قبال رضاء وسفاح الشغل كوى الروان  
 وحكمة العين وحكمة القوة الباصرة والذي يقدره الاصول <sup>بفهمه</sup>  
 البراهين هو ان النفس الخارج بالحقيقة الى الفعل على الاطلاق هو  
 الا الفعل كونه المتعال عن مقارنة غير الماهية وملازمة ما  
 بالقوة من جميع الوجوه تعالى سلطانا وقباسر من العقول لعلها قيا  
 صنع قبا من صنع الطبيعة افاضة الصحة فانه يميز الحق والصحيح  
 وانما هيضن الصحة من تلقا والمبدء ايضا من المبدء من سبل الحيوان  
 والحكمة المستعليات من الاستعدادات فوق مرة واحدة <sup>كل</sup> <sup>قوة</sup>  
 جاز للذات فان جوهرها تحت مفهومها بالقوة في مرتبة الذات  
 بما هي حيث هو ما بالفعل في حاق الواقع من تلقاء العلة القارة

فلا

واللهو والحركة وما يتعلق بهما اعرف الكليات الحيوانية الموهبة  
 الوجود بالامكان الاستعدادي من الجازات بجميعها جميعا ان لها  
 مع طباع معنى بالقوة على الاضافة اي من وما يجب مرتبة الذات  
 حاسر ما في الفعل بجبا في الواقع صاع معنى بالقوة على التوضيف  
 ايضا بجبا في الواقع اي لذاته الماحصة بالفعل في العظمة الآدمية  
 من تلقاء العلة القارة كالات بالقوة تحصل لها بالفعل ويتبين  
 هي ما احل في العظمة الثانية وليس صحيح ذلك للاذات العين  
 الموصوفة بالامكان الاستعدادي من الميول والحركة تحضن  
 من بين الحركات ان لكل واحدة منها فوق ما لها من صواع بالقوة  
 على السيلين ان اعتبارها بالقوة والجمع في اعتبارها بالفعل اي مد  
 مصمت فيه في هويتها الشخصية الماحصة بالفعل فذاها الشخصية  
 من حيث هي موجودة بالفعل في تحته في فعلية بالقوة وكذلك  
 شئ من الموجودات غير الميول والحركة ولذلك يقال هاهنا ان  
 الضعيف والوجود اذن فقول كيف يصح استناد الذات المتحركة  
 انتمر الضعيف والقوة الى الوجود الحق المحض الواجب بالفعل الذي  
 هو التام على المحجة المستعدا ذبا ان من يدرك الامر لا يوسطه شيئا

الطرف الاخرى والطرف الاصل كل من جهة وكيف ينبعث عن نفس  
 ذات الحق التام بذاته في حق الغاية ويرتفع عليه بنفسه باطل ناقص  
 بذاته في الغاية ولا يوسع ان يكون المتوسط نفسا اذا لم يكن لا يتم فيها  
 الابدانة والالفة والحركة فاذن لا يمكن ان يكون متوسطا  
 عقلي ذي وجهين لا يتميز في تعلية معنى ما بالقوة اطلاقا وذلك  
 وجهه الذي يربط بالحق المتقد من الاخر الفعلية المحققة  
 ذاته من كل جهة كالية ولا يتخلص من ملائمة معنى ما بالقوة  
 بحجوه الذات حيث هو ما بالفعل من صنع العلة المفاعلة ولكن  
 لا من حيث هو بالفعل وذلك وجهه الذي يربط بالحق منه بالقوة  
 من حيث هو بالفعل ونفاة ما بالقوة بحجوه الذات على السبيل  
 حينئذ فانما هو بالفعل الحق المحقق والحركة التامة من سبيل الكمال  
 الثاني والاكمل الاستعداد في الوجود ليس هو الذات بالاكمل  
 الاستعدادي ويتبع استاده الى الابد في الفعل الواجب بالذات  
 بمحوضة امكانه الذاتي ايجب لا محذور وفضاؤه من سبيل  
 البتة اذ لا منظر له ولا عائق عنه ولا خناتة في وجوده المحقق  
 اصلا فاذن يتبع عدم صدور الفعل للفارق عن الفعل الحق

كان

سبحانه وكذا لا نقول بالحركة السماوية وجميع الامرات والابتدائية  
 بالضرورة البرهانية الساج من سبيل الحركات السماوية من اثنين  
 ان كل متحرك فان له محركا ودرء ذاته اذ لو تحرك وشئ بنفس  
 ذاته لكان قابلا وفاقا على الضرر بالسجل وكان كاملا بالفعل  
 ما هو مستكمل من حيث هو مستكمل وذلك محال اذ لكل متحرك محرك ولا  
 يتفصح العقل بمتحرك تبادي عددها الى لانهاية والا لكان الا  
 اوساطا بلا طرف وما دام حكمها حكم الواسطة ليكون حركتها  
 بالفعل فاذن يجب لانهاية المحرك لا يخرج كما يخرج الامور من  
 القوة الى الفعل والموجود ما هو بالفعل بذاته وموجود  
 بذاته والمحرك اما محرك بالعرض ولما تحرك بالشيء ولما تحرك  
 بالقدر لما تحرك بالطباع ولما تحرك بالطبيعة وفي قوة حركته  
 منبهة في الجسم كسائر القوى الحسية التي هي مبادي الافعال  
 الطبيعية والمحرك الذي لا يتحرك يحرك ان يكون قوة جسيمة  
 وتحريكه اما باعطاء المبدأ القريب الذي لا يتحرك ولما تاتى  
 يكون هو المتوهم والعشوق للجوهر المتحرك والموجب له اشواقا  
 متتالية وتحولات متتابعة فاذن نقول الحركة المستديرة



يمنع ان يكون طبيعة في لاخذ اذية مستند الى نفس مجردة فجله  
 السماوية المستمدة بالطبيعة الحاصلة مشتركة جميعا في طباع  
 الحركة المستندة الى مبدأ ابعائها الشوق والبارى الاول  
 عز وجل والاشبه بجناحه في كماله الحق لا اله الا هو فذلك مشترك  
 جميعا في طباع الحركة المستندة الى مبدأ ابعائها الشوق  
 الى البارى الاول استدارة الحركة وودادها لها ثم جليان كون  
 لكل واحدة منها خصوصية حركتها المستديرة قد بدأ وجهه فمقتضى  
 في مبدأ حركتها الخاصة بالارادة وجهر على تحصيلها هو حقها  
 الشوق فلهذا ما نفهمها المجردة ومبدأ حركتها بخصوصيتها على العبر  
 العشق والشوق من حيث لا تمام والاشبه بمقتضى البارى الاول  
 والاحتياج لغير جلاله والاحتياج بالشوق اليه في الاستمرار من  
 اشقه لونه لا نوره والاستعداد من كلياتها قدامه وكامله  
 الثامن سبيل الخلق الى العقول قضيته العقل الصريح انه كالايتار  
 فان اصول الخلق والحسنة واللوهم والخلق الحكمايات بالقرن  
 معقولة فانه من امر مجردا وبصرها معقولة فان ذلك الامر ايضا  
 معقولا بالقوة لغاوى الامر الشامل فيتم في الامر ان يكون المعقول

مؤثر

بنائه ولا ان كل عقولنا لا محالة يكون ثم وجود اقوى كمالا  
 منها والمقولات التي تكلمنا فيها ونخرجها الى العقل عقل  
 بالفعل لا محالة فذلك لا يثبت في نية الاخران المحسوسات والجملة  
 خزانة جمالية من اروع حبيته ومن اروعها اليه فذلك لا بد لاختلاف  
 العقول والحكاما الكلية من خزانة عقلانية من اروع حبيته  
 وازدهان مفارقة قدسية فليست **وهي** **مبني**  
 فالصنف المشايخ وعلمهم ان اولوجيا للمبدأ في العلة الاولى  
 والاشياء التي ابتدئت منه الواحد المحض هو علة الاشياء كلها  
 وليس في شيء من الاشياء بل هو بدئي وليس في الاشياء كلها اذ  
 هو في شيء من الاشياء وذلك ان الاشياء كلها انجبت منه وبه  
 وقوامها واليهما مرجعها فان قال قائل كيف يمكن ان يكون الا  
 من الواحد المبسوط الذي ليس فيه مشوية ولا كثرة بجملة  
 من الكمات قلنا لانه واحد محض مبسوط في شيء من الاشياء  
 فلما كان واحدا لمحض انجبت منه الحوزة واقل واحضر  
 انه لما لم يكن شيئا من الاشياء رأت الاشياء كلها منه غير انه  
 وان كانت الاشياء كلها انجبت منه فان الحوزة الاولى انما

ببهيوت العقل على التي لم يثبت منه ولا يغيره سطر ثم انجست منه  
 جميع هويات الاشياء التي في العالم الاعلى والعالم الاسفل بتوسط  
 صورة العقل والعلم العقلي واقول ان الواحد المختص هو فوق التمام والكمال  
 واما العالم الحق فيناقض لا يمتدع من الشيء التمام والعقل ما يتا  
 صار العقل تاما كاملا لانه ممتدع من الواحد الحق الذي هو فوق  
 التمام ولكن يمكن ان يدع الشيء الذي هو التمام الشيء الناقص  
 بلا توسط ولا يمكن الشيء التمام ان يدع تاما مثله لان الابداع نقصا  
 اعني بيان المبدع لا يكون في درجة المبدع بل يكون دونه انتهى كونه  
 لتو لوجيا بعبارة فكانت بالكوناه عليك مضطرب من حقيقة  
**ومض** ان في السهو والشيء  
 في العقولات قد تناقض على المقلدين وتقل غير واحد من تلامذة  
 خاتمة البرعة المحققين عند وصول الله تعالى اليات يده بما يتحقق  
 الذكر قال علامة فيها نينا روح الله مضاجبه في شرح مجرب  
 العقل يد في مطابقة الاحكام الذهبية لما في نفس الامر بين العا  
 وقد كان في بعض اوقات استفاد في عند رحمه الله جرت هذه الكثرة  
 وسالت عن من قولهم ان الصادق شاع الاحكام الذهبية هو اعتبارا

مطابق

مطابقه لما في نفس الامر والمخفول في نفس الامر اما النبوت الذي  
 او الخارج في وقت من كل زمانها منها فقال رحمه الله المراد بنفس  
 الامر هو العقل الفعال لكل صورة او حكم ثابت في الزمن مطابق  
 الصور المنقشة في العقل فهو صادق ولا فهو كاذب فاوردت  
 عليه اذ الحكماء يرونهم العقول انما تنقل الصور الكاذبة في العقل  
 الفعال لانهم اسندوا على ثبوت الفرق بين النسيان والسهو فان  
 السهو والصور العقلية عن الجواهر العاقل وانما هي في الحما  
 لها والنسيان هو زوالها عنهما معا وهذا يتا في الصور المحسوسة  
 اما المعقولة فان نسيانها هو زوال الاستعداد من ذلك الفيد  
 للعلم في باب الصور والصدقتا وهما بان الحالتان قد اخرج  
 في الاحكام الكاذبة فلم يات يده بقتع انتهى كلامه رفع الله  
 مقامه قلت نعم الجوهري العقل المفارق خزانة محمولات النفس  
 وتاثيرها للاتصال به فتقبل البعض عند على الرشح وعلى الاشياء  
 وينقش فيه صورة للعقول وما دامت مسددة لا تضر عن عالم  
 الحس مستدامة الاتصال به يمكن من استغراق الصور المعقولة واذا  
 عرضت عنه لما في العالم المحسوس في او الصورة اخرى تحت



عنها التقلات فيها كانت المرأة التي كانت يجادى بها جاني  
 القدس فدا عجز بها جاني القدس فدا عجز بها عنة الجاني  
 الحى الى الحاد صورة قدسية اخرى غير ما كان الاتقان  
 لغتها واذن منها بقيت على ملكة الاتصال التي كتبها كان  
 كان للشيخ عنها مذهبها فقيها على عادته وهو ما دلت على ذلك  
 الهيئة تكون قوية على الاستعادة والاسترجاع من دون مؤن  
 اقتناص حديد وحالة طارفة وهيئة طوية ولذا لما دلت  
 عنها ملكتها المكتسبة ومنها للصادقة صار ذلك المذهب  
 عنه منيا غير موقوف على استرجاعه لا يحسن احسن واستاف  
 وانما الجديد حذفا ثم التفتيح ان اعتبار نفسهم باعتبار كون  
 الشئ متحققا في حد نفسه لا بقول واعتماد العقل سواء علم  
 ان كان حقيقة لا بقول العقل في لوح الذهن ام في متنا خارج  
 والصواب من يسميه في العقل الفعال بما هو متحققة في حد  
 نفسها والكواذب بما سوا استعداد العقل حق تعالها بها وهو  
 خزانة للقلوب يذكي لا اعتبارا ولا بعدد واصلها فاما  
 قول بعض من قطع بعض التقليد ان اشتان العمل الفعالة في

المعقول

المعقولات مع صور الحفظ فقط دون الاسماء التي هي من خارج  
 المادة فليس على سن الحاصل البين المقتر في مقدر المقهور  
 المصدر وانما هما نوعا العلم الانطباع المتجدد في العظة الشا  
 فاما العلوم الحسوية كعلم النفس العاقله بذاتهما المجرى العلوم  
 الانطباعية الغير المتجددة كعلوم العقول الفعالة التي هي من  
 لوازم ذاتها الغير المسجلة عنها احج الوجود العيني في العظة  
 الاولى غير داخل في القسم فليعلم وبالحمل فان هذا المسالك ايضا  
 في اثبات الجواهر العقلية مستقيم وقد سلكه فاهم المحققان في رسالة  
 اثبات العقل قال فان ثبت وجود من جزء فاهم بنفسه غيري  
 وضع يتمل بالفعل على جميع المعقولات التي يمكن ان يخرج العقل  
 ثم قال ولذا ثبت فبقول لا يجوز ان يكون ذلك الموجود هو اول  
 الاول ابل على الوجوب الموجود لذاته عزت اسماءه وذلك الموجود  
 اسم لذلك الموجود على الكثرة التي لا نهاية لها بالفعل واول  
 الاولين يمنع فيه كثره وان يكون مبدءا ولا كثره وان يكون  
 محلا قابلا لكثرة فاذن ثبت وجود موجود غير الوجوب الاول  
 تعالى وسميته تعقل الكل الذي عبر عنه في القرآن المجيد بانه

بالوح المحفوظ وتارة بالكاتب المسمى المتأمل على كل طيف يابئ في ذلك  
 ما اردناه والمحمد بن عبد الباقي وهو **م**  
 ولذن فاعلم ان الجواهر العقلية المفارقة لكثرة العدد طولاً وعرضاً  
 واعلاها وكرها وافرهما من المبادئ الاولى التي في السلسلة التي  
 للترتيب هو اول العلويات وهو الحصر الاول الممكن في عالم الامر  
 يتلوه في درجة الصدور عقل عقل الامتناع سلسلة العقول المتعاقبة  
 وساق درجتها العقلية ولان تحت عقل في درجة بعينها من الدنيا  
 الطولية المرتبة عقلاً ونفساً وجرماً فلكياً بمارية وصورته **ل**  
 وذا صورة المحرورية التي هي النفس فيه لا حدة جهاً مختلفة بحسبها  
 يتصوّر صدور الكثرة على الواحد الحق تعالى في درجة واحدة  
 والافضل من الاشياء الكثرة الصادرة معا يتبع الافضل من تلك  
 الجهات المتكثرة للتصافق في الدرجة الواحدة ولا العقول  
 لا الجواهر المتكثرة في عقل عقل متفقد النوع حتى يكون مقتضى  
 معاينها متفقاً وليس ينبغي له الا انما هي حتى يكون بعد عقل  
 بعينه نهاية بل الى مرتبة يتفوق عند العقل ايجال الذي هو بعيد المقارن  
 واولها الصوابان ربه والاشبه عند شركاء الصانع العقل

المفارقة

المفارقة بعد الكثرة السماوية فالشريك في الرياسة في الاشياء  
 الشفا والنجاة وكان على هذه العلم الاول في مائة وخمسين فنا  
 فوقها العقل المتأمل وقد علمت كمالها في الرياضيات  
 مبلغ ما ظفرنا به من عدد ما في الف والثنان من الطبقات في فضل  
 حركات الكواكب قال انه مرتبين الى ان ان كسرة الثوابت كره **ج**  
 وكذا من نظرية بعضها على بعض فان كانت كرات منطوية بعضها  
 على بعض كان عدد العقول والنفس اكثر لاحتها قلت وعدي  
 انه ينبغي ان لا تحت في ذلك لان العقول المفارقة لما هي بعد الكثرة  
 السماوية وحركاتها الكليّة والجزئية في ازاء كل مرة فلكها  
 كائنة كانت وجزئية عقل مفارقة يكون فاما النظامها بالاربع  
 والافاضة واما ما انفسها بالاشارة والاضاءة ومبدأ الدوران  
 على سبيل التعشيق كره واما ان لكل تحصيلها انفساً فامرطاً  
 لا يستكره الحد جرم الكواكب الثابت والقيار ايضا لا بد وان  
 يكون متحركاً في مكانه مستديراً على مركز نفسه وتلك الحركة ايضا  
 لا تكون الا دورية منبعثة عن هزاز واليهماج وشوق **ب**  
 وبارقة واشتافاذن لكل كوكب ايضا نصحر وتختص سلطاناً



على النفس المطمئنة سلطان النفس الناطقة الانسانية على القوى الحسية  
ومن المعلوم ان الكواكب الثمانية قد بلغت في الكثرة الحد الذي لا يحصى  
عددا الا انها فلذلك الجواهر المفاخرة اعطيت العقول والقوى  
من عالم الاربعين يكون كثرتها على كثره هذه الكواكب والاجرام  
والكواكب والحركات والله سبحانه اعلم بطبقات مخلوقاته  
**وصي** **ص** واذا قد بلغ النفس المبالغ  
بنا دوة سائر القوى الظاهرة بفضل الله سبحانه فليتم القول في البدن  
والعور فليتم ذكر كيف تبدأ الوجود محيط الكمال في أقصى القوى  
وغاية الغاية متنازلا من الانزف فالانزف وانتهى الى مركز الغاية  
والنقص في الغايه ثم عاد من مركز النقص في الغايه متصاعدا  
من الاخر فالاول فالانزف فالانزف في جميع المحيط المحدد  
الكمال في غاية الغايه في محيط المحدد والكمال في أقصى الغايه هو  
الفعال الواجب بالذات تعالى عن وجوهه وهو اول كل شيء  
واخره ومبدأ كل وجود ومعادته ومركز النقص في الغايه  
هو المحل الاول المهمه في حد وحدتها الشخصية هي المامل  
للقوى الانفعالية والقابلية الاستعدادية ونصف المظهرين

الحق

المحيط الى المركز متنازلا لاسلطة البدن والاضطراب من المركز  
الى المحيط متصاعدا لاسلطة العود فاذن هناك الشئ في الكمال ترتيب  
المرتبة في ترتيب الوجود والطبع المحيط الواجب بالذات جل ذكره  
وهو بعينه البعد من الجوهل في مقام الحسنة والنقص من المرتبة  
من المركز الى الجوهل المنفعة المستعدة بالذات وهو بعينه من الجوهل  
بالذات في ترتيب الوجود بالطبع في مرتبة السلسلة العودية في نصف  
المحيط والارضاء الى ذروة الكمال في العود بعد المحسوس منه في البدن  
والنقص من مرتبة البراءة عن القوى مرتبة مرتبة التسلسل على الكفاية  
والتوازي بين الضيقين بحسبوا نسبة القرب والبعد من المركز  
والمحيط يستدعي من الجانبين الى المحيط الاولي وجوده الى الا  
بالقوة فاذن التقدير والتأخر في ترتيب الوجود والطبع ولكن  
الامر يتكامل في السلسلة في البدن من جهة المحسوس كل متقدم  
بالنقص في طول السلسلة متقدم بالطبع ايضا في درجة الوجود  
في العود من جهة الصعود في طول السلسلة كل متقدم بالطبع في  
درجة الوجود متاخر بالنقص في ترتيب المرتبة فهذا ما انتهى  
به امرنا وتركنا في التعليم والرياسة وفي التقليد من اشبهه

عليه الامر واليقين بالسير **وم** **ض**  
 اعتبر بعضهم الصور الطبيعية للموضوع في سلسلة البدئية  
 نظر الى انها ما هي صورة ما وهي طبيعتها المصلحة على ما  
 لتقدير الحس ونحو ايضا كذلك ورواها في بعض كتبنا ونحو  
 اعتبارها في سلسلة العود لانها تدخل في وجود بعد اعتبار الكبر  
 ومحلها مطلق الى المبحر الصوري من المول والصور فلا يشك في ذلك  
 اعتبرنا في ايضا في الشئ والعلقات في سلسلة بعد المبدأ الأول  
 المحيط لكل شئ من مرتبة العقول المتفارقة جميعا العقل الأول الى  
 العقل الآخر وبعدها مرتبة الصور المتساوية الناطقة العقل  
 من غير تلك الاعلى الى نفس تلك الادنى وبعدها مرتبة الصور  
 المنطقية العقلية وبعدها مرتبة الصور الحسية الحرة من صور الكمال  
 الاقصى الى صور الغنا وبعدها مرتبة الصور الحسية من صور الكمال  
 الاعلى الى الصور المشتركة العنصرية الواحدة بالخصر وعند هاتين  
 حرات سلسلة البدئية ويتبدلان من بعد سلسلة العود  
 الترتيب الى الكمال بعد التوحيد منه واذا لم يترتبها وهي ايضا من  
 مرتبة الاجسام الموقوفة البسيطة من الفلك الاعلى الى الارض

نظام

٢٢٢

وبصورها الموقوفة الحرة وبعدها مرتبة الصور الاولى والاطول  
 بعد التركيب من الباطن الى الخارج كالمصور العقلية  
 وغيره من الخلف من انما او بصفة مرتبة الصور الحسية على  
 اختلافها في المبدأ الى الكمال بالذات والبعث في انما  
 منها حرة وبقية مرتبة وبعدها مرتبة الصور الناطقة العقلية  
 جميعا والآخر في الاخرة من مرتبة العقل المتساوية المتساوية  
 جميعا في المبدأ الى الكمال في الكمال في العقل في المرتبة الاولى  
 التي هي في العقل في الكمال في الكمال في العقل المتساوية المتساوية  
 المحيط في العقل في الكمال في الكمال في العقل المتساوية المتساوية  
 مرتبة العقل في الكمال في الكمال في الكمال في العقل المتساوية المتساوية  
 لا يتبع من انما في الكمال في الكمال في الكمال في العقل المتساوية المتساوية  
 الترتيب من المحيط الذي هو في الكمال في الكمال في الكمال في العقل المتساوية المتساوية  
 من المبدأ الى الكمال في الكمال في الكمال في الكمال في العقل المتساوية المتساوية  
 قال صاحب المحاكات اول مراتب العود الاجسام البسيطة العقلية  
 والعنصرية لانها من صور المول وهما متساوية في علمها  
 ثم مرتبة المركبات في الكمال في الكمال في الكمال في العقل المتساوية المتساوية

رتبها من الباطن الى الخارج

في فناء

**وام** **ض**



المعدن ذو صور تحفظ من جهة غير كبر في مخرج وصوره  
 تحفظ المخرج ويحرك في جميع الجهات في النور والنبات ثم كبر  
 انحراف المخرج وصوره في الجهات وارادة واما المخرج  
 ثم كبر يحصل المخرج جميع ذلك ذلك كالميتة وهو لا يتحرك  
 حركته العقل المستفاد العقل لا يتحرك في الجهات بغير  
 لكن لا عقلا لا كمالا بل عقلا متفعلا بحسب الكمال  
 من العقل العقلا المتفاد العقل مستفاد في ظاهر الاشياء  
 مرتبة مراتب المبدأ وهو مراتب العود وازالة الاضطرار لمتا  
 العود ثم ان اشرف مراتب البدن متافق في الجوهر كمال الحسنة  
 في مراتب العود متافق في العقل المستفاد وعلم من هذا الكلام  
 ان هذه المراتب ما اعترض بها الشرف والكمال لا في الوجود  
 نظرا ان المعدن اقدم وجودا من الانسان بل انما اقدم في مراتب  
 العود لا في اقل الشرفا منه انتهى قوله قلت والحفظ في غير طيف  
 فقد ثبت علمنا التقدم والطبع في درجة الوجود بحسب كماله  
 العقل واما التقدم بالطبع في المرتبة اعني التقدم بالذات الذي  
 هو المستلزم لحواسر العلية البتة فان ما مع التقدم بالذات

في المراتب

في المرتبة لا يلزم ان يكون متقدما بالمرتبة تقدما بالذات  
 وان كان هو متقدما في الدرجة لاحالة لكون المتقدم بالمرتبة  
 وما مع التقدم بالمرتبة في درجة واحدة بحدوثها المتغير  
 هناك التقدم بالطبع في الدرجة لا التقدم بالذات بحسب المرتبة  
 البتة فليعلم ان التقدم الثالث في المرتبة هو ما للشيء المتقدم  
 بحسب مرتبة العقل من حيثية القوه بها على الشيء المتأخر  
 والتقدم العقل في الدرجة الذي لما مع الشيء المتقدم بالذات  
 بالمرتبة حيث يحافظه بحسب الدرجة العقلية لكل الكيفية  
 التي يحكمها المتقدم فتقدم تقدما بالذات لا تأخره عقله في  
 الدرجة العقلية ففقر الفلك الاعلى التي هي اشرف من فلك النجوم  
 متقدمة عليه في الدرجة لكونها في درجة العقل الثاني  
 المتقدم عليه بالطبع تقدما بالذات في المرتبة وليست هي مقدمة  
 عليه بالطبع تقدما بالذات في المرتبة فكذا للمعدن اقدم وجودا  
 بالطبع الانسان بحسب الدرجة وان لم يكن متقدما عليه في  
 المرتبة تقدما بالذات وعلى قيار ما يتبين في التقدم هناك  
 الفرق بين المتأخر بالذات بحسب المرتبة المتأخر باعتقليا





محل العقول لا فيك وما هو من شأن عقل جودك الطبيعة وجوهر  
 الخارجية ويرتفع في خزان العقليات الغنية وتتوحد فيهما  
 العارف الربوبي ليس شيئا من جواهر الخس كبدانية الظاهر  
 او الباطنة بل جادة مادية عقلية ملكوتية في نور قدسي و  
 امر في جوهه التي اذا القه صاح زجاجة من زيت حديد  
 يضيء ولو لم تفسد نار وبلغ في مرتبة العقل المتقار قضا  
 صار في جوهه في الزمان عاقلية متناهية النظام كل الوجود  
 ونسبة مادية مطابقة لنسبة كتاب العالم اذا ما عر وضاح  
 بالآخر لم يوجد حرف مما في النسبة الاخرى فاعلم ان وجوب  
 مبدء المبادى على طاعة اول في ترتيب البدن والآخر في ترتيب  
 العود ووجوب الموازين مراتب البدن ومرتبة العود في  
 السلسلة التي هي موقفي الحكمة البالغة التامة الربوبية  
 والعناية الاولى الكاملة الالهية مبدء اسما هذه المنة  
 العقلية الاخرى العودية في نظام الوجود اراء لثلاث المنة  
 الاولى العقلية البدوية فان يجب وجود النفس المجردة الناطقة  
 الانسانية واستكمال قصوى الغاية واستتمام بضاب الكمال في

تأثير النفس على العالم

عبرة

مرتبة عقلها المتقار في مراتب العود بان مرتبة العقل المتقار  
 في مراتب البدن في الابل انفس المراتب وانما النظام ولا  
 تنقص تامة الحكمة التامة وكاملة العناية الكاملة وايضا  
 المرتبة الاولى في البدن في مرتبة في الجواهر في وجوب ولا  
 في مرتبة الادارة للحكمة الواجبة وبسبب التجانس الناقص  
 وانما هو من الكمال المتقال الاعلى في الكمال بلا واسطة  
 فلكل المرتبة الاخرى في العود تنهي لاجابه الاعلى الربوبي  
 ولا في مراتبها الاذات التامة الاحدية ومن السجل اتيان  
 الناقص المتناهي وانما هو في المرتبة الى الكمال التام وفوقها  
 بلا واسطة فهذا البهتان على بحر النفس الناطقة الانسانية و  
 استتمام الاعلى الضابط المكن في مرتبة العقل المتقار من خلوص  
 هذا الكتاب ولا يجد عن حكمة فلا تكون من المجاهد  
**وصي** ض الظن النفوس  
 غير مطبوعة في الجسم بل ذات الله واما الشبكة للزجاجة و  
 الشرة العيوانية لان يصاد بها حردونها لان يستلزم بها  
 بقاؤها فاذا خرج الجسم يكون عن صلاح ان يكون انما لها فائدة

خروجها عن ذلك جوهر ذاتها المكونية كما لا يفرق في الشرح  
المرارة بالقدرة عن قبول نور النور فكأنه فيها ولا ان الجاد  
خروج المتأخر عن صلح كونه له بل لا يزال اقية بقاءها  
الفاعل لذاتها والمفيد لوجودها وكما ان منع العلم فكذلك  
يمنع العلم النفس بوار البدن وبالحول جوهر النفس للذكر كذا  
بارتها اجل من ان يكون مبداء ذاتها من مبال في مبال ان اخرج  
من عالم آخر فلم يحجب النفس الصاعدة الى عالم النفس ثم الى  
فاطرها العلى الاعلى بخطوب الرابطة الى ربها بجوهر ذاتها في  
النشأين الصاعدة عالم عقلي وجوهر ذاتها يستكمل قوتين  
اجل من ان تخرج الى البوليدين **وهي** **نفس**  
ذو القوة القدسية هي من قوة العقل كبريت العقل المتك  
اعني روح القدس ولها الصور باذن ربه نار فيشعل فيها  
دفعه ويجعلها الى جوهر ذاتها والنفس هي القوة شجرة  
يكاد زيتها ينفق ولو لم يستند ناره لوقد على نورها كانت  
الشجرة تنقله لغيره خاشيتا نك بحسب كمال قوتها كانت  
بنيتها لغيره بل قوة الثالثة وجه كمال القوتين النظرية

التي

التي منها تنجس نادى الاركان والهيبة التي منها تنبعث  
التي كانت لا وحسب كمال القوة العقلية ان يكون علمها  
الحدس ونظريات العقلاء من مقتضاياتها لا فكارا بالنسبة  
الى جميعها حدسيات بالمجرات العقلية كلها من هذا السبل  
الثانية بحسب كمال القوة الخيالية وكما ان القوة للفرقة  
المسماة الاحاسية واستحكام شبهها بالواح الازهار  
التي هي المجرى العقلية ان يتيسر لنا الابصار والسمع في  
التيقة لا في سبل الظاهر ومن ثم الملبديته وطيرت الصاخ  
بل من الباطن من سبل الانفعال بعالم العقل والاخرط في  
سلك الطارين الى اقليم الله سبحانه ولا يتصور ذلك المناصين  
الا في النور فتشع وتتمثل الابصار ملائكة الله تعالى فيهم  
ويتركب ويتنظم السماء كلامه فمنعه فهذا سبل ابايعا  
والوحي ولد من هذا السبل المجرات القولية والاخبار با  
لمعنيات والانداد بالعقوبات قبل وقوعها الثالثة بحسب  
كمال قوة النفس جوهرها باعتبار القطر الاول والى  
وتأكد علاقة الارباب بحجاب الله والخلق باخلاق الله



في الفطرة الثانية للكون ان يكون له ملكه ولوج في ملكوت  
 والاضال الذي الملك والملكوت بحسبها لطيفه فيو العاصم وقادله  
 الاسطقات ومن هذا السبل الحيات العقلية ثم اذا فوسله  
 هذه الشئون وتحت الملكات واشتدت له هذه الفاصيات واستم  
 نصا استكمال هذه الفاصيات عند الحق في الله الابن اوسيد  
 للبرلين والسوحيه الميز الحكيم ولكن رسول الله وخام البين  
 وقارب حيث لا يتصور من ان العويرة صورية بينه وبين  
 معاد الوجود كما لا يتصور في من البدوين العلول الاول وبين  
 مبدأ الوجود مرتبة هبوطية اصلا بعد مرتبة خام النبيين  
 صلواته عليه في معو الشرف والكمال مرتبة كمال الوجود والموالات  
 الثالث جل ذكره بلا واسطة اصلا كمرتبة العقل الاول في هو  
 الشرف وتز لا الكمال اما قبل مرتبة مجردة وكما لا سبحانه وتعالى  
 من غير واسطة اصلا فان منزلة خام النبيين في سلسلة العو  
 منزلة العقل الاول في سلسلة البدو لانها باعتبار القرب من  
 نور الانوار تعالى لطانة الذي هو ملان الشرف وماط الكمال  
 في درجة واحدة فالجاري بينهما مفاضلة ومفاوطة ثم هو

العقود

العقول جميعا لان درجة قربها من نور الانوار جل جلاله في سلسلة  
 البدو وبعد من درجة قربها بالنسبة اليه سبحانه في سلسلة العو  
 العقول وان لا يباينوا بان بالمرتبة متكافيان بالشرف فلذلك كالمنا  
 على الكمال او اما خلق الله نوري وقال عليه السلام في حديث اخر او اما  
 خلق الله العقل ومن هذا الفرج ملاك قوله على مع الله وقت لا  
 فيه ملكة قرب لا بقرب بل وقفا في درجة في الشرف قطر من  
 بحسب طس الشرف يبلغ الكمال لا يبعث في تلك الدرجة في كماله  
 مقرب ولا بقرب بل اذ انوار العقلية هو نوري ومن ومن  
 الانوار وحق في درجة النورية فليعرف من  
 فالاشراك في اسعة الحيات النفاان النفس الناطقة كالمالقات  
 بها في قصرها على مراتبها في مامور الكل والنظام العقول في  
 والجبر الفايض في كل مرتبة يام مبدء الكل كمال الجواهر الشرف  
 الروحانية المطلقة ثم الروحانية للتحلق نوعا من الانوار شرف  
 اجسام العلوية هيئاتها وقولها كذا كحقى تسوى في نفس رايضة  
 الوجود كله فتتعلق بالما معقولا مورا العالم الموجود كماله  
 لما يحسن المطلق والتجبر المطلق والجمال المطلق ومقتدا به من ينقشها

في حديث الاقضية

بمثاله وهذه ونحوها في ملكه وصار مرجعهم وقالوا في العامة  
 وافضل الناس استكمال نفسه عقلا بفعل وحسلا بالخلق التي  
 يكون فضلها عليه وفضلها له لا هو لا يستقل مرتبة النبوة وهو لا  
 في قوة النفسانية خاصية تلك ذكرها سبع كلام الله تعالى ويرى  
 وقد تحولت على صورة ربها فقد بينا كيفية هذا وبيننا ان هذا الله  
 يوحى اليه تنبيه له الملائكة ويجذب له في سمع صوت بعد من في الله  
 والملائكة فيسمعون غير ان يكون ذلك كله تاما للناس والحيوان الا ان  
 وهذا هو الوحي اليه وكان اول الكليات من الابداء الى درجة كمال  
 عقلا ثم تضاعف جرمها في تباين مدى الوجود من الاجز ثم تحدث نفوس  
 ثم نفوس في اخر القالة وهو ما في ختم الشفا فالمرتبة من هذه النفس  
 عفة وحكمة وشجاعة ومحبوبها العدالة ومخارجة عن الفضيلة النظر  
 ومن جمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد ومن فاز ومع ذلك الحس  
 النبوية كاد يصير النسيان فكان ان تحمل عبادة بعد الله وطول العالم الا  
 وخليفة الله فيه فمضى كاتر الشفا وقد ذكرنا في هذا الفصل استقصا  
 واحسن الفرائض في طبعيات الشفاء وفي كمال المبدأ والمعاد وت  
 والذي استتم له نصا اتمى الكمال فيها ساد الدنيا بحكم السعادة وال

والموت

في الشفاء فالأجزاء الشفاة الكبرى ومراتب سلسلة العود باقسط المنزلة  
 في المرتبة الأخيرة والنفوس **ومما**  
 ان كل جنس من النوع واحد يوجد فيها من تلك النوع نوع واحد هو  
 وكذا الانواع بالنسبة للاختلاف والاختلاف بالاختلاف والاختلاف بالاختلاف  
 بالنسبة للاعضاء فان في الاعضاء وشبهها هو القلب وهو خليفة  
 الدماغ النفوس في النفس خليفة العقل وخليفة الدماغ ومنه تنبث  
 القوى على جميع جوارب البدن وطيفة الدماغ تتخارج كذلك لا  
 لا بد له من شئ من شئ اما ان يكون حكمه على الظاهر في هو السلطان  
 او على الباطن فقط وهو العالم او عليها جميعا وهو النبي او من يوع  
 مقامه فالنبي يكون كالقلب في العالم وخليفته كالدماغ والحجاب  
 وجميع القوى المدركة والقوى الحركية انما يقض من الدماغ والحجاب  
 على الاعضاء فكذا قوة البيان والعلم والدين والهدى ما يقض  
 بواسطة خليفة على جميع العالم ومن خصائصه خليفة الوحي ان  
 يكون محدثا بالفتح على اسم المعول والمحدث من جميع الصور والكلام  
 المنتظم في البقعة في حال الصحة لا من سبيل الصالح وطريق  
 عصية بل من سبيل الاتصال بالملائكة والافلاك في عالم الغد



ولكن لا يرى شخصاً متنجساً ولا عابثاً من الامتنان فهو يخرج عن البقي  
 على نفس امتعال قوة القدسية وشدة اخلافة واستحكامها  
 وتاكدها فذلك العالم بحيث ربما يسبح كما يسبح النبي لان علا  
 الاكده بعالم الملكيات ثابت بثباته بنفسه بذلك الشئ لا يتركه وتقلبه  
 القدير على صورة يراها ويحياها حتى يكون يسبح منه كما لا يمتنع  
 سبيل الاجراء والوحي على ان يكون هو الوحي اليه من دون توطئة  
 بل انما هو مجرد سماع الصوت من دون معانية شئ متمثل ومثال  
 ثم اذا كانت الخلافة والوصاية بانه عظيم النبي الذي درجته  
 حريفة في سلسلة العود درجته مرتبة العقل الاول في سلمته  
 كانت درجته مرتبة الوحي الخليفة في مرتبة العود درجته مرتبة العقل  
 الثاني في مرتبة الوحي وكان لاوصيا لمخلفاء القديس الصدوق  
 يحق ان يقال لهم النبي لا يحكمهم بما يريد الله ليدبرهم عنكم الخ  
 النبي ويظهر حكم يظهر وان يعبر عنكم وهو وانهم في الدرجة  
 الحسن والعقل ودرجة المحرر للمعقول افضل النبي في العالم  
 وانفسنا وانفسكم وبالبناء العظيم فيقال في سورة البناء ثم يقال  
 عز النبي العظيم الذي هم فيه مخلوقون وما انا مابين فيقال في

نور

سبح كل شئ الحياء في ايام بين ومن عند علم الكتاب فيقال في سورة  
 العبد فاكبر الله شهيداً بينكم ومن عند علم الكتاب في سورة  
 عليه السلام فيقال في سورة في سورة الزمر ومضاهيد في درجة  
 فيقول لنا وعلى من نور واحد لنا وعلى من شجرة واحدة  
 وهو **ص** فالعبد لك ان في حلقهم  
 في انوار حيا في ايام امراة وان كانا نظرا اننا في العقل كثر  
 من ان الاشياء فاننا لا نعرفه كنه معرفته وذلك ان ما هو لهو  
 هو في العقل شئ واحد لانك اذا علمت ما العقل علم لما واما  
 يختلف ما هو لهو في الاشياء الطبيعية التي اياها اصنام العقل  
 ثم قال ان كل صورة من الصور العقلية هي والنبي الذي من  
 احده كانت تلك الصورة واحداً فيقول ان صورة العقل  
 على انية بالكتياف لان صورة العقل فيها اذا بسطها وازد  
 ان تنحصر عنها بما وجدت في ذلك في النظم بعينها ايضا ثم  
 قال ونقول كان هذا العالم مركب من اشياء يستعد بعضها ببعض  
 فيكون العالم كالنبي الواحد الذي لا خلاف فيه ويكون اذا علم  
 ما العالم علم لم هو وذلك ككبر من مضاف الكل لكل

فلما ذكرنا كنهه كنهك تراه كالكل ذلك انك لا تأخذ من الخيال  
 كان لغيره من بعض كنهك فتوحا كما كانا شيئا واحدا في احد  
 قبل الآخر هكذا صيرت العلوم لا يتقدم فاذا توهم العالم  
 واخره على هذه الصفة كنت قد توهمت توهمنا عقليا فتكون  
 عرفت ما العالم عرف الصالح هو معا واذا كانت كلية هذا العالم على  
 هذه الصفة ايضا فالساقفة الميم صفات العقل كل من جازم لا يقد  
 احد من الاخرى وذلك ان جميع صفات العقل ابدت مع زلتها فان  
 كان هذا هكذا كان وجودها هو هو هو العقل معا فان كان  
 وجودها معا فلا يحال انك اذا علمت ما العقل فقد علمت  
 واذا علمت ما هو فقد علمت له هو غير ان شدة ملائمة الاشياء  
 العقلية من هو وذلك ان ما هو يدل على علة بدو الشيء وهو  
 يدل على علة تمام الشيء والعلة المبدئية هي العلة التامة بعينها  
 في الاشياء العقلية فلذلك اذا علمت ما الشيء العقلي علمت له هو  
 كما بينا ذلك واوضحناه انه في كلام انولوجيا وفي انولوجيا  
 ما معناه ان علومه المبادئ لمفارقة احل من ان توصف بالصدق  
 فانها نفس الواقع لا المطابق للمواقع وفيه ايضا العقول

ملازمة

لهم

لاخبر والفتن من حركة وايضا العقل دائرة تتحرك وليس بين  
 محيط والحركة ابعادا متناهية وفي كلام اساطين الحكمة العدة  
 عقل متحرك منهم من عكس فيقول العقل عدد متحرك ومنهم من  
 وذكر الشريك في كتاب الفتن من طبعها ان الفتن عدد متحرك  
 ولعلك بما قد ذكرنا من الضوابط والقوانين متضام بما ولى هذا  
 المهورات فاسرها وصي **من**  
 الحق ما عليه الحكماء الاول لا الهيون من كل الصناعة  
 والمهم للصالحون من علماء الاسلام ان الملك مكنه شعوب مترو  
 وقابل وطبقات روحانية وهيولانية ودينامية وحياتية  
 وجلوتية وسفلية وسماوية ورصية فالاعلى طبقة الله  
 طعامهم النسيخ شراهم التقديس لروحياتيون الكروبيوتون  
 الجوهري عقليد طبقات نواعها وانوارها ومنهم من روح القدس  
 النازل ليا نوار الوحي والتاقي في رواح او القوة القدسية  
 ما ذكر الله سبحانه والنفوس الناطقة المفارقة السماوية ثم النفوس  
 المطبقة الفلكية والنفوس المداورة النعالة والصو الطبيعية  
 المتوحدة والظواهر المظاهرة وارباب الانواع للكتاب الصغيرة



وان لكل جرم ما وى على الكا درجة فلكية وكذلك لكل طبيعة  
 اسطقسة ملكا و حاشا متوليا الله بين وقا بما بالامر  
 يقول الفاعل المسمى وما يلزم جود ركب لا هو و فاعله  
 عنه والمادة المتما و حاشا ان قاطعا و فاعله موضع قدم  
 الا وفيه ملكا ساجدا و كع فاذا كانت الفقرة ذرية الفقرة مستمرة  
 الغزيرة في جود جليها الفقرة فترت سجيها المكوبة صان فقيته  
 للجوهر مظهر الذات كيدرة الخلافة بعالم العقل سيدة الا حقا  
 و لعالم الحسن قاهرة السلطان على جود الطبيعة و جود المراجحة  
 المسينة على خلق البدن و رفض الجود لا لانه نظرف الى الصنع العبد  
 و طوارجنا الى بونية حيث شات و مقي شات باذن ربها  
 و فيض حجة و قوتها التخيلا ايضا قليلة الانعاس في جليها  
 قوية التلويح من عالم الغيب فانهما تتخلف عن كلة الطبيعة و هي في  
 تدبير البدن و تغز الخلق المهيمنة على البانية و هي في حال اليقظة  
 فتخرج على عالمها و تنقل روح القدس و من شات الله من ملكة  
 المقربين و تستفيد من هالك العلم و الحكمة بالانتفاضة على سبيل  
 الرشح و الاشرار على سبيل الانعكاس كرامة محجلة تحوز بها

المقطوع

شغل الزمر

شغل الزمر حفيضة الاجا و الوحي بخاطبة العقل الفاعل المتكامل  
 بالفاظ منظمة و سموعة بمفصلة وله انما مختلفة و مراتب متما  
 بحيث لا ينفرد درجات النفس بل ارها و احوالها المختلفة و مراتبها  
 في بعض الاحوال و بعض المقامات و اللذات لا يتخصص في العقل المتكامل  
 المتكامل المسوع بحجة من درجات العالم الجبلي و بعض درجاته بالامر  
 يتم الجهات باسرها و في الحديث ان من شات الى الله صلى الله عليه  
 و سلم مرة في صورة الخافضة كانت فقرة المتأففين و بلجل افضل انما  
 الملكة عند الحكماء المتأففين و العلماء الراغبين في العقل و النفس  
 فالالهيان في رتبة الحد و الملك جوهر بسيط و جود و نظرف  
 عقلي عن جرات هو و لطفه بين الباري جل و عن و احكام الاضية  
 فيه عقلي و منه تضاعف و منه جبراني و قال في اول عاثة القيا  
 الشفا فالوجود اذا ابتداء من عند الاول تعالى لم ير له كل قال  
 منه ادون مرتبة من الاول و لا يزال يتخط درجاته فاول  
 ذلك درجة الملكة الروحانية المحركة التي تسمى عقلا  
 و مراتب الملكة تسمى نفوسا و هي الملكة العاثة مراتب  
 الاجرام السماوية و بعضها اشرف من بعض لان يبلغ اخرها

حجب





الامور فقال خاتم المحققين البرقة في نقد اقول فصل عن المعبر اليهم  
 قال الملائكة والسياطين والجن يتحدون في الخلق ويتحدون بآيات  
 افعالهم الذين لا يعلمون الا الخير منهم الملائكة والذين لا يعلمون  
 الا الشر منهم الشياطين والذين يعلمون تارة هذا وتارة ذلك  
 فهو الجن والذين لا يعلمون تارة في الملائكة وتارة في الجن فاما  
 المصنف فلهذا يفتي كلامه بقصد المحصل فقال الخاف انما زعم المفسرين  
 في شرح المقاصد والقبائل من انهم سمعوا بالجن جوارح مجردة لها  
 خيرة ومطبعة في الاجسام العنيفة من غير ان يكون لها عقل النفس  
 ابداً بها والسياطين في القوة المخيلة في افراد الانسان من حيث استيلاء  
 على القوة العاقلة وهو ما جعل في القدر وكذا لا اله الا الله  
 لا اتباع النعموت والذات الحسية والوحيد ومهم من زعمه الحق  
 البشري بعد وفارقهما عن الابدان وقطع العاري بوقوعها في  
 خيرة مطبعة للدواعي العقلية فهم الجن والذات غير عايشة  
 على الشوق والفتاح معبته على الضلالة والافهام في العوالية  
 ضد الشياطين مما انعقد عليه اجماع الاراء ويضيق كلام الله  
 وكلام الانبياء عليهم السلام وكل شاهد فالحجس كبره من العقلاء

بما لا يعلمون  
 الا الخير منهم  
 الملائكة والذين  
 لا يعلمون الا الشر  
 منهم الشياطين

وكل من لا يتقوا ولا يوقر  
 بوجودهم

والبر

واربها اليك كما تنفاهم الا في اقل وجه ليقوم كما لا سبل الى انشا بقا  
 بالادلة العقلية التي هي في شرح المقاصد نور امام المتفكرين  
 قال المحصل علوم الرغبات فضيلة وعلوم الحكاميات انشا  
 وقال لا رواج الفلكية متفرقة في هذا العالم فانها هي المدبر  
 امر وهي المبدأ والمعاد فقال الخاف قد البارخ خاتم المحققين  
 علومهم فعليه يتفق بالاعلم الله تعالى لانها ليست بفاعلة  
 آية ولا يعلم الساقط بالمول على درجة منه وقوله في المبدأ والمعاد  
 قول لا يقول احد فان العلم به يقولون ان المبدأ من الله والمعاد  
 اليه لا من النفس اليها انفق قيله بوجه مستبده  
**ومص** في قوله عز وجل فيل والحصان  
 والارجلات زجرا فالتاليات ذكره قوله سبحانه والنازعات  
 عزرا والتا شطلات تشتطا والساجيات سجا فالتا بقات سبعا  
 فالمدبرات امر ذكره لربنا لرجائيات وقبيل الطبقات الملائكة  
 في سلسلتي البدن والعود فليذكر واذن فليحتمل القسم على ذلك  
**القبس العاشر** فيه حق القول الفصل في  
 شرح القضاء والقدر وكيفية دخوله في القضاء الاجم

وغير الحق في الدعاء والاجابة وعود الامر الى سبحانه في  
المبدأ والمنتهى **ومضة** ليس من العلل  
ان احد التقضين ليس يقع ان يجب الا اذا اتبع  
الفاعل الاخر جميعا فانه ضرورة شية وقد كنت تحققت في القضا  
السابقة ان العلل الميجبة ترفع وجوده من تلقاء علته الفاعلة  
لم يصدا عنه بالمر فاذا كانت علته الفاعلة لذاته ووجوده جوهري  
ذاتها مكملتها من المكملات اي يمكن ان نفسا او عقلا او غيرهما كما  
عدمه بما هو موهوم كما بالذات لا محالة واصلها عدم العلل لا تنافي  
الممكن بالظن الى جوهر ذاته متمتع في نفس الامر فاذا كانت متفاد العلل  
بانتفاء علته لا يتصور ان يصير غنما بالظن لا نفس ذات العلة ذاتا  
هي جازية الذات او يكون انتفاءه وهما مكمل الى نفس ذاتها لا محالة  
فيكفي فيجب ان يصير انتفاءه معلوما من جهة انتفاءها مع تمام تلقاها  
بحسب جوهر ذاتها وما لم يمنع العلل هذا النحو ايضا من العلم لم يمنع  
له وجوب الوجود في نفس الامر بالضرورة فاذا لم لا يحسن ان يكون  
وجود الوجود العلل في نفس الواقع منعها من جوهر ذاتها علته  
الفاعلة اذا ما كانت على الفاعلة موجودا واجبا بالذات تقديرا

عرج بخلاف الكثرة فالذات ومع الذات وبعد الذات متعاليا  
عزيب به وسيله وسيله وسيله وسيله وبالحكمة عن عقل  
وهو وسيله الاسباب على الاطلاق من غير سبب منه يتخرج وجود  
المعلول وجوب وجوده على اسبابه جميعا وان هو لا الله  
الواجب الا بالذات على سببها فان هذا سببها لبرهان انه لا شيء  
من الموجود الا الله الواجب الحق من كل جهة بل ذكره يستلزم  
ان يكون فاعلا تاما من ذاته فيجب وجوب وجوده من تمام المكملات  
اصلا ومن سبيل آخر المستبين ان كل ممكن موجود بالفظ  
فان جوهر ذاته الموجودة بالفعل من تلقاء العلة الفاعلة تحت  
منه وما بالقوة بحسب رتبة نفس الذات من حيث هي هي في نفس الامر  
ان ما بالقوة لا يمكن ان يكون محرجا الشيء تام بالقوة الى الفعل فاذا  
مسلك التحليل يذو حصة الذات الحاضرة بما هي في نفس الكف  
من انتفاء وجوب العقلية الشيء تام الاشياء اصلا اذ هي حيث  
نفسها ممتوئة بالقوة والحال ومدد ردة بالجلان واللبنة  
وهذا البرهان قد استشهد به في الصانع اسطرطيس في  
اثولوجيا في الميراث الثالث ومن سبيل آخر ثالث كل ممكن معرض



مفوض الوجود ومقتضا الوجوده فان علتها الفاعلة المعلقة بالماهية الاولى  
اولا وحقه بان يكون هو المفوض الحقيقي للوجود بطلان فاذن الوجود  
بالذات وطوائف من جميع المكانيات بان يكون هو المفوض الحقيقي  
للوجود على الاطلاق بنية وهذا البرهان قد استعمل في كثير من  
الشقاء والاشارات وغيرها ومن سبل آخر اربع النور الفاعل  
يمكن النور الاضعف من النور القوي يمكن معقول الاقول في غلة الكائنات  
مع سلطان وجوب نور الانوار المحال للمفوض والشرق الا فاضة  
وهذه الحجة من حيث ان العقل الصحيحة علمه ان الاشياء بين  
**وصافي** **صواعق** في معك انفسه  
العقل الفاعل للعالم المطلق بالاعتق الاول الذي هو غير  
نظام الكل واسطق على الامكان الى ما يلزمه النظام نسبة  
الرسم الى الخط المرسوم والسعلة الجوهري الى الدائرة المتعاهدة  
والحركة التوسعية الى الحركة القطعية والانسبال الى الزمان  
الممتد للتصل في كونها رسمه اليها مع كونها خارجة عنها غير قاطبة  
بها فاذن فاعله ان الله سبحانه هو الذي خلق العقل الفاعل  
النقطة الرسم والسعلة المحالة والحركة التوسعية والانساب

نفسها

نفسها بغير حوله وامكان بقية قدرته فاذا رها وروها  
وسرها وحركها على حسب علمه وحكمته وارادته ومشيته حتى يتم  
نصابه تمام الخيرة في نظام الوجود ومن طرأ في قوله الذي برأه  
قلم العقل فبقضه بانامل علمه وارادته وحكمته وعنايته فكيف  
به عباد ربه الامكان حروف الماهيات وكلها له جواب حتى  
وقيم نصاب الخيرة الامر والخلق في كتاب نظام الوجود ومن هناك  
قال عن اية سورة الا فاضة والاحجار في سلسلتي البدء والعود  
الله عليه السلام اول ما خلق الله القلم فهذا الحق ما يقال بان  
ضرب الامثال لمن سبل تلك التشبيه **ومضوية**  
وفي التنزيل الحكيم والقلم وما يسطرون فان ربه بالقلم  
الفاعل لجمعها فالجمع في سطره من على سلك الحقيقة وان ريم  
بالعقل الاول فاعلم هو المقتضى وانما ان في قوة كونه سطر فاعله  
لمعنى الكثير على ساق الامر في ربه رجوع وانما الوجه المحفوظ  
فهو ما تميز عن كتاب نظام الوجود جلت من الصلح الى السيادة  
وامر الكتاب الذي هو الدهر وانما الله ربه ايضا العقل الاول  
على صور الوجودات المنطبعة فيه جميعا من طرأ الوجود وابسه

وبإسب قال ما لم تكن كذا في الشيء الكبير والدليل على أن العلم المدور  
هو العقل وإن شئ كما الأصل لجميع المخلوقات تدور في الأجسام  
ما خلق الله العلم وفيه أجرام أول ما خلق الله العقل وفيه أجرام أول  
ما خلق الله وهو فطر الماهيات الطبيعية فذات مستغنى فارتفع  
دخان وزيد في الله من الأسماء والصفات ومن الأفعال والصفات  
الأجسام مجموعها على أن العلم والعقل في تلك الصورة التي هي أول  
المخلوقات شئ واحد الأصل التناقص **ومض**  
وإذا قد بان لك من السبل للبيان أن نظام الوجود جملة ما فيه من  
البدن المستغنى عن مصادر عن الواحد الأحد الحق سبحانه على سبيل  
البيان أن نظام الوجود جملة ما فيه من الدهر جازي الواقع وكبد  
نفس الامر دفعة واحدة وهو رتبة كثرية واحدة عقلية بل في ذات  
عقلية مترتبة حجباً يتكسر متضاعفة على الرتبة العقل  
المتنازل من لونه طولاً وعرضاً فقد سببان لا محالة انه يجب ان  
يكون النظام الواحد في الحجب الكبر مستو الطبقات مرتبط بالعلم  
بعضها بعضاً فاقطعاً وارتباطاً الرتبة الجبروت في كبد  
الدهر والصدور عن نظام العقل في من الواقع فاذن عالم النفس

مرتبط بعالم العقل وعالم الطبايع الاربع مع مرتبطة الطبيعة  
الخامسة وبالحكمة عوالم نظام الكل من اربعة في الوجود مستطاب  
في الخلق والموازنة وحاصلها ما بالقوة في عالم الطبايع الاربع  
جوهر ذات الحيول المشتركة الواحدة بالتحقق في عوالم الطبيعة  
الخامسة طبيعة الحركة المستديرة الادوية الشوقية الانهائية  
للصلة المشتركة وكل ما في احد العلم في ازانة طلبة مثال  
او ظل وعكس في العالم الآخر فتن ذات الحيول الشخصية المبهمة  
هنا مثال الحركة المستديرة المقتضية هناك والحوارث الكيانية  
الكالات والصور والاعراض المتواردة على ذاتها المحفوظة  
بوجودها الشخصية المبهمة للماملة للقوة الاستعدادية  
امثلة الارض الخارجية من القوة العقل والافعال وضعافوضعا  
هناك والحدوث الزماني طلقاً مذكور رصاً على الحزب  
العقل بعد القوة الاستعدادية والحيول الشخصية الغالبة والحكمة  
المستديرة للصلة عا الماملة للطبيعة ما بالقوة والافعال  
للزواج العقلية باز الله سبحانه فاذن عالم الملائكة والالوهة  
بما فيه من المنزلات السبل الحولية واعتناقات الحيات الخلقية



من خصوصيات لا تدرك بالكميات والاضمار والاضافات كطلوع  
 لعل الخلق لم يقبل اليقين من وجود الفعل الحق ورحمة ما يميز غنا  
 من الاشراق الالهية والشرقات العقلية وتعاينات كوكب  
 الاشعة الهية الوجودية والاضواء المكنسية القدسية و  
 ازدهار درجات حياية بين انبجاسات الكرويين والمقربين من  
 الملائكة النورية ثم عالم الطبايع الاربع الاسطيقسية بما في  
 افطاره وافاقه النبيل المتزجد والنباتات المزروعة كقوت  
 مقدس مقاسر بعوالم الطبيعة الخامسة بما فيها من سواجح كسب  
 الشريعة المسيرة والاضافات الارضاع الموقفة البهيجة  
**ومض** في حركات السماويات كانهما  
 ملكية وعبادات فلكية والديولوجيا عالم الاسطقات حركية  
 كيفية فالامكانات الاستعدادية والاجرام الفلكيات حركية وضعية  
 في الاوضاع الجبرية والنفوس الطبيعية حركية تطعية انشائية  
 في التخيالات المحففة واللب الجبرية الاستاذية ولفوها  
 العاقلة المجردة المباشرة لتحكمها بالسوق والارادة حركية عشية  
 شوقية اشراقية في الاشفاق والانبجاسات في الاشعة والافلاك

﴿

التي تاتيها من الاثاق النورية الاثاق الصقع القدسي الاعلى  
 الحركات بعوالمها الاتصالية مرتبة على الترتيب الانبجاسي في  
 الملائكة العقلية عن العشية الاشراقية ثم الوضعية الاستاذية  
 عن التخليقة الملية ثم الكيفية الاستعدادية الاسطيقسية  
 الوضعية المستبدية السماوية فاذا اعتبر تحليل الاتصالات  
 الى الاعراض والجزاء وقسمت الاعراض تكررت الترتيبات ايضا  
 من الملائكة على الوجه الدائر بكل عضد عاقبة من كل واحدة  
 منها تبعت عن عضد واحدة من الاخرى ولا دور ولعل ذلك  
 ما امكن من حكم ان الحركة الشوقية والشرقية سبب لوجود الحركة  
 الجبرية الوضعية سبب لبقاء الحركة الشوقية الشرقية كما  
 العقل العقل الشرطي وطرد العقل المستفاد ثم العقل المستفاد  
 لبقاء العقل البعل وبالحالة تغير العقل العاقلة الانشائية  
 المتطهرة عن اقدار الطبيعة وارجاس الجوى كيف اذ انما كانت  
 بوارق قدسية واجذبتهم اشواق ملكوتية استبحر  
 في جوهرها فاستبج ذلك انبجاس حركات تصفية اهتزازية  
 في الجسد ثم حركات اهتزازية الجسدية تتأدى بحول النفس

بارقاة الحيرة تارة اخرى فالاشكال كبريات العبادات وسلوكها كمال  
الطاعات التي قدسها القانون الالهي بسعة جوده ومنه المجرى  
للساورة القدسية والمعارف الربوبية ولذلك كان التكليف لطفاً  
قد وجبته العناية الاولى الالهية لزاله كمال السعة من غير العبد  
من الوجبات العقلية والمقدورات السبعة من اياه من المبدء  
العقلية فذلك العقل المجرى الفلكية تفعل في جوهها من عالم  
العقل فتنه من لذات القدسية واشراف عقليته تصادها  
من صفة النور فينفعل ذلك بدننا وهو كرم العقلية تبعث في  
ذلك حركات دورية على اساس تلك الاشرافات النورية  
التي كل حركة بدنية لاشرافها من المجرى فلا ينقطع عنها شروق  
الله تعالى المتلاية ولا تنجس في جوهها امتداد الطوائف الملهية  
والبارقات الملامعة القدسية فينبغي ما شرحه في عالم الطابع  
الاسطهسية ولا يزال يدوم هناك مجد الشرفات من فوق عالم  
القدس فيجد حركات مجد الشرفات كما قد قيل ان غيبته بدو  
بداه غيبته بكل حركة صغيرة منبثقة عن انوار عقله في غير الحركة  
التي كانت معدة لك الاشراف والعدد واعداد الحركات والاشرافات

نصف

يضبطها عن غير غيبته وشوقها الى غير مجد وذو الفصل  
ما قلناه ان هناك اشرافا وحدايا مستمرة الاتصال بالنفس  
المجرى النعمانية في ايتها حاجات الشوقه واخرى كذلك  
ليدبرها السبط العلوي وهو المجرى الفلكي للسدر في الاوضاع  
الجبرية وتأميرها بهبوط العالم الاسطهسي في حركتها الوحدانية  
المستمرة في كيانها الاستعدادية فلك الحركات بحسبيتها الوحدانية  
بكلية شخصياتها متعينة بالالهوية الاستعدادية مترتبة على  
الهرمانية الوضعية والجرمانية الوضعية على النفسانية الشوق  
وحسبها من الاجزاء والاعراض فيها وقياس الاجزاء الى الاجزاء  
نظر الوضعية والشوقية بانتهى التوقف والترتيب والاعتماد  
والاعتماد بينهما بالاعتبار والاعراض والاجزاء من الحسنة على الا  
لا على الوجه الذاري وهذا السبيل يستنبط الامر في كل حركة جبرية  
ارادته بالاشراكات الطبيعية والفسرية ايضا بحسبها بالليل  
المختدة المختلفة بالاستعداد والضعف من لقاء طبيعة الحركة  
او من قبل الفاسر فيحقق قرب ما من العلية والمعلولة بين سلسلته  
الليل للحركة وتعاكسها على التكرار من الحسنة بين اجزائها الاخر



وهذه الثلاثة قد عرفت من غير العلم فليعلم المطالع في المادية قولنا  
**وم** ض فان من ما ليس له ان  
 ان تعرف ان كل جرم سماوي هو جرم من مطع لله جل ذكره وعرضنا  
 منصرف نظام الكون بالذير بتجارب قدر قطره ورجته وضاب  
 حركته بانقاس صورة الموجود الكلي والجزئية وحوالها و  
 احكامها الغيبية والعقلية في لوح نفسه ورفيم ذهنه و  
 عقله وفي قولنا علة لا يجبل العقل اليه عليهم السلام اعني الحقيقة  
 الكريمة الكاملة السجادية في وعاء الحلالايات الطالع المطيع الذي  
 السراج المشرق في منازل التقدير المتصرف في تلك الذير وكنت  
 احسن شريك في التعليم حيث قال في القصود صلت السماء بدورها  
 والارض بحجانه والماء بسلانه والمطر بهطلانه وقد يصلح له ولا  
 يشعر ولذلك الله اكبر ان يقول ولا يشعر لان كل موجود فانه  
 لسان معلولته ويجوهره هويته بحجابه الهيتة وكروم وصل  
 لسانه الصاغر شعر بذلك او شعر ولسان الحال انظر وبلغ  
 من لسان القائل واليد يشرف الله عز وجل في الترتيب الحكيم  
 وان من شئ الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم

زبور بدل

س

**وم** من نظام الكون شخصية للبيئة  
 هو الانسان الكبر الطالع المطيع لله عز وجل والناس اخص الكمال و  
 القائمة في الفطرة الاولى ومولحن بقوله سبحانه ولقد خلقنا  
 في احسن تقويم فعدل انما رغبنا في تام الدماغ والفتاك الاقصى في  
 الرأس والشم في منزلة القلب ساير ما فيه بمنزلة ساير ما في الانسا  
 الصغير من البهائم والاعصاب والرباطات والشراب  
 والاورده والعضلات والغضاريف والشرسيف والاضواء والحواس  
 والحيولات بمنزلة العظام ويحكم عالم الكون والفساد غير له عجب  
 الذنب والعقول والنفوس المطبوعة بمنزلة الارواح الفسائية  
 والحيوية والطبيعية التي هي في الدماغ والقلب والكبد وكما  
 العقول ماهيات مختلفة بالحقيقة النوعية كل منها نوعه في  
 فلك ذلك الحيوات وهي بعد العقول المذكور عقل واسطة وجوب  
 هيكل كل جرم سماوي هيولا مختلفة لحيولات ساير الاجرام  
 بالهيئة النوعية وكذلك هيول عالم الاسطوانات واحدة  
 بالشخص مبانته لحيويات السماء وبابا النوع والعقل الذي  
 في اذانها هو العقل الفعال المتصرف في العالم الاسطغنى عنه

التي هي التي الحكيم بحبل شديد القوى وروح القدس  
والروح الابن المفوض على النفوس الناطقة الانسانية اذن  
الله سبحانه وقال بعضهم ان العقل الذي هو روح تلك النفوس  
امام نفسها المجردة ومبدأ حركتها على سبيل النفس والشوق  
هو الذي يقال له جبريل وروح القدس شديد القوى وامام  
العقل العقل الذي هو ملك لهم وروح العالم الغاصر ومبدأ هيئته  
الباقية بوجدتها الشخصية في الاطوار المختلفة هو العقل الاخر  
في السلسلة الطولية وهو عقل تلك النفوس في الحديث عن سيدنا  
رسول الله صلى الله عليه واله كل ابن ادم سليل ادم الذي هو كناية  
عن النفوس الشخصية الباقية الدائمة للكون والفساد  
**وصي** **ض** قال التلمذ في  
طبيقات التحصيل صورة العالمية مخصوصة بمادة واحدة تلتئم  
منها اجزاء امور محصورة في عالم واحد فلا يكون الامكان  
عولاً كثيرة ووحدة العالم يحيل كون وحدة بالفعل لا بالقدرة  
فله وحدة وجود بالفعل وكثرة وجود اجزاء بالقوة فيجوز  
يكون بجميع بعد الاول الامكان واحد بالفعل كثير بالقوة وهو

واحد

واحد بالفعل كثير بالقوة وهذه الوحدة وحدة النظام او اما  
يشاكل انفسه كالمعد وقال الشريك في طبيقات الشفا في اخر  
الفن الثاني في السماء والعالم صورة العالمية مخصوصة بمادة  
واحدة تلتئم منها اجزاء امور محصورة في عالم واحد فلا يكون  
في الامكان وجود عولاً كثيرة فيكون العالم واحداً تاماً محصواً  
فيه اصناف الطبايع البسيطة الممكن وجودها والحركات المستمرة  
والمستقيمة مستمرة الى الاكوان والتركيب منها ويكون صانعها  
ملياً بان يبلغ بالواحد منها كمال التوابع الحكمة على مقتضى  
الامكان في طبائع الوجود من غير حاجة الى تكثيره وقال علم الصفا  
ارسطوطاليسيل في البراري في عقل سبوتا لارضية وعلى البقر  
على البقر تجري ملكه داما ويريدوم البقاء جعل الخلائق توارث  
خلق الجوهر غير المحسوس ماوى الصور والحواس من الارواح ما شاكلها  
ابدية لا تتصلح حركتها الزمان وقيل متى وقيل اين وخلق  
بالابد لا بالزمان الطبيعة الخامسة وزينها باكر الصفا  
من ههنا الزمان عظم خليقة الفلك ويكثرها هناك المروية  
امر الخلق وجريه على ما شاء البارئ جل وتعالى بجزءه وحده



متصل وبقاءه وغير متفعل والطابع منفعله والملك فاعل وقد  
 احرم من المقدم في العلم حيث يقول الانسان عالم صغير والملك  
 العالم الكبير وكل من كان من غير الصورة هو كرم كما كان من  
 المجرى انه في كلام ارسطوطالبير قلت فاذا انت لاحظت الانسان  
 الذي هو نظام الوجود وتحققته الجملية برزغ الكائنات لا تلاحظ ولا  
 حاكم ولا محكوم ولا مدبر الا الله سبحانه اذ لا موجود وراء نظام  
 عالم الامكان بجملة الاله والنقل المحركة فاما سلطانها على الله  
 بالحكم والتدبير اذ الله تعالى لا يخلو في اليجاد فاما سلطانها على  
 على شخص الانسان الكبير والصاير والحكمة والابواب والاضيق  
 والافاضة والحفظ والمدايرة والحكم والتدبير فان نظام الكل  
 افضل ما في الامكان من النظام الممكن والتمه والكرم هو ليس  
 كماله وتماه يذكر صفات كماله بانه وصانعه وبشيدانه  
 الموجود الحق من كل جهة ويصفه بانه التام وفوق التام  
 والحمد انما حقيقة الوصف بالجميل والثناء على جهة ويصفه  
 التيجل والذكر باوصاف المجد وصفات الكمال فان نظام الوجود  
 هو بعينه حمد الله سبحانه على اتم الوجود وبلغ المرات فاعل الحمد

خادم

في قوله تعالى الحمد لله رب العالمين عبارة عن مجموع عالم الوجود  
 وتحققته الجملية وهويته الكلية ونظامه الوجوداني فاما  
 الله سبحانه حمد نفسه بنظام الوجود والميجس من عناية والصاد  
 على فاضله اتم الحمد فليعلم وصي  
 يا قوم انما استيقنت انفسكم انه ما من شئ قال ذرة في سموات  
 عالم الامكان وارضيه الا وجوده بالفعل واجب الانتهاء  
 وسلسلة الاستناد لا محالة الى الباري تعالى الواجب بالذات  
 وليس يصح وجوب الوجود الا بالاستناد الى الموجود الحق  
 الواجب الوجود بالذات في مرتبة كنه ذاته وان علمه سبحانه  
 بكل ما هو الخبير بنظام الوجود والدخيل في نصاب كماله ومما  
 يتحصنه فاعليته سبحانه لذات الخبير على جهة خبريته وشيخ  
 منه صدوره ووجوده من غير افتقار الى سواه امر اخر اصلا  
 وان علمه بوجه الخبير ونصاب هو بعينه اذ ربه ورضاه  
 لا يشوق وجمامة وعنايته واختاره لا يشوق واختره  
 فاذا نكل ما في انظار دايرة الوجود وفاق عالم الامكان  
 وليس كماله محالة الا ان يكون هو خبير في نظام الوجود ومما

نصاباً لا فائدة في تبينه سبحانه بخروج القوة إلى الفعل  
بالضرورة البرهانية فاعلم أن تبينه تعالى الأشياء وبقا  
الأشياء عن جانيه سبحانه على سبيل الإجمال والتأخر والإجمال  
القضاء وعلى سبيل التفضيل والتكثير والتأخر هو القدر الذي  
علمه الإجمالي سبحانه هو قضاؤه وعلمه التفصيلي هو قدره كما تقول  
عامته المتقين وجمهور المقلدين فإن ذلك هو صريح قوله  
تحتجب بها أولاً فلا أن العلم اعتبار الشيء من حيث كنهه وظهوره  
من غير عزو به إلى جهة القضاء والقدر باعتبار الشيء بحسب علم  
الفاعلية بذاته وجريان الأمر بوجوده والقضاء هو ما يخرج  
الشيء من صفته وجريان الأمر من مفرقه وجوده في منزهة الجلال  
والمصوتات نظامها الجميل الواحد على حسب العلم بكونها جزأت  
نظام الوجود التام الكامل ومقتات نصاب تمامه كما هو القدر  
إيجاد الشيء وإفادته باعتبار خصوصية ذاته وهو بتمه مخيرة  
تأدية الأسباب المترتبة التأدية إليه بخصوصه على حسب العلم  
بجبريته والعناية الموجبة لمشيئته فالقدر تفضيل الإجمال  
الأول وهما اعتبار لوجوه المفاعلة المجردة للعلم والعناء

والأمر بما لا بدق لا يفتى من الأداة والمشيئة وإنما ثانياً فالت  
الإجمال والتفضيل عند علم النفس بخوان الاكتشاف بحسب كونه  
العلمية المنبجعة في لوح جود النفس للعلوم ولحد بعينه ولحدة  
مبسطة مجزئة أو متكثرة مركبة مفضلة فالإكتشاف في صورة  
التفضيل أشد وأتم وأزيد وأكثر والتفاوت في صورة الإجمال  
والتفضيل إنما هو بالشد والضعف والزيادة والتقصان في  
الظهور والإكتشاف في ذلك وصف لثبوت ذلك ومرتبته لأمرها  
من حيثية المدرك كون داخل في حقيقة للعلوم في صورة التفضيل  
دون الإجمال لا لا يمكن الإجمال والتفضيل اعتبارين حقيقة  
واحدة بعينها بل كان هاتين مختلفان بالماهية لاختلاف  
مضيق العرض فاذن يجب أن يكون المعلوم في صورتين واحد  
الحقيقة بته واما الاختلاف في الصورة العلمية والتقاء  
في نحو العلم لا في المعلوم والصورة الواحدة البسطة والإجمال  
خلاف الصور المتكثرة في التفضيل والعلمان الإجمالي والتفضيل  
المختلفان في مرتبة الاكتشاف بالشد والضعف والزيادة و  
التقصان كما هو علم بالفعل لا بالقوة كما ظنه صاحب الأثر



ولطاعتها وقلة فيما مام التكاليف من المستلزمات ما بينا وغيره من ذلك لا يصح اجراءه في علمه سبحانه المستبين بالبرهان اليقيني من سبل العقل المضاعف على بقائه بعد اذانه من جهة علمه بما في الذي هو عين مرتبة كنهه فانه لا احد للمعرفة من كل جهة غير العلم التام ووفرة التمام لجميع الاشياء ولا يفتقرها الاشداد في العلم وازديادها في الاكثاف اذ لا يمكن ان يكون كل شيء في الاكثاف فهو من نفس ذاته سبحانه فانه لما لم يعدم عزه بشي من الاشياء عنه تعالى سلطانه ولا مدخل لوجود الاشياء في ذلك لوجوده من الوجود صلا فاعلم التمام المحصور بكل شيء قبل وجود الاشياء وعند وجودها على سبيل واحد فان لا يفسد العقل الفيرح نسبة الاجمال والتفصيل الى العلم التام المحيط بكل شيء ولا يبدل قبل وجود الاشياء في الوجود ويعدله فيها بل انما يصح اسنادها الى معلومة ما في الاشياء فهي بحسب ذاتها توجد بحسب تارة ومقتضاها اخرى وعلم التمام سبحانه بها في مرتبة وجودها الاجمالي ووجودها التفصيلي غير متوقفي بشي من الاجمال والتقدير الا اذا ما اطلق العلم وربره المعلوم فقد جرى ذلك في تفصيله الاطلاقات كما في قوله عز من قائل ولا يحيطون بشي من علمه الا بشا

اراد به مجعلا

ونحو

وبالحجة فقدره تعالى في الوجود بحسب تاديه الاسباب المترتبة لكل موجود موجود بحسب رتبة خصوصية مرتبة تفصيل فضاء الوجود في تلك السبب علمه سبحانه بوجوه في نظام الوجود لوجودها في تلك جميعه حجة في شخصية عالم الكل الواحد في مكانه ووجوده بالفعل فاذن القضاء ونسبة فاعلية البارئ الحق سبحانه على علمه بصنائه الى الانسان الكبير في مرتبة شخصية الواحدية في علمه والقدر نسبة فاعلية سبحانه لهذا الانسان الكبير في مرتبة تشریح عفاه واخرته وتفصيل خلاطه وركانه وارواحته وحب تاديه الاسباب المترتبة للتاديه الاخصوصات معاها فليقتصر **وصي** **ض** قال الشريفي في سادة الغر الثالث من طبيعيات الشفاء وجميع الاحوال الارضية منوطة بالحركات السماوية وحق الاختيارات والادوات فانها لا محالة امور تحدث بعدما تكن وكل جازت بعدما لم تكن هل في ترتيبها ونهت في ذلك الحركة ومن الحركات والحركة المستديرة فقد فرغ من ايضاخ هذا فاختيارا تما ايضا تاهده الحركات السماوية والحركات والكومات الارضية المتوافقة على امر مشترك تكون دونها المقصد

ربوع عليه هذا هو المعدل الذي وجد في القضاء والقضاء هو المعدل  
الاول لا ياتي الوحد المستعمل على الكل الذي منه نشق المعدل الثاني  
كله بالفاظه وقال في اول عشرة الحيات الشفاد ان مبادي جميع  
هذه الامور يمتد الى الطبيعة والارادة والاتفاق والطبيعة مبدأ  
منها كالارادة التي لنا كايمة بعد ما لم يكن وكل كايون  
بعد ما لم يكن فله علة وكل ارادة لنا فله علة وعلة تلك الارادة  
ليست ارادة مستقلة في ذلك بل هي النهاية بالامور تعرض خارج  
ارضية ومحاوية والارضية تنتمي الى السماوية والجماع ذلك  
كله يوجب جوب الارادة ولما الاتفاق من بوطان من مصارف  
هذه فاما حدث الامور كلها استندت الى ايجابها من ذلك  
من عند الله والقضاء من الله سبحانه وتعالى هو الوضع الاول البسيط  
والقدير هو ما يوجب اليه القضاء على الدير كانه موجب اجابات  
من الامور البسيطة التي تنب في بسيطة القضاء والامر  
الاهي الاول ولو لم يكن ولو لم يكن انما انما الناس ان يعرف الحوادث  
التي في الارض والسما جميعا وطباعهم الهمة كيفية جميع مما  
في الطبيعة التي هي حكمة الشفا بعبارة وقال في الاشارة في

الخط

الخط السابع ان كل شئ لازم عند بوسط او غير بوسط يتاوى  
اليه بعينه قدم الذي هو تفصيل القضاء الاول تاذيا واجبا  
ما لا يجلي يكون كاعل فقال امام المتشككين في شرحه واما لفظ  
القضاء والقدر فيعني بالقضاء المعلول الاول كذلك لفظ القدر  
هو بيان المعلول ان الصادرة عند طوعا لا نهيا بالنسبة الى  
المعلول الاول يجري مجرى تفضيلة الجمل وهو القدر وقال  
فقال الشارح البارع خاتم المحصلين البرعة قول في تقريره  
لما كان جميع صور الموجودات الكلية والجزئية المتوالات لها  
حاصلة من حيث هي معقولة في العالم العقلي بايداع الاول  
انها وكان ايجادها يتعلق فيها بالمادة في المادة على سبيل الابدان  
منها اذ هي غير متناهية لقول صورتين معا فاضلا عن تلك  
الكثرة وكان الجود الالهى مقتضيا لتكميل المادة بايداع تلك  
الصور الى العقل قدر لطيف حكمه زمانا غير منقطع في الطرفين  
تخرج فيه تلك الامور من القوة الى الفعل واحدا بعد واحد  
مضيفا لصور في جميع ذلك الزمان موجودة في موادها والمادة  
كاملة بها واذا تقرر ذلك فاعلم ان القضاء عبارة عن خبرها



في مودها الخارجية بعد حصول ارتباطها بمصلحة واحد بعد  
 كما جاء في الترتيل في قوله عز من قائل ولا من شيء الا عندنا خزائنه  
 وما ننزله الا بقدر معلوم والجواهر العقلية وما معها موجودة  
 في القضاء والقدر مرة واحدة باعتبارين والجمانية وبها  
 موجودة فيهما مرتين وهذا يظهر من قول الشيخ ان كل  
 شيء يوجد الا في تعالى بوسطا وغيره وسطا يدرى قدر الذي  
 هو تفصيل فضائه الاول الى ذلك الشيء بعينه تارة على سبيل الوجه  
 انتهى كلامه شرح الاشارات بعبارة قلت وقد كنا بيننا بالبرهان  
 فيما سلفنا ذكره ان عدم انقطاع الزمان في الطرفين لا يصح ان يكون  
 معناه عدم تامة تواجده امتدادا لمقداري بالفعل في المقدارية  
 الممتدة على سبيل انقضاء المقدار كج المسافة فلا يكون من الزمان  
**وم** ص فان قدحان  
 تنال عليك القضاء والقدر على ضربين على اعتبار وجود الاشياء  
 في العلم وعين اعتبار تفرقها بالعقل في الاعيان ثم الامور  
 المعبر دخولها في القضاء والقدر على ثلاثة اضراب احدها  
 كل نظام الوجود المنسوق اعلى الانسان الكبير لمطور <sup>حيث</sup> <sub>الحيث</sub>

حرف

شخصية الكليمة ووجدانية الانسانية والبنان ابداعات  
 عالم الامر من اجرائه اذا نظر اليه بنظر المشرايين والثالث كونها  
 عالم الحزن يدين في الحمايات لنسج النظام الكبير الواسع المستقر  
 انما القضاء المعبر اليه بالسبب على فقط بحسب ظهوره في علم الله  
 سبحانه من علمه سبحانه بذاته الاحدية التي هي الحالة الفاعلة  
 النائمة له وتنبه على التمام به ويكون ان نظامه كامل وسعة  
 طباع الامكان لفاعلية سبحانه اياه ووجوده المقتضى متاخر  
 عن هذا القضاء العالني المتعارف بحسب من المتأخر اعني تأخر  
 زاحج المبرزة وتأخر ادهر تاجه بحسب الحدوث في الدهر والقدر  
 المعبر بالقياس اليه عندي فقط بحسب ترتيب وجوده في <sup>الزمان</sup> <sub>الزمان</sub>  
 وحق الواقع بعد لسيته في مرتبة الذات وبعد عدمه <sup>الشيء</sup> <sub>الشيء</sub>  
 في الدهر على علمه وعمايته تعالى سلطانه لا قضاء ولا قدر  
 وراءهما بالقياس اليه اصلا في وجوده العيني في الدهر كانه  
 تفصيل لموجوده العلوي المضمّن في علم التام سبحانه بذاته  
 الاحدية للحقّة التي هي القوة العلية بجميع الموجودات  
 والجواهر الامرية ومما هو امر سائر ما صنع الباري الحكيم

لا وجوده وفطره في عين الدهر وقوله بالابدال بالزمان تعلق  
بها القضاء العليّ بحج وجودها في علم سبحانه وتعالى عليه  
وعنايته لا بداعها وصنعها واخراجها من السبب المطلقة الدلائل  
الافقية لا من المقتضى ومن كتم العلم الصريح الى الوجود في  
ما من الدهر من تلقائه سبحانه في ضمن نظام كل الوجود المحلى  
المستوى الواحد جملة والقضاء العيني بحسب اعتبار صدورها عن  
البارئ الفاعل وخروجهما من السبب المطلقة الى الوجود بالفعل  
وعن العلم الصريح الى الوجود في الدهر والقدر العيني بحسب  
اعتبار صدورها ووجودها عن بارئها في الدهر حيث  
حوصيتها هو ما يتعالى المقتضى لاعتبارها في ضمن  
نظام الكل الواحد بالامتياز جملة فهذا معنى وجودها في  
العقلية وما معها في القضاء والقدر مرة واحدة باعتبار  
ولها الكليات الثمانية من الحياتية الهيولانية وما معها في  
لها وجود في الدهر ووجود في الزمان ووجود في ضمن نظام  
الكل الواحد بالامتياز جملة ووجود من حيث اعتبارها في  
بما هي على التفضل وكذلك وجود صورته على الطباع

في الواج

في الواج العقل العالي القدير ايضا كلى التي هي الهزب الاكبر والملائكة  
الاخرى البرية الكرويات والملائكة المرفين ووجود صورته  
كل وحرف الطباع في اذهان النفوس السامية وقوله التي هي  
مربوب من الملائكة المدبرة المحررة والحجابات فلاحا التبريد  
بحسب ذلك مراتب القضاء والقدر بالقياس الى هذا القبول والاعتراف  
فاذا خيرة المراتب الى القدر المتخلف الذي ليس هو بقضاء اصلا  
لكونه التفضل المحض الذي لا تقبل في الوجود بعد وهو وجود  
المكونات الثمانية للمادة في ازمعتها ووقاتها على التدرج  
والتعاقب التقضي والتجدر على حسب الاستعدادات الذرية  
التعاقب للحصول في امتداد الزمان من تلقاء الاستعدادات  
القوى الوجودية الاجالية من القضاء الاول لا التي بحسب التدرج  
في حا والاعيان جملة هو القضاء المحض الوجودي الذي ليس  
بمقدار النسبة الى قضاء وجودي قبله اصلا لكونه الاجال  
الذي لا اجال في الاعمال قبله وان كان هو مقدرا بالقياس  
الى القضاء العليّ بحسب الواقع في علم الله التام المحيط بكل شيء  
من جهة علمه بذاته الاحدية المقدم على مراتب القضاء والقدر



نقد ما اذا تاتي المروية ونقد ما سميها انك كافي في الوجود فهذا القضاء  
 الوجود في الاول الاجل بعد القضاء الاول العلي هو الكتاب الثاني  
 للغير عند تارة بام الكتاب تارة بالروح المحفوظ تارة بالكتاب المبين  
 الذي فيه كل طبك باس من رطب الوجود ويا به وقصه وقصه  
 جميعا وان هو لا يجمع الموجودات من هذا الاول الى اقصى الابد  
 وجود جميع في ما من الوجود كمال الله الاعظم وفيه كل جسم  
 من الجواهر حروف الحروف وكل كلمة من الكلمات وكل عرض من الاعراض  
 نقطه واعراب لهذا الحروف اولئك الكلمة والاحمال في هذا  
 المرتبة من حيث انشاء التدبير والتعاقب من حيث الانظام و  
 الانشاق فجميع الموجودات كجذب لك الاعتبار في حكم موجود واحد  
 وسائر مراتب العلية والوجودية المتوسطة بين المراتب القصوى  
 الاجالية المحضة والاخرى التفصيلية المحضة كل واحد منها  
 قضاء بالنسبة لا ما بعد هاهنا المراتب المتوسطة وقد القياس في  
 ما قبلها من المراتب المتقدمة فليعرف **ومبي**  
 ر بما يقال العقل الاول ولعالم العقول جلة الروح المحفوظ و  
 الكتاب في الكتاب المبين يكون كل ما فيه من الصور المطبوعة محفوظا

عالم

على الغير والتبدل ولكون كتاب الالهيا مشتملا على جميع الموجودات  
 من غير تدبير وتعاقب كما ان كمال الاعظم الوجودي كذلك الالهية  
 الى اعيان الذات والمعلومات جميعا ويقال للفقير التمام في كتاب  
 المحفوظات لوقوع ذلك فيما ينطبع فيها تمام بقوله المقدس وما  
 سيكون في المستقبل من الموارث المقدرة الزمانية وفيما يقابل كتاب  
 العبد المحفوظ والابنات الزمان لكونه عالم الغير والتبدل والضر  
 والتجدد هو كما بالقدر العيني لا يجزئ مراتب الوجود في الاجا  
 وبالحكمة الاولى كما بالقدر على خلاف الامر في ام الكتاب الذي هو  
 القضاء الاول اذ لا تغير وتبدل ولا نحو واثبات فيه اصلا وهذا  
 معنى جواز البدل في العبد لا في القضاء فليدع **ومبي**  
**ض** فاذ كان الله سبحانه  
 ذائق فعالة غير متناهية الفعل فلذلك خلق الله ليعبوا الفقير  
 مادة ذات قوة متغيرة غير متناهية الانفعال واذ كان الموجود  
 الالهي متقنيا النكاح للمادة بابداع الصور الغير المتناهية فيها  
 والخرج ما فيها بالقوة من قول تلك الصور والقوة الى الفعل  
 وكانت المادة الواحدة غير متناهية لقبول صور غير متناهية معا

فما هو ذلك الكثرة فلذلك قدر لطيف حكمته زمانا غير متقطع لا  
 فيه يخرج تلك الامور بالقوة الى الفعل واحدا بعد واحد حتى  
 الصور جميع الزمان موجودة في موادها والمادة كاملة الجوهري  
 بها وخلق فلما كان متقطع الحركة على الاستدانة تحتل احكام  
 واستعدادا بها بحيث لا يكون حركة كانه فتر صور صور على الما  
 كاستعداد وهذا هو القدر الذي لا قدر بعد وهو تفصيل  
 ما كان محال الوجود في القضاء الاول فاعلم انه يتبع في القدر  
 الانهائية بالفعل بحال العدد فهو البرهان وانما الصحيح في الاله  
 الالهية في عاقل الحدوث المستعمل في الاله الذي لا يتناهي  
 انقطاع النفس من البقاء الفاعل وجوب كون الجود الاله ابدى  
 للماء غير محدود العطا على المادة القابلة واما القضاء الاول  
 المحي والانهائية العددية فيه كمرثية فخذوا على ان ترتب  
 القضاء والقدر وانه ما يتناهي بما لا يتناهي بل وانه لا يتناهي  
 بما لا يتناهي جودا ورحمة وقدره وعلمه وانه لا ينفك عن الاحالة  
 بما لا يتناهي له عدد المحل ومفصلة والله واسع عليم والتمسك  
 الى الانهائية من اجل العلم اعني محال وان الموجودات بحال الجود في

الدهر

الدهر ليس فيها ترتيب محتمل فيها الالهائية العددية والعدد  
 متالف من الوحدات الامر مراتب الاعداد فليس يتضح في العدد ترتيب  
 اصلا وعلاوة لوضوح ايضا ان تلك الالهائية في جهة الزمان لا تتناهي  
 الى الابد في تلك الجهة فاذن سببه القضاء الى القدر يشبه ان  
 تكون من وجه كسبه القسمة الفرضية العقلية الكلية في الم  
 الى القسمة الوحدانية الجوهري وكسبه العلم العقلي الواحد البسيط  
 الاجمال للنفس الناطقة الى علومها المتكثرة القصد فالجود  
 العيني للشيء الزمني بما هو متحقق في كتاب الدهر ونشأ من  
 عند الجوهري قضاء الجمالي وبما هو كون بالفعل في انفسه اذ لا  
 ووقوعه كونه في حد ودقته التقضي بالحدود في تفصيل  
 احكامه ما يشبه ما به الموجود الزمانية بحال قوعها في كتاب الدهر  
 القضاء المثل العينية والارقام القضائية او الصور الجوهري  
 والحروف الدهرية وبحال قوعها في شدة الزمان وشدة القدر  
 فاجال القضاء باعتبار الوحدة الاجتماعية الاستائية وتفضل  
 القدر هو اعتبار القدر هو اعتبار الكثرة الانضائية الانفرادية  
 وصي ص كانه ان كان متحقق



انظمة نظام الكل في شخصه هيكل الانسان الكبير والعناية بالاد  
الالهية هي الطبيعة الكلية الفاعلة للحفاظ على الحكمة المدبرة على  
الاطلاق بالعلم المحيط الواسع والقدرة التامة الكاملة والحكمة  
الحقيرة الباعثة وان قضية قانون الامكان لا شرف في وجوده <sup>الان</sup>  
ووجوب المناسبة بين العلة ومعلولها على اثر الوجوب لا يلزم طبا  
الامكان ان تصور نظام الوجود افضل واتم من هذا النظام انما هو  
كفهمه وما سائر المتشعبة الذاتية التي لا يطابق لها في القوة لا يشاء  
الافهام الكاذبة فخلت لانها ان المنكوسة فانه لما كان علم الاله  
الحق نظام الخلق في الوجود على الاضرب فيه ورحمة الفاعل بالخلق  
رحمة لانه فيها وكان ذلك العلم سببا في تبيينه معلوم <sup>ينبغي</sup>  
ينبغي منه متعلقه ولا يمكن لنظام الكليات متشعبة عن تمام النصاب <sup>والمكان</sup>  
استعدادي يعوقه وغاية الكمال فلا محالة وجب ان يكون الكل  
قد وجد غاية من الافاق <sup>لا يمكن</sup> ان يكون الخلق الاعلى ما هو عليه ولا  
مما يمكن ان يكون للكل من صفات الكمالات ونوافها الا وقد  
كان له بالفعل كل شيء من نظام الكل فهو على كل شيء ينبغي  
وان كان مكابا وزمانيا في مكان الذي ينبغي ونظام الذي

متشعبة عن النظام الذي ينبغي

ينبغي

ينبغي وكما دريت ان النور يفارق عن الخلق الفاعل على طائفة هو  
ومطلب هو فيه متحد وعلة الفاعلة هي بعينها على الغاية  
وايضاعلة بدء وجود بعينها على تمامه اذ ليس تصور هناك  
بدء ومقادير ومقام مترشح فكذلك النظام الحكي الذي  
هو الانسان الكبير مطلب ما ومطلب له فيه واحد واذا علم  
ما النظام الحكي علم لم هو وعلم ان بدء هو بعينه تمام  
وجوده بعينه نصابا كالمفعول فاعله هو بعينه غايته <sup>ليس</sup>  
يعقل له غير ممكن رجي وكما منظر ينبغي ان لا يصح ذلك  
الا لما تكون له مادة ويعوزه استعداد موهون باعد و  
استحقاق من يوطنا جل فاما ما ليس تقرر في المادة ووجود  
الشيء فانه لا يتصور ان يوجد متواعدا على المقطوع عاين <sup>ينبغي</sup>  
وتمامه فالنظام الحكي افضل ما يمكن وانما ما تصور ولا  
يدخل في الوجود شر بالقياس اليه اصلا والجماع للوجود  
الحق بذاته فاعله وغايته ومبداء بذاته الذي هو بعينه  
نصابا تمامه ونظام كماله لا بد لا بالمرأى والوجود <sup>الان</sup>  
هو المعطى كل موجود ما في وسع قبوله ومنته امكانه

**وصي** فاذن قد نبغ ان في كل نظام الوجود  
من الارادات والطبيعات والضرورات والاتفاقيات فانه  
حجب الصدور عن مدرك الكل وصانع النظام اذ في القياس الى  
نظام الكل طابع طبيعي وان كان هو البنية الى نظام تخفى في  
حجب شخصته الجوزية اذ بنا واقربا واقفا قيا وكل اجل طبيعيا  
كان او حجبنا بالبنية الى انسان فاصغر جزء فهو طبعيا بالقياس  
الى الانسان الكبير وكل عمل انسان ما اوجبه من اوقبات ما اوتى  
مزاج كان تركيبه طبيعي او صناعي فهو القياس كل نظام العالم هو  
طبعي بالقياس قد اوجبه قضاء الطبيعة الكلية وبجبال البنية الى  
المبدأ العقل الجوزي فعمل اذ في قد اوجبه جوده ايضا من  
المتغير عن التنام المحيط بنظام الخبز على اسبع الوجوه وهذا سبيل  
مذهب البرهان ومنزج العقل الضائع وعليه جماع الحكماء  
الالهيين فالانليد في طبيعيات التحصيل فضل في كيفية دخول  
الشر في القضاء اللطيف والاشارة الى نظام العالم قد عرفت عند كاشنا  
في واجب الوجود بذاته ان هذا النظام هو النظام الحقيقي لا نظام  
افضل منه ولا اتم منه وعرفنا ان العقل العقالي لا يمد عن

الخير

الخير المطلق ومن مقتضاها ان لا فائدة لصادره عنها ايضا ومنبهة  
في حركاتها به متغيرة بذلك فبقيل ذلك المثال وان هذه الامور  
الحادثة التي تحت الاطلاق نظامها متعارف كاشنا لا فائدة التي هي  
افضل الحركات فيجب ان يكون هذا النظام الموجود في عالم الطبيعة  
ايضا على اتم ما يمكن ان يكون واضنا بالانتقال الى كل ما طبيعي  
حجب ذلك كذا الخ الى اسفل وما طبيعي بالقياس الى الكل وان لم  
يكن طبعيا بالقياس الى ذاته كوجود اصابع الة للانسان وان  
الارادات حادثة وكل حادث فله اسباب غير متناهية كما عرفت  
فيكون ايضا نظامها بالحركة التي يصح فيها وجود غير المتناهي  
وخصوصا بالحركة المتصلة الدورية التي هي حركة الفلك وان  
الحركة صادرة عن الاول تعالى فيجب ان يكون اذ بنا ايضا بهذا  
فان قيل فقل لنا فائدة على الفعل ام لا قلنا ان لنا فائدة على الفعل  
بالقياس الى الاحاد واما بالقياس الى الكل فليس لنا فائدة الا  
على المقدرات التي قولها بالفاظه ثم قال كذا الانسان ميتا  
ليس له علة فان الحارة الموقوفة لا تفسد جوده الانسان من نباتات  
الابدان ومن لوازمها فاعلم ان لا يبقى زمانا هو اتم ما يمكن

٧ المقدور



ان يتوهم ان الزمان يعلم ذلك من العناية وكل عزم هو بالقياس الى الكمال  
طبيعي ولا يمكن طبيعيا على الاطلاق وبالحكمة ما لا يتوهم ذلك بالاشياء  
وبالقياس الى افراد الاشياء ما بالقياس الى الكمال فلا يشترط ان يكون  
وقال الشيخ في مقالة الفصول الثالث من طبقات الشافعي فصل في معرفة  
الكون والفساد ولكل كائن اجل يتحقق بقوة المدركة ليدركها فانها  
قوة حسيه متناهية يتناهي فعلها ضرورة ولو كانت غير متناهية  
لكانت المادة لا تحفظ الرطوبة الا الى اجل لا سبب محالة للرطوبة  
وباطنة والسبب عاقبة عن الاعيان فيتم التحلل وكل قوة من  
قوى البدن ولكل مادة حد يقضي كل واحد منهما ولا يتحمل تحكما  
وذلك ان تجربت اسبابها على ما ينبغي هو الاجل الطبيعي وقد تعرض  
اسباب اخرى من حصول الفساد وفقدان النافع المعين فيعرض تلك  
القوة ان يقصر في فعلها عن المدد من الاجال الطبيعية ومنها اخر  
وكل يقدر جميع الاحوال الارضية منوطه بالحركات السماوية  
وتحت الاختيار والارادات انما بالفاظه <sup>وهو</sup> ~~وهو~~ <sup>سجل</sup> ~~سجل~~ <sup>الشافعي</sup>  
ومعندهم في التولوجيا في المجلد الخامس فالاشياء الرغائية انما  
يكون بعضها من اجل بعض وذلك ان الاشياء اذا هي متناهية <sup>سبب</sup>  
ومنه

وباستعمل المبادئ الاولى كان بعضها علة كون بعض في كانت كمالها  
معا ولم يتعد ولم تنبسط ولم ينسحب من المبادئ الاولى لا يمكن بعضها  
علة كون بعض الا يكون المبادئ الاولى علة كونها كمالها فان كان  
بعضها علة لبعض كانت العلة انما تفعل المعامل من اجل شيئا او  
العلة الاولى لا تفعل المعامل لانها من اجل شيئا ما انتهى كلامه <sup>لوجيا</sup>  
**في بيان الفاظ**  
المخرج من الخير هو ما يشق لكل شي في نفسه ويتوجه ويتم  
قسط كماله في رتبته وطبقته من الوجود تكون الذات مولية  
وحدة القصد شرط من شروط الكمال ونوافلها ومتممات الحقيقة  
ومكملاتها فاذا كانت الذات له بل انما هو عدم ذات وعدم كمال  
ذات او عدم كمال الذات وجب ان لا يكون الذات ولا عدم كمال  
الذات ولا عدم كمالها من كمال لا تشوقها الذات من كمالها  
حيلة العقل وقطر الانسانية لا يتوهم هناك شبهة اصلها  
لوجود كماله خير من الشر كله عدم فاذا كان وجوده مستلزما او  
عدم كماله كان موصوفا بشبهة ما بالعرض من حيث حيلة ذلك لعدم  
لا يما هو وجود على الحقيقة فاذا كانت كمالها مستلزما ملازمة

ما بالقوة والحركة من جهة الخروج من القوة إلى الفعل وقد كنا في  
السطح ذكره قد شرنا ان عدم الحكم مطلقا من تلقاء انفسه  
التامة في اساسه عليه كان عدمه من بدو الامر من جهة  
فاذا اشرية مطلقا لا يتغير استادهما الا لعدم علة وجود الخير  
من جهة تصور طبع الامكان ونقصا استعداد المادة الفاعلة  
ثم ليس المستبين للكان في الوجود ما هو تحت الفعل من جهة  
وان هو لا يقوم الواجب بالذات بل ذكره فهو الخير الحق على الحقيقة  
والخير المحض من كل عينية ومنه ما هو مني الذات من جهة ما  
بالقوة بجوار لا عيان في الفطرة الاولى بقدرته عن عيان  
الحيوانية وعيان القوة الاستعدادية ولكن ليس يعي عن  
ما بالقوة بحيث يخرجها الذات في مرتبة نفس الذات المصلحة بما  
من حيث طبع الامكان للذاتي وعن هو عدم الصريح على الذات  
في الذم من جهة لخطا درجة الامكان عن صلوح جوهر الذات  
لاستحقاق قبول التمهيدية فهذا القبول في الوجود هو ما فوق  
الكون من لدن التامرية والجوهر العقلية وانما الشرعية  
من حيث قبول ليس على الاثر بالذات في مرتبة الذات وسبق

العلم

العلم الصريح على التفرع والوجود بالفعل في صفات الدهر لا من جهة  
الاستلزام التفرع والوجود بالفعل عن كمالها من الكمال المتكتم  
وخير ما من الخير المتكتم في جوار لا عيان ومنه ما هو من  
الحقيقة فلا يبدى من وجه بالقوة حجة من جهة الاستلزام  
باوساخ عالم الطبيعة فالطالع واقدار اناس الهول فهذا  
القبول حجة ما تحت الكون من الزمانيات في عوامل الاستعدادات  
الغضبية الطلقة باصناف الشرور لما قد ايفت وعيها بالافات  
والعالمات وضمت وعيها عن الخير والكمال ومخرج النسخ  
للت مطلقا في صحابة عدم الوجود وتباعه الفقدان الموجودان  
وليس يعي ان سيد عدم المعالي وفقدان العبدية العلة وفقدان  
فادن فلا يخرج ان يخرج مطلقا جملة الوجودية محصور في طوائف  
وخرج به جابه فانه اما هو عين ذات الباري الحق ووجوده وانما  
هو من تلقاء نفسه وجوده وان كان ما في عالم الامكان مش  
الوجود بالشرع عدم مسوط الذات بالهلاك والبطالة وكل  
ما يمكن الوجود من الخير والكمال وهو من قبض ابداع الموجودات  
الحق ونحو صفته حتى يخرجها الذات والحكمة والارمال



العدم والوجود دليل من جهة ذاته من طابع مكانة لا الوجود  
الحال والفقرة والعدم كما يقول المتن الكبير والفران الحكيم  
ما اصابك من حسنة في الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك و  
ما اخرج والطمان الاودعة ولا بد من ان ترزق الواسع  
**وصي** **من** الجملة التي المطلق هو  
ما يشترط كل شيء ويتم به وجود كل شيء والقيوم والحي والذات  
جل ذكره ووجهه ونور محض وكل محض وبها المحض وهو تام  
كل جهة ونور التمام بعينه ويشوق كل ممكن الذات طابع  
امكانه وبعدا ويختص لكل محض بعينه بقوله معلول  
فهو غير ملطاف هو المحض على الاطلاق والمكن الوجود ذاته  
لا يفتقر الى كون غير ذاته لان ذاته بذاتها لا يجب لها الوجود  
فذا تبتذلتها بحتم العدم وما احتمل العدم بوجهها فليس شيئا  
من حيث انفس ذاته من جميع جهات من انفسه والنفس فاذن ليس المحض  
الا لوجب الوجود لذاته وقد يقال ايضا جازما كان ناعما فبذا  
لكالات الاشياء والوجود الحق الواجب بذاته بحيث يكون لذاته  
هو لتمامه المصداق لكل حقيقة وكل حال حقيقة ومنه يتبين

كذلك

كل ذات وكل قام ذات وكل وجود وكل حال وجود فهو سبحانه  
من هذه الجهة ايضا حتى لا يخلطه نقص ولا شوب من لا شيء  
غيره يصح ان يكون غير محضا ولا غير لتمام هذه الجهة ايضا  
فليست **وصي** **من** **الشيء**  
من جهة ملائمة ما بالقرينة بحسب طابع الامكان معنى النسبة في  
مرتبة الذات والعدم الصريح قبل الوجود في مرتبة الوجود لا يفتقر  
لغيرها فبما نحن في سبيله لا اعتقارها واجبارها بالجهة التي  
بالفعل من حيث المفرد والوجود في حال الاعيان من تلقاء ذاتها  
العلية الفاعلة فظن لان في الشبهة بالفعل من جهة فقدان  
الكالات الاعيان فنقول على حذارة قول الشريك في ناسعة  
الحيات الشفان الشرب بالذات هو العدم ولا كل عدم بل عدم  
مقتضى طابع الشيء من الكالات لثانية لوعده وطبيعته والشر  
بالعز هو المعدوم او الخائب لكالاته لا شئ مستحقة ولا غير من عدم  
مطلق الاعراض فليس هو شئ حاصل ولو كان له حصولا لما  
الشر العام ان يكون له جهة من حيث المصداق فاذن كل شئ موجود  
على حاله لا قصور وليس من جهة القوة فلا يلحقه شر وانما الشر يلحق

الحقيقة

ما في طابعها بالقوة من جهة المادة الخالصة القوة الاستعدادية  
 فاعلم السعيد والسعي برئ من وجوه الشرط مطلقا كل ما كان  
 بالقوة الاستعدادية فيه فكل ما كان قسط البراءة عن الشرطية وفي  
 وكثير الشرطية المادة لا امرها في العظمة الاولى ولا امرها  
 من في العظمة الثانية اما الامر العارض من يد والامر فان  
 يكون قد عارض في اول وجودها ما يمكن فيها هيئته ما  
 من الحيات تصدعها عن استعدادها المثل الكمال الذي منيت  
 من رزقها مثل المادة التي يتكون منها انسان وفي رزقها من  
 من الالباب العارضة ما جعلها ارضا من الجواهر العنصرية فاما  
 التخطيط والتشديد على التقوية لكمال فتقوتها الصورة ولا يحصل  
 متبغ الطبيعة من كمال المزيج واستواء الخلقة لان الفاعل  
 ومنع لان المنفعل لم يستعد ولا تقبل واما الامر الطاري  
 من بعد واما مانع من خارج يحول بين المشكل والمكمل كما  
 استار سحيب كثير متركبة واطلا اجبال عظيمه شاهقة  
 الشئ الثمار على ما ينبغي من الكمال وتغوق القصار مثلا عن فعله  
 واما مضاد في المشكل بتوجيه الخلق الكمال كما حصر البرد للنبات

الخير

للصبي كمال في وقته حتى يصعد بذلك الاستعداد الخالص وما  
 يتبعه وبالحكمة يطاول الشرط على امور عديدة من حيث هو غير متين  
 كقصدان كل شيء ما من شأنه ان يكون له مثل الموت والفقر والجهل  
 وعلى وجودية كذلك كوجود ما يقتضي صدق الموجبة الكمال اما  
 عن الوصول اليه والبلوغ منها وكذا لا افعال السيئة مثل  
 الظلم والزنا ومبادئ الملكات الرذيلة والافلاك الرذيلة و  
 كالآلام والغموم وما يتبعها واذ تأملنا في ذلك كله وجدنا  
 مثله في نفسه باهوكيفية ما بالقياس الى اجلة الموجبة ولا  
 المناذرة اليه ليس به بل هو كمال من كمال ان نظام الوجود واما  
 شربته بالقياس الى الثمار لا فساده امحياها فالشر بالذات هو  
 انما كمالها اللايقنة بها والبرد شر بالعرض لا فسادا الى ما هو  
 وكذلك السحاب والظلم والزنا ايضا ليسا من حيث هما من غير  
 عن قوتين هما الغضبية والشهوية مثله من جهة في شئ بل هما  
 تلك المحيطة كمالا لتبليد القوتين واما بطاوع عليها الشر بها  
 لقياس الى المطلوب الفاعل الجيد وكما لا اولى السدة العادلة في  
 السياسة المدنية المختل نظامها بذلك الى الغفر الناطقة



لضعفها عن ضبط قوتها الحيواني وانظر فيها ذلك عن ضعف  
 لها وبناظرها وعرجة المذرة في العلم اقدار الطبيعة الحيوانية  
 فالشر على الحقيقة هو فقدان احد تلك الاشياء فخطاها ونقصا  
 خطه ومجته تمامه ولما اطلق على الاسباب المتأدية الى ذلك  
 وكذلك القول في الاخلاق الى غير الملبدي والاشياء وكذلك الام  
 ليست هي من الشرور وما هو او كان لا مورو لا من حيث صدورها  
 عن عللها بل انما شرها بالعرض بحجج المتألم الفاضل انما انقص  
 من شأنه ان يصل من حيث هو فاذن فاذن قد استبانت الشر  
 في ماهيته عدم وجود او عدم كمال وجود او عدم كماله الموجود  
 من حيث ان ذلك العدم غير لا يقر في نفس الامر وغير مؤثر عند  
 وان الموجودات ليست من حيث هي موجودة ولا من حيث هي موجودة  
 اجزاء ونظام الوجود بشر واصل انما يقع ان يدخل في الشربة  
 بالعرض انما هي خصوصيات الاشياء الصادرة كما انها وتكون  
 باعتبار قياسها اليها لا من حيث ذواتها بل من حيث هو مؤدية  
 الى تلك الاعداد فاذن انما شرور العالم امور اضافية مفسدة  
 احاد اشياء معينة بحججها خصوصياتها انقصوا عن الظلم المحلى

العرض

الوجود المتشوق للتمتع من الاشياء جميعها واما في حدتها والقياس  
 الى الكمال فلا صلة اصلها وان احاط بحيلة نظام الوجود ولا  
 جميع الاسباب المتأدية الى السبب على الترتيب التام من مبدأ الكمال  
 طولاً وعرضاً راي كل شيء على الوجه الذي ينبغي للوجود  
 الذي ينبغي له النظام فلم يرق الوجود شر على الحقيقة بوجه من الوجوه  
 اصلا فليعلم **وم** **ض** فاذا اعتبرنا  
 الشربة الاضافية بالعرض بحجج القياس الى الخصائص الاحاد  
 فاذن على ان الاشياء بحجج اعتبار وجود الشر العرض وعدمه  
 بالقسم العقلية الى امور شربة وجودها من كل وجه عن  
 استبعاد الشر والغلل والفساد مطلقا وامور لا يتقوى وجودها  
 عن ذلك لاسا ولا يمكن ان توجد تامه الكمال تاميتها للبقاء  
 منها الا ويلزمها ان يكون في الوجود بحيث يعرض فيها شرها  
 بالقياس الى بعض الاشياء عند اذ رحاها من الحركات ومصادرها  
 المحركات ومصادرها بالعرض في الوجود بالقياس الى كل شيء  
 حتى يكون سبب وجودها اي شيء من الاشياء اصلا وانما يكون  
 خيرتها بحجج وجودها في انفسها لا في الاضافة الى الشرع فملا

تقريب

نظام الكل غيرها والقيم التي تقابل ما يغلب فيه الشبهة الإضافية  
 على حقيقة الإضافة والمماثلة وان فيه والمماثل في الشبهة  
 الأكثر الأشياء وتكون شريته الإضافية طيففة بالقياس إلى بعض  
 اجزاء النظام عند الاجتماعات والاصطكاكات في الأقل لا بد  
 فهدر خمسة اقسام **الأولى** ما لا شريته لا  
 وهو موجود بالفعل اذ كان واجب الوجود عن الجود المحض لا في  
 الذي هو مبدء وجوده فاضة الوجود الخيري الصواب على الاطلاق  
 وذلك كالحكمة العقلية من الموجودات التي لا يكون فيها امر بالضرورة  
 ولا في غير شريته بما لا يضافه اذ لا تترجم موجودا من امر بالضرورة  
 ولا في غير وجودها شريته من الاشياء اصلا **الثانية**  
 ما تغلب فيه شريته على شريته فهذا ايضا من غير نظام الوجود اذ  
 ما حيزه غالبه فهو حيزه فلا محال فيجب فيضانه عن الوجود  
 المحض والعناية الا ان كان في الوجود حيز كثير ولا في غير حيز  
 من غير قليل شريته كثيرا بالضرورة القطرية وذلك من غير ان  
 فانها لا يمكن ان يكون على فضيلة التامة العظيمة المنفعة الشريته  
 في تميم نظم الوجود وتقويروا الامرجة واستقام حكم ومصلح

لعمري

لا يحاط بها ولا تحصى الا في حيث اذا انقلب الغاء البدان  
 حيوانية اذ بها بالهوية او في غيرها والمماثل بوقودها وسعيها  
 في هذين القسمين وليجسد دورها عن الجود المحض الذي هو  
 مبدء فاعل وجوده واجب كل حال ومفصل كل حيز ولو اختلفت  
 عند في النظم الاول ولم يصد عنه هذا النظم الا حيز كان في اخر  
 الواسعة الالهية خلا لا بالواجب والمساكن عن الوجود واحمال  
 لاحد قسمي الحيز المطوي على الحيزين الكثرة والبركات العظيمة لما  
 الاقسام الثلاثة الباقية وهي الشريته المضاف على الاطلاق من كل  
 وجه ومما شريته غالب وما حيزه وشره غالب وتكون صدورهما  
 عن الحيزين بذات الفاضل العناية النفع بالحقبة التامة شريته ف  
 قد تلخص الشريته الحقيقية بالذات هو عدم الكمال المتبقي ولا في  
 استاده الا لا عدة العلة لا غير وهذا اصله باطل افلاطن  
 الالهية شريته الشريته في اثبات مبداء الحيزين والشريته  
 الشريته العز مضافا اليه من نظام الوجود وهو الوجود للشيء  
 لا من انشأه موجودا من كماله بالفعل شريته الطيفية الا انشأه  
 بالاضافة الى انشأه من شريته في اوقات يسيرة من لوانه شريته



العلية الثانية السخرة بالقياس الى نظام كل وبالإضافة الى الكثرة  
النظام على الاتصال والاطراد وهذا اصل عليه قبح اسطر العبد  
دخول الشر في القضا الاول لا يلحق بالعرض ولا تستلزمه الى ارادة  
بالذات الجوهرية الى اسطيد به باقضاة الحيز وان لا المركبات  
لا بالقضا الاول على الظفر والاستطاد وبالحمل ان الشر بالعرض  
بما هو شر العرض ليس مقصودا بالعناية الاولى ولا مضمنا به بالذات  
فليس من حيث ترتيبه بالعرض داخل في القضا الا لحي بالذات بل  
انما قصد العناية الاولى والخيار الى ارادة الحق ايا من حيث ترتيب  
العلية الواجب خولها في نظام الكل امر حيث ترتيبه العلية  
الاقلية بالاضافة الى نظام ما جز في خصوصه الا لزمه حيز  
العلية لانه بالقياس الى نظام الكل نظام الوجود فاذن كما ترتيبه  
بالعرض فكذا كترت به بالعرض ايضا ليست جميعية بالذات وضربا  
بها بالذات بل انما ايضا جميعية بالعرض ومضمون بها العرض ومضمون  
للعناية بالعرض فالشر بالعرض يكره به بالعرض من حيث دخوله في  
القضا الاعلى القضا الاول بل من جهة انها من لوازم حيزه الكثرة  
فهذه دققة اخرى في هذا الموضوع حاجته الى التدقيق والظرو

بحاجة الى التأمل لحرارة من التامات المشهورة **ومستط**  
كان عام للمحصلين البرعة في شرح الاشارات فذهول عن هذه  
الدقيقة حيث افترض في تقدير كلام الشريك على قوله بهذه  
العبارة وظاهر ان مثل هذه الموجودات يكون من شأنها الا  
والاستحالة والكون والفساد وهي قليلة بالقياس الى الكل  
ووقوع النفاذ والمقتضى لصيرورة البعض منوعا عن الكل  
ايضا فلهذا قيل انه لا يقع الا في اجزاء العام وبعض المركبات  
وفي بعض الاوقات وانما الانعام الثلاثة الباقية التي تكون  
محضا او يغلب الشر فيها او يبارى بالقياس فيتم وجوده لان  
الوجودات الحقيقية والاضافية في الموجودات لا محالة تكون  
الكثرة للاعدام الاضافية الحاصلة على الوجه المذكور  
**وهي** **فقد استبان** ان الشر بالعرض  
لا بالذات وبالإضافة الاقلية الاندية لا الاكثرية ولا  
على المساواة لغيره بالاضافة انما دخوله في القضا الاعلى  
بالعرض من جهة انه لا يركب الكثير بالاضافة الى الكثرة لوجوب  
وفي اكثر الاوقات ولازم للمهمة علته بالذات من حيث

والا استأنوه لجاعل نفس المهيبة بالعرض لا لذات علمها  
قد افترق في مقرو وقد تلونا ه عليك في تضاعيف العقائد  
السابقة فان قلت اذا كانت لوازم المهيبة مستندة للنفس  
مهيبة المروم ولا مدخلية لفاعل المهيبة الا بالعرض لزم  
ان يكون علم البارئ الفاعل بذاته لاحدية فباط العلم  
لوازم المهيبة الممكنة لان لوازم المهيبة لا يصرح انها  
من مجموعاته ومعلولة بالذات فاذن لا يستتبع فيكم بعض  
الحكما الراغبين ان علمه سبحانه ونعالي بكل شيء علم فعلي من  
العلم بالابدية بالخطوي فعلا التام بذاته لاحدية الفاعل الحقة  
من جهة قلنا لسان قد بليانا في طائفة لآدم المهيبة مطلقا  
انما هو الاحدية العنصرية التاليفية كذا في الاربعة زوجا بما في  
هيبة التاليفية معادها محلو طية للوضع بالبحر وهذا ما  
عليه بالذات نفس المهيبة فاما الزوجة بحبيبتها الصورية  
مخلو فكما بالذات في الاستناد الى البارئ الفاعل اذ ذكره في  
الصورية على الاطلاق جاعلا ومبدعا الصور الواجب بالذات  
سلطان لا غير ايضا بما في مكر تمام الممكن في مجموع الفاعل المطلق

مخبر

مخبره للذات على الاطلاق في طابع الامكان الذي امتلح  
من اللبس الى الامن بقاء الفاعل الواجب بالذات وانما هي  
بما انها بحسب صيغتها الطحاينة بالمفهومين بعينها مستندة  
لنفس مهيبة للمروم ولا جاعلا الا بالعرض وايضا العلم الفاعل  
بالمهيبة للزوم من جهة العلم التام بها علم التام كانت العلم الفاعل  
بالذات المست اليها بالذات والمجاها بها بالعرض والاكثافها  
لذلك كذا في وعده عزوبها ما طعدم عزوبية فتثبت  
**ومر** ص هذا الفصل  
على ورواية العباد ايضا في صيربه الروح والجنات في فتوة  
النفس فجوهرها انها بحسب الصانع مثلا وشقا ونها رخصة  
الدين كالتورط في محام شهوة او غضب في طاعة الشريعة  
لا فليد الا في هذه الحيز الكثرة المقصورة للعناية الاول والكل لك  
الغفول الاحدية في المشاة الآخرة دخلت في القضا والمقدرك  
حيث انها الوارد جزير نظام الوجود ومن حيث تاديد الاسباب  
ومن حيث انها منتميات امر التكليف على سائر الحكم في هذه النشأ  
لان التوجه بالاعاد بها من جمل ما لا يتم اوداع نفوس المكلفين عن

المصا



والأتم الأبدية فهو واجب الوجود بذلك من صفات سباب الاندفاع و  
 اخذ من العاد مما يجب لاختلاف الحكمة كما فعل الانسان والادوية  
 واختياره لا فعل من غير القضاء لا الحي والعقل والربوبية وهذا ذلك  
 كل من حبة العناية لا في الارادة المحقة على طباق استعدادات المواد  
 ويقتدر استحقاقا للمهمات فكله كالمشورة والعقوبة من غير امتناع  
 والقدر وسبب المشورة والعقوبة من لوزة المهمة الاموال والاعمال  
 من الحشا والسياسة خصوصا درجتها في الحق الدارين والماز  
 الشوا في العقاب لا العمل بالاشياء الارادة والاختيار واما ان يكون هو  
 العلة التامة المقتضية لوجوب العمل لا العمل بالاشياء الارادة  
 الزاوية والسبب ما تطلع خواصها واثارها في ابدان شايها  
 وامرهم فالطيار وحاشا في ذلك على قمار الطير الجبان والادوية  
 القنانية على قياس الادوية الجذابة **ومريض**  
 فاللازمة في الغليقات **تعلق** الاختلافات في الجوارح والادوية  
 وفي الاختصاص وفي الاجزاء كلها النظام الموجود في الاختلافات  
 مقتضى معنى واحد وهو نظام الكل وحفظه فان الجوارح الموجودة  
 كالجوارح الجوانب مثلا وانما اختصاصها كاختصاص الانسان والحيوان

الحل

الحل على ما كماله مقتضى نظام الحيوان والكل وهو يورث النظام  
 على وتوحيدها وجود الاشياء كان ايضا مقتضى ذلك النظام **تعلق**  
 والضرورات التابعة للعناية في الموجودات او كمن مقصودة  
 في حفظ نظام الكل فانها تادى الى المشيئة باعثة بالذات الى الحي  
 بحفظه بها نظام الكل **تعلق** والشيء الواحد المبرور الذي يتوقف  
 اليه الاختيار وان كان مستكبرا في العقل كقوة الشارح والاشياء  
 لو ان كان نظام العالم محمولا فان لا سبابا لمؤثره اليه هو الاختيار  
 في حفظ نظام العالم وهو كما ان الضرورة في التابع لها والعقوبة  
 التي تلحق الرائي والظالم انما تقع عليها من حفظ نظام الكائنات  
 ان لا يتوقع المكافاة على دخل الجوارح في توقع المكافاة على  
 ظلمه وفعله الشر والقيس لا يتبع عن فعله ولم يتركه في نظام  
 الكل محمولا **تعلق** ودرجته في الاشياء القضا الا ان يكون ذلك  
 الشر تابع للضرورة الذي يكون من القسم الثاني وهذا الضرورة  
 قد مر في التدبير لا في حفظ نظام الكل على اتم ما يمكن ان  
 يكون كالشيخة والموت فان الشيخوخة ضرورية تابع وقد  
 غلبت لها من النفس كسر قواها الجسمية والموت جعل علة

لوجود أشخاص يتصور انبائهم كما كانت تتصور الوجودات في المفاصل  
 تعليلها لا في انما تام القدرة والحكمة والعلم كالميل في جميع افعاله  
 لا يدخل افعاله خلل الشبهة ولا ينفك عنها ولا يتصور ولو تروهم  
 متوهم انما يدخل خلل او يتعقب ابتداءه ونظامه منقار  
 من ذلك ان يكون تام القدرة والحكمة والعلم بقا ذلك كذا قد  
 سبيل العالم ويتبينه ونظامه وهذه الافات والعلم التوهم  
 على الاشياء الطبيعية انما هي تابعة للضرورة في العلم بالمادة وتكون  
 النظام التام وقال يعلو هو عاشق لذاته تامة من كل نظام  
 ويكون نظامه كغيره وقاله بالتصديق في تعليل الحق الحقيقة  
 هو كمال الوجود وهو واجب الوجود بالحقيقة والضرر عدم ذلك  
 الكمال **تعليل** الاشياء النافعة لنا قد تنبها حيزا في السك  
 بالحقيقة جازت **تعليل** النظام الحقيقي والحيز المحض هو ان البيا  
 ونظام العالم وحيز صادر من ذاته وكل ما يصدر عن انه  
 اذ هو نظام وحيز وكل يوجد مع غير نظامه بل هو اذ العالم في  
 للنظر هو ذاته وهو النظام والحيز في كل شيء نظام اذ كل شيء  
 صادر عنه لكنه في كل واحد من الاشياء غير ما في الاخر والخبر الذي

في امور

في الصلح غير الذي في الصلح ينفي كماله **تعليل** وميض  
 سلك في الاشارات سلكه في التعليلات ذين ان عقوبات التوهم  
 في الشبهة بالآخره بغيرها جميعا واقعة في القضاء الاول الاتي  
 بالعرض فتصوبها العقلية في معادها الرتبة واعتوباتها البنية  
 في معادها البنية اسوسيد في ذلك قال وهو تبليد ولعل ان تقول  
 فان كان القدر في القاب فتأمل جوابا ان العباب للشرط  
 حطتها كما ستعلم هو كالمز للدين على فهمه فهو لا من لوازم  
 ما ساق اليه الاحوال الماضية التي لم يكن من وقوعها بذكر ولا  
 وقوع ما يتبعها ولما ان يكون على جهة اخرى من مبداه  
 من خارج فحدث آخر ثم اذ سلم معاقب من خارج فان ذلك ايضا  
 يكون حسنا لانه قد كان يجب اذ سلم معاقب من خارج فان ذلك  
 ايضا يكون حسنا لانه قد كان يجب ان يكون التخوف موجودا  
 في الاسباب التي تينت فينتفع في الاكثر والتدبير كالمز  
 فاذا عرفت من اسباب القدر ان عارض واحد مقتضى التخوف في  
 الاعتبار في الحظايا والواجبة والجب التصديق لاجل العلم  
 العام وان كان غير ملائم لذلك الواحد ولا واجبا من محاسن





لا يبادى الفهم في توضيح ما يجب في هذه الحكمة التامة الربوبية والعنا  
 الاولى الالهية وايضا ترتيب هذا المقام العقاب على الجرم من لوازم  
 الافعال التامة وبالصياض يرى في هذه الطبيعة فاذن عزم من  
 القدر التي قدرها الله تعالى ان عازل من احد من الاشياء من غير  
 والصدقة في المعلوم بالبرهان وجوب في هذه الحكمة الربوبية حق  
 على العقاب بالاساس والاعلال في تاريخهم من جهة ارادة الحكيم  
 الرحيم ومن جهة قضاء الطبيعة الجزئية جميعا فاذن احقا وان بعد  
 ونصديقه في الانباء من العناية بالارادة والاختيار ويجب في  
 الحكمة التامة البالغة لاجل الغرض الصالح وهو كمال الخلق من صلات  
 استيعاب العنا الموجبة للنساء وان كان ذلك في جلال الجرم العاصي  
 ولا وجبا ايضا من جهة الرحيم لولا ان الحظ الا هذا الجاهل الذي  
 ولم يكن في العقاب مصلحة عامة كلية وهذا الاسلوب يسير في ساقه  
 سبل السباق في قوله سبحانه ولكم في القصاص حكمة يا اولي الابصار  
 فان شئتم ان تميزوا هذا التعذيب بما يميزه بالقياس الى الجرم المتعد  
 وهو جرم القياس الى الشئ من غير عدو بالقياس الى الحكم الاحكام  
 ولا يفتى في الجرم في الاجل الكلي اي لا ينظر اليه بهذا ايضا

من جهة الجرم الكبير الذي يرميه شر قليل واستشهد بقطع المصلح  
 حال البدن فان الحكم بوجود ذلك وان كان مثملا على شر ما يستوعد  
 للجور وقد بين من ذلك انما ورد به الشئ لولا ان كان محال للامور  
 الملكية بل كان موافقا لميزان قولنا العقل وقانونه هو الحكمة  
 وهذا الخلق كالم اشارين على المبع الوجوه في هذا الموضع  
**وصي** فصل في العلم المتكليف في شئ  
 سالك طريقه المستمرة في الاختيار ولما قيل ان يقول هذا الجواب  
 ضعيف من جهة احد جان هذا الجواب مني على انه لا بد من التخييل  
 لكن كما قال ان كان القدر فلم العقاب فكذلك يقال ان كان القدر  
 فلم التخوف واذا كان الكلام بالنفي والاثبات في الموضعين  
 لم يخرج جعل احدهما مقدمة في تقدير الآخر فاما ما هو هذا  
 انما يستقيم لو كان المعذور او قائل بالناحية لكن الحكم الكلي على  
 هذه الجوانب اكثر من الناحية فالاهل الاسلام اقول ان الحكم اكمل  
 مع ان الحكم اكمل مع ان الحكم اكمل مع ان الحكم اكمل مع ان الحكم اكمل  
 فقد خالفوا في هذه الاسلام مع ان غرضه من هذا الجواب ليس  
 تشبيه قولهم بالجواب الصحيح يقال ان قولنا ان كان القدر



فالمقتضى ما لا يخلو من القضاة المتضمنين له في غير خارج عنه وذلك  
 كذلك كان عليه بطلان ما انتهى قوله قاله الشارح البارع <sup>المختار</sup>  
 البرهان في الشرح وقوله على الاول القول بالقدرة ما هو الحكم  
 وجوب كون الحريات مستندة الى اسبابها المتكثرة بما هو له بالقدرة  
 على ما ذهب اليه الاشاعرة من المكلفين انهم يقولون لا فاعل ولا مؤثر في  
 الوجود الا الله والنجوى الذي ذكره الشيخ كان موافقا لاصولنا فان  
 الانسان مستند عنه لا قدرته وادارته وكلاهما مستندان الى الله  
 من سبب الازالة فعل الخير والحق في سبب الحقيقة للخير واجبه كونه  
 القدر والتقليل به صحيح على ما ذكره الشيخ وهو لا ينافي كون من القدر  
 جميع ما في القدر معللة عنه ولما على الاول الاشاعرة فلما لم يكن  
 للتخفيف ان كان التقليل به باطلا على ذكره الفاضل الشارح ولما  
 يقطع الكلام في القدر عنه يقطع التقليل على الاول ولذا  
 يقولون لا يسئل عما يفعل وعلى الثاني ان الشيخ لا يريد تسمية خوا  
 متكملي المبدأ على ما خرج به بل يريد تسمية ما ينطق به الكتاب الالهية  
 في هذا الباب ليس فيما ورد من التنزيل الحكم المبدأ الذي في التنزيل  
 بل يمكن ان يوجد فيه ما يقتضيه الحكم انتهى كلامه ونحو نقول

فانما وجه التخصيص

ما ورد

ما اوردته على الوجه الاول صحيح وظاهر امام المتكلمين اتفاق الحكماء  
 والاشاعرة في القول بالقدرة على سبيل واحد وهم قاسد وزعم  
 بان سبيل الحكماء هذا هو منه على بيت رسول الله والمقصود على  
 وسليم عليه في علمهم اجمعين ان الانسان هو المانع المباشر لفعاله بعد  
 وادارته واختياره والمادة المستندة الى اسباب مرتبة منه فيقال قد  
 الله وادارته واختياره سبحانه ولا جبر ولا تفويض ولكن امر بهما من  
 وقد اوردنا في الحق والفضل فيه في كتاب الايضاحات فلما ما  
 على الوجه الثاني في غير نفيهم ولا امتراء في التناهي قال عددنا  
 من الحكماء الذين وافقوا المخرج للشيخ في الجواهر الضرورية الاستعداد المتجدد  
 لتزكية قواها واستكمال ملكاتها واخلادها في الفصول في التزكية  
 الاسطيقسية ولسان التنزيل الحكيم والسنة الحاديت السامية الشريفة  
 ناطقة بذلك فالصحيح ان يقال لما يكون ذلك انما الكثر عددا  
 الا ان ذلك من لوازم الخير والكثرة هذا القياس الى حال النوع  
 واستحصاده التناهي في الاسباب المترتبة المتأدية الى ذلك على سبيل  
 الوجوب في نظام الوجود فلو لم يدخل وجودها الكثرة في القضاء <sup>القدر</sup>  
 لزم عنه دخول اسباب المترتبة المنتهية اليه في الوجود وفساد نظام الكل





بأنه نفس الوجبة وإن وجوده بالذات لا يتوقف على صفته  
بالفعل ليس قوة ولا إمكان ولا استعداد فإذا قلنا أنه مختار أوله  
قادر فأنه لا يختص به الفعل كذلك بل لا يزال ولا يختص به ما  
يتعارف الناس منهما فإن المختار في العرف هو ما يكون بالقوة وإنه  
محتاج إلى شيء يخرج اختياره إلى الفعل المتأخر يدعو إلى ذلك من قبله  
أو من خارج فيكون المختار مختاراً في حكم مضطراً لا أولاً تعالى في  
اختياره لم يدعو له إلى ذلك غير ذاته وجبريته لم تكن مختارة بقوة  
ثم صار مختاراً بالفعل بل لم يزل كان مختاراً بالفعل ومعه ذاته  
لم يجبر على ما فعله وإنما فعله لذاته وجبريته ذاته لا يدعو إلى شيء  
هناك قوتان متنازعتان كما فينا نظراً أول أحدهما ثم صارت اختيار  
إلى الفعل بهما وكذلك معنى قولنا أنه قادر أنه بالفعل كذلك لم يزل  
ولا يزال ولا يختص به ما يتعارف به الجمهور في المقادير مثلاً فإن القدرة  
فيها قوة فأنه لا يمكن أن يصدر عن قدرته شيء لم يخرج ولن  
لنا قدرة يصح إصداره عن معانٍ من شأن واحد في حالة  
واحدة فالقدرة فينا بالقوة والاول تعالى يرى من القوة فأنه  
وصف بالقدرة فأنه بوصف بالفعل إنما ونحن إذ لحققنا معنى

القدرة

القدرة كان معناه أن لا تأتي شيئاً ولا يمكن ما نتج فعلنا لكن قولنا  
منه شيئاً ليس هو أيضاً بالفعل فأننا أيضاً قادرين على المشيئة على  
الوجه الذي ذكرناه فيكون فينا بالقوة وكان القدرة فينا أيضاً  
تارة يكون في النفس تارة في الأعضاء والقدرة في النفس هي  
هي على المشيئة وفي الأعضاء هي التحريك فلو وصفنا لأول تعالى  
بالقدرة على الوجه المتعارف لوجب أن يكون فعله بالقوة ولكن  
بقي هناك شيء لم يخرج إلى الفعل فلا يكون تاماً وعلى الجملة فإن  
القوة والامكان في المايات والاول هو فعل على الإطلاق  
فكيف يكون قوة والعقول والفعال هي مثلاً اول تعالى  
في الاختيار والقدرة وذلك لأننا لبيت تطلب غير المتطوعنا  
بل غير الحقيقي ولا ينادي هذا الطلب فيها طلباً آخر كما فينا  
أذ ليس فيها طلباً قوتان ويكون من وجه التنازع من قبلها  
فعلنا الاول تعالى ويجهد أنه بحيث تصدر عنه هذه الأفعال  
ومجهد هذه العقول في أنها تتوحي أن يكون أفعالها مثل فعل  
الاول وقد قيل أن الأبناء مضطرون في صورة مختار ومعه ذلك  
المختار مثلاً لا يتخلوا في اختياره نزع يدعو إلى الفعل ذلك كما كان





ان يكون وجوبها لاجل عدم ذلك وعدمه وهو فاعليه لا حزم  
استادها لان الله تعالى وح هو كون فعل العبد بقضاء الله  
فان قيل فلو كان بعد ذلك فاعله في الامر والنهي والنو القضا  
وايضاً الكل قضاء الله وقدره كان الفعل الذي اقتضى القضاء  
مستغنياً ومعلوم ان القدرة لا تتعلق بالوجوب المستغنى وكان يجب ان لا  
يكون الجواب فاعلاً للفعل والترك الكتاب بهذه العقلة كونه  
قائماً على الاعمال فبطل ما ذكره قوله فالحال في الامر والنهي في وجوبها  
ايضاً من القضاء ومن المقدور انما التوافق في العقاب فيهما من لوازم لا  
الواقعة بالقضاء الاغذية التي ذكرها في اسباب الامر في الجبانية  
كذلك العقاب الفاسدة والاعمال الباطلة اسباب لامر النفس  
وكذلك القول في وجوب الشرب ما حجب القدرة وجوبه لا يمنع كونه  
مقدوراً لان وجوب الفعل معلول وجوب القدرة والمعلول لا ينافي  
العللة بل متى كان وجوبه لاجل القدرة في يستحيل ان يكون مقدراً  
بالقدرة والذي يدل على صحة ما ذكرناه ان احكامها القول يقولون  
ان يجب على الله اعطاء الثواب والعرض في الآخرة والاعمال بالآخرة  
يدل انما على الجبر وانما على الحاجة واما ما لان على الله والمؤدى

٢٢٢

٢٢٢

الظاهر

الحال محال فيستحيل ان الله تعالى ان يعطي الثواب والعرض وان  
استحال منه عدم الاعطاء لانه وجوب الاعطاء فاذن صدور  
عنه وجوبه ان مقدوره معلوم ان كونه الفعل واجبا بالنفس  
الذي ذكرناه لا يمنع كونه مقدوراً لانه في كونه بعبارة وهو  
الطريق بما اوردته في سائر كتبه ومع ذلك فاعلى النظر في حقيقة  
ان يعقبه وينقده وينقده فمما **ومما**  
واذ قد التفت الى ان كل من شئ من شئ من نظام اجزاء  
الوجود يمنع ان يكون في حالها من القوة الاستعدادية لما ذكرنا  
الشخصية والاسباب الحادثة اليها بعينها ولا يكون على استحقاق  
ما يصيبها من الجزاءات والشرورات وان استحقاقا لا استحقاقا  
من لوازم خصوصياتها المختلفة المستعدة ان تكون في غير ذلك  
الاستحقاق وان كل من استحقاق الاستحقاق من جزئيات وجوبها  
عن الفياض الحكيم من جبره فاذن مستطاع على القضاء والقدر  
لما نحن عليه من هذه الحقائق في قوة قولك لمخلقة الله تعالى وخلقها  
الوجود ولست اظن ان قال هذا البيان قلبك او رضاء بان  
مخلوقه فامر جبراً في بطنان ترك واما في قوة قولك لما لنا انا ولم

استات ولم يهنا هذا ولم ذاك ذاك وهذا النظام المحل هو هذا  
 النظام منبسط ولكن المحالين **وهو**  
 انما الشئ والشيء هو لواء الحيز الكثير كما تدخل في القضا الاول  
 بالعرض فاما في القدر في الذات لا بالعرض فان القدر تفصيل ما دخل  
 في القضا الا في بالذات وبالعرض فلا يعقل اعتبار بالعرض في القدر  
 اصلا الا في الموجود بالعرض كالمحوالات العرض الموجودة بوجوه المحل  
 بالعرض لا في الحقيقة فالعرضيات تدخل في الوجود بالعرض ولكن عينا  
 في انفسها لا اعتبار وقومها في القدر والبداء هو محو الثابت وانما  
 المحل انما يصح في القدر الذي هو محو المحو والاثبات في القضا الا  
 الذي هو الكتاب ورفعة نظام الوجود ولوح قلم الامر والخلق  
 رقم رقم الابداع والاصنع والتكوين المحفوظ في الزيادة والنقصان  
 والمصون عن التغير والتبدل قال الشريك في الفصول قصص القدر الى  
 الاحدية تارة من الابدية واما سالت عنها فهو في اطلت الاحدية  
 فكان قلما اطلت ككلمة فكان لوحا جرح القلم على التوح بالخلق  
**وهو** المستبين ليصير تلك ان عقلة نظام  
 الوجود جملة بالقضا والقدر واستناد الموجود كما لا يقدر الله

سجدة

سجدة وراثة وحكمة وعناية ليس يصاد في وسط الشريط والعلل  
 وارتباط عوالم النظام واجلها بعضها وترتيب السيات على  
 الاستبا وفلكا ان الله سبحانه هو المنبسط الجاعل لذات زيد و  
 وجوده من ان ياه وامتد وغيرهما مما يتبعه روحه في  
 دائرة القرون من حلة علله واسبابه المستندة في سلسلته الطول  
 والعرضية الى اقلية التامة وجاعليته الواجب تعايشا و  
 تعاظم سلطانه وكذلك الانسان باله من الاختلاق والمكبات  
 والاعمال والاصال جميعا فاعلم جوهرة زنة ومفيد وجوه  
 وجوده هو الله سبحانه ضرورة ان الخلق على التام المبتدئ لوجوه  
 وجوه المحل لا يكون الا من جميع ما يتوقف عليه وجود ذلك  
 في سلسلة الوجود من تلقائه ومصنوع صنعه ومخلوق قدرته  
 ومع ذلك فان جملة العلل والاسباب لا تؤثر ويباشر من عالمه  
 وافعاله قدرته ومنه وشوقه واجاعده وراثة واختبا  
 لذلك كان هو الفاعل الغير بفعله وان لم يكن هو جاعل التام  
 لوجوه والصانع لوجوه فكذا فاعلم ان الدعاء والطلب من  
 حلة اسباب المحل وعمل الكون وشرائط الدخول في نظام الوجود



وما يشككنا في طلب السؤل والدعاء والاحاح انما يحاح نيله  
وتيسر من ان كان مما لم يتطبع لوج القدر لا يحسب صور حصوله  
الدعاء وما زادته وان كان مما يحسب به العلم ونطق اللوح  
فما الداعي الى تكلفه واي افتقار الى تجشده فندفع به الى الطلب  
من القضاء والدعاء ايها من العبد وجماعته من رابط المطلب المقتضي  
من بابها لما هو المقدر فاذا كان قد جرى القضاء والقدر تعا  
بغيت ما وراحح طلبه ما كان الطلب الدعاء اللذان هما  
من شرائطها واسبابها المتأدية اليها اي من المقتضي والمقدر  
والاقلاب بالجملة ما قضى وما قدر فقد قضيت وقد تبا  
وشرايطه وما افلا اذا اراد الله شيئا هيئ اسبابه  
**م** وكذلك سالك سبب الهدى والقلة  
ومفاتيح ابواب السعادة والتفاد في موافق الواح القضاء والقدر  
قالوا النبي خاتم النبي كما الطيخاوم الطبيعة وكما علم المنطق خاتم  
وزن البرها والمنطق خاتم السليقة العقيدة وعلم العروض خاتم  
وزن السليقة التعريف وقد قيل كما الميزان في خاتم الصور الصريح  
كما علم الميزان خاتم وزن القوة النظرية والميزان في خاتم القوة  
النظرية

النظرية الموزونة في جيلة الفطرة وبالحيلة كما الطيخاوم الطبيعة  
البرميدة فكذا النبي خاتم القضاء وخاتم الطبيعة الكلية  
**م** الميزان على قلبك فيما قد بلى على سمك الالاح  
النفس الروحاني لا فاضة ولتجعل هو عالم الانهاس بازاء عالم  
الاعيان وكل عالم من العوالم ظل العالم الذي هو فوقه مثال  
وعلم وطلس له ومقدرة وموتوبه وكذلك كل عالم بازاء صفة  
هي فوق ذلك العالم وامثلتها وطلسها واطلاها ومقدرة  
وموتوبه بها فاذن فاعلم ان العالم الجبري كالحديد والعالم  
العددي كالروح الاري فيه وجماعته بها من تاليفات الرب  
وامتزاجات الخلق منطبقان على عالم التكوين بها وبها السبب  
الكونية والديناميكية وكالاظهار والعكس والعزل والقوى  
بالاضافة والضوابط عالم الانوار القدسية والعلوم العقلية  
ههنا لك من زواجات مناضات الجهات العقلية والحيثيات  
الشوقية واعدادات لادبهاجات المنبغثة ان السعة الشوقية  
البهية والاشرافات الالهية فمنها ما لا اصول ومما السطيل  
ان نسبة الشوق الى الاول اجمع السبب وربما قالوا نسبة الجوهر الى

الى القوم الباري الاول جل ذكره ارجع اليك كذا الشكر من قبل  
الموجود او اعداها في سائر المعروف الميزانية ولنا عليها حقا  
تعبه غير قصايد وردناها في كتاب الجود والموافاة  
بيننا فيها الحق والاصل في الحقيقة فاذن عالم العدد بانه عالم  
الحروف وعالم الحروف بانه عالم الذنوب وعالم الذنوب بانه عالم العيون  
والحروف في الافان والاشياء والايات والادكار ولا رغبة بعد  
واورادها ومنها ووافها كما نأخذ من الاعيان وصير الواقع  
ومستحيله الخارج فاذا طبقت وتملت صورة المصنوع منها السبع  
ذلك التمثل استحال المحقق في من الواقع فخرج الذنوب في الاغنية  
والمناجات المحقق الطالبي بل الامال نسبة تصور في الاعيان وهذا  
احداستما لا رغبة ولا ادكار لا يعاى البقية في دعا المحقق فاذن  
قد استدار الى الوهم بامر اهل الجود والعدا جدد وان  
جدا ولا يها القضا والقدر فليعلم **ومنه**  
قال الشريك في التعليق اعلمت سبب اجابة الدعاء في الاسباب الشرعية  
الالهية وهي ان يتوكل على الله عز وجل فلا يفتأ يدعو به وسبب  
ذلك ان معاني الباري تعالى فان قيل فهل كان يفتح وجود ذلك

فقد ذكره في شرحه  
نفسه

الذي

الشيء من دون الدعاء وموافاة لذلك الدعاء قلنا لا لا فاعلمها في  
وهو الباري تعالى وهو الذي جعل سبب جود ذلك للشيء الدعاء كما  
سبب صحة هذا الميزان في الدوام وما لا ينسب للدوام لم يفتح وكذا  
لما في الدعاء وموافاة ذلك للشيء المحقق ما فينا معا على ما  
قد ذكره في الدعاء واجبه في فتح الاجابة واجب فان اجابنا للدعاء  
يكون سببه من ذلك وبصير دعاء فاسباب الاجابة **تقيل** فاف  
الدعاء محدود في الامر الذي لا يحلده مما معلول اعله واحدة وربما  
يكون احدها بواسطة الآخر **تقيل** وقد يجرى في السوا فيستعمل عن  
الاجابة وذلك ما يدعوها فتجيبنا ونحن معلولها وهي علينا  
والمعلول لا يفعل في العلة البتة وافتا سبب عامر هذا ايضا لا  
تتعلقنا على الدعاء وهي معلول اعله واحدة **تقيل** واذ استجاب القيا  
لذلك المثل وكل من يرى الغاية التي يدعو لاجلها نافعة فالتب  
منها الغاية النافعة انما تكون بحسب نظام الكل لا بحسب جزائه  
الجزيل وربما لا يكون الغاية بحسب رده نافعة فاذ ذلك لا يفتح  
استجابة دعائه **تقيل** والنقل الزكية هذا الدعاء قد يقصر عليها  
من الاول قوة تثيرها مؤثرة في العناء فخطا او عها العناء فخر

في الدعاء



على اركانها فيكون ذلك الحاجة للدعا فانه العلم موضوع العقل  
 فيها واعتبارها في اركانها جميعا فانه اذا تخيلنا شيئا فغيره لا يلدنا  
 بحسبنا فيقتضيه لحوالنا ونسبنا وتخيلا بها **تعلق** وفيه يكون توفيق  
 النفس في غير ذلك كما توفيقه في هذا وقد توفيق النفس في غير هذا  
 كما يحكي عن الادواء التي يكون لها للمندان تحت الحكاية وقد يكون  
 للبادي والاول تحت تلك العقل فادعت فيما يدعيها فاكات  
 الغاية التي تدعيها فادعت بها فكل انظر **تعلق** **دعا**  
 فانه لا يستلزم استحباب وجودها لاعتقاده ان يكون معلوما له  
 كما في ذلك من هنا معلوم اخر يادعيه هو ان يكون داع يدعي على  
 انسان بالسيور ويؤثر يتم بمسار لجد ويكون معلوما له ايضا  
 من اجل ان ذلك المراجيح يجب ان يكون صحيحا فلا يصح ان يكون الداعي  
 مستجابا وقوله من اجل ان من اسباب ذلك المراجيح وان علم الانسان  
 انه لا يجب ان يكون صحيحا كان الدعا مستجابا فايكون هناك مائة  
 معلوم اخر ولذلك يجب ان يدعي واحد على احد فانه لا محالة قد  
 في ما يتوغل من هذا الداعي يدعي فادعا على انه كان معلوما له  
 كل ما كان معلوما له ووجهها عند ذلك على ترتيبهم ترتيب السبب

الداعي

فانه من اسبابه هو سبب ما فيه فانه يكون بعضه متقدما على بعضه  
 بعضه فيكون بوجه ما علمته ان عزلا لاول معلوما وبالحقيقة فانه  
 على كل معلوم وسبب كل شيء ومثال ذلك ان علمه لاول العقل  
 الاول من العقل الاول فهو وان كان سببا لان عزلا العقل الاول  
 ولو ان زيد فوجه ما صار العقل الاول لان عزلا لاول العقل  
 لو ان زيد ذلك العقل الاول والآخر في الدعا كذلك فانه بالحقيقة  
 هو السبب دعا الداعي وسبب الداعي ثم الداعي هو سبب الداعي  
 دعا وفاته بوجه ما يكون الداعي معلوما فيكون الداعي بوجه  
 مناسب لان عزلا لاول تتكادعا وليس يؤثر الداعي بالحقيقة  
 في الاول تعالى هو بالحقيقة المؤثر الداعي انتهى كلامه في تعليلات  
 بالباطل وفي الفناء والنجاة بين ان النفس الساموية وما فيها  
 عالمة بالخير والشر والصورات والادوات المتحدثة في هذا  
 لها اسباب مماوتة وارضية تتوافق فتدري اليها وتوجهها لذلك  
 الامور الطبيعية الغير الالهية الكائنة بعد ما لم تكن وكذلك الضمير  
 وان لا ينجم هذه العلل ونضادها واستمرارها نظاما ما يخفى  
 تحت الحركة الساموية فادعا علمت السماويات لا وابل منها بما في العلم

طليحة

وهذه الجزاءات التي هي على التوالى لا محالة وانما الصور الساقطة  
ما كان منها اولي واطلق في نظام الوجود واخرى واصل في قبضه البا  
الاول ويوجد ثم قال فيكون ايضا هذا القسم لان الامور الطبيعية  
الحامات بقدر المستطاع لا يكون لها اختلاط امر في الاثر يورث واحد  
منها او جملة من جملة الغاية النافعة ويسببها المفعول المستفاد  
هذه القوة كنسبة التفكير الى استفادته البيان فيمكن ان يفهم من فروع  
وليس هذا هو تتبع الصور والاشياء بل الاثر المحقق لجميع ذلك على  
الوجه الذي قلنا انه يلقونه من عند يدي كونه ما يكون ولكن  
بالوسط وعلى ذلك علمه فيجب ان الامور ما يقع بالثبوت والنفوذ  
وحصولها في امر الاستفاد وفي امور اخرى ولهذا ما يجب ان تحا  
المكافاة على الشر وتوقع المكافاة على الخير فان في ثبوت حقيقة  
ذلك من جهة من الشر وثبوت حقيقة ذلك يكون بظهور آياته  
ولا يانحى وجود حرماته ثم قال فاذا ثبت ان نظام الامور  
التي جعلت نافعة مؤدية الى المصالح قد وجدت في الطبيعة على  
النحو الاعلى الذي علمته وبخبرته فتأمل حال النافع ايضا  
في الحيوانات والنباتات وان كل واحد كيف خلق وليس هناك البتة

بسم

سبب يلقى بل سببها لا محالة من العناية على الوجه الذي علمت ذلك  
فقد وجد من المعاني فانها متعلقة بالعناية على الوجه الذي  
على العناية وتعالى تلك ثم قال واعلم ان السبب الدعاء منا ايضا  
وفي الصدقة وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والاثم انما يكون  
من هناك فان ما يورث جميع هذه الامور ينتمي الى الطبيعة مبداءها  
من هناك والارادات التي لنا كانت بعد ما لم تكن وكل ما كان بعد  
ما لم يكن فلهذا علمه وكل ارادة لنا فلهذا علمه وعلمه تلك الارادة  
ليست ارادة متصلة في ذلك الامر غير النهاية بل امور تعرض من  
ارضيه ومما يورثه والارضيه تنتمي الى السواوير والجماع  
ذلك كما يجب وجود الارادة وما الاتفاق منهوجا  
من نصارات هن فاذا خللت الامور كلها استندت الى ما  
ايها بمنزلة من عند الله والقضاء من الله سبحانه وتعالى الى  
الاول البسيط والنفذ وهو ما يتوجه اليه القضاء على التدريج  
كأنه موجب اجتماعات من الامور البسيطة التي تشبه حيث  
هي بسيطة في القضاء والامر الاخرى الا ان الله يعجز عنه  
ومع ض فاما الارادات



وايان قول الاضواء ومرتد الضالين والامتداد من اولهم  
 الاحرية ونفوسهم الوزية والاستضاءة بالاشراق العظيمة  
 في مشاهدهم القدسية فخرج عن اصل الخوضات النفس الناطقة  
 معدن من جوهها مدين عالم العقل وموطن جوهها ذاتها  
 ارض قديم الملكوت وسلطانا على البدن الميكانيكي بالعلاقة التي  
 من سبيلين امدحهما حيث المادة الشخصية المحفوظة البقاء  
 مادرات السموات والارض من حيث شخص الصورة الجوهرية البدينة  
 الكائنة الفاسدة فالموت بطل العلاقة الذي بالقياس الى  
 الشخص من حيث الصورة وامست علاقتها بالقياس اليه حيث  
 مادته الباقية في انقلاب الصورة المتواردة عليها فيفسد  
 البقاء ابدان تلك العلاقة الباقية من حيث المادة من تجد تجا  
 وكوالدين واستباق التعلق بالصورة المماثلة لهذه الصورة  
 عند التحول الجديد باذن الله سبحانه فان ذلك العلاقة الباقية  
 بهذا البدن الشخصي من حيث المادة ملائحة احتلا بالغير واصطفا  
 الجبرتي في القبول وايمان المشاهدة ثم اجتماع انفس الزارين  
 المشترقا في اوار الالهية والاصواء الملكوتية له فوايدته فلهذا

البار

البار كالمرايا الصغيلة المستنيرة التي تتعاكس اشعة الاضواء  
 منها وينصاعف نور الانوار عليها للحيث لا يطبقها العيون  
 العتية الصغيفة فليس علامة التلكلبيين ولما هم في كتاب  
 مطالب العاليه اندجرت عادة جميع العقلاء باهم يذهبون الى  
 المزارات المبركة ويصطلون ويصومون ويصدقون عند هذا  
 يدعوا الله تعالى في بعض الهبات فيجدون انوار النعم ظاهرة وتسا  
 القبول لا يجد يحكي ان احباب رسل طائفة كما صعب عليهم مسألة  
 ذهبوا اليه ويحجوا فيها وكانت تكفي اليهم تلك المسئلة وقد  
 يتفق مثل هذا كثير عند قورا الاكابر من العلماء والزهاد ولو  
 بقاء النور بعد موت الابدان لم يقبلوا ان ذلك انهى كلامه  
وصح نص للشرك سالم معرفة  
 في فائدة الدعاء والزبارة حسنة الاسلوب في الكمال غاية تقدير  
 مضاهية للصور العقلية الناسبة ثم قال ونعود فقولا الى المبدء  
 الاولي ونور في جميع الوجوه على الاملاق والحاظ على علمها  
 بسبب اوجوبها حتى لا يغيب عنه ولما شقا ذرة في الارض  
 ولا في السماء وامت على القسم الذي تسمي في هذه هذه نور

في العقول والعقول نور في النور والنور نور في الاجسام المتأثرة  
 حتى يحكمها فانما على الحركة الدورية الاختيارية تشبه تلك العقول  
 وانما في اليها على سبيل العقول والاستكمال ثم الاجرام السماوية  
 في هذا العالم الذي تحت تلك النور والعقل المختص بتلك النور  
 النور على النور الانسانية لتتبدى به في تلك العقول مثل تلك  
 نور الشمس على الموجودات الجسمانية لتذكرها العيان ولم يكن التنا  
 الذي يجدي بين النور السماوية والارضية في الجوهرة والذرة  
 وتماثل العالم الكبير العالم الصغير للامر في الجلال والشرح  
 الحق في حيث يقول نور نفسه فقد عرف ربه فقد اخبرك  
 نظام سلسلة الموجودات الاحدية من المبدأ الاول فانه بعضه في  
 وعود الامر الى نور لا يتناثر وهو الحق سبحانه وتعالى ثم اعلم ان  
 النور متناثر في الشرف العلم والكمال فانه ربما ظهرت نفس النور  
 في هذا العالم السنيوية كانت وغيرها وتبلغ الكمال في العلم والعقل  
 او لاكتساب حتى يضيء بضاهية العقل الفعال وان كانت رتبة في  
 والرتبة العقلية لانه علمه ومعلومه والعلية اشرف للعلوم  
 اذا فارقت هذه النور رتبة ما بقيت في عالم السعيد ابد لا يدين

عنه

مع اشباهها من العقول والنور في هذا العالم تأثر العقول  
 فيه نور النور من الزيادة والدعاء النفس الزاير للصلة بالبدن  
 الغير المفارقة عند تقيده من تلك الامور والنور الزيادة خير الدنيا  
 او دفع نور او ذي تحرك بكلها في تلك الاستعداد والاستعداد  
 لتلك الصورة المطلوبة فلا بد وان تكون النفس الحرة في تلك  
 للعقول وتجوهرها بحولها نور اعظمها وتقدمها واسباب  
 يختلف باختلاف الاحوال وهي اما جسمانية واما نفسانية اما  
 الجسمانية فتشمل مزاج البدن فانه اذا كان على حاله مستعد في  
 الطبيعة والظفر تحت من الروح النفسانية التي هي في تجا  
 الدماغ وهو آلة للنفس الناطقة فيكون الفكر والاستعداد  
 على احسن ما يمكن ولا سيما اذا اتصاف اليه قوة النفس وشرفها  
 وايضا مثل المواضع التي تجتمع فيها يكون الاذهان اكثر صفوا  
 والحواس اشد جمعا والنور اجزى به عدد اكثر زيادة بيت الله تعالى  
 واجتماع العقائد في انبياء الحق يزلف به الحظرة الربوبية  
 وينترب به الى الهيئة المقدسة الاوتوية وبها حكم عجيبة  
 بعض النور من العباد لا يدين بل العباد لا كبر واستا

فيما استلزمه من النور



الضائقة فقل لا أعرف منافع الدنيا وطبائنها والاجتناب عن  
الشوغل والعون في الفكر في قدر الجبروت والاستعداد منه  
بشر في السرايا في العلم المصلحة للفعل ناطقة فهذا الله و  
اياك في الخلق المتقرب من ثواب هذا العالم المتقرب للآخر لما  
يريد جبر فقال انتهى كلامه الشريف بالفاظه **ومص**  
اللعابسان استعدادا مستجابا فلما اطلع السابغ ونطق القلب  
بلغ المظفرين للجهاد لا يستحقان صدق الجبر في النير الكبرياء  
من شئ لا يشجعهم ولكن لا تقهرهم في شئ من ايمان حال طبع  
الامكان الذاتي ومضطرورية سخر المصيبة المحورية ولا كذا لا تقهرهم  
بشيء يكون قوتكم العاقلة مؤنة وقواكم التي في صدوركم يغلق  
فاياكم بها الدأور الله بالسنتكم ولو هم ان يكذب لسان حالكم  
لسان عقلم وان يكون مضطرا فكم على خا في مضطرا السنتكم وبيا  
محله الدعابسان الاستعداد بجواب لا يزودا اكل بقدر الاستحقاق  
يعود ولا يجبر في المعونة ثم لا تسأ على قدر المعونة فاذا كان السأ  
المال ذاكرا والجهاد الاستعداد به ناطقة ولا عليك وسكن لسان  
المبتدئ وليسك عن المسئلة للجهاد الصداقة وان كان نواطره

الهم

الجهاد في طبع النفس وطاير السابغ في النفع في الذكر فاذا اخبر الله اسأ  
حالك ولحم لجهاد استعدادك فلا ينفعك ان حرك لسانك للجهاد  
ولا يجديك ان ادبت لجهاد اللسان ومنهنا مغري قوله  
عز من قابل فليستجوبوا الى وليهم في العلم بمرشدون اي الطريق  
اضتقم في بل الاستحقاق الاجابي وعونهم وليهم في اتي جود  
وهذا الاضائة في جودى ولا توفيق فبقى ان اوجدت سلاو  
ما استحقا للعطا اعطيه واما ما اهدا للجهاد اوفت عليه  
رحمة واسعة لا تجوز ولا تنصر وخبر من لم لا تستعد ولا  
يبعد وفي الحديث لمدى عبيد راسع له ذكرى عن فضيلة  
اعطيه افضل ما اعطى السابغين **ومص**  
ولهذا القطار من الدعاء شيق في الجهد افضل مقامك في  
ان تجعل قسطك من جهدك لبارك في صياحه تبتك من الانصاف  
لكالات الوجود كالعالم والحكمة والعدل والجور مثالا فيكون  
جودك كالحج اعمل الجهد منك لبارك الوفا سجا فاما ان  
تطو لسان حالك صفة من تلك الصفات انها فيك طل  
صفته سجا سجا وبغير جوده وصنع هبته وانته جل لسان

بحيث نرى في تلك المصحة على انصاف الى كماله فقد ذكرنا في هذا  
 الموضع في المصنفات على زبور الحج عليهم السلام والحج في قوله تعالى  
 كبرياء ونحوه رب العالمين هو ذات كل موجود بما هو موجود  
 وهو بكل وجود عقل يجب شئ في الوجود وقسطه من صفات الكمال  
 ولذلك كان عالم الآخر وهو عالم العلوم المفارقة لعالم الحس وعالم  
 النسخ والتجديد ومنه في الفناء الحكيم له الملك وله الحمد وصيبر  
 ولأن ربنا لم يكن له عا سببا لانه لا يصدر عن لسان الاستعداد  
 او كان مخالفا له ولا وقع في نظام الوجود وربما كان علمه لا  
 بعد له سبحانه الشاربه واستقام الاسباب وربما كان ذلك لعدم  
 الايمان منه سبيلها ولكن نلونا وان لم يكن جوهر بشر الداعي  
 نلونا وربما يستجيب له وكان ظهور الامر هو توقيته كما بين  
 وقوله قد فلا قد اجبت دعوتكم وان قول مقدار اربعين عاما  
 ومن هذا السهام الليل لا تخفى ولكن لها امد والامد انصافا <sup>نحو</sup>  
 بعينه اصل الداعي ان يقوضه الله سبحانه في هذه النشأة بما هو  
 اضع واصغر وربما كان الاصل ان يقوضه الله سبحانه عما سأل  
 من منافع الغرض في هذا التساوة البائنة الظاهر ما بهج

ملكون

ما يكون في النشأة الثالثة الحقيقية ففنا كعبه ولم يدخله الامر  
 في صهي بما فعله الله بالعلم الحكيم وربما كان عدم الاجابة من  
 الامتحانات الالهية التي بها يتبادر رسله القدم في درجاتها  
 ومرتبته العزلة مقام الرضا والتسليم وان كان الداعي حاداً  
 والتكريم فاما ان يتفرغ ايشطان الوهم ووسوسه الطبعين  
 اذا اجبت بالرد ويحل بك وبين بالاجابة فربك الحكيم التقا  
 غير جاز في حكمه ولا خائف في علمه ولا متهم في قضائه  
 ومن من العفو بالالهية من باب  
 الرحمة والتجسس في النشأة الاخرة لا تشفى وتلوح النفس الانشقا  
 نعل الله عن ذلك على كبره هو الذي سعى رحمة امام غضبه  
 ويحيط بسطه من وراء مقصده ويفور بسطه الشديد من عين  
 زافته الخسارة فلا يعزتك في قولك في سوال المعفرة يا رحمن  
 يا رحيم بخفي رحمتك من عذابك فعسى ان يكون عفاك بقضي  
 الرحمة الالهية فيقول الله سبحانه عذابي انزل في الاجرام القفا  
 بالسطا عاقبتك برحمتي الواسعة ولصبك عذابا لا ايم بقاء  
 الجامعة ومن هناك قال خلقت هؤلاء الجنة ولا ابالي ومولاه



للتأدي ولا إلى فاذن يحول عليك ليجتهد في فهم جوهره في  
 ذلك بحيث يكون طمأنينة سنة حجة لجهة لا الحجة وضحا  
 من متانة لتأدية المشوية لا العفوية جعلنا الله وليك من حرجه  
 ولا حجة ومالم يقر بالمرزوقين زلف بهانه وبهجة لقائه  
 ومسي + + ض ذكر الشك في الفوز لانه  
 لا قدر لعالم الدنيا وهو عالم الغايبات وأور لها وابدانها  
 ونفوسا بالقياس إلى عالم العلويات لجها وانوارا ونفوسا وعقول  
 انما تعتبر بان كرامة الارض محلة لا يخرج حجة بها تعدى بالنسبة لما في  
 تلك الشمل اصلها في انما هناك الخلق منظر بالصد لا محسوبا ولا  
 محسوبا وان تدور بالمرئ عظم حرجا من مثل الشمس في جوفه  
 كذلك قطر اطوار من نظره ولذلك كان المريح اقرب إلى الشمس عند  
 المقابلة منه اليها عند المقارنة فهاضك بفلك المريح لا  
 فلك من فوق فاذن عالم الاجرام السماوية واسع جدا والعقل المريح  
 الملوكون في شهادته عالم العقل واسع وعظم جدا من عالم الظلمات  
 عالم الارواح من عالم الاشباح كما قال المصنف الصنعة في قول وجا  
 ليت في البدن بل البدن في الفز لاها اوسع منه فاذن لا قدر لها

للأق

(الاول)

للأق بالاضافة للعالم الاخر قال شيخ حرجه لنفوق في التلويح وكما  
 الحكمة اخذوا العالم حيوانا واحدا متواجدا جسم الكل ونفس واحدة  
 ناطقة في مجموع النفوس وعقل واحد ومجموع العقول وهو مجموع  
 النفوس نفس الكل ومجموع العقول عقل الكل واكثرهم خطا في العالم  
 غير ملتفتين الى الكاين الفاسد وتبعوا لكل كل بالثلاثة الحزم  
 الاعلى ونفسه وعقله انتهى وقال الشارح في صفة اول كتاب  
 والعهاد فصل في تعريف حرج الكل ونفسه لكل وانها بالقول من  
 وعقل الكل وانها بالفعل انما وعلم ان اسم السماء واسم الكل و  
 العالم كانت عذهم على سبيل الاسماء المترادفة كما لم يكونا  
 يميز بالجوهر الفاسد الذي تشمل عليه كقوله فانما صغر بالنسبة  
 الى العالم انما وفي قلوبها بالمقارنة في بدن حيوان الى بدنه  
 ثم اذا قيل حيوان لم تدخل تلك الخاصة في جلته ولم ينعقد  
 الحيوة ان يكون الجسم الذي يحويه جافا لكان عذهم بالقياس الى  
 المبدأ لا وكشي واحد حتى انه عقلية وله عقل فارق بعض  
 عليه وتما قالوا لكل سما لا اوله فان كثير من الفلاسفة جرت  
 عادته بان يسميها جرم الكل وحركتها حركة الكل والاختلاف

الاضافات جارية  
الاشياء

هذين الاستعمالين تارة يقولون عقل الكل ويعنون به جملة الانفس  
 العقول المتعارفة كانهما شئ واحد ونفس الكل ويعنون بها جملة  
 الانفس لا نفس الحركة للسموات كانهما شئ واحد وتارة يقولون عقل  
 الكل ويعنون به العقل المحرك للسموات للكرة الاقوى الذي اولى بال  
 التنوير ونفس الكل ويعنون بالنفس المحركة كانهما شئ واحد  
 بعبارة اخرى  
 بعبارة اخرى قلت ان كل انفس فاسدة عديم كانهما غير متشابهة لانها  
 لها وجهات متباينة بالهيئة الى الجوهر الشريف التي هي فوق الكون فلا  
 فلا يعنون بالآلهة فاما الانسان بحسب هويته الجردية والخلقية  
 الباقية الآمنة من غموض الفناء اليها فهو العالم الصغير الذي  
 هو نسخة مطابقة للعالم الاكبر الذي هو الانسان الاكبر فهو كونه  
 محفوق العناية به وهنسه العقلية القدسية البالغة تضال الكمال  
 على القسط الاقصى اشرف العقول المتجمعة بالفعل الصور في جميع المصنوعات  
 المنطبعة فيها في درجة العقل المتفاد وهي الفعل الاخير في سلسلة  
 العوارب اذ العقل الاول في اول سلسلة البدن الذي هو من العقل  
 التي هي مجموع صور جميع المعقولات المنطبعة فيها بالفعل في الفطرة  
 الاولى فاذا الانسان هو الغرض المقدم في قصص العناية من سائر

العلم

الخلقية ومن هنا قال الشريف في الكلمة الالهية وخلقت جادا ونباتا  
 وحيوانا اشتاتا فتكون وفاسد ومولد ومولد والغرض المقدم  
 فيها خلق الانسان وخلقت من فضائله سائر الاكوان كالمخلوقات  
 عنصر كنهه ولا ينظر عن قابل صفة **وص**  
 كانه لان نباتا وناسا على مع قلبك وجاونا والعباد عقلا  
 باذن الله سبحانه في مصنفات هذه القبايل المقدسة يومضا  
 حبا وبقا العقلية متضام بالعقل المصاعف في جادة الابدان  
 مضطام بالعقل المتفاد في درجة العرفان تستمر ذروة سام  
 المعرفة من سبل البرهان ان نظام الوجود عبد طابع خاضع  
 لرئيسه مستمع من سبل الفيض في صيته مستودع لانصاف الخير  
 في فضله جعله ربه اماما مبيئا بعلمه وعنايته لقضاياه  
 وقدره فاحصى فيه كل شئ من طب طبع الامكان في انشائه  
 ولعمري وان سجدته هو لمبدأ والمنتش والفاعل والغاية للعالم  
 الاكبر من كل جهة وبكل اعتبار ولكل جزء من اجزائه من  
 جهة اعتبار الفاعل الاول الذي هو فاعل الفاعل والغاية  
 الاخرى التي هي غاية الغايات وباعتبار افادة الوجود بل الذي



هو ملك التفرّد وقوله الوجود منه سبحانه هو الفاعل والفاعل  
والاول والاخر والمبدأ والمعاد للعالم الصغير بدرجة  
ضابط العقل المستفاد في الثنائين الاول والاخره ثمة في  
النشأة الاخره بحسب المعادين الروحاني وحيد في فضاء  
استكمال النفس المتألمة اوجابها في هذه النشأة قطع  
جليل الجسد ورفض غشاوة الحس وضيق الطبيعة و  
استحقاق السعادات الحسية واللذات المرجوة و  
الانصراف الى عالم العقل والروح الى طبقات ملائكة  
السماء وتمر الاصل بالاعلى الى العكوف في حجب  
الحق والمصير الى العالم الاعلى الربوبي وفضيلا الدرجات  
وتتبع المقامات تهديس النظر عن لحاظ ما عد الموجود  
وكس في اثر شاعر العقل عن ابتغاء بحجة وبغية غيره  
واستشعار موجود وخط سواه والتقدس عن كل درجة  
حتى عن السج بدرجة والابتهاج بهذه البهجة فان  
يتضح للنفس في هذه الدرجة ان مبادئها ومعادها و  
مبداها ومنتهىها هو الله سبحانه لا غير على الحقيقة

ملازم

مقبول

سيفان امر من الحق ولفظنا على هذا الضابطه قريب  
يجب قال المشرية في التعليقات تعليل كل غاية هي  
خير وواجب الوجود ملاك الغاية فيما يصدر عنه كان الخير  
المطلوب وهو الغاية في الخلق اذ كل شيء ينتهي اليه كما قال  
وانك على هذا المنتهى انتهى وقال ايضا تعليل لامية  
لفعل البارئ تعالى لان فعله لذاته لا الداع وعمله الى ذلك  
تعليل قول تبارك وتعالى هو الاول والاخر لا اله الا هو  
وهو الغاية في غاية ذاته ولان مصدر كل شيء عنه و  
مرجعه اليه تعليل الارادة هو عمله بما عليه الوجود  
كونه غير منافي لذاته تعليل الفيز فعل فاعل راع  
الفعل ولا يكون فعله بغيره الى ذلك ولا الغرض الا  
فعل الفعل انتهى كلام التعليقات ومعناه نظير ذلك  
في كلامه ان غاية الغايات وغرض الاغراض اجرة نفس ذاته  
سبحانه لا غير في الغاية الغربية والغايات المتوسطة  
المرتبة المنتهية الى غاية الغايات على الاطلاق كما علمته  
وستزداد فيه استبصارا انشاء الله العزيز  
تحت في بضعة من فروع شجرة هذا

هي

البشر **م** ضي القدر من قاي في  
 الملك بيد الخيراتك على كل شيء قدير ذكر الخيرات من عندك ولم يدر من عندك  
 لذكر الشرائع التي لا اله الا الله على ان الله **الاول** الشرائع  
 بالذات على الحقيقة انما هو الوجود بالعدم بما هي عدم وعدمها  
 عدم لا يستلزم وجود موجود بل بعدم وجود بالضرورة  
**الثاني** ان الشرائع والامور الواقعة في نظام الوجود في هذا  
 النشأة الاخيرة واعني بها الامور الوجودية التي لا توصف بها  
 الشريعة من حيث وجودها في نفسها بل بالاضافة الى موجودات  
 غيرها من انما توجهها الى الموانع عن كمالها الا فيقيد بها في  
 شروها صافته بالعرض مع ذلك فانه انما استنادها الى الارادة  
 الالهية والعناية الربوبية ايضا بالعرض لا تتعلق بها العنا  
 والارادة الامم حيث انها لو لم تكن كرات حرة وجبر كانت كثيرة  
 في نظام الوجود يجب طمسها فيضاية الحق والبهائم المظلمة  
 ادخلها في القضاء الاول لا لا في لافاضة الارادية الوجودية  
 بالذات وتلك البركات الجزئية العظيمة والخيرات الحقة الكثيرة من  
 هذه الشرائع الطيفية وايضا ان لو لم تكن الهيات من استناد الى

فخر

نفس الهية بالذات والحقا على الهية بالعرض **الثالث**  
 ان هذه الشرائع والامور المبرزة المقتضية ايضا بالذات بل العرض  
 انما يتضح شريتها الانسانية العرضية بالقياس الى شريتها  
 واشتغالها في نظام الكل في طيفه حقا بالنسبة الى  
 الاخرى فاما بالقياس الى نظام الكل في الواحدية المحلية وكذا  
 بالقياس الى قياس تلك الاشياء والخرائط لا يجب ان يكونها  
 ومن حيث هو ما على انفرادها بالحق في الخيرات الحقة والنظام  
 الكلي الفاضل التام فلا شريتها اصلها بالذات ولا العرض  
 فالنظام لنظام الوجود المصادف للحاظة شروها واقعة  
 فيه كان واسع العلم بما قد يحيط بالخط تام الاحاطة بحكمة النظام  
 على هيئة الوحدةانية وشخصية المحلية وجميع الاساليب المتداوية  
 للمستببات على ساقها الانشائية وتاثيرها الاتفاقي ويمكن  
 يجد في علم الوجود ما يفيض من طلق علة الشرائع وتسليمه الشريعة  
 بوجود الوجود فليقر وكذلك القول في حديث الدعاء **الكثير**  
 التسبح في افتتاح الصلوة ليبيك وسعديك والخير في يدك الشرائع  
 ليس ليك **وامت** التام المتكاملين ومعدله ايضا في





الواجبة لاحد المؤمنين كل جهة فليست **ومريض**  
 هذا يلحق الشكك بان في الحديث القدسي من لا يرض بقضائي ولا  
 يصبر بالاتي ولا يسكر ليحائي فليخرج من رضى وسمائي وليلط  
 راسوا في نفي الرضا بقضاء الله وقدره وقد منح ان الرضا بالكفر  
 كفر والكفر بمقتضى فاذن يلزم ان يكون الرضا بالكفر كفر ام كونه  
 واجبا فاجاب عن ذلك ان العلم المتكلمين في المحل يقول ان الكفر ليس  
 القضاء بل مقتضى القضاء فحقى الرضا لا بالمقتضى والرضا عار  
 الزوجة نظم المشوى وهو سادس ليس صحيح فالظاهر للتحقق المبررة  
 في بقية وجوابه ان الكفر ليس مقتضى القضاء اما هو المقتضى ليس شي فان  
 القابل رضى بقضاء الله لا يعنى به رضاه بصفته من صفاته الله انما  
 يريد به رضاه باعتقاده تلك الصفة وهو المقتضى الجواب الصحيح ان  
 بالكفر من حيث هو قضاء الله طاعة ولا من هذه الحيثية كفر انتهى  
 قلت لفرق بين القضاء والمقتضى هذا لا وجه له الاطال الله  
 المقتضى بما هو مقتضى لاجل الاعتبار والقضاء لا من هذه الحيثية ليس  
 اعتبارا للمقتضى لان انما الجواب الصحيح علم ما يحققه الرضا القضاء  
 بما هو قضاء بالذات وبالمقتضى من حيث هو مقتضى بالذات واجب

والكفر

والكفر بالكفر ليس هو مقتضى بالذات اذ لا يتعلق بالقضاء بالذات بل  
 انما يتعلق بالقضاء وكان مقتضاه حيث هو لا من حيث هو كثيرة لا  
 حيث هو كذا فاذن انما يجال الرضا به من تلك الحيثية لا من حيث هو  
 وانما الكفر الرضا بالكفر بما هو كفر لا بما هو لا من حيث هو نظام الزوجة  
 فاستفهم كما امرت ولا تكن من الماطن **ومريض**  
 وفي الحديث القدسي ان تردت في شيء انما فاعله كتردى في مقتضى  
 روح عبد المؤمن بكم الموت واكره مسألة ته فاعاد الامر فيه  
 على الاخير والعياض من ثمرة اهل العلم ان نسبة التردد الى العقاب  
 العلم من ماعنا ثانيا وكفى رقاها وله ايات احدهم هناك لا يتحقق  
 ان يحكى فاعلم ان التردد وسيفل يكون سببه تعارض ذلك  
 المرجح والظرف فاطلق المسبب هنا اريد السبب غير الحار لان  
 مقتضى روح المؤمن الموت غير القياس الى نظام الوجود وتردد حيث  
 مسألة هذه الرتبة العزمية الاضافية اقوى من وبالشرايات  
 بالعز وشدافا وحاشا لافاعيل اللمية التي جبر بها الجبرلة  
 بالذات كثيرة وترت بها الاضافية بالعز قليلة لتردد المؤمن و  
 كرامته عند الله سبحانه وبعبارة اخرى وقوع الفعل من طرف الجبرلة

٧٠. لى ارز و...



بالذات ولزومها للغير بالكثر والشرية بالعرض والاضافة الى  
 طائفة من الموجودات هو لمجرد عند الترتيب والاختيارية تدعو الى  
 فعل الفعل والشرية الى تركه ففي ذلك التناقض الى ترتيبها  
 فاذن المعنى ما وجد شرية في شيء من الشرور والعرض الذي هو المحل  
 كثيرة في افعالي مثل شرية صاغة عدي من الموصوفات بحسب الموصوفين  
 الموت ومن المحل ان الوحدة حكم الالهيته في تلك  
 تما في الشرور والعرض والارادة للغير في اقرى شرية واعلم ان  
 هذا الشر بالعرض ولكن غاية الجحيم والكثير والعكس الى اللغة التامة في  
 احكم وقوم واعظم فاستلك سبيل العمل القراج ولا تكن من العاقلين  
 ومما صنفه الذي عنده صلى الله عليه وسلم  
 والذات الطامير في كل مولود يولد على الفطرة وايماء ابواه يمجسانه  
 او يمجورانه او يمجده فاعلم ان كل انسان فانه مولود في عالم  
 الخلق بين خلق من المخلوقين وفي عالم الامر بين صفات الناطقة  
 فانواه بما هو مولود في عالم الخلق المخلوق والطبيعة وما هو  
 مولود في عالم الامر النفس والعقل اعني النفس الكل والعقل الكل  
 بهما هذا ابواب مولود في عالم الخلق وفيها الطبيعة والحيوان والطبيعة

صريح آخر غير آمن  
 شره في شره

العرض

العرضية والمخلوق الاسطورية وقال لا يترك في سائر اوتى كمال الجلاله  
 والمعاد في الموجودات بعد الاول تعالى عقل الكل ثم تليده  
 الكل وعقل الكل هو الفعل باي الاشياء وما بالقوة ونفس  
 الكل لا يترك عرض له ان يكون بالقوة باي ما وقد عرفت كيف  
 ذلك وقد صرحنا ما سبقت به بعد ان طبيعة الاجزاء الفاسدة وموقوعها  
 حادث عن جبر الكل فيستوي ذلك طبعه الكل ثم لكل جبر من  
 الكائنات الفاسدة طبيعة تخصه فتكون مراتب الصور عقل الكل  
 ونفس الكل وطبيعة الكل ومرتبات الاجسام الجسم لا يترك  
 السماوي والجبر الاسطوري لارض والاجسام المتكونة و  
 سيقع فيما سيقبل ان اول الموجودات عن الموجود هو عقل  
 الكل على ترتيبه ثم نفس الكل ثم جبر الكل ثم طبيعة الكل انتهى  
 بعبارة ومما صنفه من ذبايع النكوك  
 ان فعل العبد ان علم الله تعا وجوده وتعلق به القضاء الالهي  
 وهو واجب ان علمه بربه ولا يكون وجوده مقفيا فهو متبع  
 يكون مقدورا للعبد وكيف يكون متمكنا من فعله بالفتح وتركه  
 قال امام المشركين في المحصل الاشكال وان ادعى الكل

ذبايع قاضي وبرا

وان الجواب ان الله لا يسل عما يفعل فقال الناقد البارح حاتم  
في بقده لو كان ذلك مبطلا لعدت العبد واختاره في فعله  
ايضا مبطلا لعدت الرب واختاره تعالى في فعله وان كان في الا  
علما بما سيفعله فيما لا يزال ففعله فيما لا يزال ما وجد ما منع  
ولو اجتمع ما قال في معنى من العلم تابع للمعلوم وشرح لا يكون مقتضا  
لوجوب الاستماع في المعلوم انتهى كلامه ويحتمل بعد التلويح  
بحيف جدا وانما كان يكون له سبيل الى الحق لو كان علم الله  
سجانه بما عدا ذاته علما انفعاليا تعالى تعالى عن ذلك على الكبر  
في العلوم المستبين انه سجان يعلم كل شئ علما تاما فاعليا من سبيل  
الاحاطة التامة بعلمه واسبابه المضمنة في علمه التام بشرائه  
الاخذية للحكمة من كل جهة وايضا علم سجانه بكل شئ هو عين  
ذاته للحكمة الواجبة وذاته الواجبة علة فاعلة لكل شئ  
فكيف لا يكون علمه علة والعلم تابع للمعلوم في وزان هيئته  
المطابق اذا المعلوم هو الاصل في باب وزان المطابقة لا لا الوجه  
الافى العلم الانفعالي كما حصله في شرح رسالة مسئلة العلم فان  
الجواب الحق هو ان علمه تعالى وان كان علة متفقيه لوجوب

العلم

الفعل لكنه انما يقتضي وجوب فعل العبد المسوق بقدرته العبد  
لكنها من جهة علل الفعل واسبابه والوجوب بالاختيار لا يتأ  
الاختيار بل يحقده كذا رآه الحقة سبحانه علة فاعلة لوجود  
كل موجود ووجوبه وليس ذلك بيطل بتوسط العلل والمشاغبات  
وربط الاسباب بالمسببات فكذلك لا حرج في علم التام بكل شئ  
الذي هو بعينه ذاته الفاعلة الواجبة قال في الحاصل **مسئلة**  
الارادات تنهى الى ارادة ضرورية دفعا للتسلسل وذلك  
موجب لا غير فاما الكمال لقضاء الله تعالى وقدره **فقال**  
الناقد البارح اقول قبل استناد الكمال الى قضاء الله تعالى انما ان  
يكون بلا توسط في إيجاد الشئ ويكون بتوسط والاو لا  
يقضيها انتهاء الارادات الى ارادته **والفصل** الاياقصر القول  
بالاختيار فان الاختيار هو الايجاد بتوسط القدرة والارادة  
سواء كانت تلك القدرة من فعل الله بلا توسط او بتوسط شئ  
آخر فاذن من قضاء الله تعالى وقدره وقوع بعض الاعمال تابعا  
لاختيار فاعله ولا يندفع هذا الا باقامة البرهان على انه  
لامؤثر في الوجود الا الله انتهى كلامه بعبارة والشرائح





حالة شوقية اجمالية للتفريق اذا ما ثبت ان الفعل فيه وكان  
هو الملتفت اليه بالمخاطبة بالذات كانت هي شوقا واردة بالسنة  
الى نفس الفعل واذا ما ثبت الى ارادة الفعل والشوق الاجمالي اليه  
وكان المحو الملتفت اليه بالذات تلك الارادة الاجمالية لا  
نفس العقل كانت هي شوقا واردة بالسنة الى الارادة من شوق اخر  
مستأنف والمدة اخرى جديد وكذلك الامر في الارادة الارادة  
وارادة الارادة الى سائر المراتب التي في مرتبة العقل استطاعة  
ان تلتفت اليها بالذات ويلاحظ على التفصيل لكل من تلك  
الارادات المحوطة على التفصيل تكون بالارادة والاختيار وهي  
بارحاصفة في تلك الحالة الشوقية الاجمالية الاحيائية  
الممتدة باردة الفعل بعينها بل اقول النفس الشوقية المرادة بالمخاطبة  
للفعل حالة شوقية اجمالية صالحة لان يفيضها العقل  
الى ارادة الفعل والمادة الارادة والارادة الارادة التي  
يتبعها العقل على تفصيل الفعل والمرتبة بين تلك الارادة  
بالقديم والناظر بالذات ليس صادرا عنها في تلك الحالة  
الاجمالية مجتبهها الوحدانية فان ذلك انما يمنع في الكمية

الاصالة

الانضائية والموتية الاستدائية لا غير فذلك ما ان المسافة  
الائنية سيحل ان تخلى المقدمات ومخارج بالذات في كل  
تلك المسافة وبعضها بل يتناقص بحيلها الى اجرامها واعمالها  
المقدمة والمتأخرة بالمكان **وامت** الحركة العظيمة  
المصلة الواحدة المنطبقة على تلك المسافة المصلة الشخصية  
فان العقل يعونة الهم يحلها الى بعضها المرتبة بالسابقة  
والمسبوقة بالذات وسيل الارادة في ذلك سبيل العلم فانها  
يرتفعان في هذا الحكم من شري واحد وتنازعها الفرعية  
الفرعية العقلية في مهاد واحد والبيان المتصل هناك  
على دمة كتابا لبقا طات تاذن بقول في راحة الثالث  
انهم انه يلزم حصول الارادة من غير ارادة واختيار ورضا  
من الانسان بالقياس اليها فقد يرغ لك بطلان ذلك  
وان انه يجب انتهاء استقار الارادة في وجودها ووجودها  
الى العدة التامة الوجوبية والارادة للحقة الربوبية  
فقد عرفت ان ذلك هو الحق لا يحير عنه العقل الصريح ولا  
يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه وانه لا خير ولا

نقوبض



ولكن ابراهيم بين امرين وبالحكمة لا فرق بين الفعل وبين ارادة  
 الفعل في صدورهم من الانسان بالارادة والاختيار وفي  
 انفسهم في سلسلة الصدور والاشتهار الى ارادة الفاعل  
 الحق الواجب بالذات جل سلطانه وكيف يصح لكن بالذات وجود  
 وجوب لا من تلقاء الاستناد الى الموجود الواجب بالذات  
 فليثبت وهو فان في الشرع  
 والتفويض كل ما من خارج العلول القابل ونقص ذاته وسوء استحقاق  
 وسوء استعداده والجزئية والكمات كلها من تلقاء ونقص الباري  
 التفويض وسوء عناية وسوء هداية فيجوز من يثبت عقاده  
 على ما يراه ومصادرة في حق صنعده ورفد فاضته وفعليته  
 وتقرره من سبب وجوده ودرجته خيرات نظام الوجود والكمال  
 الاولى والثانية والفرايز والتوافل اسرها من الهيبة والحيوات  
 والذات والصفات والطابع والجلالات والاحلاق والملكيات  
 والغرائب والحوادث والاعمال والافعال انما بعثتها وانجبتها  
 بالذات من قدرة الله التامة وارادته الواجبة وحيثية  
 الحق خير من المحضة وعنايته السابقة وهديته الناقصة

وقد

ورحمته الفيضة الواسعة وافاضته الفعالة الدائمة ولكن  
 من ينقص وجوده العظيم بقدر استعدادات المواد وعلى ما يستحق  
 المعينات وكل شيء عند بقدر اوقافا الشر وسوء الالام والتفويض  
 والجزئية والالام والالام من تلقاء وسوء الاستعدادات  
 وسوء الاستحقاقان ونقص الحقائق ونقص المقابليات ونقص  
 قابل الحيوانيات وقصائدات سكان سواد عالم الظلمات  
 جهة بخلاف من الضيق وضائفة من الجائدا وعجز في القدرة  
 في الافاضة تعالى جبال الفيض الحق عن ذلك كله علو الكبر  
 يهب كل ما يستأمله باستحقاقه ويعطي كل مادة ما يليق استعدادها  
 وهو الجود المطلق لا يتعلق بضع وجوده الاستعداد القابل ولا  
 ينظر فيض رحمته الاورور المستحق الصالح من نصيبه من الله  
 وما اصابت من نسبة من نفسك الاستعداد الكلي المطلق طباع  
 حقيقة الحق الاولى ولا ترميها المستند الى القضاة فيها  
 اياه لا الى مقتضى من خارج وكل استعداد جزئي لا تحت خصوصية  
 على استعداد آخر جزئي سابق عليه اسبقا له ان تباين باذن الله  
 فاختلقت خصوصيات الاستعدادات والاحتقاقات باختلاف

دها

خصوصية المور والمهيبة والاشخاص والجنات في عالم الطبيعة لا  
كل هو فلكية ما زواستعدادها من جود ذات للزمن بحقيقة  
الموعية يتاقي الاستاذ عنه ولازم للمهيئة في عالم الامكان مطلقا  
هو مفاد الهيئة العنقودية من حيث النبتة الارتباطية بما هي نسبة  
ارتباطية بين الحاشين ككون الاربعه زوجا والثلاثة فردا  
لحصول الرباط اعني تخالط الحاشين معلول من المهيئة ومقتضا  
بالذات ولما مفهومه بحقيقته الصور بكميته الزوجية و  
الفرديته فلا ينجو لضع الجاعل للمو القائل كسائر المقايير الخارجية  
والمهيبة المكنة فاذن لوازم ذات الباري الحق سبحانه كالاشياء  
الكبرى والفضل الجزاء الذي هو المصادق والاولى بحضرة انها محتاجاتها  
النسوية لوازم ذات ملزومها الوجوب لذات مستندة اليه و  
معلولة ومقتضا له وليس صحيح ذلك في شيء من لوازم المهيبة  
الممكنة فلا تكن من الغافلين ومن ض  
هل انت مستشعر بعرفها فاعلم ان العلول لا بعد اكثر اقتدارا وشدتا  
واوفر ارتباطا واستفادة بالقياس الى الجبال المفيض للزمن من وجه  
اذله بجعل كل من مستطالت تهره وعمل وجوده وجه استاذ ونشأ

وانفقا

واقفا واروتبا لجميع ما في السلسلة الطولية المادية الى حصول  
المعلول لا بعد ثم مر ان الله سبحانه عليه ومن منه على علم في حقيقة  
وتلك هي النعم المتابعة على الوجود فاذن هناك يستنبط ان الاشياء  
الذي هو اجزاء من الوجود ولا يتما هو في حقا وطبيعة الكمال انتهى  
وجه الاستكمال وفي مقاي الغاية في سلسلة العوارض بل على العكس  
واكثر استفادة واوفر تاثيرا منه من كل ما في قوله الامكان في  
سلسلة المبدئية والعودية ومن ض  
حوال تلك الى ذلك وعقلك المصالح واضح ليعبوا الى بيت الموحا  
والغارة خازن وعو الترتيب وعبدية سر التاويل اذ يقول عظم  
الناظر عند كيصير الخلق في عينك ولكن متايقا بالبور والسرمد  
عن الظل الزائل وبالوجود الحق على الوجود الماثل اعلم ان الحيوة الحية  
المترتبة في هذا العالم نشأ من الحيوة والظاهرة الظاهرية والحيوة  
العقلية لاهية في عالم النور في محج البهجة الروحانية ونوع الشأ  
الشمسية والنباتية للحقيقة فكما الاجزاء في الوجود كذا  
الاجزاء اجزاء في الوجود فكذا النفس في الوجود في قوله عز  
من فابل في الترتيب الحكيم وما انت تبصرون في القيور والاشياء



فالتفاهة العظام الجاهلون جوهره مطلقا مما كان وابدانهم لبقوا  
 بقور وجنادهم لا ولهم احداث في الشانين المباداة والملافة  
 وفي قوله في قدرتي الحديث انما عند التكملة فلو فهمه والمقدسة في  
 القلوب هي القور المحبذة المتألهة والخارعا عبادته من منشا  
 الارادى ورفضها الاحباب بالارادة قبل رفضها بالطبع الذي هو  
 الطبع والقور في الابدان المولودة الرث الرثه المشهورة  
 في سلك الطاعة ومنك العباداة وذلك هو الذي سلكه  
**وسبيل** لله در صاحب التلويحات حيث قال في قوله  
 نسبة بذلك الى عالم العاصم وكيف نسبة العظيمة الى الجرم الكلي  
 وكيف نسبة العظيمة الى جرم الكلي الجرم نفس الكل وكيف نسبة  
 نفس الكل الى العفول وكيف نسبة الى العقل المتعالي العفول الاعلى  
 وهو العز العظيم المحيى ولا نسبة له الى الجاهل الكبريا فاستطرت  
 العاصم الاجرة التاوية وفيه النفوس في قوله العفول الادنى  
 والله من وراءهم محيط وهو القاهر وقدره عبادته وسع كبريته  
 والارض لا تشي الكل في جبرته سبحانه اللهم رحمتك كبره  
 ان كل محبوب من موهبه عنك لا في الارضين باطل

ملاحظ

ما خلا وجه الكبرياء الدانت طهرا بغيرك من جرح الحق وهما من  
 رحمة اليك الرغبت ومنك الموهبت وانت الما العالمة في  
 اما كنت ممن على يد فيه اسلاف فطائر الحق المعرفة للزوج من  
 الحديث جذ العفول والحد التثبيد فاطلا في جميع اسما العز والملافة  
 والفاظ المجد والكمال على البارئ الفعال واثبت علمها الكمال  
 باسمه له سبحانه خروج من حد التعطيل ومعرفة ان كل من هذا  
 الاسماء الخفي والالفاظ العليا هناك بمعنى هو اقدر واعلى من  
 العاقب الحق في منته العفول والالافافهم ووسع المساء والملا  
 اذوا كما خرج من حد التثبيد لكل لفظه الحقيقة المجيدة او تترتبة  
 انما مذهب العرفان من سبيل البرهان اثبات حقيقتها واستيفان  
 العقل الى ما يتبين من سبيل العقول الاما يتبينها والطروج من حيث  
 هو عزنا ان معاني هذه الاسماء والالفاظ باسمها هناك فيجب  
 مرتبة الذات الحقيقة الاحدية لا في مرتبة اخرى متاخرة عن  
 مرتبة الذات كما شاكله اسما الصفات والالفاظ والافصاف  
 الصفات المحكدة والدوات الحائرة او سبيل الطروج من حد التثبيد  
 هو حق اليقين المتأكد بالعقل المتعالي فيستحق جميع الاسماء

المجديده والافعال الكائنية في التنزيه والتجديد والسلب الانياني  
حيثية الوجوب بالذات التي هي بوجدتها الحققة عنهما جملتي حقيقتان  
والجبال واليهما واليهما واليهما واليهما واليهما واليهما واليهما واليهما  
كل فاني وجود وكل كمال ذات كمال وجود وليس يتبع ذلك  
الغير القوي والوجوب بالذات فطابق كل اسم وصفه في عالم  
الامكان حيثية فانه في ذاته حقيقتان ما بالانسان والصفات  
**فانما** ان وجوده في وجود الخدين هناك قانون طرأ الصافي في  
الذات وفي تلك من الصفات والشيون والافعال والافاضات  
اللوام والحوادث والجملات جميع الجهات والحيتات والافاضات  
العارضة والتأثيرات اللازمة والاعتبارات اللازمة فانه جميعا  
في عالم الربوبية علمته اخرى متقدمة عن القوافل العقول  
ومما تهبه عن عقول الادهان وكذلك الشأن في الامور العينية  
القدسية والمواعدة الكريمة الالهية للنفوس الميافضة صلا لا  
في الشئاء المألود وعالم المعاد فليست النفس بسيرة لان معرفتها  
وغيرها وانما غناؤها في دار العزة ان تتجمل بالبرهان جوب  
هاتين في مذهب الطبيعة الجرمية ومنسبيل غنايات الاول الكلبية

في

من غير شل المحرور علمته في هذه الشئاء الغايبية البارة والدار  
البارة **ومسبيل** فان قولهم من قائل  
سبحان ربك رب العرش العظيم مغزاه عند الحققة على به يصفه  
الخلق لا يتخون العقل والحكمة مما يشتمل العقول ويطلع في  
اذهانهم فضاء عما يقول الظالمون المجهلون المظلمين والظن  
العام من الظالمين واما الله الحق على ثلثه اضر فيها  
ما يطبق عليه تعالى وصفها ونسبة كالعليم والقدير ومنها  
ما يجوز خلافه نسبة لا توصفها لكونها ما هالك الحق والمجد مما  
يعقل في معناه ومنها ما يطبق في صفاتها نسبة لعدم ورود  
الاذن من سبيل الشرع بالسمية **خاتم التتمية**  
**ومسبيل** لا يخاف موت المبدن وبوار المراح بما ات مولود  
عالم الملك اذا كنت جاعلا على الفطرة بما ات وليد عالم الملكوت  
ودمت موصيا ما يملك العقل والنفس في جميع العبودية لم يزل  
ذلك فانه جفت ذروته وبقيت من سبيل العناية وسبيل الهداية  
اذا كان فطرك من الخمر الرحمة ولم يكن خطاك من الخمر اللذات  
ومسبيل سلك العقل واخلاق الحقيقة استهينوا بالبو

كالنوع الذي جاء في قوله  
او نفع في قوله ام خلق الارض

بحق افراركون  
وكردن نهادن



بالحيث فان مرتبة في خوفه واستغفار فضل الجسد فان جلاوته  
في رضة فذا خرج لا والظن النافذ والبطر الجاسع ان حقيقة  
الموت هي الالولة الثانية في دار الحياة وموطن البعثة و  
الانفال الاول من اقليم الزمان الى عالم الدهر والصعود العقلي  
من امر النرج والنعير الى عالم الظاهر والنبات والخروج الحق  
من قرية الموت الى عالم اهل المدينة العقول القائم مقامها  
بالسط الا فاستحق وعالم الحسن استحق ومكان الخواص و  
استغفر والذات الاحمديين البهيميين واستحقوا مستلزمات  
العقوبات نيتين واغسلوا على شاطئ العقل الصراح واعتصموا  
في فرائد المعرفة الصراح فواغتر فوا باديء الحكيم القدسيه كفا  
من عجز الحياة العقلية الخائرة فاشربوها ودموا بدوام الله  
تعالى في معدن البهاء والبقاء بقاء الله في عالم الرحمة  
وهي رضي الله عنك ان اللذات العقلية  
والمعارف النبوية وانما هي الحياة الحقيقية في هذه النشأة الثانية  
الباشئة وان من سطلع خرو العالم الحق صايريا في العا  
العقلي فاحكم ان الموت الطبيعي ينبغي ان يكون ولادة ثانية

لن

الحياة للحق والتعاده اليافقة في تلك النشأة الاخيرة اذا  
كانت النفس المجردة طاهرة الذات من كل ثوب وورث  
للجوهر من كل سوء وورث ولذلك يقال لدوام الموت وموت  
الحياة ولن يلج ملكوت السموات من لم يولد مرتين وكذلك  
الارادتي ينبغي ان يكون ولادة اولاء في هذه النشأة  
الباشئة للحياة العقلية القادرة الخالدة وسببا لان  
لا يوجب السبع المنيعة ولا يمنع بها هيبة الموت الطبيعي  
اذا كان حية وجاء ايات عند اجله الموت ولمدة  
لان لا يكون ح مضادا لخاله جوهر النفس من المستبين ان  
جوهر المحسوس ما لم يكن مضادا للجوهر الخاسر في الكيفية  
لهيكي يحسن به مية من هناك قال امام الحكماء افاض  
الحيات بالارادة تحي الطبيعة واذا تقرر ذلك بان  
امام المشتككين كانه كان ذاهبا عن سلب اللذات  
الروحانية بالعلوم الحقيقية والمعارف الالهية وهن اذ  
النفس القدسية في تلك الطلعات والعبادات في هذه  
النشأة اذ قال في شرح الاشارات وانا بعد ان مر الله على

بالألمة في أكثرين في ذلك ذارحجنا انتهى وقابل للذات  
الحقيقة لنا في الامور العدمية بالآلام الحكيمة والخفية  
كما عددناها الذات حقيق في جنب الآلام والذات كان لا بد  
فيكون من هذه الذات في مقابلة هذه الآلام غفوسا  
فيها ولو لا ما زجوا من الذات العظيمة الاخوية والآلام  
العدم المتم في المسمى كرامة وهو مائة في الذات الحقة  
والآلام الحسنة وبالجملة تناقض الحكماء في الغايب  
الحقيقة اكثر وعنايتهم بالامور الروحانية اوفسوء عليها  
اكانت في هذه الشاة الغائبة ام في تلك الشاة الباقية و  
لذلك يفضلون محجة بيتنا على الله عليه والروح اعنى القرآن  
الكريم وهو نور العقول الباهرة والفرقان السوي الذي علم  
محجرات الانبياء من قبل ان المحجة العولية اعظم ولدوم محجراتها  
في العقول الصريحة اثبت ووقع ونفوس الموصوف الى جميعها  
وقلوبهم لها الخضع واليضا من محجة فعلية مائة بها الآخرة  
افاعيل الله تعالى قبلنا من حبسها اهلوكبر وابهرتها واتو عجيب  
واحكم وانقذ خلقنا من النار اعظم من جعلها برءاوسا على

ابراهيم

ابراهيم وخلق السموات والارض والشمس والقمر والارض  
في خلق معدل النهار ومقطع البروج متقاطعين على الحدة  
والانقراج لاجل زوايا قوايم وجعل مركز الشمس ملائمة السطح  
منقطعة البروج في مركزها الخاصة وما في ذلك من استلزام  
مدافع الضع وغيره لا يدبر واستيعاب فيوض الخير في روي  
البركات في افاق نظام عالم العصري لدهشت الخيرة وطفق  
يخبر به في عقول مغشاة عليه في حسه وذلك ان هو لا  
فعل تام ان افعاله سبحانه وضع تام من صناعته عرسلطانه  
فاما نور القرن المتلا لا شعاعه سبحانه لا بد في صورته في الآخرة  
ولن يصادف في الآخرين في تلك العقول ونبالغ الاوهام من  
حبسه ما يضا فيه في قوايم الحكمة والبلغة او يدان في قوايم  
الحكمة والبلغة وما في ذلك من كليات الكتابات الناطق  
والميزان الفارق صلوات الله عليه كل شيء غير حيث يغزو في  
حكم او يسر المقدم المستد بعثرة في اليونانيين حيزا من العالم  
للشي وساطها وخبر من العالم العقلي اقتضاها واذا لا عجب من الناس  
اذا كان يحكمهم لاقتداه بالله تعالى في دعون ذلك الملائكة افتداء



إلهام فاذ لا تخرجين بها مثلنا لآلهة الخمر العنسا ولا تشبهين  
 عنها الاتباع بالذبحا المتوسطة وان كنت قد بلغت قول فلا تظن  
 الآلهة المكر بنفي المرأة ان يطر كل يوم الى وجهه في المرأة فان  
 كان متجها لم يفعل متجها فيجمع بين متجها وان كان خائلا  
 بفتح فاعلم ان الانسان متجها من مادي ظالم لا يحب بدنه الا ان  
 ويجرد نوراني بحببته الناطقة للفارقة وهو يحب بدنه المحرقة  
 احوج الى آله عقلية بفعل فيها صور محاسنه وساويفها كيد بها  
 بحب بدنه الحيواني الى المرأة جسمانية ففي مساوى البدن هلاك  
 للمبد وفي مساوى النفس هلاك لا بد ولما المرأة المحرقة العقلية  
 لنفسه المحرقة نفس الحكيم المعلم المفيد اياه اصول المعرفة وضوابط  
 الحكمة والوحي شاعره وقوا استماع عقول يثبت بشوايلها  
 وارواح شئت بشاين الاحاد فادبر هذه القلوب عديمة  
 وافان هذه الاعوام مبرئة **ختم الختام بالوصية والحق**  
 صحا طرفة ايها الصديق العقلاني الماخر والليل الروحاني  
 الفاضل في ابدن الله سبحانه وفصل تاليه واول تالته انشد  
 بريقم ملكوتي وكذا يدس المتعب والمثقب والناظر والشا

والله

والنبي والمبتدئ والبارع اللهم والتمتع عني الذي لم يتدرب في  
 يميز بعد كماله في افعاله لم يزل عنده ولا عن فراغ شيق في ماله  
 غرضه حريص في طرائق معاصده قد عودنا وورد الشارقات العتية  
 ولله البارقات الحسية يعلمه ويناديهم ويقودهم ويهديهم  
 اساليبهم ومناجاة ومواقف وموصاتة ويفهمهم عز وابت خرايشه  
 ومكنونات مكانه شرح سواج وفي انهم يحاوي اليد مشابة وسية  
 وام الله ان هذا الكتاب يضاهي تمام القوة الظاهرة وسفات كمال  
 الفطرة الانسانية وشبه مزاج سيد العلوم ويضع قوام حكمة  
 ما فوق الطبيعة فهو للحواس العقلية الابدية ينسج عابن حل  
 تغور وراس مال تجارية راحة لمن يتورق **وصية**  
**وذكر عكا اياك** وهؤلاء المتفلسفة الحثالة الطغام والكلفة  
 الشفالة اللثام فهم لغاغة الهمج لا تنال ابرع الاوهام واختلة  
 الهام سمهاوا الاحلام اذ ما هم مكنى من قبحهم مطوعة وارواحهم  
 ظلمات والبايم هي لانية اجسادهم الكلبة القومهم ونفوسهم عبدة  
 لاجادهم واوهامهم والية على عقولهم وعقولهم خضعة لاهامهم  
 اشهدك الله والقرآن العقلانية والعلماء الروحانية في صناعة

عن الحكم واذا عرفت الاسرار المهم لان نورك موثقا من الله  
في تفتيح القلب بنور الشرف تطيق المرحمة ومهاجرة اقليم الخسار  
عالم العقل والاشواق الله تعالى كما يروى وقد استسماوه فانه يضي  
بك الله على انقول في كل حين الله وكفى مع الله من عالمين والله  
مستوى بحلمك الله وسبحك يا ورويا ورويا ورويا العرش المجيد  
يا معاد يا صديقا يا معيد الله اهدني سورك لنورك وجلت من  
نورك سورك يا نور السموات والارض يا نور النور يا جلال الطلقات  
يا نور فوز كل امرئ يا نور الخضع لسلطان نور كل نور يا نور  
يذكر لعمري شاعره كل نور الله امن علينا بالتسليم نحو ما اقتضت  
والخير لو اذات قد اركن وهب لنا حجة لما اجبت في مقدم و  
وما نرى من اجل الامور لما اخبرت في سلب وسبب ولا  
الله يتبع مع ذلك من عواطف رافتك وسوانح حمد  
ولطائف كفايتك وحوط عنايتك وحن كراه  
ثبات مجودك ومنك وفضلك وطولك يا جهر الراجي  
ولقد نجز بحمد الله سبحانه ويحمد الفاع منه من عاخذ  
من ليله الاربعاء است مضى من نهر من الله صلى الله عليه

وتاجل



والله وسلم شعبان المعظم عام ١٢٣٥ من هجرة المباركة  
المقدسة وقد كان الاخذ منه يوم ميلاده عليه السلام  
في شهر ربيع الاول من هذا العالم وينطق بالتاريخ ميلا  
كتاب القسبات وكذلك ما جرى على لسان الوقت في انشاء خطه  
كتاب كوربلا في سماء حوى كل باب من العلم غامضا اذ كانت للحق  
تتبع سبيلها فها هو بهانه فيه ناهض فان شئت ورنح على  
ومض وان شئت قل كوكب الحق والمض وبهانه الدائرة اخرج  
للحق الى الله الحيد الغني محمد بن محمد يدعي باقر الدما الحيني

ختم الله له في ثيابه بالحسن وسفاد من  
كاس المقربين من زلفاه على المطال  
وسفاه على الضياء على حملا  
مطال سلكا مستغفرا داعيا  
املا لينا والحمد لله  
خون



1. 2. 3.

三















